وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامعة الجزائـر "2" أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري

: جرائم ضد المال و الممتلكات كنموذج للدراسة و التحليل

دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بالبليدة وعينة من الشارع لنساء انتهت فترة عقوبتهن

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم الإجتماع الجنائي

إعداد الطالبة :
قزمير أمينة

إشراف:
أ.د/ نقاز سيد أحمد

السنة الجامعية 2015-2016

الـــــشـــــكـــــر

الحمد لله الذي لا يحمد سواه واهب العقل منير الدرب فالشكر له عز و جل واسع العطاء .

أحمد الله تعالى الذي أعانني ووفقني على إتمام هذا العمل .

أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور نقاز سيد أحمد الذي تفضل مشكورا في إشرافه على هذه الدراسة العلمية.

كما أشكر الأستاذ الدكتور بودبابة رابح على كل توجيهاته وإرشاداته النيرة و تشجيعاته لإنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى زميلي الدكتور بن عودة محمد الذي لم يتوان لحظة في تقديم العون و المساعدة ورفع المعنويات.

لكل هؤلاء الشكر و التقدير

الإهـــــداء

إلى منبع العطاء و سندي في الحياة ، إلى التي لم تشأ الأقدار أن تكون معنا اليوم و لم تشهد ثمرة هذا العمل طيب الله مثواها جدتي يمينة.

إلى التي أحاطتني بحنانها و عطائها ، إلى منبع التضحية وإلى من حملت عني الأعباء و مازالت ، إلى أمي الحنون أطال الله في عمرها.

إلى منبع القوة و العمل ، إلى الذي علمني معنى المسؤولية ، إلى أبي الغالي أطال الله في عمره.

إلى رفيق دربي و سندي في المسيرة ، إلى من زرع في نفسي التفاؤل و الأمل زوجي حميد.

إلى من بعثرت و خربشت أوراق بحثي و من تحملت بعدي إبنتي أميرة قرة عيني و بهجة قلبي .

إلى الذين أرتاح بوجودهم و يطمئن قلبي لهم أشقاء روحي إخوتي و أخواتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل

فهـــــرس الـــــمحتويات

الإهداء

الشكر

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

مقدمة.....ا ـ ب ـ ج

البـــاب النـــظري للـــــدراسة

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة.....13

المبـحث الأول: أسباب اختيار الموضوع، الأهمية و الأهداف.....14

أولا: أسباب إختيار الموضوع.....14

ثانيا: أهمية الدراسة.....15

ثالثا: أهداف الدراسة.....16

المبـــحث الثاني: تحديد الموضوع و إشكاليته.....17

أولا: الإشكالية.....17

ثانيا: الفرضيات.....21

ثالثا: تحديد المفاهيم.....21

رابعا: الإقتراب النظري للدراسة.....29

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة 36

أولا: الدراسة الإستطلاعية.....36

ثانيا: مجالات الدراسة.....38

ثالثا: المنهج و تقنيات الدراسة.....42

رابعا: عينة الدراسة.....45

خامسا: صعوبات الدراسة.....48

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي عند المرأة 49

المبحث الأول: التفسيرات الكلاسيكية للجريمة 50

أولا: التفسير الإيثولوجي للجريمة 42
ثانيا: التفسير الفسيولوجي و البيولوجي لجرائم المرأة 51
ثالثا: التفسير النفسي للجريمة 60
المبحث الثاني: التفسير السوسيولوجي للجريمة.....63
أولا: الإتجاه الإجتماعي.....64
ثانيا: الإتجاه الإقتصادي.....78
ثالثا: الإتجاه التكاملي.....81
المبحث الثالث: النظريات المعاصرة و تفسيرها للسلوك الإجرامي عند المرأة 83
أولا: النظريات الجندرية وجرائم المرأة.....83
ثانيا: الحركات النسوية و الجريمة 85
ثالثا: نظريات ما بعد الحداثة.....89
الفصل الثالث: الدراســـات الســـابقة.....95
المبحث الأول: الدراسات الأجنبية.....96
أولا: عرض الدراسات الأجنبية 97
ثانيا: مناقشة الدراسات الأجنبية من منطلق التحليل والتعليق.....103
ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات الأجنبية.....105
المبحث الثاني: الدراسات العربية.....106
أولا: عرض الدراسات العربية.....114
ثانيا: مناقشة الدراسات العربية من منطلق التحليل والتعليق.....117
ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات العربية.....109
المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية.....118
أولا: عرض الدراسات الجزائرية.....118
ثانيا: مناقشة الدراسات الجزائرية من منطلق التحليل والتعليق.....125
ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات الجزائرية..... 127

الفصل الرابع: مدخل عام إلى ظاهرة إجرام المرأة.....129
المبحث الأول: إجرام المرأة عبر التاريخ.....130
أولا: نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمعات القديمة..... 130
ثانيا: إجرام المرأة في الديانات السماوية 139
ثالثا: عرض تحليلي لبعض الجرائم النسوية الأشهر عالميا.....144
المبحث الثاني: التطور النمطي و الكمي لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري....151
أولا: مرحلة الإستعمار الفرنسي للجزائر (1832-1962) 151
ثانيا: مرحلة ما بعد الإستقلال (1962 -1989).....152
ثالثا: مرحلة الإنفلات الأمني إلى يومنا هذا (ابتداء من سنة 1990).....154
المبحث الثالث:دراسات و إحصاءات عن الجرائم النسوية وأثرالتغير الاجتماعي.156
أولا: التطور الكرونولوجي المفسر للسلوك الإجرامي النسوي.....156
ثانيا: التغير الإجتماعي و أثره على السلوك الإجرامي عند المرأة 161
ثالثا: إحصاءات عن جرائم المرأة في بعض دول العالم.....168
المبحث الرابع: مظاهر اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل.....175
أولا: إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكم.....175
ثانيا: إختلاف اجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكيف.....178
ثالثا: اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الجسامة.....181
الفصل الخامس: عوامل إقبال المرأة على الجريمة.....185
المبحث الأول: العوامل الذاتية الخاصة بإجرام المرأة 186
أولا: العوامل الوراثية الدافعة لإجرام المرأة 186
ثانيا: مساهمة التكوين العقلي و البيولوجي في إجرام المرأة.....188
ثالثا: تأثير التكوين النفسي في إجرام المرأة 189
المبحث الثاني: العوامل الإجتماعية و دورها في إقدام المرأة على الجريمة.....190
أولا: علاقة البيئة الأسرية في إقدام المرأة على الجريمة.....190
ثانيا: البيئة المدرسية و إجرام المرأة.....195
ثالثا: تأثير رفقاء السوء في إجرام المرأة.....196

المبحث الثالث: العوامل الثقافية المؤثرة في إقبال المرأة على الجريمة.....197
أولا: تأثير المستوى التعليمي و التقدم العلمي في إجرام المرأة.....197
ثانيا: دور وسائل الإعلام في إجرام المرأة.....202
ثالثا: دور الدين في إجرام المرأة.....203
المبحث الرابع: العوامل الاقتصادية الدافعة لإجرام المرأة.....205
أولا: العلاقة بين الفقر و إجرام المرأة.....205
ثانيا: مساهمة البطالة في إجرام المرأة.....207
ثالثا: تأثير المسكن على إجرام المرأة.....208
الفصل السادس: جرائم ضد المال و الممتلكات.....211
المبحث الأول: ماهية جرائم ضد المال و الممتلكات.....212
أولا: التصور المفاهيمي لجرائم ضد المال و الممتلكات.....212
ثانيا: التميز بين السرقة و النصب و الإحتيال و الإختلاس وخيانة الأمانة.....216
ثالثا: جرائم ضد المال و الممتلكات بين الفقه و القانون.....217
المبحث الثاني: قراءة إحصائية للجريمة و جرائم ضد المال والممتلكات في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006 الى غاية 2013.....219
أولا: قراءة احصائية مُقارنة بين حجم ونمطية الجريمة عند الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2006 إلى 2013.....220
ثانيا: قراءة إحصائية لحجم ونمطية جرائم المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2006 إلى 2013.....224
ثالثا: قراءة إحصائية لحجم و أشكال جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.....228
المبحث الثالث: دور الضحية في وقوع جرائم ضد المال الممتلكات.....233
أولا: الإهتمام بالضحايا من المنظور التاريخي..... 233
ثانيا: الإتجاهات المفسرة لدور الضحية في وقوع الجريمة.....237
ثالثا: عوامل جذب وأسباب وقوع الضحية لجرائم ضد المال و الممتلكات.....248

البـــاب الميداني للـــــدراسة

الفصل السابع: عرض وتحليل الحالات..... 256
المبحث الأول: عرض البيانات السوسيو ـ ديموغرفية للحالات.....257
المبحث الثاني: عرض و تحليل وتعليق على الحالات.....267
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات.....340
الفصل الثامن: عرض وتحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم الإجتماع و علم النفس و رجال القانون.....353
المبحث الأول:عرض وتحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم الإجتماع354
أولا: عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع.....354
ثانيا: تحليل محتوى المقابلات مع أخصائيين في علم الإجتماع من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات.....368
المبحث الثاني:عرض وتحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم النفس372
أولا: عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم النفس.....372
ثانيا: تحليل محتوى المقابلات مع أخصائيين في علم النفس من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات 382
المبحث الثالث: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون.....386
أولا: عرض مضمون المقابلات مع رجال القانون.....386
ثانيا: تحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون من منطلق التحليل والتعليق على الفرضيات.....400
الإستنتاج العام.....406
التوصيات و الاقتراحات.....412
الخاتمة.....414
قائمة المراجع.....416
الملاحق.....433

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب ميدان الدراسة.	47
02	نسبة الجريمة في الجمهورية اليمنية للفترة الممتدة مابين 1996-1999	169
03	يمثل أنواع الجرائم المرتكبة من طرف المرأة مقارنة بالرجال لعام .1999	170
04	**حجم إجرام كلا من الرجل و المرأة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006-2013**	220
05	يمثل نمطية السلوكات الاجرامية لكلا من الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري	222
06	يمثل حجم و نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2009	224
07	يمثل حجم و نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2013.	226
08	يمثل حجم و أشكال جرائم الاعتداء على المال عند المرأة في الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2009 في المجتمع الجزائري	228
09	يمثل حجم و أشكال جرائم الإعتداء على المال عند المرأة في الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2013 في المجتمع الجزائري	229
10	أنواع السرقة التي ترتكبها المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2006-2013	231
11	يمثل التوزيع النسبي وفقا لسن المبحوثات	257
12	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة التعليمية	258
13	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية	259
14	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الإجتماعية للوالدين	260
15	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي	261
16	التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالةالمهنية قبل دخول المؤسسة العقابية	262
17	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود للجريمة	263
18	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لوجود نموذج إنحرافي داخل الأسرة	264
19	التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع المسكن قبل الإيداع المؤسسة العقابية	265
20	يمثل التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة	266

مـــقـدمـــة

إن ظاهرة اجرام المرأة من المواضيع الهامة المطروحة للبحث على الساحة العلمية و العملية ، حيث حظيت بالإهتمام من طرف العديد من الباحثين و المفكرين من مختلف المجالات الاجتماعية و النفسية و القانونية و الثقافية و الدينية، الذين أعطوا للموضوع عناية خاصة كمجال بحث يستدعي تفسيره و فهم أبعاده وفقا للتغيرات التي يفرضها الواقع الاجتماعي. و لعل من أبرز الدوافع التي كانت وراء تزايد الإهتمام بهذه الظاهرة هو ارتفاع معدلاتها على المستويين المحلي و العالمي .

كما أقترن تزايد معدلات إجرام المرأة تاريخيا بنمو الوعي النسائي باللامساواة و اللاتكافؤ في العلاقات الاجتماعية على إثر ما يسمى بالحركات التحررية النسائية عقب الثورة الفرنسية سنة 1789، للمطالبة بالحقوق المدنية كالحق في التعليم و الحق في العمل و المطالبة بالحقوق السياسية كالانتخاب والترشح وتولي المناصب السياسية و المطالبة بالمواطنة التامة ، كما ذهبت الحركات النسائية حتى للمطالبة بالمساواة المطلقة بين المرأة و الرجل.

لقد حظيت الأفكار التي طرحتها الحركات النسائية بتأييد عالمي مما نتج عنه نضج فكري و معرفي، الذي أتبعه تغييرات على مستوى العلاقات والأدوار الإجتماعية للمرأة و الذي برز عنه تحولات ثقافية و اقتصادية و اجتماعية تمس الأعراف و القيم و العادات و التقاليد ، وفي خضم هذه الوضعية شهد المجتمع الجزائري هو الآخر تحولات واسعة النطاق في جميع المجالات، و شهدت المرأة أيضا تغييرا في أدوارها و مكانتها نتيجة للمكتسبات التي تحصلت عليها من التعليم و العمل التي زادت من مشاركتها في الحياة الاجتماعية ، الأمر الذي أفرز جملة من التحديات أثرت على إتجاهاتها و سلوكاتها.

كما أظهرت الدراسات التاريخية و الإجتماعية أن هناك علاقة ارتباطيه وثيقة بين التغير الاجتماعي وظهور أنماط سلوكية جديدة ،و لعل إجرام المرأة أحد معالم هذا التغير الحاصل في المجتمعات الذي يعد انتهاكا للقوانين و الأعراف وإخلال بالبناء الاجتماعي و تهديدا للقيم و المعايير الاجتماعية، من طرف أحد العناصر الفاعلة و الفعّالة في بناء المجتمع و التي يعول عليها بالدرجة الأولى في عملية التنشئة ألا وهي المرأة.

و هكذا حتى نتوصل إلى فهم الظاهرة و الإحاطة بمختلف جوانبها عمدنا إلى دراسة العوامل الاجتماعية المرتبطة أحيانا بمؤسسات التنشئة الاجتماعية، حيث ارتأت الدراسة تناول ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري مع أخذ جرائم السطو على المال والممتلكات كنموذج للدراسة و التحليل،و التي نحاول من خلالها استقصاء عوامل إجرام المرأة بدءا من البيئة الأسرية على اعتبار أنها أول بيئة تحتك بها المرأة و تتفاعل معها ، و تتلقى فيها القيم و المعايير الاجتماعية و التي على أساسها تتحدد اتجاهاتها و سلوكاتها، و كذا تأثير العامل الاقتصادي و الثقافي ، كما يمكن أيضا فهم السلوك الاجرامي عند المرأة من خلال علاقتها بالضحية و معرفة مدى إسهامها في حدوث الفعل الاجرامي .

و لما كانت الدراسة العلمية للبحث السوسيولوجي قائمة على أساس نظري و ميداني انقسمت الدراستنا إلى بابين: الباب النظري وقد خصص لتناول ظاهرة إجرام المرأة من مختلف الجوانب و الأبعاد و تضمن ستة فصول، كانت البداية مع تناول النظريات الكلاسيكية و الحديثة المفسرة للجريمة بصفة عامة و الجرائم النسوية بصفة خاصة،و لما كانت الدراسات السابقة تمثل إرثا نظريا و وظيفيا للبحث فقد تم تخصيص الفصل الثالث لأهم الدراسات الأجنبية و العربية و الجزائرية ، الأكاديمية منها و الحرة التي تطرقت بالبحث و التحليل لظاهرة إجرام المرأة مع نقدها و تقويمها وكيفية إستغلالها في الدراسة الحالية ،و لما كان التاريخ يمثل عصب علم الاجتماع

فقد تم التطرق إلى التطور التاريخي لظاهرة إجرام المرأة عبر المجتمعات و كيفية تناولها من طرف الأديان السماوية مع عرض نموذج تحليلي لبعض الجرائم النسوية الأشهر عالميا ،بالإضافة إلى تناول تطور الظاهرة في المجتمع الجزائري بدأً من مرحلة الإستعمار الفرنسي مرورا بمرحلة ما بعد الإستقلال وصولا إلى مرحلة الإنفلات الأمني .و بما أن المعطيات الإحصائية هي الداعم الأساسي لأي ظاهرة تستدعي البحث فقد تم إستعراض بيانات إحصائية عن جرائم المرأة على المستوى العالمي، ومن ثم التركيز على التغير الاجتماعي و أثره على السلوك الاجرامي عند المرأة،لنختتم الفصل الرابع بالتطرق إلى مظاهر إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكم و الكيف و الجسامة .

و لما كانت المرأة و الجريمة محور دراستنا فقد تم تناول عوامل إقبال المرأة على الجريمة، من عوامل ذاتية خاصة بالمرأة، وعوامل من البيئة الاجتماعية تخص دراسة البيئة الأسرية و المدرسية و جماعة الرفاق و الاقتصادية و الثقافية.

و بما أن موضوع دراستنا قد ركز على جرائم ضد المال فلقد أفردنا له فصلا كاملا ، حيث تطرقنا من خلاله إلى تحديد ماهية جرائم ضد المال المتناولة في دراستنا، و نظرا للتداخل و التشابه بينها تطرقنا إلى أوجه الشبه و الاختلاف بينها ، و كذا تقديم قراءة إحصائية للجريمة بصفة عامة و جرائم المرأة بصفة خاصة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة مابين 2006 إلى 2013.و لما كان الموقف الإجرامي لا يتشكل إلى بوجود ضحايا تناولنا دور الضحية في وقوع جرائم الاعتداء على المال.

تنتهي الدراسة بباب ميداني تضمن فصلين تناولنا فيه عرض و تحليل حالات عينة البحث، و بهدف إثراء البحث لجأنا إلى الإستفادة من معارف الأخصائيين و الأساتذة في علم الاجتماع و علم النفس و القانون لنفتح المجال لأفق متشعب من المعارف .

الباب النظري

الفصل الأول: البناء المنهجي للدراسة

بهدف تحقيق نتائج موضوعية و قابلة للتعميم على المجتمع المدروس كان لا بد من تشكيل بناء منهجي لبحثنا، حيث يعد بمثابة الإطار الأساسي لكل دراسة سوسيولوجية و الذي يتمثل في تناول الأسباب التي دفعت الباحث إلى اختيار الموضوع مع إبراز الأهمية التي يكتسيها و الأهداف المرجوة من إعداده ، بالإضافة إلى صياغة الإشكالية و التي تتمحور في تساؤلات البحث تترجم فيما بعد إلى فرضيات يتحقق منها الباحث ميدانيا بإتباع جملة من الإجراءات المنهجية ،وعليه فقد جاء الفصل كما يلي:

المبـحث الأول: أسباب اختيار الموضوع ، الأهمية و الأهداف

أولا: أسباب اختيار الموضوع

ثانيا: أهمية الدراسة

ثالث:أهداف الدراسة

المبـــحث الثاني: تحديد الموضوع وإشكاليته

أولا: الإشكالية

ثانيا: الفرضيات

ثالثا : تحديد المفاهيم

رابعا: الإقتراب النظري للدراسة

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: الدراسة الاستطلاعية

ثانيا: مجالات الدراسة

ثالثا: المنهج و تقنيات الدراسة

رابعا: عينة الدراسة

خامسا: صعوبات الدراسة

المبـحث الأول: أسباب اختيار الموضوع ، الأهمية و الأهداف

أولا: أسباب إختيار الموضوع

إن عملية إختيار موضوع الدراسة هو من أولى الخطوات المنهجية لإعداد أي بحث علمي، كما أنه لا يتم اعتباطا أو بمحض الصدفة بل يخضع لعدة عوامل ذاتية وموضوعية تتضافر فيما بينها لتجعل الباحث يميل إلى موضوع دون سواه وتجعله مستعدا للقيام به، و لقد وقع اختيارنا لموضوع إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري لأسباب ذاتية متعلقة بالباحثة نفسها و أخرى موضوعية.

1- الأسباب الذاتية

من أهم الأسباب الذاتية التي دعتنا إلى اختيار الموضوع ما يلي:

- ميل الباحثة إلى المواضيع التي تهتم بالأسرة خاصة ما تعلق منها بالمرأة بالنظر لأهمية الدور الذي تقوم به في المجتمع، و تأثيرها على مختلف النظم و المؤسسات الإجتماعية في ظل ما يشهده العالم من تحولات و أخطرها العولمة التي تحمل في طياتها أبعادا اجتماعية وثقافية مخالفة للنظم الإسلامية المحلية السائدة في المجتمعات، و التي تمس بشكل خاص الأسرة و المرأة و الطفل و التي تشجع على بروز سلوكات غريبة على الأمة العربية وقيمنا و مخالفة للنظم و التعاليم الإسلامية.

- الفضول العلمي و الرغبة في معالجة الموضوع، كما أن فعل البحث و التقصي النظري و الميداني يؤدي بلا شك إلى الوصول إلى مجالات أوسع للتنمية الذاتية و تحقيق التعلم و المعرفة .

- و من أهم الأسباب الذاتية التي دفعت الباحثة للإهتمام بهذا الموضوع معايشتها لهذه الظاهرة حيث سبق أن صادفتها إحدى الحالات التي دفعتها الظروف العائلية إلى ترك البيت و الإنضمام إلى شبكة مختصة في سرقة السيارات.

- و من الأسباب التي شدتنا لدراسة موضوع إجرام المرأة أيضا هو ذلك التناقض التي تحمله طبيعة المرأة فهي من يتصف عادة بالطيبة و الحنان و العطف و ذلك المخلوق الضعيف، كيف أمكنها أن تتجرد من هذه الصفات و تأتي بسلوكات تتنافى مع الأدوار و الوظائف الاجتماعية المنوطة بها و هي التي يعول عليها في تولي عملية التنشئة الأسرية.

2- الأسباب الموضوعية

- يعتبر إجرام المرأة من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين و المفكرين في حقل الجريمة و الإنحراف وخاصة الأوربية منها ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه موضوع جدير بالإهتمام و الدراسة، غير أن ذلك يقابله شح كبير في الدراسات الجزائرية، وعليه وقع اختيارنا لموضوع اجرام المرأة و محاولة إسقاطه على عينة من المجتمع الجزائري دون إغفال ما يحمله من خصوصيات ومميزات للوصول إلى حقائق علمية .

- تفاقم ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري في العشرية الأخيرة على الأقل على مستوى الخطاب الصحفي.

ثانيا: أهمية الدراسة

لكل دراسة علمية أهمية تدفع الباحث لسبر أغوارها، تتبع أهميتها من أهمية الموضوع المتناول في الدراسة، وعليه يكتسي هذا البحث أهمية علمية و أخرى عملية، يمكن توضيحها في الجوانب التالية.

1- الأهمية العلمية

- تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تعالج مشكلة اجتماعية تعتبر من أهم المشكلات التي قد تتعرض إليها المرأة في المجتمع الجزائري ألا وهي الجريمة، محاولين التعرف على أبعاد الظاهرة اجتماعيا و ثقافيا و اقتصاديا ، كما أنها تساعد في فهم أفضل لأكثر العوامل إرتباطا بجرائم ضد المال.

- من المؤمل أن تكون لنتائج هذه الدراسة التي تناولت موضوع اقبال المرأة على الجرائم ضد المال رصيد معرفي نظري وميداني، يسهم في تسهيل مهمة البحوث العلمية اللاحقة وذلك من خلال فسح المجال لدراسة الموضوع و التطرق اليه من جوانب لم نتطرق إليها في دراستنا، وهي سمة من سمات التفكير العلمي التي يطلق عليها بالتراكمية المعرفية.

- هذه الدراسة تمثل محاولة لتحقيق إضافة لإثراء المكتبة بوجه عام بمعلومات علمية تساهم في تنمية البحث العلمي في مجال الدراسات التي تهتم بقضايا الأسرة و المرأة.

2- الأهمية العملية

- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال فتحها المجال لنا لتحقق سوسيولجيا من صحة الفرضيات التي شملها موضوع البحث.

-تقدم هذه الدراسة كخدمة تفيد الجهات المختصة في مجال الجريمة والإنحراف بغرض إمداد المسؤولين ببيانات وقاعدة معلومات وتوصيات مستمدة من الدراسة الميدانية نأمل أن تساهم في وضع الحلول و البرامج اللازمة في مجال مكافحة الجريمة .

- التدريب و التعود على توظيف مختلف الأسس المنهجية من تقنيات و مناهج و مدى ملاءمتها مع موضوع البحث و كذا خصوصية المجتمع الجزائري و فق أطر علمية سوسيولوجية صحيحة.

ثالثا: أهداف الدراسة

لكل دراسة علمية هدف أو جملة من الأهداف تصبوا إلى تحقيقها، و على هذا الأساس فإن الأهداف المتوخاة من دراسة موضوع إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- الكشف عن الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية لمرتكبات السلوك الإجرامي ضد المال.

- معرفة حجم الظاهرة في المجتمع الجزائري ونمطيته من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من الجهات الرسمية للوقوف على درجة استفحالها في المجتمع.

- محاولة استنطاق بعض النظريات الغربية المفسرة لجرائم المرأة لمعرفة مدى تطابقها أو تجاوبها مع واقع مجتمعنا المحلي.

- الكشف عن دور الضحايا في حدوث جرائم ضد المال من خلال معرفة خصائصهم السوسيو- ديموغرافية و أنماطهم السلوكية.

- الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي و الثقافي للمرأة و إقبالها على الجريمة.

- التعرف على نمطية جرائم ضد المال التي تقبل عليها المرأة من خلال نتائج الدراسة الميدانية.

المبـــــحث الثاني: تحديد الموضوع وإشكاليته

أولا: الإشكالية

الجريمة ظاهرة إنسانية عرفتها وتعرفها جميع المجتمعات القديمة منها و الحديثة المتطورة منها و النامية، اهتمت المجتمعات بأمرها و أمر مرتكبيها منذ القدم، بطبيعة الحال هذا الإهتمام لم يتخذ شكل الدراسة العلمية الهادفة إلى وصف و تفسير و استقصاء عواملها و سبل مواجهتها، فكانت أولى التفسيرات للظاهر الإجرامية تعزى إلى أن الجريمة هي مخالفة لأمر تمليه القدرة الإلهية تجعل من مخالفها عاصيا وجب عليه التكفير عن ذنبه، وحينما تخلص الفكر البشري من التأثيرات الدينية و سيطرة رجال الدين بدأ ينظر إلى الجريمة من زاوية اجتماعية، أو على أنه سلوك إنساني أقل ما يقال عليه أنه سلوك اجتماعي يناهض القيم و المعايير الاجتماعية المتفق عليها،و كانت هذه البداية لبروز ما يسمى بالدراسات الاجتماعية للظواهر الإجرامية.

أضحت الجريمة في الوقت الحاضر من اهتمامات الباحثين و المفكرين بالنظر لما يطرأ عليها من تغيرات كمية و كيفية و ما يترتب عنها من أضرار وانعكاسات تمس الفرد و المجتمع، كما كانت بداية الاهتمام بدراسة الجريمة موجهة في بداية الأمر إلى دراسة الجريمة التي يرتكبها الرجل لشيوع ارتكابهم لمختلف الجرائم ، فكانت قلة الإهتمام العلمي بجرائم المرأة يرجع إلى انخفاض معدلات جرائمها بالمقارنة مع الرجل، وهذا راجع لقلة أنشطتها الاجتماعية خارج البيت مما جعلها أقل عرضة من الرجال للإجرام.

فإذا كان دور و مكانة المرأة في الثقافات التقليدية للمجتمع بوصفها أم و زوجة يقوم أساسا على الإنجاب و التربية و مكانها الأساسي البيت، فإن الأمر مختلف في الواقع الراهن وذلك نتيجة للتطور الذي عرفته المجتمعات و الذي أدى إلى تغيير في تقسيم الأدوار ومهام الأفراد في المجتمع من حيث المكانة التي يشغلها ، فلم تعد هناك حدود واضحة المعالم بين نشاط الرجل و المرأة .

هكذا نجد أن دور و مكانة المرأة في المجتمع عرف تغيرات وظيفية فلم تعد حبيسة البيت بالنظر للتحولات الاجتماعية التي عرفتها نتيجة للمكتسبات التي تحصلت عليها من التعلم و العمل، و أعيد بذلك هيكلة النظام التقليدي للمجتمع بإنتقال الكثير

من الأدوار من الذكور إلى الإناث أين أصبحت المرأة أكثر تتحررا من القيود، و تشارك الرجل في شتى مجالات الحياة، مما جعلها عرضة للانحراف وارتكاب الجريمة.

ففي المجتمعات الأوروبية ارتبط نمو معدلات ارتكاب المرأة للجريمة بظهور موجة من الحركات النسائية تنادي بتغيير وضعيتهن عن طريق المطالبة بالحق في التعليم و العمل و التصويت و الترشيح و المساواة بين الجنسين ، الأمر الذي أعطى دفعة لبداية الإهتمام بالمرأة ، فتوجهت أنظار المفكرين و الباحثين لقضايا المرأة بما في ذلك تورطها في ارتكاب الجرائم ، ففي منتصف التسعينات من القرن الماضي تم نشر سلسلة من المقالات ذات الشأن النسائي تتضمن مواضيع عن المتهمات في قضايا انتهاك القوانين و أعراف المجتمع.

و المجتمع الجزائري ليس بمنأى عن هذه التغيرات فعرف هو أيضا ارتفاع في معدلات الجرائم التي ترتكبها المرأة، حيث تشير احصائيات الأمن الوطني لسنة 2006 تسجيل 7411 جريمة ارتكبتها المرأة على المستوى الوطني ،ليرتفع هذا العدد في 2009 إلى تسجيل 8826 جريمة ،وفي سنة 2013 سجلت 10632 حالة جريمة، ليبلغ اجمالي الجرائم المرتكبة خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 و 2013 إلى 71477 جريمة ارتكبتها المرأة،[1] و نضيف لهذه الأرقام احصائيات مصالح الدرك الوطني التي سجلت سنة 2006، 1065 جريمة ارتكبتها امرأة ليرتفع عددها سنة 2008 إلى 2169 جريمة،[2]و إذا أضفنا إلى هذه الأرقام الجرائم التي ترتكبها المرأة في الخفاء أو التي لم يبلغ عنها فلنا أن نتصور الحجم الحقيقي لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري، فخصوصية المجتمع الجزائري تدعو أحيانا إلى التكتم و إخفاء البعض من الأنماط من الجرائم التي ترتكبها المرأة ،كالجرائم الأخلاقية و جرائم سرقة الفروع ضد الأصول والسرقة من المحلات وجرائم قتل المواليد حديثي الولادة و الإجهاض، الإغتصاب و زنا المحارم.

المشكلة المطروحة هنا كما يقول دوركايم لا تكمن في الظاهرة بقدرما تكمن في ارتفاع معدلاتها، فإحصـاء الظاهرة يعد ركـيزة أسـاسية لفهم ظـاهرة إجرام المرأة في المجتمـع

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013.
[2] رشيد حمادوا، اكثر من 600 امرأة متورطة في جرائم الثلاثي الاول من 2008،جريدة الفجر 2008/05/06.

الجزائري، فإذا كان هذا هو الواقع الإحصـائي للـجرائم النسوية في المـجتمع الجزائري، فما هو واقعها الاجتماعي في المجتمع ؟.

من الحقائق المتعارف عليها في الحقل السوسيولوجي أن البناء الاجتماعي يقوم على جملة من الأنساق تتفاعل فيما بينها لأداء وظائف و أدوار معينة في إطار جملة من الأعراف و المعايير و القيم الاجتماعية المتفق عليها ،و التي بموجبها تتحدد هوية و سلوكات و اتجاهات الأفراد ، و بما أن وحدة الأسرة هي الدعامة الأساسية للمجتمع و المؤسسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد المبادئ و الإتجاهات و القيم الاجتماعية التي تؤثر مباشرة في شخصية الأفراد و تحدد سلوكاتهم و تصرفاتهم ، فهذا يعني أن أي خلل يصيب الأسرة في بنائها و وظيفتها يساهم في حدوث خلل في البناء الكلي للمجتمع و يساهم في ظهور الجريمة و بذلك يمكن التسليم بأن حالة اللاتوازن و الإضطراب في الأداء الوظيفي يفتح المجال أمام الأفراد في ظهور أشكال الجريمة فحالات التصدع و التفكك الذي يصيب بناء الأسرة عن طريق الوفاة أو الطلاق أو الهجر لأحد الوالدين أو كلاهما قد يتولد عنه اضطراب و توتر لدى المرأة ،غير أن الحضور الجسدي للوالدين قد لا يضمن دائما استقرار الأسرة ، حيث أن العيش في بيئة أسرية مضطربة يسودها الشجار و الخلافات المستمرة بين الوالدين قد يفقد الأسرة الجو العاطفي. كما أن القدوة السيئة و نموذج انحرافي للوالدين يكون له بالغ التأثير في سلوكات المرأة و يكون مؤشراً لتدهور و اضطراب العلاقات داخل الأسرة.

كما يمتد دور الأسرة للقيام بوظائفها كمؤسسة اجتماعية تعمل على تلبية حاجيات أفرادها الاقتصادية ، فهي تحتاج إلى دخل مادي يسمح لها بإشباع حاجياتها الأساسية من مسكن، مأكل، ملبس، تعليم و صحة...الخ .و عليه فالظروف المعيشية للأسرة المتسمة بالتدهور وعدم الإستقرار قد يكون لها دور في ظهور السلوك الإجرامي عند المرأة و خاصة لدى الأسر التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية و البطالة و تعجز عن تحقيق حاجيات أفرادها، مما قد يدفع المرأة الى تبني سلوكات غير سوية في سبيل تحقيق حاجياتها المختلفة و احتياجات أبنائها في حال كانت متزوجة بدون معيل يعيلها، و لعل إقبالها على جرائم ضد المال أحد هذه السلوكات غير السوية.

كما يعد التعليم أحد الركائز الأساسية الفاعلة في تكوين شخصية المرأة واكسابها المهارات

و المعارف التي تساعدها على القيام بمختلف الأدوار الاجتماعية فالتعليم يسمح لها بتطوير علاقاتها الاجتماعية ، كما يحقق لها التوازن النفسي و الاجتماعي بالكيفية التي تضمن تحقيق التكيف و الاندماج الاجتماعي ، لذلك فالمرأة التي تحرم من التعليم تجد نفسها في بعض الأحيان عاجزة عن التكيف مع المعايير و القيم، كما تجد نفسها أيضا عاجزة عن إيجاد الحلول لمشكلاتها سواء داخل نطاقها الأسري المحدود أو المجتمع ككل،من هنا يمكن القول أن تدني المستوى التعليمي و الثقافي يمثل فرصة مواتية نحو السلوك الاجرامي ،لنتوصل إلى أن إجرام المرأة قد يكون له ارتباط وثيق الصلة بالبناء الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي للمجتمع .

و مع تقدم المجتمعات و زيادة الإهتمام بالدراسات في مجال الجريمة انتقل اهتمام الباحثين و المفكرين من البحث عن عوامل الجريمة من الفعل الاجرامي و مرتكبيه إلى الضحية، و ذلك لما له من دور في تحديد و تشكيل ظروف حصول الفعل الاجرامي، فالجريمة لا تخلو من دور تلعبه الضحية في مختلف مراحلها، سواء أكان هذا الدور قبل وقوع الجريمة أو أثناء حدوثها ،حيث يتراوح هذا الدور ما بين الدور السلبي عندما تكون الضحية أخذت الحيطة والحذر لتجنب وقوع الفعل الإجرامي عليها ضدها، و يكون الدور إيجابيا عندما يكون للضحية دورا واضحا في حدوث الجريمة و تساهم الضحية في هذه الحالة في خلق الظروف لحدوث جرائم ضد المال.

و بناءا على ما سبق فقد أصبحت ظاهرة إجرام المرأة واقعاً معاشاً في المجتمع الجزائري، ومن المشكلات الاجتماعية التي لها تأثير على استقرار و أمن المجتمع، الأمر الذي يتطلب دراستها و تحليلها للوقوف على العوامل التي تدفع بالمرأة إلى الإقبال على الجريمة في المجتمع الجزائري مع الأخذ بجرائم ضد المال كنموذج للدراسة و التحليل. ومن هنا نسعى إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1-كيف تساهم البيئة الأسرية في ظهور جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة؟

2-كيف تؤثر الظروف المعيشية و المادية في ظهور السلوك الإجرامي لدى المرأة ؟

3-هل للمستوى التعليمي و الثقافي أثر في إقبال المرأة على الجرائم ضد المال و الممتلكات ؟

4-هل للضحية دور في إقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات ؟

ثانيا: الفرضيات

توجد علاقة بين التفكك الأسري و تدني المستوى المعيشي و المادي و انخفاض المستوى التعليمي للمرأة و إقبالها على جرائم ضد المال و الممتلكات ، كما للضحية أيضا دور إيجابي في حدوث الفعل الإجرامي، ومنه تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تزداد فرص الإقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة أسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية.

الفرضية الثانية: تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات .

الفرضية الثالثة: لإنخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في إقبال المرأة على الجرائم ضد المال و الممتلكات .

الفرضية الرابعة: للضحية دور إيجابي في حصول جرائم ضد المال و الممتلكات التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري .

ثالثا: تحديد المفاهيم

من أولى مهمات الباحث تحديد المفاهيم و المتغيرات التي يحتاجها في دراسته، فهي من خطوات المنهجية الأساسية في الدراسات و البحوث الاجتماعية ، و لذلك فإن أي دراسة تقوم على بناء كم مفاهيمي يشكل إطار مرجعي في توضيح ما يريد الباحث من حيث أبعاد المفهوم و حدوده و البيانات المطلوب جمعها من الميدان ، كما تعمل المفاهيم على خلق أرضية مشتركة عندما يجري التعامل بها بين المختصين في مجالات مختلفة.

ومن المفاهيم والمصطلحات التي تضمنتها الدراسة: الجريمة ، المرأة، التفكك الأسري، النموذج الانحرافي،المستوى المعيشي والمادي، المستوى التعليمي والثقافي ، الضحية.

كما سوف يتم التطرق إلى بعض المصطلحات في متن الدراسة و الخاصة بأنواع جرائم ضد المال(السرقة، النصب و الاحتيال، خيانة الأمانة، الإختلاس).

1- الجريمة

الجريمة لغة مأخوذة من مصدر (جرم) و الجَرَمُ : هو القطع ، جَرمَه يَجْرِمُه جَرمًا: أي قطعه ، و الجُرْم : هو التعدي و الذنب و الجمع اجْرام و جُرُوم ، فيقال فلان أجرم أي أذنب.[1]

كما يطلق الجَرْم على الكسب غير المشروع فيقال خرج يجرم لأهله : أي يطلب و يحتال.[2]

ويعرف ساذرلاند" Sutherland" الجريمة على أنها السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع و الذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه.[3]

كما عرفها رادكليف براون بأنه انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منهكيه.[4]

و يعرف ايميل دوركايم" Emile Durkheim"الجريمة على أنها كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم و الأفكار التي ترسخت في وجدان الجماعة .[5]

و يعرفها لورد اكتن" Lord Okten" على أنها حالة يعيشها المجتمع تنتهك فيها القواعد الأخلاقية التي وضعتها الجماعة ،و وضعت لها جزاءات ذات طابع رسمي.

ويمكن أن نجد معالجات بالغة الأهمية حول الإستخدامات القانونية و العامة لمصطلح الجريمة من خلال الأفعال التي تقرر الدولة في فترة زمنية أنها تدخلها في عداد الجرائم و أن من يرتكبون هذه الأفعال يجب أن تطبق عليهم العقوبة. [6]

كما يعتبر بول تابان "Paul Tapan "الجريمة على أنها فعل متعمد أو إهمال يخالف القانون الجنائي ،و يرتكب بدون تبرير و تعاقب عليه الدولة على اعتبار أنه جناية واضحة.[7]

و تعرف الجريمة أيضا على أنها رد فعل يخالف به الشعور العام للجماعة و أنها أي فعل فردي أو جماعي يشكل خرقا لقواعد الضبط الاجتماعي التي أقرها

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب.دار المعارف ،بيروت، الجزء1، 1408هـ، ص445.

[2] نفس المرجع ، ص 445.

[3] علي السيد شتا ، علم الاجتماع الجنائي . دار الإصلاح، الدمام، 1404هـ، ص23.

[4] جلال الدين عبد الخالق و السيد رمضان ، الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2001، ص184.

[5] ايميل دوركايم، قواعد المنهج السوسيولوجي. تعريب سعيد سبعون، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008، ص 95.

[6] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1979، ص 90.

[7] مجد الهاشمي ، موسوعة جرائم النساء. دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان، 2005، ص16.

المجتمع، و الذي يمكن التعبير عنه بمجموعة القيم و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع.[1]

يشير مفهوم الجريمة من خلال التعريفات السابقة على أنه فعل يلحق ضررا و أذى للجماعة ،و هي حالة يعيشها المجتمع تنتهك فيها قواعد الاجتماعية والأخلاقية و تتعارض مع المعايير و القيم و الأعراف التي تستمد وجودها من الضمير الجمعي و يمكن القول أن التعريفات الموجودة حول مفهوم الجريمة تعاني من بعض النقص لأن أصحابها حصروا الجريمة في الأفعال التي تلحق ضررا بالجماعة و أهملوا الأفعال التي تلحق ضررا بالفرد نفسه و التي تمتد آثارها إلى الجماعة .

من خلال الطروحات السابقة نتوصل أيضا إلى أن أصحابها اقتصروا في تحديد الضرر على الجماعة ،و هذا فيه قصورا أيضا حيث لا يمكن للجماعة حصر جميع الأضرار التي تمس الجماعة ،ذلك أن ما يعد جريمة في مجتمع ما قد لا يعد جريمة في مجتمع آخر، وما يعد جريمة في زمن معين قد لا يعد جريمة في زمن آخر.

و بناءا على ما سبق ذكره يمكن تعريف الجريمة **إجرائيا** في هذه الدراسة هو كل سلوك تقوم به المرأة و يترتب عليه وقوع أضرار تمس المال و الممتلكات وتشمل السرقة و النصب و الاحتيال و خيانة الأمانة و الإختلاس، و حكم عليها بنص قانوني ترتب عليه عقوبة سالبة للحرية أو بغرامة مالية .

2- المرأة

المرأة في الغة العربية مشتقة من فعل مرأ مصدرها المروءة و تعني كمال الرجولة و الإنسانية، و من هنا كان المرء هو الإنسان و المرأة هي مؤنث الإنسان .[2]

وهي كائن بشري خصته القدرة الإلهية لتكثير النوع الإنساني فوظيفتها من هذه الحيثية سامية لا يستطيع أن يجاريها الرجل فيها، وقد خلقها الله لحسن أداء هذه الوظيفة بكل ما تحتاج إليه من أعضاء تتناسب بين تركيبها و تلك الوظيفة.[3]

و هي أيضا كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل و لها حقوق وعليها واجبات متساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء.[4]

---

[1] حسن اسماعيل عبيد، سوسيولوجيا الجريمة . شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 1993، ص97.
[2] خليل عمر معن ، علم اجتماع الأسرة. دار الشروق، عمان، ط1، 2000، ص180.
[3] محمد أمجد نهى ، المرأة و السياسة في مصر . المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية ، 2004، ص 25.
[4] عدنان أبومصلح، معجم علم الاجتماع.دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 72.

أما التعريف **الاجرائي** للدراسة فنقصد بالمرأة النساء مرتكبات للجريمة السرقة أو النصب و الاحتيال أو خيانة الأمانة أو الاختلاس، وتمت إدانتهن و اللائي ينتمين إلى الفئة العمرية من 19 سنة فما فوق .

3- التفكك الأسري

يشير مصطلح التفكك الأسري إلى إنهيار الوحدة الأسرية و انحلال بناءه و الأدوار الاجتماعية المنوطة بها ،أو الفشل غير الإرادي لعضو أو أعضاء في القيام بالالتزامات نتيجة أمراض نفسية أو عقلية أو ظروف مادية. [1]

اختلفت تسميات هذا المصطلح فبعضهم يدعوه التفكك الأسري و يتم بفقدان أحد الوالدين أو كلاهما أو الطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات أو غياب رب العائلة مدة طويلة، و البعض الآخر يطلق عليه التصدع الأسري.[2]

وهناك بعض الباحثين يطلقون على التفكك الأسري بمصطلح الأسرة المحطمة و التي تتم بالطلاق أو المشاجرة المستمرة أو الوفاة أو السجن لأحد الوالدين أو غيابه بصورة مطردة .[3]

و التفكك الأسري نوعان مادي و معنوي، و يرجع التفكك المادي للأسرة إلى عدم وجود الأبوين معا في نطاق الأسرة بغيابهما أو غياب أحدهما ،و قد يكون ذلك بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر أو السجن أو قد يأخذ صورة إقامة الطفل مع زوجة أبيه أو زوج أمه. [4]

و نقصد بالتفكك المعنوي أن يكون الترابط المادي للأسرة موجوداً و لكن يسود أجواءها علاقات سيئة و مضطربة من مشاحنات و مشاجرات مستمرة و مناقشات حادة بين الوالدين نتيجة لعدم توفقهما في حياتهما وانعدام الإنسجام و الإحترام و التفاهم بينهما.[5]

و يعرف أيضا على أنه انعدام و انهيار الجو العاطفي للأسرة و من مظاهره كثرة الشجارات و الخلافات بين الوالدين و قلة الإحترام لبعضهما البعض و هدر حقوق

---

[1] محمد السيد أرناؤوط ، المخدرات و المسكرات بين الطب و القرآن و السنة . دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1992 ، ص 28.
[2] جعفر عبد الأمير ياسين ، أثر التفكك العائلي على جنوح الأحداث . عالم المعرفة، بيروت، ط1 ، 1981، ص40.
[3] محمد طلعت عيسى ، الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية . مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1965، ص 271.
[4] ربيع حسن ،مبادئ علم الإجرام و العقاب. كلية شرطة دبي، دبي ، 1412هـ، ص 256.
[5] نفس المرجع ، ص 256.

أفراد الأسرة و تجاهلها، و فرض الأب سيطرته على الأسرة و أنه هو الحاكم المطاع فيها ،و من مظاهره النبذ و الحرمان المادي و العاطفي.[1]

و يعرف بوجاردوس"E.S.Bogardus" التفكك الأسري على أنه الفقر و الطلاق و الإنفصال و انشغال الآباء كثيرا في أعمالهم و لهوهم وعدم إعطاء ابنائهم العناية الكافية و كون الآباء غير اجتماعيين، أو من مرتكبي الرذيلة و عدم قدرة العائلة المهاجرة على التكيف لتعقيدات الحياة الحديثة مما يفقدهم السيطرة على أبنائهم و قلة الخبرة في تربيتهم .[2]

أما **اجرائيا** يعرف التفكك الأسري على أنه إنهيار وحدة الأسرة و فشل بنائها نتيجة وجود خلل في الأدوار و الوظائف بسبب فقدان أحد الوالدين أو كلاهما نتيجة الوفاة أو الطلاق أو الهجر أو الغياب الطويل نتيجة السجن أو السفر ، أو تعدد الزوجات أو العيش مع زوجة الأب أو زوج الأم، أو هو انهيار الجو العاطفي للأسرة نتيجة كثرة الشجارات و الخلافات أو انشغال الوالدين في أعمالهم مما يحول دون تقديم الرعاية الكافية للأبناء الأمر الذي يؤثر سلبا على سلوكات الأبناء و يكون عاملا في دفع المرأة على الإتيان بالسلوك الاجرامي ضد المال .

4- النموذج الإنحرافي

و يطلق عليه أيضا بالتصدع الخلقي للأسرة و نقصد به أن يكون أحد الوالدين أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء كالإدمان على الخمر أو المخدرات أو الاعتياد على لعب القمار أو يكون أحدهما من ذوي الميول اللأخلاقية أو الاجرامية[3].

تعرف علياء شكري النموذج الانحرافي على أنه انحراف أحد الوالدين أو كلاهما نتيجة تعاطي المخدرات و المسكرات أو دخول السجن، وهي العوامل التي تجعل من الأولياء قدوة سيئة لأبنائهم.[4]

من خلال التعاريف السابقة نعني بالنموذج الانحرافي **إجرائيا** على أنه إنحراف أحد الوالدين أو كلاهما و الذي يتعداه إلى الإخوة و الأخوات نتيجة لتعاطي المخدرات و الكحوليات أو ممارسة الرذيلة و الدعارة أو دخول السجن بسبب ارتكابه جريمة ما.

---

[1] محمد سيد العكايلة ، اضطراب الوسط الأسري و علاقته بجنوح الأحداث . دار الثقافة للنشر ، عمان ، ط1، 2006، ص206.
[2] جعفر عبد الأمير ياسين ، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] ربيع حسن ، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[4] علياء شكري ، الإتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة. دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ، 2000، ص21.

5- المستوى المعيشي و المادي

اجرائيا يشير المستوى المعيشي و المادي إلى المستوى الاقتصادي للأسرة و درجة اشباع حاجياتها المادية و غير المادية ، أما مصدر اشباع هذه الحاجيات فهو الدخل الأسري أو غيره من المصادر الأخرى التي تلعب دورا في ارتفاع المستوى المعيشي أو انخفاضه و الذي يتجلى في المؤشرات التالية (نوعية المسكن ، حجمه ، ملكيته، الحي المتواجد فيه، توفير الحاجيات البيولوجية من مأكل و ملبس و الصحة و مواصلة التعليم).

و تعرف الحاجيات على أنها مجموع الضرورات الطبيعية و الإجتماعية كالغذاء و الملبس و المسكن اللازمة لحياة الإنسان في المجتمع .[1]

6- المستوى التعليمي

التعليم لغة: يقال علم الرجل علما أي حَصلت له حقيقة العلم ، و علِم الشيء عرفه و تيقنه ،و علم الأمر اتقنه .[2]

أما التعليم اصطلاحا: فهو عملية عقلية نستدل على حدوثها عن طريق آثارها أو النتائج المترتبة عليها، و ذلك في صورة تعديل يطرأ على سلوك الفرد .[3]

أما منظمة اليونسكو فتعرف التعليم بأنه مجموع العمليات التعليمية من حيث المستوى و المضمون و الأسلوب الذي سيشارك به الفرد في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .[4]

أما **اجرائيا** فيشير المفهوم المستوى التعليمي إلى محصلة المعارف التي تملكها المرأة المجرمة و حازت عليها عبر المراحل الدراسية الرسمية و المتعارف عليها (ابتدائي، متوسط ، ثانوي ، جامعي) و التي تحصلت بموجبها على شهادة من مؤسسة تعليمية.

7- المستوى الثقافي

الثقافة اصطلاحا هي ذلك الكل المركب من المعرفة و المعتقدات و القانون و العرف و العادات و القيم و الأخلاق و كافة أساليب حفظ البقاء و التي اكتشفها و

---

[1] مجموعة من الإقتصاديين ، الموسوعة الإقتصادية .إعداد و تعريب عادل عبد المهدي و حسن الهموندي ، دار ابن خلدون للطباعة و النشر ، بيروت، ط1، 1980، ص88.

[2] كرم البستاني و اخرون ، المنجد في اللغة و الاعلام . دار المشرق ، بيروت، ط24 ،1985، ص526.

[3] خير الله السيد ، علم النفس التعليمي . مكتبة الفلاح، الكويت ، 1982، ص8.

[4] منظمة اليونسكو، تعليم الكبار .باريس ، 1982، ص65.

أوجدها الإنسان او استعارها لنفسه بإعتباره عضوا في الجماعة تؤمن بالتراث و تحافظ عليه ، أو هي كل ما يشمل على الأشياء و النظم الاجتماعية و الطريقة الإجتماعية التي يسير عليها الناس في حياتهم .[1]

و يعرفها **مالينوفسكي** بأنها التراث الاجتماعي الذي يشمل على العناصر المادية الموروثة و السلع و العمليات التقنية و الأفكار و العادات الفردية و القيم،و هي مجموعة أدوات العمل ومواثيق التنظيم الاجتماعي و الأفكار و العادات و المعتقدات و القيم التي تتيح للإنسان اشباع احتياجاته البيولوجية من خلال التعاون. [2]

و يعرفها **ريد فيلد** على أنها مجموعة المفاهيم و المدركات المصطلح عليها في المجتمع و التي تظهر في الفن و الفكر و الحرف و التي عن طريقها تتميز الجماعة الانسانية.[3]

و يعرفها **مالك بن نبي** على أنها مجموعة من الصفات الخلقية و القيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته و تصبح لاشعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا التعريف المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه و شخصيته.[4]

أما **اجرائيا** فيعرف المستوى الثقافي على أنه محصلة المعارف و القيم و الأفكار و العادات و الأخلاق المتحصل عليها من خلال العناصر الثقافية التي لها تأثير على سلوك المرأة فتدفعها لارتكاب الجريمة و التي تتضمن ما يلي:

-درجة المقروئية ونوعية المواضيع المقروءة .

-وسائل الإعلام و تم التركيز على نوعية البرامج المشاهدة و المقروءة .

-استخدام الوسائل التكنولوجيا و المجالات التي تستغل فيها (كمبيوتر + شبكة الانترنت و ما تتضمنه من برامج).

-مستوى التدين و الذي يعد الأساس المرجعي للتمييز بين الفضيلة و الرذيلة.

- أماكن قضاء وقت الفراغ.

-الإرتياد على المراكز الثقافية .

---

[1] عاطف محمد غيث، علم الاجتماع ، دار المعارف، القاهرة ، 1965، ص65.

[2] أحمد الربايعة، أثر الثقافة في دفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، 1984، ص19.

[3] عدنان ابومصلح ، مرجع سبق ذكره ، ص 158.

[4] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة . ترجمة عبد الصبور شاهين ، دار الفكر، دمشق، ط4، 1984، ص 74.

- ممارسة الرياضة من عدمها.
- التوجه الفني : موسيقى ، رسم ، طرز...الخ

8- الضحية

تعرف الضحية من الناحية الشرعية حسب بعض الفقهاء على أنه من وقعت الجريمة على نفسه أو ماله أو على حق من حقوقه .[1]

يعرف **كارمن** الضحية بأنه أي شخص يعاني من الأذى أو الخسارة أو الصعوبات لأي سبب. [2]

و يقصد بضحايا الجريمة المتضررين من الجريمة وسوء استخدام السلطة و هم الذين أصيبوا فرديا أو جماعيا بضرر،بما في ذلك الضرر البدني أو العقلي أو المعاناة النفسية أو الخسارة الاقتصادية أو الحرمان بدرجة كبيرة من التمتع بحقوقهم الأساسية عن طريق أفعال أو إهمال يشكل انتهاكا للقوانين الجنائية النافذة في الدولة .[3]

أما **اجرائيا** فيعرف الضحايا على أنهم الأشخاص الذين يتعرضون إلى ضرر يلحق المال والممتلكات نتيجة لجريمة السرقة أو النصب و الإحتيال أو خيانة الأمانة، و الذي يكون له إما دور سلبي عندما يكون قد أخذ كل احتياطاته لتجنب وقوعه ضحية الجريمة ،أو يكون له دور ايجابي في حدوث الجريمة من خلال أنماطهم السلوكية كالإهمال أو عدم توفير الحماية ،أو التواجد في أماكن خطرة و الذي يتعداه إلى خصائصهم السوسيو- ديموغرافية .

[1] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم ، دور الضحية في حدوث الجريمة. أطروحة دكتوراه في العلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع،جامعة نايف العربية للعلوم الأمينة، الرياض ،2007 ، ص 18.

[2] محمد أمين البشري، علم ضحايا الجريمة و تطبيقاته في الدول العربية. حقوق الطبع محفوظة لجامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2005، ص16.

[3] نفس المرجع، ص 17.

رابعا: الإقتراب النظري للدراسة

تتشكل الظاهرة الاجتماعية من خلال تآزر مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض فتصبح حينئذ وظيفة الباحث هي محاولة تفكيكها لفهمها فهما صحيحا و حتى يتمكن من ذلك يجب على الباحث اتباع جملة من الخطوات المنهجية التي توجهه و تساعده على فهم و تفسير الظاهرة المراد دراستها وإعطائها الطابع العلمي و هذه الأخيرة يتوصل إليها الباحث عن طريق توظيف مقاربة نظرية اجتماعية،فالنظرية الاجتماعية هي التي تحدد الزاوية الفكرية التي على أساسها نقوم بدراسة الموضوع و الإستعانة بها في تحديد الإشكالية و بناء الفرضيات.

" فالمقاربة السوسيولوجية هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية و يضعها في نسق علمي مترابط " .[1]

وبخصوص موضوع دراستنا حول إقبال المرأة على الجريمة فقد بدا جليا تعدد النظريات و تباين التوجهات النظرية إلا أن طبيعة الموضوع حتمت علينا الإعتماد على بعض النظريات وإقصاء البعض الآخر،وعليه ومن خلال قراءات حول الموضوع ارتأينا تبني النظرية الوظيفية البنائية ونظرية الحاجات و كذا نظرية أسلوب الحياة.

1- النظرية البنائية الوظيفية

تذهب هذه النظرية إلى اعتبار أن المجتمع كبناء كلي يتكون من مجموعة من الأنساق يتفاعل فيما بينها لأداء وظائف و أدوار للمحافظة على استمراريته وتوازنه ، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها لتلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع .

وهي نظرية تفسيرية في علم الاجتماع و تعني أن البناء الاجتماعي هو ذلك الكل المترابط و المتكون من مجموعة من العناصر و الأنساق التي تربطها جملة من العلاقات المتبادلة ، حيث أن لكل عنصر أو نسق وظيفة يؤديها ،و أن أي خلل يصيب عنصرا أو نسقا معينا يؤدي بالضرورة إلى حدوث خلل في البناء الكلي من حيث تركيبته الوظيفية.[2]

---

[1] طلعت همام ، قاموس العلوم النفسية و الإجتماعية. مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1984، ص70.

[2] محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية: الوظيفة وأشكالها وإمكاناتها التصورية والمنهجية في دراسة المجتمع. مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982، ص 45.

ومن هنا، فالبنائية الوظيفية تعني تماسك المؤسسات الاجتماعية و اتجاهاتها حتى تتمكن من تحقيق أدائها الوظيفي ، و يستطيع كل نسق القيام بعملياته الاجتماعية على ضوء بنائه الداخلي الذي يوجد فيه سواء أكان بنية مادية أو بنية اجتماعية .[1]

و يعد **تالكوت بارسونز** من أبرز ممثلي هذا الإتجاه ،حيث يرى أن الأسرة بوصفها وحدة بنائية هي الوحيدة التي يعول عليها المجتمع لإعداد الفرد.[2]

و في سياق هذه النظرية يمكن استخدامها كإطار لفهم موضوع الدراسة على اعتبار أن الأسرة تمثل نسقا في بناء المجتمع ،و التي تتكون من مجوعة من الأفراد (اجزاء النسق)تربطهم علاقات مبنية على أساس التفاعل و الترابط ،و لكل فرد في الأسرة موكلة إليه وظيفة أو مجموعة من الوظائف اتجاه أفراد أسرته (الأبناء) و مجتمعه بهدف تحقيق التوازن و التماسك و الإستقرار،و بالتالي فأي خلل أو اضطراب يصيب أجزاء الأسرة (الوالدين) يؤدي إلى انهيار وحدة الأسرة و انحلال بنائها و الأدوار الاجتماعية المنوطة بها و فشل في القيام بالالتزامات و الوظائف نتيجة لفقدان أحد أجزاء الأسرة التي يعول عليهم المجتمع في عملية الرعاية و الإهتمام (الوالدين)، بسبب الوفاة أو الهجر أو الطلاق أو السجن ، تعدد الزوجات، مما يساهم في انتاج بعض المظاهر السلوكية و خاصة في إطارها الإنحرافي و الإجرامي.

انطلقت هذه النظرية في تفسيرها للسلوك الانحرافي من خلال ما أسمته بالخلل الوظيفي الذي يصيب الأنساق الاجتماعية و عليه فوجود أي خلل يصيب أجهزة النظام الاجتماعي و نعني به وجود تصدع و اضطراب في الأداء الوظيفي للأجزاء المكونة للنظام الاجتماعي.

و لعل خير مثال يصب في هذا النطاق النظري هو الأسرة التي تعد كنسق اجتماعي فإذا أصيب هذا النسق بخلل على مستوى أحد عناصره و فقد هذا الأخير وظيفته فإن البناء يتعرض للتصدع ، فحالات التفكك الكلي أو الجزئي التي تصيب

[1] خليل عمر معن ، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر. دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط2 ،1991، ص 45.

[2] أحمد محمد بن مبارك ، علم النفس الأسري . مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع،الكويت ، ط1 ، 1992 ، ص 47.

الأسرة عن طريق وفاة أو طلاق أو هجر لأحد الأولياء يتولد عنها تصدع ،و يعد هذا مؤشرا عن تدهور العلاقات داخل الأسرة .[1]

و عليه كان اعتمادنا على النظرية البنائية الوظيفية من منطلق الكشف عن دور البيئة الأسرية من حيث الإنسجام و ترابط أفرادها و استقرارها المادي و المعنوي في ضمان استمرار النسق العام (المجتمع)، فأي خلل و اضطراب يصيب بناء الأسرة ينعكس على وظائفها، فحالات التفكك الذي يصيبها يؤدي إلى خلل في الأداء الوظيفي مما يسهم في إحداث خلل في الوظائف الأنساق الفرعية الأخرى ،و عليه ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري تدل على وجود خلل وظيفي أو تفكك بين أجزاء النسق الواحد نتيجة للتفكك المادي أو المعنوي أو الخلقي .

و هذا ما ذهب اليه **روبرت ميرتون** " **Robert Merton**" أيضا الذي يرى أنه عندما تكون فجوة بين الأهداف و المعايير داخل المجتمع ينتج عن ذلك فشل المعايير التي تحدث تفكك داخل المجتمع و يسميه ميرتون بالأنوميا الاجتماعية . [2]

كما ترى هذه النظرية أن دور النسق الإجتماعي هو تلبية مختلف حاجات الأفراد منها الاقتصادية المادية لتحقيق التوازن على المستوى الفردي والاجتماعي، فالخلل الذي يصيب النسق(الأسرة) يصاحبه خلل في الأداء الوظيفي ،و ينجر عنه حالة من التوتر و الإخفاق في اشباع حاجاته و تحقيق طموحاته، فعدم اشباع المرأة لحاجياتها نتيجة لتدني المستوى المعيشي للأسرة يدفعها إلى الاتيان بسلوكات انحرافية و اجرامية كالسرقة مثلا .

يعمل النسق على تلبية حاجات الفاعل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و يعمل من جانبه على الإنصياع لمتطلبات النسق و معاييره .[3]

2- نظرية الحاجات

رائد هذه النظرية هو العالم **ابراهام ماسلوا**" **Abraham Maslo**" و الذي قام ببناء الهرم الخماسي الذي صنف فيه احتياجات الأفراد من الضروري و الأساسي إلى الكمالي حسب التدرج الهرمي ، و الحاجة عند ماسلوا هي الشعور بالحرمان و الذي

---

[1] جمال معتوق، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف . بن مرابط للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011، ص 262.

[2] R. Campeau et M. sirois et d'autres , Individu et société. ed Gaetan Marin , Montréal , 1993, p46.

[3] جمال معتوق، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف،مرجع سبق ذكره ، ص 272.

يقابله الوفرة و الحاجة هي " افتقار إلى الشيء ما إذا وجد حقق الإشباع و الإرتياح للكائن و الحاجات توجه سلوك الإنسان لإشباعها، كما تتوقف خصائص الشخصية كثيرا على حاجات الفرد و مدى اشباع هذه الحاجات"[1].

و تعرف أيضا أنها حالة من التوتر و عدم الاشباع يشعر بها الفرد و تدفعه إلى التصرف متجها نحو الهدف الذي يعتقد أنه سوف يحقق اشباعه ."[2]

إن إرضاء و تلبية حاجات المرأة يعد عاملاً ضرورياً يساهم في تحقيق التوازن النفسي و الاجتماعي، كما أن عدم الإشباع لحاجاتها خاصة الضرورية منها يخلق لديها الشعور بالتوتر و الإضطراب مما تدفعها الحاجة إلى تبني سلوكات غير سوية و لعل الجرائم ضد المال و الممتلكات أحد أوجه هذه السلوكات .

ليتبين أن السلوك عبارة عن محصلة من الدوافع توجهها الحاجة فيتحقق بذلك الإشباع المادي و المعنوي سواء بطريقة مشروعة أو بأساليب غير مشروعة و يفسر علماء الجريمة سر إرتكاب البعض من الأفراد الجريمة بأنه استجابة لإشباع حاجة ما بطريقة غير سوية ."[3]

فحاجات الفرد أصناف منها الحاجات الحياتية الفسيولوجية الضرورية كالحاجة إلى الأمن و الأكل و الشرب و الجنس، و يوجد حاجات الإرتباط كالاحترام الخارجي المتعلقة بالأسرة و الأصدقاء. و يحدد **حامد عبد السلام زهران** حاجات الفرد في :[4].

ا- **الحاجة إلى الأمن:** وتتضمن الحاجة إلى الأمن الجسمي والأمن الداخلي، والحاجة إلى البقاء حيا، وإلى تجنب الخطر والألم، والحاجة إلى الاسترخاء والراحة، والحاجة إلى الشفاء عند المرض أوالجرح، والحاجة إلى الحياة الآمنة المستقرة السعيدة، والحاجة إلى الحماية ضد الحرمان من إشباع الدوافع والحاجة إلى حل المشكلات الشخصية.

ب- **الحاجة إلى مكانة الذات:** وتتضمن الحاجة إلى الإنتماء إلى الجماعة وإلى المركز والقيم الاجتماعية، الحاجة إلى التقبل من الآخرين، الحاجة إلى الشعور بالعدالة في المعاملة، الحاجة للاعتراف من الآخرين، الحاجة للنجاح والاقتناء والإمتلاك، الحاجة إلى أن يكون قائدا وإتباع القائد الحاجة إلى تقليد الآخرين، الحاجة إلى المساواة

---

[1] حامد عبد السلام زهران ، علم النفس الاجتماعي . عالم الكتب،القاهرة ، 1984، ص104.
[2] محمد عاطف غيث،قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 1989، ص 301.
[3] حسن اسماعيل عبيد ، مرجع سبق ذكره، ص72.
[4] حامد عبد السلام زهران، علم النفس و الطفولة و المراهقة. عالم الكتاب، القاهرة ، ط5،بدون سنة، ص ص 436-437.

مع رفاق السن والزملاء في المظهر والملابس والمصروف والمكانة الاجتماعية، وإلى تجنب اللوم.

ج- الحاجة إلى التوافق الجنسي: ويتضمن الحاجة إلى التربية الجنسية، الحاجة إلى اهتمام الجنس الآخر وحبه، الحاجة إلى التخلص من التوتر، وإلى التوافق الجنسي الغيري.

د- الحاجة إلى النمو العقلي والابتكار: ويتضمن الحاجة إلى التفكير وتوسع قاعدة الفكر والسلوك، وإلى تحصيل وتفسير الحقائق والتنظيم، الحاجة إلى الخبرات الجديدة والتنوع وإشباع الذات عن طريق العمل، والحاجة إلى القدرات والمعلومات.

هـ-الحاجة إلى تحقيق وتحسين الذات: وتتضمن الحاجة إلى النمو، وإلى أن يصبح سويا وعادلا، الحاجة إلى التغلب على العوائق والمعوقات، و إلى معرفة وتوجيه الذات.

و- الحاجة إلى الحب والقبول: وتتضمن الحاجة إلى الحب والمحبة، والقبول والتقبل الاجتماعي، و إلى الانتماء إلى الجماعات وإسعاد الآخرين.

ز- حاجات أخرى: كالحاجة للترفيه والتسلية والمال.

كما ذهب بورديو أيضا في تفسيره للعنف حسب نظرية الحاجات أنه نتيجة طبيعية فالضرب بالسكين أو البندقية تظهر كلها حتمية لإشباع حاجيات الإنسان منها السكن ، الفشل المدرسي، البطالة، إلى غير ذلك من الظواهر الاجتماعية التي تدفع بالفرد إلى ممارسة السلوك العنيف و الاجرامي.[1]

و في سياق هذه النظرية يمكن استخدامها للتعبير عن حالة الحرمان المادي الذي تعانيه المرأة داخل الأسرة و الذي يحول دون اشباع حاجياتها الضرورية ودون مواصلة تعليمها، و الذي يقابله عدم القدرة أو الاستطاعة على تلبية هذه الحاجيات بطرق وسبل مشروعة، الأمر الذي يدفعها إلى اتباع الأساليب غير المشروعة كالسرقة و النصب و الاحتيال.

كما أن فقدان المرأة إلى الإنتماء الأسري و الإرتباط و فشل الأسرة في احتوائها بسبب حالات التفكك المادي أو المعنوي أو الخُلقي تضعف الروابط الأسرية و تفقد

[1] جمال معتوق،مدخل إلى سوسيولوجيا العنف، مرجع سبق ذكره، ص 328.

المرأة الشعور بالأمن و الإستقرار و الرعاية والإهتمام ،و قد يصل بها الحال إلى الإنحراف و الجريمة .

3- نظرية أسلوب الحياة

رواد النظرية هم كل من هندلانغ" Hindela" و غوتفردسون Gottfredson" و غاروفالوا Garofalo،تنطلق فحوى هذه النظرية من تساؤل جوهري ألا و هو: لماذا نجد أشخاصا أكثر عرضة من أشخاص آخرين ضحايا الجريمة ؟ و تم التوصل إلى أن هناك متغيرات لها دور في حدوث الجريمة و أن الأفراد يكونون معرضين للوقوع ضحايا الجريمة تبعا لأسلوب حياة الذي يسلكونه و تبعا لنوعية الأفراد الذين يختلط بهم أو يكونوا معرضين لهم .

و يقسم الوريكات نظرية أسلوب الحياة إلى ثلاثة أجزاء أساسية :[1]

1-الأدوار الإجتماعية .

2-المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي .

3-الجزء العقلاني أو المكون العقلاني .

ومنه نجد أن المكانة التي يحتلها الفرد في البناء الاجتماعي و التي تخول له أداء الأدوار الاجتماعية يتفاعلان فيما بينها لإتخاذ القرار المناسب ،فالأشخاص الذين يرتادون الأسواق بكثرة أو الأماكن التي يكثر فيها الإزدحام والإختلاط، و الأشخاص المعتادين على مصاحبة الخليلات، و كذا الأشخاص الذين يرتادون الحانات، هم أكثر عرضة لجرائم السرقة و النصب و الإحتيال من طرف المرأة ، ومن خلال النظرية يتضح أن للضحايا دور كبير في حصول الجريمة، فقد يتبع الفرد أسلوب حياة يتضمن مجموعة من الأنماط الحياتية و السلوكية تجعله هدفا سهلا للمجرم .

و قد قام ناجي بدر بجمع العوامل التي تطرقت لها نماذج النظرية المختلفة و وضعها في نسق واحد، و المتمثلة في توفير الفرصة و عوامل الخطورة و دوافع المعتدين و التعرض و العلاقات المشبوهة و الأوقات الخطرة و الأماكن الخطرة، بالإضافة الى السلوكات الخطرة و الأنشطة ذات الأخطار العالية و السلوك الدفاعي وبعض السلوكات التي يمكن تجنبها بالإضافة إلى السمات الشخصية والثقافية للضحية

[1] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة . دار وائل للنشر ، عمان ، ط2 ، 2013، ص 287.

،ولقد تم التعرض لكل عامل من هذه العوامل بالشرح في الفصل السادس تجنبا للتكرار.

و لتقارب الأفكار التي وردت في النظرية و التي توضح الدور الايجابي للضحية في حصول الجريمة تم تطبيقها على موضوع دراستنا لمعرفة كيف يؤثر الضحية في اقبال المرأة على جرائم ضد المال ،من خلال التعرف على أسلوب حياتهم و خصائصهم السوسيو- ديموغرافية و أنماط سلوكهم ونمط الجريمة .

كما أن الأفكار و المفاهيم التي جاءت بها نظرية أسلوب الحياة كانت بمثابة تكملة لما جاءت به نظرية تهور المجني عليه و نظرية الإختيار العقلاني ونظرية النشاط الروتيني و التي تم التطرق اليها أيضا في المبحث الثالث من الفصل السادس فكلها جاءت بمفاهيم تلقي اللّوم على الضحية و تعتبره مسؤولا و لو بصفة جزئية في دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة في حقه.

كما أن اختيارنا لهذه النظرية لم يكن من قبيل الصدف،إذ بالإضافة إلى توافقها و الأهداف التي نرجو الوصول إليها لاحظنا اتفاقا بينها و بين النظرية البنائية الوظيفية ،فلقد استخدما كلاهما الأدوار و الوظيفة و البناء الاجتماعي و أي خلل يصيب الأدوار و الوظائف يؤدي الى حدوث الجريمة.

إذ ترى نظرية أسلوب الحياة أن الأفراد يمارسون أدوارا اجتماعية تبعا للمكانة الإجتماعية التي يحتلونها ،و بناءا على التوقعات و المعايير الإجتماعية السائدة في المجتمع و هكذا نطور أنماط الحياتية متباينة قد يدفع بعضها إلى الجريمة، و هكذا نجد أن الأدوار الإجتماعية و المكانة البنائية الإجتماعية يتفاعلان معا .[1]

وبالتالي نجد أن نظرية أسلوب الحياة التي تندرج ضمن النظريات الحديثة ما هي إلا إعادة انتاج لمفاهيم و تصورات و أفكار نظريات سابقة كلاسيكية في إطار سياق تاريخي للمجتمعات ما بعد الحداثة .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 287.

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية للدراسة

أولا: الدراسة الاستطلاعية

تمثل الدراسة الاستطلاعية مجالا هاما من مجالات البحث و هي من أولى الخطوات الإجرائية لإعداد البحث في الحقل السوسيولوجي.طبيعة الدراسة تستدعي في أغلب الأحيان القيام بالدراسة الإستطلاعية إذ تفيد الباحث في الاستطلاع و الكشف عن الغموض الذي يعتري الظاهرة المراد دراستها، كما أنها تمكنه من جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تساهم في بناء البحث و تحديد المتغيرات ،ومن شأن هذا الإجراء أن يساعد على ضبط فرضيات البحث تمهيدا للعمل الميداني،كما تمكننا من استطلاع مجتمع البحث و تجريب بعض التقنيات التي يرى الباحث أنها تتناسب مع موضوع دراسته و تلائم خصوصية المجتمع المدروس، وعليه يمكن القول أن لا مجال لإغفال الدور الإيجابي للدراسة الاستطلاعية في التعرف على الصعوبات التي تواجه مسار البحث على المستوين النظري و الميداني.

1- الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة الاستطلاعية

تمت الدراسة الاستطلاعية على عينة متكونة من سبعة حالات تم اختيارهن بطريقة عشوائية ، ارتكبن سلوكات اجرامية و يقضين فترة عقوبتهن في مؤسسة اعادة التربية المختصة بالنساء بالسوقر المتواجد بولاية تيارت، وقد تمت الدراسة عن طريق توزيع استمارات عبر علاقات شخصية مع أحد الموظفين في المؤسسة المذكورة .

تضمنت تساؤلات الدراسة الاستطلاعية ما يلي :

-هل للبيئة الأسرية علاقة في تنمية السلوك الإجرامي لدى المرأة ؟.

-كيف تؤثر الظروف المعيشية و الإقتصادية في ظهور السلوك الإجرامي لدى المرأة؟

-هل للعوامل السوسيو- ديموغرافية أثر في تحديد نمطية السلوكات الإجرامية لدى المرأة؟

- كيف تختار المرأة المجرمة ضحاياها؟

وعليه تضمنت محاور الإستمارة على البيانات الشخصية للحالة(السن،المستوى التعليمي،الحالة الاجتماعية،الحالة الاجتماعية للوالدين،الأصل الجغرافي،المهنة،نمط

الجريمة المرتكب،عدد مرات العود...)بالإضافة إلى أسئلة عن المتغيرات المراد دراستها.

2- نتائج الدراسة الاستطلاعية

بينت الدراسة الاستطلاعية في عمومها ما يلي :

- 90%من أفراد العينة ارتكبوا جرائم ضد المال و التي تتمثل في السرقة و النصب والإحتيال وخيانة الأمانة و الاختلاس.
- معظمهن متحصلات على مستوى تعليمي منخفض و حتى ممن ليس لهن أي مستوى تعليمي (أميات).
- 100%من أفراد العينة ينتمين إلى بيئة مفككة ماديا أو معنويا أو خُلقيا .
- معظمهن تلقين تنشئة أسرية قائمة على التعنيف و الضرب و السب و الطرد من البيت.
- متغير المستوى التعلمي لا يحدد نمطية السلوكات الإجرامية على اعتبار أن جل الحالات ارتكبن جرائم الإعتداء على المال.
- 20% من العينة عائدات إلى الجريمة أي سبق لهن دخول المؤسسة العقابية.
- معظمهن لا تربطهن صلة قرابة بالضحايا.
- معظمهن يعانين من تدني المستوى المعيشي و المادي.
- معظمهن صرح أن سبب اقدامهن على جريمة السرقة يعود إلى الفقر والعوز.
- معظمهن عاطلات عن العمل.
- 60 % من المبحوثات يمارسن الدعارة.
- معظم الضحايا المبحوثات تربطهم مع أفراد العينة علاقة صداقة أو علاقة عاطفي.

3- نتائج الدراسة الاستطلاعية على مسار البحث

- كانت لنتائج الدراسة الإستطلاعية أهمية في تحديد وتغير مسار البحث فمن خلالها تم تعريف الباحث بأهم الصعوبات و العراقيل التي يمكن أن تواجهه أثناء قيامه بالدراسة الميدانية ،فقد تأكد لنا استحالة دخول المؤسسات العقابية أو على الأقل توزيع الاستمارات بشكل رسمي .

- كما مكنت الدراسة الإستطلاعية من تحديد تساؤلات البحث و فرضياته ومن ثم حصر البحث و إعادة تكييف الموضوع ، فكانت الإنطلاقة للبحث هو دراسة جميع الأنماط السلوكية لجرائم المرأة ليقتصر الموضوع فيما بعد على جرائم ضد المال و الممتلكات.
- تحديد منهج و أدوات البحث بإعتماد على المنهج دراسة الحالة و تقنية المقابلة.

ثانيا: مجالات الدراسة

حددت هذه الدراسة بعدد من المجالات الموضوعية و البشرية ، الزمنية و المكانية.

1-المجال الموضوع :

تقوم هذه الدراسة في موضوعها على تناول العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم ضد المال، و التي تنحصر في وجود تفكك على مستوى الأسرة و كذا تأثير المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي ،ومن جهة ثانية تتناول دور الضحية في حصول الفعل الاجرامي.

2- المجال البشري:

طبقت هذه الدراسة على عينة من النساء المرتكبات للجرائم ضد المال في المجتمع الجزائري، و اللائي تمت ادانتهن بحكم قانوني و الموقوفات بمركز
إعادة التربية أو انتهت فترة عقوبتهن ،و اللائي تفوق أعمارهن 18 سنة .
كما قمنا أيضا بإجراء مقابلات مع المختصين و الأساتذة في علم الاجتماع و القانون وعلم النفس و المقدر عددهم ب20 حالة.

3- المجال الزمني:

إن كل بحث يتطلب فترتين زمنيتين لا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى.

ا- **الفترة النظرية للبحث:**بدأت الدراسة النظرية في بداية شهر جانفي 2011، خلال هذه الفترة قمنا بإستكشاف موضوع الدراسة عن طريق جمع المادة العلمية التي لها صلة مباشرة أوغير مباشرة بالموضوع من مختلف المكتبات الجامعية والمراكز الثقافية.

ب-**الفترة الميدانية للبحث** : قمنا أولا بجس نبض مبدئي لمجتمع البحث من خلال قيامنا بدراسة استطلاعية، تعرفنا من خلالها على أهم الصعوبات ، على إثر ذلك قمنا بدراسة ميدانية على مستوى مركز إعادة التربية التابعة لوزارة التضامن ،و امتدت

الدراسة الميدانية الفعلية من شهر جانفي 2014 إلى غاية جوان 2015 لننتهي من انجاز العمل في فيفري 2016 .

4- المجال المكاني:

يقصد بالمجال المكاني النطاق الذي أجريت فيه الدراسة الميدانية و هما مركز اعادة التربية بن عاشور –البليدة – و الجمعية الأسرة و المرأة.

أ- مركز اعادة التربية بن عاشور –البليدة –

هذا المركز هو عبارة عن مؤسسة ذات طابع تربوي يعود تاريخ فتحه إلى شهر أفريل 1987 ويتمتع باستقلالية مالية ومن مهامه الرئيسية التربية وإعادة التربية لبعض الشرائح من المجتمع الخاصة، ويتراوح سن الأحداث المقبولين في هذا المركز ما بين 13 و19 سنة،والعدد غير ثابت ويشمل الفتيات فقط وتقدر قدرته استيعابيه بـ120 نزيلة.

يقع المركز المتخصص في إعادة التربية بنات – ببلدية بن عاشور بالقرب من دائرة أولاد يعيش داخل إقليم ولاية البليدة ، وهو ذو مساحة شاسعة محكمة الإغلاق ، يحده من الجانبين مركز الصم والبكم من الجهة العليا، أما الجهة السفلى يحده مركز التوجيه التربوي في الوسط المفتوح "SOEMO"، وهو تحت وصاية وزارة التضامن الوطني طبقا للمرسوم الوزاري 10/76 المؤرخ في 1975/09/25 وهي المسؤولة عنه من حيث التمويل والتوجيه فقط.

النظام الداخلي لمركز بن عاشور: المركز مخصص لإعادة التأهيل و هو مؤسسة ذات طابع إداري ،مزود بغلاف مالي يعمل على النظام الداخلي الموجه للاستقبال من أجل إعادة الإدماج الاجتماعي للقصر بين 13 إلى 19 سنة.

العمل البيداغوجي:

-**التعليم:** منذ دخول الفتاة للمركز تحول إلى قسم ملائم على حسب مستواها التعليمي، فالتعليم هو استدراك دراسي مستخرج من نظام تعليمي وطني والمدرسة المكلفة بالتدريس عليها المراقبة الشخصية والمؤهلات الثقافية للفتاة.

هناك أربعة أقسام مفتوحة للمستويات التالية:

المستوى الأول: محو الأمية (سنة أولى ابتدائي)

المستوى الثاني: سنة أولى وثانية ابتدائي

المستوى الثالث: من السنة الرابعة إلى السادسة ابتدائي.

المستوى الرابع: السنة السابعة فما فوق.

-ورشة ما قبل التكوين:

بالموازاة مع تعليم الفتاة تحول إلى ورشة ما قبل التكوين المهني يسهر عليها طاقم محترف، وهذه الورشات مجهزة بمعدات مطابقة لمعايير التكوين المهني،وهذا الطاقم المهني يحوز على كفاءة مهنية مقارنة بالمستوى مركز التكوين المهني (C.F.P.A) .وهناك خمس ورشات تكوين مفتوحة وهي : ورشة الحلاقة ، ورشة الخياطة ، ورشة الإعلام الآلي، ورشة الفن التشكيلي، ورشة الطرز.

-التكفل السيكولوجي والطبي:

التغطية الصحية مضمونة دائما بالمركز والعناية السيكولوجية مضمونة من قبل أطباء نفسانيين بالتنسيق مع البيداغوجين.

-إعادة إدماج الحدث:

إن عملية إعادة التأهيل في الوسط المؤسساتي تبقى غير كاملة بدون مساعدة أولياء الفتيات إضافة الى مجهودات الفريق البيداغوجي اتجاه العائلات حتى تكون النتائج إيجابية.

-التعليم خارج المؤسسة:

البعض يدرسن خارج المؤسسة على مستويات مختلفة، كما أنه هناك عدد معتبر من الفتيات يزاولن دراستهن عن طريق المراسلة.

-العلاقات مع المؤسسات المختصة:

تنحصر العلاقة مع المؤسسة الخارجية مع الأمن

والحماية المدنية التي تتدخل في كل مرة للمساعدة، و لها علاقة أيضا مع العدالة حيث يتم استدعاء القصر للاستماع فقط، ولا توجد مراقبة بيداغوجية من طرف القضاء ولا يزورون المركز، بالاضافة إلى العلاقة مع الأولياء غير موجودين في أغلب الأحيان، والإدماج الاجتماعي بعد 19 سنة يكون من صلاحية المركز.

الشكل رقم (1):

يمثل الهيكل التنظيمي لإدارة مركز إعادة التربية للبنات بن عاشور –البليدة–

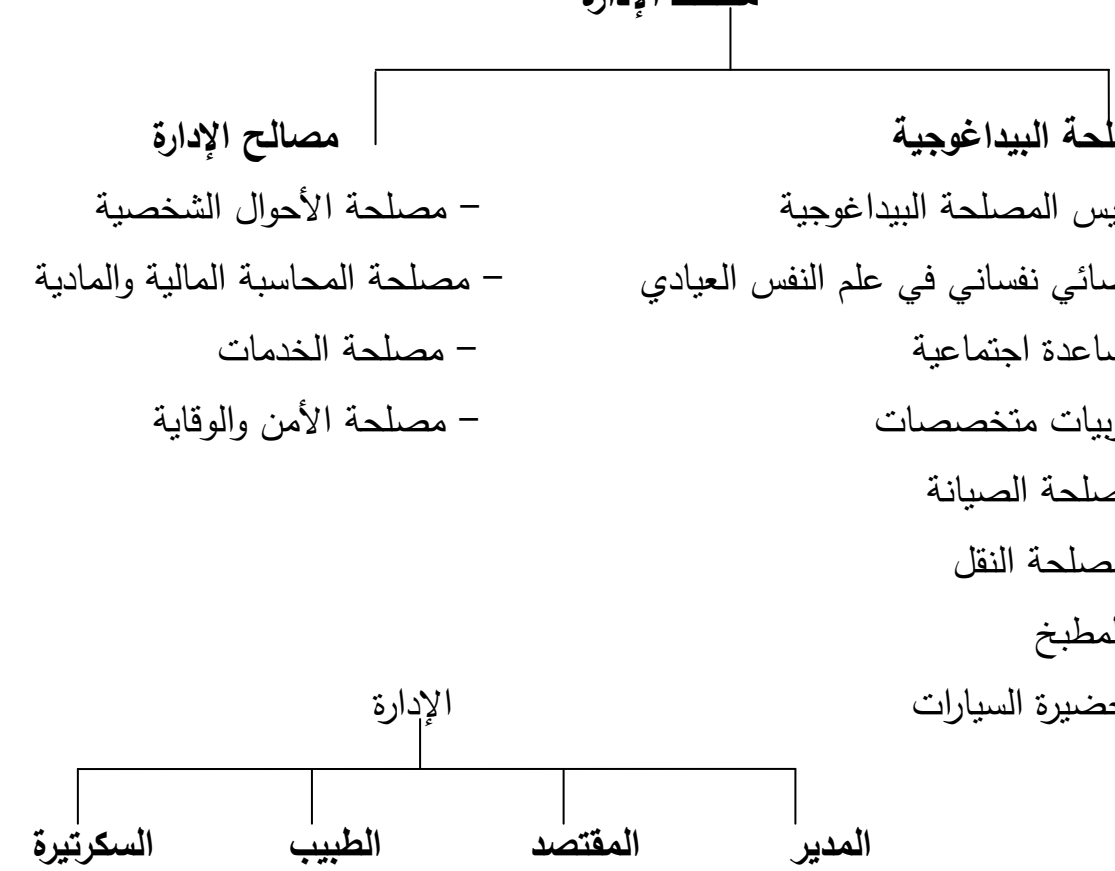

المصدر: مركز إعادة التربية والتأهيل للبنات بن عاشور البليدة 2014/06/15.

ب– جمعية الأسرة والمرأة:

تنشط هذه الجمعية على مستوى الوسط الجزائري مقرها في ولاية تبيازة، تترأسها السيدة "شيباني آسيا" وهي جمعية تستقبل النساء اللواتي يعشن أوضاعا اجتماعية صعبة، مثل النساء اللواتي ليس لهن مأوى، والمشردات، من أجل للتكفل بهن وبأبنائهن إن وجدوا،وتعمل على تلبية بعض حاجياتهن الأساسية بالتنسيق مع السلطات المحلية.

ومن بين الأهداف التي تسعى جمعية الأسرة والمرأة بلوغها هو بناء مركز لإستقبال وإيواء النساء والفتيات المشردات والهاربات واللواتي ليس لهن مأوى ،على أن يحتوي هذا المركز على العديد من الورشات لتعليم النساء مهن وحرف تساهم في إعالتهن لأنفسهن وأبنائهن، وقد ساهمت هذه الجمعية في وصولنا إلى العديد من النساء اللواتي قمن بارتكاب سلوك اجرامي .

ثالثا: المنهج و تقنيات الدراسة

1- المنهج الكيفي

تندرج هذه الدراسة ضمن البحوث و الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف و تحليل الظاهرة و التي يعتمد على جمع البيانات وتفسيرها من أجل الوصول إلى تعميمات بخصوص الظاهرة محل الدراسة مستخدمة في ذلك المنهج الكمي و الكيفي. " تتجه الدراسات الوصفية إلى تحليل الكمي و الكيفي للظاهرة و حصر العوامل المسببة للظاهرة و الآثار المترتبة عليها ".[1]

و تسعى هذه الدراسة إلى معرفة عوامل إجرام المرأة من البيئة الأسرية و تأثير العامل الاقتصادي والتعليمي والثقافي للمرتكبات السلوك الاجرامي ،و للتوصل إلى فهم الظاهرة لا بد من اختيار المنهج الذي يتلاءم وموضوع البحث و الذي يفرض في كثير من الأحيان استخدام منهج معين دون غيره، بحيث يتلاءم مع معطيات البحث ،و تمكننا من دراسة الموضوع دراسة علمية سوسيولوجية، لذلك فتحديد المنهج يعتبر خطوة مهمة و ضرورية لتوضيح الطريق الذي سوف يتبعه الباحث في مشوار بحثه للوصول إلى اجابات عن الأسئلة التي طرحها في بداية بحثه.

ويعرف المنهج على لسان مادلين غرافيت" Madeleine Grawitz"على أنه مجموع العمليات العلمية التي تنطبق عليها أخلاقيات البحث من أجل الوصول لحقائق مهما كانت تبعاتها ، نظهرها و نتفحصها."[2]

و بإعتبار "المنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تباينها و التأكد من صحتها "[3]، تم الاعتماد على المنهج الكيفي .

والذي يهدف إلى "وصف الظواهر في الزمن الحاضر ويقوم بوصف ما هو موجود ، ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات القائمة بين الوقائع أو الظواهر ، كما يعد هذا المنهج الطريقة التي يسعى من خلالها الباحث إلى جمع البيانات والحقائق حول الظواهر الإجتماعية بصفة كيفية ، كما لا يتوقف مهام هذا المنهج في جمع الحقائق والبيانات

---

[1] محمد عبد العزيز الحيزان ، البحوث الإعلامية أسسها و أساليبها ومجالاتها .مطبعة السفير ، الرياض، 1998، ص20.

[2] جمال معتوق ، منهجية العلوم الاجتماعية و البحث الاجتماعي . بن مرابط للنشر و الطباعة،الجزائر ،2009 ، ص79.

[3] فريديريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ، 1985،ص05.

الكيفية ، بل يتعدى هذا ليصل إلى التحليل الكيفي الدقيق، ثم في الأخير إلى نتائج قابلة للتعميم" [1].

و بما أن المنهج الكيفي يشمل على العديد من المناهج الفرعية ففقد لجأنا إلى استخدام منهج دراسة الحالة بوصفه المنهج الملائم لطبيعة الموضوع .

يقوم منهج دراسة الحالة أساساً على الإهتمام بدراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية ثم النظر إلى الجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها فهو نوع من البحث المتعمق في فردية الوحدة الاجتماعية سواء أكانت الوحدة فردا أو قبيلة أو أسرة أو قرية أو نظاما أو مؤسسة اجتماعية، بهدف جمع البيانات و المعلومات المستفيضة عن تاريخها و خبراتها الماضية و تحليل نتائجها، بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الوحدة، بشرط أن تكون الحالة ممثلة للمجتمع الذي يراد تعميم الحكم عليه .[2] يتم هذا المنهج بالتركيز البحث على مفردة من مفردات دون غيرها وتناولها بالدراسة المتعمقة بالتحليل الشامل لكافة العوامل و العناصر و المتغيرات المؤثرة فيها و المتأثرة بسلوكها بحيث تصبح المفردة هي ميدان البحث للباحث ". [3]

و عليه يدخل هذا البحث في إطار البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصف و تحليل الظاهرة محل الدراسة، معتمدين في ذلك على منهج دراسة الحالة و هو الأنسب لمثل هذا النوع من البحوث للإجابة على تساؤلات الدراسة ،و الذي يقوم على أساس التعمق في الدراسة و التي تعطي الفرصة للباحث التوغل في دراسة الوحدة و يمكنه من التعرف و اكتشاف العوامل المؤثرة في ظاهرة إجرام المرأة، و كذا تتبع تاريخها مع التركيز على متغيرات التي حددها الباحث مسبقا ،و المتعلقة بالتفكك الأسري و العامل الاقتصادي و التعليمي و الثقافي، و كذا الدور الذي يلعبه الضحية في وقع جرائم الاعتداء على المال من طرف المرأة، بهدف جمع المعطيات عنها.

---

[1] جمال معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية و البحث الاجتماعي ،نفس المرجع ، ص 120.

[2] فاطمة عوض صابر وميرفت علي خفاجة ، أسس و مبادئ البحث العلمي. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،ط1 ، 2002، ص96.

[3] محسن أحمد خضري ومحمد عبد الغني سعود،الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه. المكتبة الأنجلوا مصرية، القاهرة، 1992، ص59.

و من ميزات هذا المنهج قلة عدد أفراد العينة مع التركيز على كسب ثقة المبحوثة، وقد تم توظيف هذا المنهج على عينة مشكلة من 13 حالة من نساء مرتكبات لجرائم ضد المال.

2- تقنية المقابلة

كما لا ترتسم معالم المنهج إلا باستخدام الوسيلة التي تتناسب أهمية وطبيعة البحث وهي وسيلة لجمع البيانات، وعليه فحسن اختيارها و تطبيقها تمكن الباحث من الوصول إلى معلومات و بيانات على درجة من الموضوعية، وتحقق بذلك الأهداف المرجوة وتجيب على الأسئلة ، و لجمع البيانات اللازمة حول الموضوع إجرام المرأة تم الإعتماد على تقنية المقابلة.

تعد المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات في البحث الاجتماعي و تعتبر الأكثر استعمالا في الدارسات الميدانية، و تعرف على أنها الوسيلة التي تقوم على الحوار أو الحديث اللفظي المباشر بين الباحث و المبحوث ."[1]

و المقابلة تقنية مباشرة تستعمل من أجل مساءلة الأفراد بكيفية منعزلة أو هي مساءلة جماعات بطريقة نصف موجهة ،تسمح بأخذ المعلومات بكيفية تهدف إلى التعرف العميق على الأشخاص المبحوثين ."[2]

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على نوعين من المقابلة المقننة و الحرة .

المقابلة المقننة و التي تحوي أسئلة محددة تحديدا دقيقا و مسبقا تتضمن أسئلة مفتوحة و مغلقة بهدف الحصول على معطيات تجيب على المتغيرات المستقلة المراد التأكد منها، كما تضمنت أيضا دليلا اشتمل على مجموعة من الأسئلة تم صياغتها بأسلوب بسيط حيث اضطررنا في كثير من الأحيان اللجوء إلى اللهجة العامية نزولا عند مستوى المبحوثات ،بغرض جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ،و لجأنا أيضا إلى استخدام جهاز الهاتف النقال من أجل تسجيل الحوار حتى لا نغفل التفاصيل وهذا دون علم المبحوثة ، كما توزعت أسئلة المقابلة على خمسة محاور وهي كالأتي :

---

[1] فضيل دليو وآخرون، الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية.منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص191.

[2] موريس انجلز، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية.ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2006، ص197.

المحورالأول: اشتمل على البيانات العامة للمبحوثات (السن، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية،الحالة المهنية،الحالة الاجتماعية للوالدين، نوع المسكن، الأصل الجغرافي).

المحور الثاني : اشتمل على بيانات خاصة بالبيئة الأسرية و التي تضمنت وجود اضطرابات و خلل في العلاقات الأسرية ومدى تمسك و تفكك أفرادها من حالات التفكك المادي و المعنوي و الأخلاقي .

المحور الثالث : اشتمل على بيانات خاصة بالمستوى المعيشي و المادي للأسرة.

المحور الرابع : اشتمل عل بيانات خاصة بالمستوى التعليمي و الثقافي.

المحور الخامس : اشتمل على بيانات خاصة بالضحية.

كما استعنا ايضا بالمقابلة الحرة و هي شبيهة بالمناقشة و الحوار تُمكن الباحث من أن يوجه حديثه إلى أي جانب يرى أنه يخدم الموضوع مع عينة من الأستاذة و المختصين في علم الاجتماع و علم النفس و القانون، وقد تم ذلك من خلال دليل المقابلة الذي يتماشى ومتغيرات الدراسة.

كما لجأ الباحث إلى استخدام تقنية الاستمارة بالمقابلة بعد الإنتهاء من المقابلة و الحصول على المعطيات و البيانات التي تهتم الموضوع ،و التي تحوي هيا الأخرى على مجموعة من الأسئلة ومقسمة أيضا إلى خمسة محاور حسب دليل المقابلة كوسيلة للتأكد من المعلومات و المعطيات المقدمة مسبقا في المقابلة .

رابعا: عينة الدراسة

تعرف العينة إحصائيا على " أنها ذلك الجمع الذي يضم عددا كبيرا أو قليلا من الأفراد المتغيرة في الشكل أو اللون أو القياس لكنها تعود إلى أصل واحد،و هي أن تتشابه في إحدى الصفات على الأقل، مأخوذة من المجتمع الذي يطلق عليه العينة." [1]

في البحوث الميدانية يلجأ الباحث إلى الإعتماد على العينة وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على جميع مفردات المجتمع .

و هي أيضا " من أبرز الطرق التي يستعملها الباحث في جمع المعطيات و البيانات التي تساعده في دراسته و تحليله و تفسر الظاهرة التي يكون الباحث بصدد دراستها و هي تنقسم إلى عدة أنواع حسب نوع الموضوع و نوع مجتمع الدراسة ."[1]

[1] عبد القادر حلمي ، مدخل إلى علم الإحصاء. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط10 ، 1994، ص20 .

يقوم الباحث في هذا النوع من العينات بإختيار مفرداتها بطريقة تحكمية، لا مجال فيها للصدفة ، بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة ".[2]

استخدمت هذه الدراسة العينة القصدية، بحيث نختار أفراد العينة بقصد معين عادة ما يكون لدينا مجموعة بعينها نبحث فيها على أن تكون موصفات و خصائص المبحوثين تتماشى مع طبيعة البحث، و تفيد أغراض الدراسة و تكون مفيدة، حيث تساعدنا في الحصول على ما نريده أو نبحث عنه بسرعة، و قد استخدمنا هذا النوع غير الاحتمالي للعينة مع نزيلات مركز اعادة التربية ببن عاشور –البليدة– وكذا مع عينة تم التوصل إليها عن طريق المحامين.

كما تم الاعتماد على عينة كرة الثلج أو التراكمية "هذا النوع من العينات لا يمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا وإنّما تمثل العينة نفسها فقط ، فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينة بطريق الصدفة، أي يحصل على معلومات من الذين يصادفهم، كما أن نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي، وإنّما تعطي فكرة عن مجموع الأفراد الذين أخذ منهم الباحث المعلومات المجتمعة لديه ."[3]

هذا و يعرفها موريس انجرس على أنها عبارة عن إجراء غير احتمالي للمعاينة معززة بنواة أولى من أفراد مجتمع البحث، و الذين يقودوننا إلى عناصر أخرى ويقومون هم بدورهم بنفس العملية و هكذا .[4]

وقد تمكنا من خلال هذه الطريقة إلى جمع معطيات و بيانات حول الحالات صعب تحديدها كما أنها لا تختلف عن العينة القصدية المستخدمة في دراستنا من حيث أنها لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا، تناسب هذه العينة خاصة لدراسة ظاهرة الإنحراف و الجريمة أين يصعب على الباحث تحديد حجم العينة و معرفة جميع مفرداتها. و قد تم توصلنا عن طريق هذه العينة إلى ثمانية حالات.

و على هذا الأساس تم اختيار المبحوثات اللائي ارتكبن سلوكاً اجرامياً ضد المال و الممتلكات واللائي تمت ادانتهن و انقضت فترة عقوبتهن، تم التوصل إليهن

---

[1] عبد الباقي زيدان،قواعد البحث الإجتماعي.دار المعارف،القاهرة، ط1، 1974، ص117.
[2] أحمد بن عرسلي ،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الاتصال.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003 ، ص197.
[3] خالد الهادي و قدي عبد المجيد ، المرشد المفيد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي .دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر، 1996، ص56.
[4] موريس انجلز ، مرجع سبق ذكره ، ص314.

عن طريق جمعية الأسرة و الطفل ،أو عبر علاقات شخصية وقد تم اختيار العينة وفقا المقاييس التالية :

-السن : 19 سنة فما فوق. -الجنس : أنثى.

-نوع الجريمة المرتكبة : جرائم ضد المال.

-المجتمع : الجزائري.

-حكم عليها بالسجن أو غرامة مالية.

وعليه بلغ عدد أفراد العينة 13 حالة، 04 حالات متواجدات على مستوى مركز إعادة التربية -بن عاشور- توصلنا أيضا إلى 04 حالات عن طريق جمعية الأسرة و الطفل، و حالة واحدة عن طريق ضبطية القضائية للأمن الوطني و التي عن طريقها تم التوصل إلى حالتين، بالإضافة إلى حالة واحدة توصلنا إليها عبر علاقات شخصية، وحالة واحدة تم التوصل إليها عبر محامي من ولاية تيزي وزو و الذي طلب منا عدم ذكر الإسم .

و قد تم توزيع أفراد العينة حسب ميدان الدراسة وفقا للتوزيع الآتي:

الجدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب ميدان الدراسة

الدراسة الميدانية	عدد أفراد العينة
مركز إعادة التربية	04 حالات
جمعية الأسرة و المرأة	04 حالات
ضبطية الشرطة القضائية	حالة واحدة
المحامين	حالة واحدة
علاقات شخصية	حالة واحدة
كرة الثلج	حالتين
المجموع	13 حالة

خامسا: صعوبات الدراسة

لا يخلوا أي بحث علمي من الصعوبات و لعل من أبرز الصعوبات التي واجهت الدراسة من الناحيتين النظرية و الميدانية نذكر ما يلي :

– فعلى الصعيد النظري لم نتوصل إلى دراسات سابقة جزائرية تناولت موضوع جرائم ضد المال من طرف المرأة اللّهم التي تعرضت إلى موضوع إجرام المرأة بصفة عامة ومن منطلقات نفسية و القانونية بحتة.

أما على الصعيد الميداني فيمكن تسجيل ما يلي:

1–واجهتنا عراقيل جمة في الحصول على ترخيص لإجراء البحث في مؤسسات إعادة التربية التابعة لوزارة العدل ، الأمر الذي جعلنا نكيف الموضوع ونحصره في جرائم ضد المال تماشيا و خصائص العينة التي تمكنا الوصول إليها .

2–من الصعوبات التي واجهتنا أيضا أثناء دراسة الحالات عدم صراحة المبحوثات في بداية المقابلة، ولكن بعد كسب ثقتهم و شعورهم بالإرتياح تم تزويدنا بالمعطيات المراد التوصل إليها و الذي نجم عنه طول فترة المقابلة و اضطررنا إلى استخدام تقنية ثانية للتأكد من صحة المعلومات ألا و هي الإستمارة.

الفصل الثاني: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي عند المرأة

تمـــــهيد

إذا سلمنا جدلا أن ظاهرة إجرام المرأة هي جزء من ثقافة الجريمة بشكل عام، فإنه لا يجوز الولوج مباشرة في تناول ظاهرة اجرام المرأة دون الإشارة إلى النظريات المفسرة للجريمة بشكل عام كما وضحها العديد من المفكرين و الباحثين ،ومما لا شك فيه أن ظاهرة إجرام المرأة هي قضية متشعبة حالها حال الظواهر الاجتماعية وعليه تحتاج لكثير من الدراسات و البحوث النفسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية القضائية و القانونية .

نحاول من خلال هذا الفصل تناول النظريات التي فسرت الظاهرة الإجرامية بصفة عامة والنظريات التي تناولت إجرام المرأة بصفة خاصة .

المبحث الأول: التفسيرات الكلاسكية للجريمة

أولا: التفسير الايثولوجي للجريمة

ثانيا: التفسير الفسيولوجي و البيولوجي لجرائم المرأة

ثالثا: التفسير النفسي للجريمة

المبحث الثاني: التفسير السوسيولوجي للجريمة

أولا: الإتجاه الاجتماعي

ثانيا: الإتجاه الاقتصادي

ثالثا: الإتجاه التكاملي

المبحث الثالث: النظريات المعاصرة و تفسيرها للسلوك الإجرامي عند المرأة

أولا: النظريات الجندرية وجرائم المرأة

ثانيا: الحركات النسوية و الجريمة

ثالثا: نظريات ما بعد الحداثة

المبحث الأول: التفسيرات الكلاسيكية للجريمة

من خلال دراستنا للظاهرة الاجرامية لاحظنا كثرة و تعدد التفسيرات للجريمة كما تعددت الأسباب التي تدفع الأفراد إلى تبني السلوكات إجرامية، حيث يذكر الشربيني "أن الإنسان لا يتعدى على نفسه أو على غيره ظلما وعدوانا بالصدفة أو بطريقة عشوائية، بل يتعدى لأسباب كثيرة بعضها ذاتي يرجع إلى تكوين الجسمي و النفسي للفرد،و بعضها اجتماعي يرجع إلى ظروف تنشئته و تربيته في الأسرة و مع الأقران،وبعضها الآخر موقفي يرجع إلى ظروف الموقف الذي يرتكب فيه العدوان".[1]

سنحاول في هذا المبحث استعراض بعض النظريات التي فسرت الجريمة من المنظور الإيثولوجي" L'explication éthologique"،وكذا التفسير الفسيولوجي و البيولوجي لجرائم المرأة ، بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى النظريات المفسرة للجريمة من المنظور النفسي .

أولا: التفسير الايثولوجي للجريمة

الإثولوجيا علم يهتم بدراسة سلوك الحيوان في وسطه الطبيعي، امتد هذا العلم ليشمل دراسة السلوك البشري على يد كل من "K.Lorenz"و إيبل ايبسفيلد " Eibl Eibesfeld" و هو ما يسمى بالإثولوجية البشرية Ethologie humain ، معناها الدراسة البيولوجية لسلوك الإنسان و هو علم يحاول الكشف عن خصوصيات السلوك الإنساني ومقارنته بالسلوك الحيواني .

ترى هذه نظرية بأن الجريمة و السلوك العدواني جزء في طبيعة الإنسان و أنه التعبير الطبيعي لغرائز عدوانية مكبوتة، و أن أي محاولة لكبت عنف الإنسان تنتهي بالفشل بل إنها تشكل خطر النكوص الاجتماعي، فلا يمكن للمجتمع الإنساني أن يستمر دون التعبير عن الجريمة لأن كل العلاقات الإنسانية و نظم المجتمع يحركها من الداخل هذا الشعور بالجريمة.[2]

---

[1] زكريا الشربيني ،المشكلات النفسية عند الأطفال . دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1994، ص85.

[2] أحمد عكاشة،علم النفس الفسيولوجي. دار المعارف،القاهرة،1982 ،ص 192.

حيث يؤكد الإيثولوجيون أن الجريمة جزءا أساسيا في طبيعة الإنسان و التعبير الطبيعي لعدة غرائز عدوانية مكبوتة، كما أن أي محاولة لكبت هذه الغريزة تنتهي بالفشل.

و دائما في إطار التفسير السلوك الإجرامي يرى لورنز أن السلوك الإجرامي ينبع أساسا من غريزة المقاتلة يشترك فيها الإنسان مع كثير من الكائنات الأخرى و هي تظهر عند الحيوان و الإنسان على حد سواء، إلا أنه يتخذ شكل استجابة معلنة غريزيا من حيث الموضوع والهدف بالنسبة للحيوان، أما عند الإنسان فهو قابل للتعلق بموضوعات وأهداف متعددة. [1]

ومن أنصار هذا الاتجاه روبرت أرديري" Robert Ardeery" و ديزمون موريس" Desmond Moris "و كونراد لوريس"konrad Lorenz"، يرون أن الجريمة التي نلاحظها فيما حولنا هي تعبير حتمي لا مفر منه لهذا الدافع الغريزي فحسب تصورهم أن الإنسان مخلوق عدواني بالغريزة، و أن هذه الخاصية الغريزية للجريمة هي المسؤولة عن الجريمة. [2]

كما يرى لورنز أنه لا يمكن إلغاء العدوان بما أنه يمثل غريزة مبرمجة بالإنسان.[3]

تعرضت هذه النظرية إلى النقد من طرف الكثير من الباحثين ،أمثال مرمور Marmor" و لبوريت" Laborite"، حيث يرى هذا الأخير أن الجريمة ليست غريزية بل سلوكا متعلما.

ثانيا:التفسير الفسيولوجي و البيولوجي لجرائم المرأة

يرى أصحاب الإتجاه الفسيولوجي أن العطب الذي يصيب الدماغ له دور رئيسي في السلوك الإجرامي العنيف، فقد وجد أن70 % ممن يعانون صدمات مرضية تعرض لها الدماغ يستجيبون بالجريمة و العدوانية لأتفه المثيرات، كما وجد أن أي عطب يصيب الدماغ يمكن أن يؤثر في وظائف الفصوص الأمامية أو الصدغية من

---

[1] جليل وديع شكور ، العنف و الجريمة .الدار العربية للعلوم ، بيروت، ط1 ،1997، ص51 .

[2] سيد إسماعيل عزت ،سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف.منشورات ذات السلاسل ،الكويت،ط1 ،1988 ، ص36 .

[3] جمال معتوق ، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف ، مرجع سبق ذكره ، ص 208.

الدماغ، وهي المناطق التي تتحكم بالمنطق و بالحكم العقلي و بالإنفعالات كإنفعال و الغضب الهيجاني. [1]

كما تذهب دراسات حديثة إلى أن ما يطرأ من تغيرات فسيولوجية في فترة المراهقة و ما يصاحبها من التغيرات النفسية تدفع للقيام بسلوكات عنيفة و اجرامية، كما توصلوا أيضا أن هناك علاقة بين الصرع و العنف ، فالمريض بالصرع أكثر عرضة لنوبات العنف من الشخص العادي، وهذا ما يؤيد الأساس الفسيولوجي للجريمة.

و هذا ما ذهب إليه لومبروزو، و صنفه ضمن فئة المجرم الصرعي و الذي يكون وراثيا غالبا، و إذا تطور الصرع أو زادت مضاعفاته تحول إلى مرض عقلي صريح .[2]

و من العوامل البيولوجية التي تحراها العلماء في بحوثهم وأولوها اهتماما كبيرا هي الغدد الصماء Ductile gland، والتي لها علاقة بتحديد الشخصية و السلوك العدواني خاصة الغدة النخامية والتي تسيطر على إفراز معظم الغدد الأخرى و التي يسميها العلماء بالغدة ذات السيادة The master gland . [3]

و هذا ما ذهب إليه دي توليو فقد اعتبر بأن لإفرازات الغدد أثر كبير على سير أجهزة الجسم، والتي لها انعكاسات في الوقت ذاته على مظاهر الحياة النفسية للإنسان و بالتالي على معالم الشخصية، و خلص في النهاية إلى وجود نموذج بشري غددي إجرامي .[4]

و ما ذهب إليه كينبرك" Kinberg" الذي فحص عددا كثيرا من المجرمين، و انتهى إلى أن القتلة و السفاحين لديهم اضطراب وعدم انتظام في وظائف الغدة النخامية، و قصور وظيفي في نشاط الغدة الجنسية التناسلية sexe gland، ونشاط زائد في إفرازات الغدة الكظرية Adrenals gland، حيث نجد أن اللصوص من قطاع

---

[1] ديانا هيلز و روبرت،العناية بالعقل والنفس.ترجمة عبد العلي حسماني،الدار العربية للعلوم،بيروت، ط1 ،1999، ص 219.

[2] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي. بن مرابط للنشر ،الجزائر ،2008 ، ص92.

[3] أكرم نشأة إبراهيم ،علم الاجتماع الجنائي .الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة ، ص110.

[4] جمال معتوق، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص102.

الطرق و النشالين يتفشى فيهم الخمول في النشاط الوظيفي للغدة النخامية وعدم انتظام وظائفها.[1]

كما تشير الدراسات المستمدة من البحوث التجريبية إلى أن زيادة هرمون التستوستيرون"testosterone" لدى الذكور و نقص هرمون البروجسترون" progesterone" لدى الإناث يزيد من القابلية للاستثارة و من ثم العدوان، يُضاف إلى ذلك استعداد المرأة للاستجابة العدوانية يرتفع بشكل حاد أثناء الدورة الشهرية ،فقد تبين في إحدى البحوث التي أجريت على السجينات ممن ارتكبن جرائم أن نسبة 62% كن في فترة الطمث.[2]

و هو ما يسمى علميا بتوتر ما قبل الدورة الشهرية أو ما يطلق عليه اصطلاحا PMS، و قد تبين أن ثمة العمليات الهرمونية تحدث في جسم المرأة في هذه الفترة تكون مسؤولة عن مثل هذا التوتر، و الذي يترجم سيكولوجيا في صور مختلفة منها صورة العنف و التوتر و اتخاذ صورة السلوك الإجرامي في بعض الأحيان. [3]

حيث أن إفرازات الغدد الجنسية لدى المرأة تجعلها أكثر حساسية و انفعالا و قلقا و اكتئابا ، و هو ما يجعلها عرضة لارتكاب أنواع كثيرة من السلوكات العنيفة و العدوانية. [4]

وفي دراسة قام بها المركز القومي للبحوث بعنوان الطمث و الجريمة نشرت عام 1962 توصلت الباحثة كاترينا دالتون إلى وجود ارتباط ذو دلالة عالية بين الجريمة و الطمث، ويدل ذلك على أن التغيرات الهرمونية تكون سببا في ارتكاب النساء للجريمة أثناء فترة الطمث و الفترة السابقة لهPMS [5].

و في دراسة أخرى قام بها المركز القومي للبحوث بالقاهرة عام 2003 بعنوان النساء المرتكبات لجرائم القتل العمدي، و هي دراسة مسحية لسجون النساء في مصر

---

[1] أكرم نشأت ابراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] خيرة خالدي ،العنف المدرسي و محدداته كما يدرك المدرسون و التلاميذ .رسالة دكتوراه ،قسم علم النفس و التربية ،جامعة الجزائر ،2007،غير منشورة، ص180.

[3] رباب عنتر السيد ، الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة و أثرها على الجريمة و العقاب. دار النهضة العربية ، القاهرة،2005، ط1، ص17.

[4] فتوح عبد الله شاذلي،علم الإجرام العام .دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،2002، ص 61.

[5] رباب عنترالسيد، مرجع سبق ذكره، ص 21.

والذي تناول موضوع التكوين العضوي و جرائم القتل العمدي لدى النساء، و جد أن 14.3% من القاتلات ارتكبن جريمة القتل قبل فترة الطمث، و ارتكبت 6.5 % منهن جريمة القتل أثناء الحمل، و 11.4% ارتكبن القتل أثناء النفاس. [1]

و الواقع أن الدراسات التي قام بها علماء الفسيولوجيا الجنائية لمعرفة دور الغدد الصماء في تكوين السلوك العنيف ، لم تكن كافية ومقنعة إلى حد يدفعنا لقبول جميع النتائج التي توصلت إليها، فالكشف عن وجود اضطرابات غددية عند بعض المجرمين لا يسمح لنا بتعميم هذه النتيجة على الأسوياء. [2]

وعليه نتوصل من خلال ما سبق أن العيب الرئيسي الذي يشوب هذه النظريات هو القصور المنهجي، حيث قدمت نتائج لا يمكن تعميمها على جميع الحالات، فليس جل النساء اللواتي يمررن بفترات الحيض و الحمل و النفاس يقبلن على الجريمة، فضلا عن هذا فقد عجزت النظرية الفسيولوجية عن إيجاد تفسير للمجرمين الذين يتمتعون بصحة جيدة، وكذا المصابين بالتشوهات والمرضى الذين يتميزون بسلوك سوي و لا يقدمون على الجريمة .

ومن المنظرين الذين تناولوا تأثير الجانب الفسيولوجي و البيولوجي و علاقته بالسلوك الإجرامي لدى المرأة نذكر ما يلي:

1- سيزاري لومبروزو"Cesare Lombroso"

يعد سيزاري لومبروزو الرائد الأول لعلم الجريمة و الذي أثرت كتاباته و أفكاره على سياق التفكير العلماء الذين جاؤوا بعده في فهمهم و تفسيرهم للسلوك الإجرامي، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات ،و فندوا ما جاء به وقدموا تفسيرات من مجالات أخرى أوسع، كما كانت له اسهامات في مجال جرائم المرأة .

كتب لومبروزو سنة 1895 كتاب تحت عنوان "المرأة المجرمة " و قال عن المرأة بشكل عام أنها أقل تطورا من الرجال، أقرب في سلوكهن إلى الأطفال و أقل حساسية و أقل ذكاء، و أما المرأة المجرمة في رأيه فهي تشبه الرجل المجرم تماما في

[1] نفس المرجع ،ص 24.

[2] محمد خضر عبد المختار ،الإغتراب و التطرف نحو العنف .دار غريب ،القاهرة ،1999، ص 79.

بعض التصرفات الفسيولوجية فتتميز بكثرة الشعر والتجاعيد و الإعوجاج القدمين والجمجمة غير الطبيعية ، وهي أقرب إلى الرجال المجرمين .

وذلك من خلال إجراء فحوصات مفصلة للجمجمة و المخ و العظام بالنسبة للمرأة المنحرفة والعاهرة، بالإضافة إلى دراسة مظهرها من خلال العديد من الصور الفوتوغرافية، و من خلال قصص حياة لحالات متعددة توصلا كلا من لومبوزو و فيريروا زوج ابنته إلى النتائج التالية : [1]

– أن عدد محدد قليل للغاية من النساء المجرمات بالفطرة و أقل من الرجال بحيث يتم الحكم عليهن بالعلامات الشخصية .

– لاحظ أيضا بصورة قطعية أن المتهمات يبدون تقريبا طبيعيات عند مقارنتهن بالمجرمين الرجال بما لديهن من ملامح غير سوية .

– يزداد الإحتمال أن تصبح المرأة عاهرة عندما تصاب بالأمراض الوراثية و بذلك تقترب من أسلافها البدائيين.

– إن احساسهن الأخلاقي ناقص.

– تميل المرأة أن تكون مجرمة بالصدفة أكثر من تكون مجرمة بالفطرة .

كما حاول لومبروزو الإجابة على الإشكال المطروح حول تفسير الإختلاف في معدلات الجريمة بين المرأة و الرجل، والذي أرجعه إلى أن معظم الجرائم التي ترتكبها المرأة تكون في الخفاء و لا تصل إلى الجهات القضائية .

و يجيب في هذا الصدد لومبروزو أن معظم النساء لا يرتكبن جريمة بسب وجود بعض الصفات لديهن، تلك الصفات التي تعيد عملية التوازن و منها : الطاعة و الولاء للأسرة و الأمومة و الحاجة إلى العطف و البرود الجنسي و الضعف و الذكاء غير المتطور و بالتالي فإنها تشبه الطفل في سلوكياتها، كما اعتقد أيضا أن معظم جرائم المرأة سرية .[2]

لقد كانت للنتائج التي توصل إليها لومبروزو من خلال الأبحاث التي قام بها عن جرائم المرأة الصدى الكبير على الدراسات التي جاءت بعده، حيث ربط بيرت"

---

[1] فرانسيس هيدنسون، المرأة و الجريمة . ترجمة ريهام حسن إبراهيم ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ،1999 ، ص 110.

[2] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة. ، 2013، مرجع سبق ذكره، ص411.

Burt"1926 بين انحراف الفتاة و فترة الطمث و حذا حذوه مدلتون Midleton 1933" ،و كذلك العالمين هيلي و برونر1926 " Healy and Bronner" اللذان كان لهما الفضل في تطوير فرضية أن النساء المجرمات أقرب إلى الرجال فيما يتعلق بالصفات الجسدية. [1]

2- توماس " Thomas"

للعالم توماس كتابين لهما علاقة بالمرأة و هما الجنس و المجتمع 1907 و الفتاة المضطربة 1923 يرى في مؤلفه الأول وجود فروق بيولوجية بين النساء و الرجال، فالنساء لهن المقدرة على تخزين الطاقة و لديهن النزعة المحافظة و بليدات و كسولات، على عكس الرجال فلديهم القدرة الحيوانية من مثل السلوك العدواني و التخريبي وهذا من شأنه أن يخلق لديهم روح الإبداع .[2]

و كما يبدوا جليا تأثر توماس في كتابه الجنس و المجتمع بآراء لومبروزو فكلاهما اتفقا على وجود فروق بين الجنسين .

و قد لاحظ كالاين التوازي القريب بين عمل توماس و عمل لومبوزو فكلاهما وضع تسلسلا هرميا بيولوجيا على طول خطوط النوع و الجنس، و لقد أكد توماس أن الرجال حيوانات أكثر تخصصا من النساء، ويضيف أيضا أن الجانب البيولوجي يؤثر على الجنس الأنثوي و أنهن غير عقلانيات وعاطفيات، ويرى أيضا أن قلة منهن تم استبعادهن من المجتمع، حيث يقول أن المواد المكلفة والغالية الخاصة بملابس النساء تصيبهن بالارتباك لرغبتهن في اقتناء هذه الأشياء [3].

كما يرى توماس أن السلوك الانساني ما هو إلا وظيفة لإشباع أربع مجموعات من الرغبات :

- الرغبة في الخبرة: كالمغامرة و الإثارة .
- الرغبة في الأمن كالحذر و الخوف من الموت و النزعة المحافظة .
- الرغبة في الإستجابة: كالحب و الموافقة .
- الرغبة في التقدير: كالشهرة و المكانة و الترف.

---

[1] نفس المرجع ، ص 411.
[2] نفس المرجع ، ص411.
[3] فرانسيس هيدنسون، مرجع سبق ذكره، ص 113.

و يرى توماس في الأخير أن تحقيق و إشباع هذه الرغبات يمكن أن يقود الإنسان إلى الطريق الصحيح، إذا توافرت له الفرص والعكس صحيح و بما أن معظم النساء فقيرات لا تتوافر لديهن الفرص لإشباع هذه الرغبات فإنهن يلجئن إلى السلوك الانحرافي والاجرامي، إضافة إلى ظهور النزعة الفردانية والأنانية في مجتمعاتنا اليوم و بالنتيجة يمكن أن تستخدم المرأة الجنس لتحقيق تلك الرغبات. [1]

3- جازيلا كونبكا "Konapka "

تلخص جازيلا كونبكا 1966 في كتابها " المراهقة في صراع " أن أسباب انحراف ترجع إلى عاملين هما الشك و الوحدة، بحيث ترى أن الفتاة المراهقة بحاجة إلى القبول والعطف الإعتراف من قبل العائلة والأقرباء و الأصدقاء و لكن إذا تضررت وشائج الصداقة مع هؤلاء فسوف تلجأ الفتاة إلى أناس تشبع من خلالهم رغباتها الجنسية، و بذلك تقاوم العزلة ،و إذا حاولت الرجوع إلى الأهل و الأقارب فسوف تقابل بالرفض .[2]

تربط جازيلا بين فترة المراهقة وما يصاحبها من تغيرات بيولوجية و فسيولوجية و السلوك الإجرامي عند الأنثى ،و هي مرحلة حرجة من حياة الفرد بحيث يشعر فيها المراهق بالطرد من عالم الصغار لأن لدية مورفولوجية الكبار، و هنا المراهق لا يحصل الرعاية و الحنان و الحماية من طرف الأهل و الأقارب اعتقادا منهم أنه اصبح ناضج ، كما أنه يشعر بالطرد من عالم الكبار لأن لديه تفكير و عقلية الصغار و بالتالي يعيش المراهق اضطرابات، أين يدفع به الأمر إلى البحث عن أناس آخرين ليثبت مكانته ،كما يعمد إلى ارتكاب سلوكات للفت الإنتباه و التي تكون في غالب الأحيان مضادة للمجتمع .

و في الأخير ترى كونوبكا أنه هناك أربعة مؤثرات على سلوك المنحرف وهي: [3]

أ- الخوف من مرحلة البلوغ خاصة اذا لم يتقبل ويراعي الأهل هذه التغيرات الفسيولوجية.

---

[1] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 411.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 415.
[3] نفس المرجع ، ص 414.

ب- تمر الفتاة بأزمة خاصة، و أنها تتنافس مع الأم وقد تزداد المشكلة تعقيدا اذا لم يكن هناك أب في المنزل، فلا يمكن أن يكون نموها النفسي و الجنس سليما.

ج- تغير مكانة المرأة الثقافية يمكن أن يخلق مشاكل للأنثى، خصوصا إذا عملت في المهن شاقة و الأجور غير كافية ،مما يزيد من مشاكلها فتوجه سلوكها العدواني نحو الآخرين .

د- لا يمثل العالم مكان آمن للصغيرات في العمر فأينما ذهبت تستقبل الأوامر ولا يوجد من يلبي رغباتها أو يستمع إلى مطالبها .

4- دوجدال و استابورك ،و جودارد و بولمان "شجرة عائلة المجرمة "

تقوم هذه الدراسة على حصر أفراد عائلة معينة ثم القيام بتعداد حالات الإجرام فيها ونمطية الجرائم التي تقبل عليها أفراد العائلة من جيل لآخر.

كما تهدف هذه الدراسات إلى معرفة المظاهر الدونية البيولوجية أو الانحطاط العقلي الذي يدفع إلى الجريمة في شجرة العائلة للشخص المجرم، بغية إثبات مدى إنتقال آثار مثل هذه الدونية إلى الأولاد و الأحفاد خلال الأجيال المتعاقبة .[1]

ولعل من أقدم الدراسات التي أجريت في هذا الحقل دراسة دوجدال و استابورك حول عائلة"جيوك" الأمريكية، حيث لاحظ أثناء زيارته للسجون ولاية نيويورك ارتفاع معدل الجريمة بين مجموع الأفراد المنتمين إلى نفس العائلة، والتي كانت زوجته مشتهرة بارتكاب جرائم السرقة.

" تعود الدراسة إلى عائلة جوكيز سنة 1915 و التي تم تتبع ذريتها من المجرمين وجد دوجدال أن آنا جوكيز و التي سماها أم المجرمين انجبت 1000 من المجرمين توزعوا كما يلي 60 سارق 7 قتلة و 140 مجرم و 40 مصاب بأمراض معدية كالزهري و السيلان و 50 غانية و 280 شخصا يعيشون على المساعدات ."[2]

في حين قام الاستاذ استابروك" Estabrook" بتكملة الدراسة وأسفرت نتائج الدراسة أن هذه الأسرة قدمت إلى مدينة نيويورك عدد كبير من المجرمين و المرضى العقليين والبغايا، " و جد استابروك 2000 من نفس العائلة بالإضافة إلى الأرقام السابقة

---

[1] عدنان الدوري ، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي. منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1984، ص 108.

[2] نفس المرجع ، ص 108.

170 عالة على المساعدات الحكومية و 118 مجرما و 377 غانية و غيرهم من المجرمين ."[1]

في حين قام جودارد "Goddard "دراسة على عائلة كاليكاك الذي كان له ابن من امرأة متخلفة عقليا و له أيضا أبناء من زوجة سوية أخرى، تناولت الدراسة الذرية المنحدرة من المرأة الأولى و الذرية المنحدرة من الزوجة السوية، و توصل إلى أن المرأة الأولى أنجبت أفراد مجرمين، أما فيما يخص الذرية المنحدرة من المرأة السوية فقد وجد أن أفرادها كلهم أسوياء.

" تتبع جودارد ذرية مارتن كاليكاك فقد استطاع تتبع 480 شخصا من ذرية المرأة الأولى و 496 شخصا من ذرية المرأة الثانية، فوجد أن نسبة المنحرفين من المرأة الأولى كبير جدا."[2]

أما الدراسة التي أجراها بولمان على عائلة الزيروس و هي عائلة منحدرة من إمرأة مدمنة على الكحول، فقد تعقب بولمان حياة أفرادها الذين تجاوز 800 شخص فتوصل إلى نفس النتيجة الذي توصل إليها دوجدال و استابروك، و هي أن الأسرة أنجبت 181 باغية و 76 مجرم و 7 قتلى و غيرهم من المنحرفين و المتسولين. "[3]

لقد تعرضت هذه النظريات إلى إنتقادات كثيرة فهي لم تقدم تفسيرا علميا عن كيفية انتقال الصفات الوراثية من الآباء إلى الأبناء، إلا أنه لا يمكن اغفال الحقيقة التي مفادها أن الصفات الإجرامية ترجع للمرأة بصفة أساسية، فجل الدراسات التي أقيمت في هذا الحقل توصلت إلى أن الأبناء و الأحفاد يحملون الصفات الوراثية للأم أكثر من الأب، هذا و بالإضافة إلى عدم اغفال ما للمرأة من دور الرئيسي في عملية التنشئة الأبناء أكثر من الأب، و هذا ما ينعكس سلبا على سلوكات الأبناء في تبني النموذج إجرامي عائلي.

---

[1] نفس المرجع ، ص 84.
[2] نفس المرجع السابق ، ص 84.
[3] عبود السراج، علم الإجرام و العقاب . جامعة الكويت، الكويت ، ط1، 1983، ص234.

ثالثا: التفسير النفسي للجريمة

1- نظرية التحليل النفسي

مؤسس هذه النظرية سيجموند فرويد" S. freud" (1856 – 1939) يهودي نمساوي و لد في فرايبورج، وتعلم في فيينا، متخصصا في طب الأعصاب ثم تحول إلى دراسة الجوانب النفسية.[1]

ذهب فرويد إلى القول بأن الإنسان يولد و لديه غريزة نحو الحياة و هي غريزة الحب و البقاء Eros ، ولديه أيضا غريزة قوية أخرى نحو الموت تناتوس Thanatos و هي غريزة الشر تقود الإنسان نحو العدوان و التدمير والتخريب والتحطيم و الإيذاء ،و يبلغ هذا الإيذاء قمته في جريمة الإنتحار. [2]

و تنشط غريزة تناتوس عندما تكون الفرصة سانحة، و هذا لكثرة الإحباطات من جهة و ضعف الأنا الأعلى "Super Ego" من جهة أخرى، و تترجم تصرفات الأفراد إلى جرائم و عنف ضد الآخرين أو النفس .[3]

كما يفسر فرويد السلوك الإجرامي بأحد الأمرين، إما لإخفاق العقل في تطويع و تهذيب النفس، وإما لإنعدام الضمير أو عجزه عن ممارسة وظيفته في السمو بالنزعات، و في كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية من عقلها أي من مرحلة اللاشعور إلى مرحلة الشعور لتحقيق إشباعها جزئيا أو كليا لغرائزها، ضاربة بذلك كل القيود و الضوابط الواجبة الإحترام.[4]

كما يذهب فرويد إلى القول بأن السلوكات العنيفة و العدوانية تظهر أكثر إذا كان للفرد عقد نفسية مكبوتة سواء في جانبه الشعوري أو اللاشعوري، و من هذه العقد نذكر:[5]

عقدة الذنب: و نقصد بها ذلك الشعور الذي ينتاب شخصا معينا بعد ارتكابه سلوكا غير مشروع من الناحية الأخلاقية و الاجتماعية، نتيجة لعدم تمكن الضمير من ممارسة سلطته، أو عدم قدرة العقل على تطويع النفس و يظل الشعور بالندم مسيطرا

---

[1] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي،مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] عبد الرحمن محمد العيسوي ،اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي. منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، ط1 ، 2004،ص79.

[3] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[4] إسحاق إبراهيم منصور ، موجز في علم الإجرام والعقاب .ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1982، ص28.

[5] نفس المرجع، ص ص28-29.

على الشخص إلى أن يقوم بإرتكاب جريمة أخرى.

عقدة أوديب: و هي ذلك الشعور المزدوج بالحب و الكراهية لشخص آخر من نفس نوعه في وقت واحد، و كثيرا ما ينتاب هذا الشعور الأحداث بالنسبة لأحد والديهم، كشعور الإبن نحو أبيه أو البنت نحو أمها، وهي مستوحاة من أسطورة أوديب الإغريقية، عندما أحب أوديب أمه فتزوجها و قتل أباه و لما عرف الحقيقة فقع عيناه ثم تاه في البراري.

و قد زاد أكرم نشأت إبراهيم عقدة أخرى و هي :[1]

عقدة النقص: إصابة الإنسان بعاهة دائمة في جسده أو تعرضه للإذلال والإهانة تولد في نفسه شعورا بالقصور العضوي و الاجتماعي، مما تدفعه للقيام بأعمال الإجرامية .

تقوم النظرية الفرويدية في تفسيرها للسلوك الإجرامي للمرأة على مفهوم أساسي هو انعدام التكامل لدور المرأة، فظهور الإنحراف راجع إلى عقدة الذكورة و أعراضها تظهر في شكل رغبتها في تحقيق ما يتطلع إليه الرجال من نجاح وشهرة في المحيط المهني و القوة و المال، كما يرى فرويد و اتباعه أن النوع و الأدوار المخصصة هي التي تحدد الكيانات، فالثقافة ترتكز على التركيب البنيوي و السمات الشخصية و ليست نتاج لإختيارات الأفراد أو الأوضاع الاجتماعية أو نتيجة لتفاعل هاتين الجانبين و إنما هي نتيجة لنواحي بيولوجية ولادية وراثية.[2]

كما أستعان فرويد بأفكار لومبروزو حول المرأة بإعتبارها سلبية جسديا و عاطفيا ، كما ينظر إليها أنها قابلة للتكيف و لامبالية و ماكرة .[3]

2- نظرية الإحباط و العدوان

هذه النظرية هي من أشهر النظريات التي حاولت تفسير السلوك العدواني و الإجرامي، والكلام عن هذه النظرية يقودنا إلى ذكر زعيم هذه النظرية جون دولار " John Dollard" و كذا أنصار هذه النظرية من بينهم ،ميلر" Miller" و وسبنسي" Spence" و سيرز" Sears"، يرى أنصار هذه النظرية أن العدوان هو عبارة عن رد فعل طبيعي لما يواجهه الفرد من إحباطات، حيث أنه يولد طاقات في النفس من

---

[1] أكرم نشأة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2] سامية مصطفى الخشاب ، المرأة و الجريمة :دراسة اجتماعية ميدانية. المكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة ،1983، ص12.

[3] فرنسيس هيدنسون مرجع سبق ذكره، ص 143.

الضروري أن تخفف أو تصرف بأسلوب معقول حتى يشعر الفرد بالراحة منها ، و من أساليب التخفيف أو الاستهلاك لهذه الطاقات السلوك العدواني.[1]

ويعرف دولار الإحباط"Frustration "بأنه كل فعل يمنع الفرد من الوصول إلى هدف كان قد حدده مسبقا، وعليه يتمثل جوهر هذه النظرية في الفرضيتين التاليتين و هما: [2]

- كل الإحباطات تزيد من احتمالات رد الفعل العدواني .
- كل عدوان يفترض مسبقا وجود إحباط سابق .

و في ضوء الاستعانة بهذه التصورات، توصل مجموعة من الباحثين بجامعة يال" Yale " إلى تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور السلوك العدواني و الإجرامي أو تؤدي إلى تحوله نتيجة الإحباط ، و فيما يلي بعض العوامل:[3]

- اختلاف قوة الإعاقة أو التدخل التي تحدث الإستجابة المحبطة أو مدى قوة العائق.
- كلما زاد عدد المرات التي يحدث فيها إحباط استجابة ما في فترة محدودة من الزمن ، تزايد الميل إلى العدوان.
- إذا استدعى الإحباط عدد من الإستجابات البديلة غير الملائمة فإن الميل لإجراء مثل هذه الاستجابات يقل مع استمرار الإحباط، كما أن انطفاء هذه الاستجابات البديلة يشكل بدوره إحباطا آخر، و من ثم يزداد التحريك نحو العدوان .
- كلما كانت النقطة التي يمنع عندها الفرد أو الكائن الحي من تحقيق هدفه قريبة من الهدف ، كانت الاستجابة العدوانية أكثر قوة.
- كلما كانت الإستجابة المحبطة تعسفية أو غير عادلة، كلما زاد العدوان اتجاهها.
- يؤدي التسامح مع العدوان إلى قلة توقع العقاب من الشخص القائم به.
- يزداد الكف عن تحريك العدوان عندما يكون سبب الإحباط شخص ذا مقام محترم في نظر الشخص المحبط. كما لا توجه الاستجابات العدوانية نحو العقبة المسببة للإحباط فقط، وإنما توجه أيضا إلى المتغيرات التي يراها مشابهة لمصدر الإحباط.

---

[1] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، 188.

[2] نفس المرجع ، ص 167.

[3] عبد المجيد سيد أحمد منصور و زكرياء أحمد الشربيني ،سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان– الإرهاب. دار الفكر العربي، القاهرة، ص190.

المبحث الثاني: التفسير السوسيولوجي للجريمة

انصب اهتمام المنظرين الأوائل بزعامة لومبرزو و فرويد في تفسريهم للسلوك الإجرامي بصفة عامة و السلوك الإجرامي عند المرأة بصفة خاصة على العوامل و الظروف المتصلة بشخصية المجرم، كالتكوين العضوي و البيولوجي و النفسي، فقدمت تفسيرات للظاهرة الاجرامية من واقع التركيبة الداخلية للأفراد غير أنها عجزت عن تقديم تفسيرات عامة يمكن الإعتماد عليها في تفسير الظاهرة الإجرامية، و بدأت هذه المدارس في الإنحصار لتفسح المجال لنظريات أخرى في مجالات أوسع لدراسة الظاهرة الإجرامية اعتمدت في تفسيرها على عوامل خارجة عن تركيبة الفرد لتردها إلى عوامل البيئة الاجتماعية المحيطة بالمجرم أو المنحرف بصفة عامة، وحاولوا أصحاب هذا الإتجاه حصر العوامل و المؤشرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تؤثر على الفرد وتدفعه إلى ارتكاب الجريمة،وهو ما يعرف بالاتجاه السوسيولوجي أو الاجتماعي. وبذلك فالنظرية الاجتماعية تنتقل من التفسيرات الفردانية إلى التفسيرات الخاصة بالبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد الذي هو محصلة ما يعيش المجتمع.

" الفرد ليس ظاهرة فردية منعزلة و إنما هو نتاج مجتمعه فهو عضو في الجماعة و جريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، و لمعرفة أسباب ارتكاب المجرم لهذا الفعل لا بد من دراسة العلاقة بينه و بين البيئة الاجتماعية و تحليل السلوك الإجرامي الذي يتكون من خلال هذه العلاقة ."[1]

نتناول في هذا المبحث النظريات الاجتماعية التي لا يسعنا المجال للتطرق إليها كلها و إنما تناولنا النظريات التي تتناسب تفسيراتها مع جرائم المرأة، و منها نظرية التنشئة الاجتماعية و لنظرية اللامعيارية لدوكايم و روبرت ميرتون، و كذا نظرية الضبط الاجتماعي وصراع الثقافات بالإضافة إلى الثقافة الفرعية الجانحة و نظرية الاختلاط التفاضلي كما تناولنا الاتجاه الاقتصادي و التكاملي .

[1] عبود السراج، مرجع سبق ذكره ، ص ص 279 -280.

أولا: الإتجاه الاجتماعي

1- نظرية التنشئة الاجتماعية

يشير البعض إلى أن التنشئة الاجتماعية هي عملية اكتساب القيم الثقافية السائدة والذات والأدوار الاجتماعية المتوقعة من الفرد في المواقف الاجتماعية المختلفة، و هي تتحقق من خلال التفاعل الذي يتشارك فيه أعضاء الأسرة و أفراد المجتمع في أدوارهم، و أن كلا من الوالدين و الرفاق و المدرسة يساهم في هذا التفاعل . [1]

و بالتالي فهي عملية اجتماعية هامة تحول الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، عن طريق تعليمه واكسابه المهارات والاتجاهات والقيم، والسلوكات الموجودة في ثقافة مجتمعه .

وينظر البعض إلى أن التنشئة الاجتماعية بأنها عملية اجتماعية أساسية تعمل على تكامل الفرد في جماعة اجتماعية معينة، عن طريق اكتساب هذا الفرد ثقافة الجماعة والمجتمع ودورا يؤديه في الجماعة . [2]

وعليه يمكن الاستنباط أن غاية التنشئة الاجتماعية إعداد الفرد لأن يكون واعيا و قادرا على التوافق والتعايش مع الآخرين، كما أنها عملية تعليمية يتم من خلالها تشكيل الملامح الأساسية لشخصية النشء بتعليمهم ثقافة مجتمعهم و مبادئه و أعرافه و معتقداته و أفكاره و عاداته، وإعدادهم للمستقبل و تحميلهم مسؤولية تقدم مجتمعه و نقل ثقافته إلى أفراد آخرين، ومن ميزاتها الاستمرارية و الديمومة.

تستند عملية تنفيذها إلى عدد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وهي الأسرة و المدرسة والمسجد و جماعة الرفاق ووسائل الإعلام ،و إن كان دور الأسرة يفوق باقي أدوار المؤسسات الأخرى لأن دور هذه المؤسسات يأتي في مرحلة زمنية لاحقة.

يرى سيد أحمد منصور أن الأسرة بوصفها أولى المؤسسات الاجتماعية الناقلة للثقافة، تمارس دورا جوهريا في غرس الميول العدواني أو كفه لدى الطفل من خلال

---

[1] سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة .دار المعارف ،القاهرة ،1987،ص ص 142-143.

[2] محمد الجوهري و آخرون ، الطفل و التنشئة الإجتماعية .دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1992،ص 159.

الأساليب المتنوعة التي تلجأ إليها في القيام بالدور المنوط بها في عملية التنشئة الاجتماعية، فمثلا الإفراط في استخدام العقاب البدني يرتبط إيجابيا بمستوى العدوانية عند الأبناء، كما أن تجاهل الأبناء يثير لديهم الشعور بالعزلة ويدفعهم للعدوان لتأكيد وجودهم أو لفت الأنظار أو تفريغ التوتر.[1]

بمعنى أن الآباء الذين يسيئون معاملة أبناءهم و يمارسون عليهم شتى أنواع العقاب البدني و اللفظي و الذي قد يكون الغرض منه التربية و التأديب ،هو نفسه يمكن أن يصبح نموذجا للجريمة.

كما يورد الدكتور أكرم نشأة إبراهيم بعض الانحرافات التي تحدث في البيئة الأسرية و التي من شأنها المساهمة في انحراف الطفل وتولد لديه مشاعر الغضب و الجريمة و العدوان، ومنها غياب أحد الوالدين أو كليهم عن العائلة و هذا بسبب وفاة أو هجر أو طلاق، و هذا ما يترك لديهم الشعور بالحرمان العاطفي و فقدانهم الرعاية اللازمة مما يؤدي إلى انحرافهم.[2]

كما لجماعة الرفاق أو الأفراد أثر في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والتي إما تكون جماعة اللعب أو جماعة طلابية، فالأقران تختلف ثقافتهم و أفكارهم وتجاربهم باختلاف مصادرها، وتختلف في بعض الأحيان أعمارهم فيكون ذلك سبيلا لتبادل الأفكار، وإن كان في هذه الجماعة عنصر أو أكثر يحمل بذور الجريمة والانحراف كان ذلك أسهل لانتقال العدوى إلى الآخرين.[3]

و بالنسبة لتأثير التلفزيون على انتشار الجريمة هناك حقيقتان لا مجال لإنكارهما اليوم هما: أن التلفزيون المعاصر بات يفيض بمشاهد الجريمة، و أن الأفراد في غالبية المجتمعات صارت تلتهم هذه المشاهد بشغف شديد و خاصة الصغار منهم .[4]

كما أن للسينما أيضا تأثير سيء على الأطفال والمراهقين، إذ أنها تعرض كل ما يتعلق بالجريمة و المجرمين بشكل مشوق و مثير، فهي تصور لهم حياة المجرمين

---

[1] عبد المجيد سيد أحمد منصور و زكرياء أحمد الشربيني،مرجع سبق ذكره ، ص 157.

[2] أكرم نشأة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3] مجموعة من مؤلفين ،أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقة. ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة،مكتبة الفلاح ،الكويت ، 1986،ص405.

[4] أميمة منير عبد الحميد جادو ، العنف المدرسي . السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط1،2005 ، ص 118.

بأسلوب يكشف عمق فلسفتهم الإجرامية في الحياة ،و تجعل من الجريمة عملا و تجارة ذات مكسب مضمون، و تبرز جوانب الجريمة البطولية وتعرض أساليب ارتكابها بالتدقيق في تناول كل جانب من جوانب التحضير و التخطيط و التنفيذ ،و هي تعلم الناس كيف يحملون السلاح وكيف يستخدمونه، وكيف يخالفون القانون دون أن ينالهم العقاب و كيف يعيش المجرمون في مجتمعهم الإجرامي، و كيف يتكلمون و كيف يأكلون وكيف يلهون وكيف ينعمون بالمال الحرام .[1]

فإن عجزت مؤسسات تنشئة عن أداء أدوارها تجعل من الفرد عرضة لتبني قيم انحرافية وسلوكات عدوانية منافية لتعاليم و قيم مجتمعه، فتسلل الثقافات الغريبة إلى الأسر تجعل عملية التنشئة مليئة بالصعوبات والعوائق و تمنع الوصول إلى الأهداف المنشودة ، فعوضا عن خلق بيئة تساعد لزرع نشئ سوي نتبنى بيئة غريبة عنا تساعد على الانحراف و تنشر شتى أنواع الجريمة، فالتوعية السليمة والدائمة هي الوسيلة التي يمكن أن تساعد لأجل تخطي هذه الصعوبات .

2- النظرية اللامعيارية عند دوركايم و روبرت ميرتون.

اللامعيارية أو الانوميا هي فكرة محورية في نظرية دوركايم استخدمها للإشارة إلى حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية و بين الوسائل المتاحة كما كان دوركايم ينظر إلى التغير الاجتماعي باعتباره سببا للامعيارية و منطلقا أساسيا لكل الأزمنة في المجتمع ومدمرا للنظام.

"كانت اللامعيارية تمثل فكرة محورية في نظرية دوركايم، كما أنه استخدمها كأداة لتحليل الانحراف و الجريمة و فهم السلوك الإنساني بوجه عام ،و تشير إلى حالة الإضطراب التي تصيب النظام Order، و هي حالة من انعدام الإنتظام أو التسيب"[2] كما يرى أن الأنوميا هي حالة تكون فيها المعايير غير قادرة على ضبط و تنظيم السلوك الأفراد، أين تصاب بالإضطرابات أو عدم القدرة على القيام بوظائفها.

تعد هذه النظرية من إحدى النظريات المفسرة للجريمة حيث يرى دوركايم أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية طبيعية في المجتمع، فلا يخلوا واقع اجتماعي منها و لكن

---

[1] عدنان الدوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237

[2] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره، ص229.

يتساءل لماذا تتزايد حالات الإجرام في زمن ما و في مجتمع ما دون الآخر، " الجريمة و الإنحراف حقائق ووقائع اجتماعية و عناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرر فيها الناس من الضوابط و القيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية[1].

كما يرى دوركايم أن للأفراد حاجات و طموحات متزايدة و لذلك لا بد من وجود تنظيم اجتماعي يعمل على تنظيم سلوك الفرد، كما يشير إلى أن حالة الانوميا تنتج عن تعارض بين الطموحات الانسانية و قدرة الناس على تحقيق تلك الطموحات .[2]

فالتنظيم الاجتماعي كما يراه دوركايم يشكل جهازا خاصا ضابطا لسلوك الأفراد في المجتمع، وحين يختل هذا الجهاز يضطرب في تأدية وظيفته الضابطة ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم متجاوزين كل الأهداف المقررة لتحقيقها، و لذلك يتعرض المجتمع إلى حالة عدم الإنتظام حيث تغيب السوية الاجتماعية و يحل محله الشذوذ و الإنحراف.[3]

و بشكل عام يرجع دوركايم الإنحراف و الجريمة إلى اللامعيارية واختلال السلوك و فقدان التكافل الاجتماعي واضطراب القيم المنظمة للحياة، ففي نظره هناك خمسة عوامل تؤدي إلى حدوث اللامعيارية و تتمثل في فقدان السيطرة نتيجة غياب الإرادة القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي، و فقدان المعنى و غياب الهدف الموجه للحياة و فقدان المعايير الواضحة التي توجه سلوك الفرد، بالإضافة إلى الإغتراب الإجتماعي أي الانفصال عن الأهداف المحددة ثقافيا، والإغتراب النفسي المتمثل في انفصال الشخص عن ذاته مما يؤدي إلى الانسحاب و العصيان .[4]

لقد استعار روبرت ميرتون مفهوم الأنوميا في مقالته الشهيرة سنة 1938 و التي يقول عنها العالم الاجتماعي الأمريكي مارشال كلينارد " أنها الأشهر و الأكثر اقتباسا في علم الاجتماع، وربما يعود ذلك إلى عدم وجود نظرية اجتماعية مفسرة لسلوك المنحرف و الجريمة بشكل متكامل .[5]

---

[1] أنتوني غدنز، علم الإجتماع. ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط4، 2001 ، ص283.

[2] معتوق جمال ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي.مرجع سبق ذكره، ص 237.

[3] عدنان الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 237.

[4] مساعد الحديثي ، مبادئ علم الاجتماع الجنائي. مكتبة العبيكان ، الرياض، 1416هـ ، ص 107.

[5] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة . دار الشروق للنشر و التوزيع، الاردن، ط1، 2004، ص140.

طور ميرتون مفهوم الأنوميا عندما عرفه أنه حالة اجتماعية تتصف بالتناقض و الصراع بين الأهداف التي يحددها المجتمع و الطرائق التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف. [1]

و بالتالي الجريمة حسب ميرتون تحدث عندما لا يستطيع الأفراد تحقيقا احتياجاتهم و طموحاتهم عن طريق السبل المشروعة التي تحددها ثقافة المجتمع، فيضطر الفرد إلى تحقيق أهدافهم عن طريق السبل غير المشروعة، وهذا راجع حسب ميرتون أن المجتمع يتكون من أفراد مُختلفين في خصائصهم الإجتماعية والإقتصادية و امكاناتهم الشيء الذي يجعلهم أيضا مختلفين في بلوغ أهدافهم.

فكلما كان أفراد المجتمع يتقبلون الأهداف و الوسائل المعترف بها اجتماعيا فإن سلوكهم النهائي يكون متوافق مع القانون، و في المقابل يكون سلوكهم غير متوافق مع القانون في حالة كانت الأهداف أو الوسائل محل للرفض أو محل لعدم استطاعتهم الوصول اليها.[2]

كما يحدد ميرتون اختلاف ردود الأفعال الأفراد اتجاه هذه الأهداف والوسائل المشروعة إلى خمسة أنماط و هي:

الإمتثاليون: يقبلون كلا من القيم والأساليب المتبعة لتحقيقها و تندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.

المبتكرون: يستخدمون الوسائل المشروعة و غير المشروعة للوصول إلى الأهداف و يدخل في هذا النوع المجرمين الذين يكتسبون ثروة عبر الأنشطة غير الشرعية.

الطوقسيون: يلتزمون بالقواعد بحد ذاتها دون أن تأخذ بعين الإعتبار المرامي و الغايات، حالة من الإنحراف غير المعيب، يميل أصحاب هذه الفئة إلى التمسك بالإجراءات الروتينية و الطقوس حتى و لو لم تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية.

الإنسحابيون: هم من تخلوا عن المنافسة و التطلع إلى الأمام فرفضوا القيم و الوسائل المتفق عليها، وهم يمثلون غالبا الأفراد الذين يتعاطون المخدرات.

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني ، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي . جامعة نايف ، الرياض، ط1، 2005، ص 141.

[2] بلال أحمد عوض ، علم الإجرام النظرية العامة و التطبيقات. دار الثقافة الإسلامي، القاهرة ، 1984، ص85.

المتمردون: يرفضون كلا من القيم و الوسائل و يعملون على إيجاد بدائل جديدة و يُعيدون تصور النظام الإجتماعي، ويدخلون في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية.

و عليه يمكن تناول الجريمة من منظور "روبرت مرتون" على أنها محصلة نتاج البيئة التي يتعامل معها الأفراد، وعليه السلوك الإجرامي لا يحدث بسبب بواعث ودوافع فردية للخروج عن الضبط الاجتماعي ولكنها على العكس من ذلك، فتشَكُل الجنوح الاجتماعي هو نتاج التفاعل بين كلا من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع ."[1]

و إذا حاولنا تفسير إجرام المرأة من خلال النظرية اللامعيارية لروبرت ميرتون نقول أنه عندما تفقد المرأة أو تتخلى عن القيم و المعايير و الأخلاق التي تؤمن بها الجماعة و تصبح غير قادرة على التكيف مع المجتمع، و بالتالي لا تحقق الإنسجام و التكامل مع المجتمع الأمر الذي يجعلها عرضة لارتكاب الجريمة.

كما أن المرأة التي تريد أن تجاري صديقاتها في المأكل و الملبس و الذي يتعداه إلى مجارات في الترفيه و اللهو و لكن ظروفها المادية لا تسمح لها فإنها تعمد إلى سلك الطرق غير المشروعة لتحقيق ذلك و تلبية احتياجاتها و رغباتها غير المحدودة، فعادة ما تلجأ إلى الدعارة و البغاء و النصب والاحتيال على الرجال خاصة فئة كبار السن من أجل الحصول على المال.

3-النظرية الظاهرتية

ازدهرت المدرسة الظاهرتية في علم الاجتماع في ألمانيا و المناطق المجاورة لها، في الفترة مابين الحربين العالميتين، استمدت أفكارها من فلسفة ادموند هوسرل Husserl وهايدجر Heidegger و شوتز Schutz و يقوم على اجتماع الظاهراتي على مجموعة من القضايا.[2]

أ. قصدية الوعي باعتباره موجها نحو الموضوع .

ب.دراسة الخبرة الذاتية للإنسان في علاقته مع الآخرين .

ج. التركيز على الخبرة الشعورية وليس على السلوك.

---

[1] Robert king Merton , social theory and social structure. Free Press, New Yourk, 1959,p133.

[2] جلال إسماعيل حلمي،العنف الأسري.دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة ،1999 ، ص 50.

د. أن الإنسان يمتلك عنصر المبادأة في الفعل الاجتماعي.

هـ. أن التحليل الاجتماعي يبدأ بدراسة الإستعدادات الداخلية للأفراد أو الغرائز التي يجب دراستها و هي احترام الذات و الخضوع و الدافع الأبوي، و الميل للصراع والمحاكاة و التعاطف و التعبير عن التواجد الاجتماعي مع الآخرين.

و. إن علاقات السيطرة والصراع تقدم إشباعا داخليا، فالصراع يجعل الشخص يستمتع بالتحصيل و العظمة نتيجة ممارسته لقوته.

ز. عدم الإهتمام بدراسة أفعال الناس و يركزون بدلا من ذلك على دراسة روايات الناس عما يفعلون وما يقولون، و بناءا على ذلك لا تدرس مفهومات مثل القوة أو السلطة بل تدرس الإحساس بالقوة أو السلطة.

ح. بناءا على ما تقدم فإن الباحث الفينومينولوجي لا يعتقد بصحة الافتراضات السببية و لكنه يعتمد على تصور الحياة الاجتماعية من خلال تصورات الأفراد و أفكارهم.

و عليه جعل ادموند هوسرل ظاهر الشيء هو موضع الإدراك ومجال المعرفة دون أن يكون وراءه باطن خفي، حيث تتركز هذه النظرية في تفسيرها للجريمة على اللحظة الآنية أي وقت حدوث السلوك العنيف دون البحث عن الأسباب و الدوافع ، حيث أن هناك بعض الممارسات العدوانية لا تنطبق عليها السببية.[1]

قد نتوقع أن يرتكب الفرد الجريمة فلا يرتكبها و قد يحدث العكس، فاللحظة قد تعطي الفاعل أو تشحنه بالطاقة وتغريه بارتكاب سلوكات عنيفة .

و بهذا احتلت المدرسة الظاهراتية مكانة هامة في الفترة الأخيرة لأنها طرحت المسألة من منظور جديد ثري بمعطياته، حيث أنها تفسر الجريمة نتيجة لوجود خلل علائقي يصيب الفرد.

"إن أول خطوات السير نحو السلوك العنيف هو فك الارتباط العاطفي بالآخر فتنهار روابط الألفة و المحبة و التعاطف الذي يعمل على حماية الأفراد ".[2]

---

[1] عايد عواد الوريكات،نظريات علم الجريمة، 2004، مرجع سبق ذكره، ص238.

[2] مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي :مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور . معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976، ص ص294-295.

و بالتالي فسرت الجريمة على أنه ناتج مأزق علائقي نتيجة للخلل الذي يصيب العلاقات الاجتماعية .

يعرفه" Denzin" على أنه محاولة استرداد شيء فُقد باستخدام القوة البدنية و الانفعالية، كما يستند المدخل الظاهراتي في دراسة الجريمة على الفرضيات التالية:[1]

أ. يحدث الجريمة داخل إطار تفاعلي من علاقات التسلط و التبعية التي تربط الأزواج والزوجات والأبناء في مؤسسة متآلفة يطلق عليها المنزل .

ب. هذا النظام التفاعلي يعكس التناقضات الاقتصادية والثقافية و الاجتماعية والقانونية والاديولوجية في المجتمع الأكبر.

ج. إن هذا النظام التفاعلي بتناقضاته و مكوناته يضع الرجل في مكان المسيطر ذي السلطة داخل البناء، يُحول زوجته إلى خادمة و عشيقة له و المنزل إلى فندق للإقامة فيه، و عندما لا يتم الإلتزام بهذه المفاهيم يحدث العنف.

د. إن العنف المنتشر في أبنية هذه الأسرة إنما هو شكل محتمل من العلاقات التفاعلية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية للمنزل، كما أن حوادث الجريمة ستستمر مكونة ميدانا لها، يضع نفسه أمام الأسرة كخط عاثر يفرض نفسه رغم أن جذوره مشتقة من الأبنية الخارجية.

هـ. أما القصد السيئ الذي يتمثل في الإنكار عندما يحدث العنف أول مرة أو عندما يحدث مرة ثانية، فإن هذا الأمر يؤكد أن العنف سيكون سمة أساسية و دائمة في الحياة اليومية لهذه الأسرة.

4- نظرية الثقافة الفرعية الجانحة

تنطوي نظرية الثقافة الفرعية الجانحة على فكرة مفادها أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا تتخذ لنفسها مجموعة من القيم و الخصائص تؤمن بها و تدافع عنها، وهي الأخرى تشجعهم على ارتكاب الجريمة أو بالأحرى تتبنى مبررات ارتكاب السلوك الإجرامي وتدافع عنها.

ارتبط اسم النظرية بكلا من العالمين البرت كوهن"Albert Cohn" وولتر ميلر"Walter Meller " ترى هذه النظرية أن الكثير من الجماعات من الطبقة

[1] جلال إسماعيل حلمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.

الاجتماعية تضع ثقافة فرعية تتكون من مجموع من القيم و أنواع من السلوكات الانحرافية لمعايير السلوك.[1]

و الثقافة الفرعية تعني ذلك الكل الذي ينطوي على متغيرات ثقافية توجد في جماعات معينة و لا تتميز الثقافات الفرعية بسمة أو سمتين منفصلتين، بل إنها تشمل أنساق ثقافية متماسكة نسبيا و تقوم كمجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل في الثقافة القومية.[2]

و أوضح كوهن كيفية تكوين الثقافة الفرعية الخاصة بالأفراد الجانحين بقوله: " إن أطفال الطبقة العاملة يعانون من مشكلات أشد من تلك التي يعاني منها أبناء الطبقة المتوسطة، وهم بدورهم يعانون من مشكلات أشد من تلك التي يعاني منها أبناء الطبقة العليا.[3]

و عليه ترجع نظرية الثقافة الفرعية أو الجانحة الجريمة و الانحراف إلى الإحباط الشديد و المعاناة بتدني المنزلة الاجتماعية، فهم لا يشعرون بذلك الترابط و التفاعل و القبول مع ثقافة المجتمع العامة و بالتالي يتبنون لأنفسهم ثقافة خاصة بهم تعبر عن احتياجاتهم و قيمهم و يتقاسمون فيها أفكارهم و معتقداتهم، ومن الضروري أيضا تواجد أفراد يتقاسمون نفس المشاكل و المعاناة الأمر الذي يزيد من تماسكهم و انتمائهم إلى نفس الثقافة الفرعية، كما يصاحب تكوين الثقافة الفرعية دائما تعارض و صراع مع معايير و قيم و أفكار الثقافة العامة للمجتمع.

و مجمل القول إن هذه النظرية تقوم على فرضية التناقض القيمي الذي يقوم بين الثقافتين احداهما ثقافة عامة والأخرى ثقافة سفلية فرعية تقوم على هامش الثقافة العامة.[4]

و إذا حاولنا اسقاط هذه النظرية لفهم السلوك الإجرامي عند المرأة فإننا نرجع إقدامها على مثل السلوكات إلى انخراطها في جماعات المنحرفين والمنحرفات أين تتبني أفكارهم و إتجاهاتهم و قيمهم وأخلاقهم الأمر الذي يساعدها على تحقيق أهدافها

---

[1] أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم ، ديناميات الانحراف و الجريمة . المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، 2007، ص36.

[2] سامية محمد جابر ، الجريمة و القانون و المجتمع. دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2007، ص 109.

[3] بسام محمد أبو العليان، الإنحراف الاجتماعي و الجريمة . منشورات أي للكتب الالكترونية ، www.e-kutub.com ، تم التصفح بتاريخ، 2014/02/22.، ص 69.

[4] اليوسف عبد الله بن عزيز ، الخصائص الاجتماعية للمستفيدين من العفو الملكي و عادوا إلى ارتكاب الجريمة . مركز مكافحة الجريمة ،الرياض،2004، ص 46.

بطرق و سبل غير مشروعة تتعارض مع مصالح و ثقافة المجتمع الكلية، ولعل انخراط المرأة في جرائم التهريب و سرقة السيارات و ترويج المخدرات احد صور الجرائم التي ترتكبها ضمن الجماعات .

5- نظرية التفكك الاجتماعي

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للجريمة والانحراف إلى حالة التفكك الاجتماعي التي تعيشها المجتمعات كنتيجة للتغيرات و التحولات التي تحدث في أبنية المجتمع. يعرف ميشال مان التفكك الاجتماعي "بأنه مصطلح يشير إلى جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط و النظام التقليدي بالمجتمع و هي مقترنة بالتغير الاجتماعي و من جهة أخرى تأثر في الضبط الاجتماعي" .[1]

يعد العالم الاجتماعي ثورستن سيلسن من رواد نظرية التفكك الاجتماعي و قد استوحى نظريته من واقع المجتمع الأمريكي الذي عاصره و من واقع المجتمعات التي عاصرها و لم يعايشها، و قارنها بالمجتمعات المتحضرة مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كانت نتائجها ارتفاع في حجم الحرية في المجتمعات المتحضرة و انخفاضها في المجتمعات الريفية و لهذا أرجع الجريمة إلى التفكك الاجتماعي. [2]

يحدث التفكك في المجتمعات نتيجة لضعف الروابط الاجتماعية أو انهيارها و يرى سيلين أن المجتمعات الريفية مازلت محتفظة بتقاليدها و قيمها أين يسودها الترابط و التعاون بين الأفراد في علاقاتهم، و أما المجتمعات المتحضرة تفتقد إلى هذه الروابط و الإنسجام و تطغى الفردانية و الأنانية في العلاقات بين الأفراد، و هذه هي السمة الغالبة على هذه المجتمعات .

و لذلك يقرر سيلين أن عملية التفكك الاجتماعي المتمثل في تصراع المصالح و القيم الذي يرجع إلى انعدام الترابط و التناسق والإنسجام بين أفراد المجتمع هو العامل الحقيقي وراء ازدياد حجم الظاهرة الاجرامية في المجتمعات الحديثة و المتقدمة حضاريا.[3]

---

[1] ميشال مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية .ترجمة عادل مختار الهواري و آخرون، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، 1999، ص ص 661-662.

[2] محمد حبيب شلال ، أصول علم الإجرام. مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1، 1985، ص193.

[3] الجوهري مصطفى ، أصول علمي الإجرام و العقاب. كلية الشرطة ، دبي ، 1417 هـ، ص 387.

كما أن ضعف العلاقات التي تربط بين الأفراد و فشل مؤسسات المجتمع في تعزيز علاقتها ببعضها البعض يؤدي إلى انتشار النزعة الفردانية في التعاملات و طغيان المصالح الشخصية على حساب مصالح الجماعة، و هذا راجع للتغير الذي شهدته المجتمعات فكلما زادت المجتمعات تقدما و تحضرا كلما كانت المداعاة لنشأة الجريمة و الانحراف، وهذا ما يفسر ازدياد حجم الجريمة و تعدد انماطها، فغياب التكافل الاجتماعي بين الأفراد يزيد من فرص وقوع الجريمة.

و حسب نظرية التفكك الاجتماعي تقبل المرأة على السلوك الإجرامي و الانحرافي عندما تنهار لديها أواصر الترابط و التكافل مع أفراد أسرتها أو مع الجماعة التي تنتمي إليها و لا تولي اهتمام لقيم و معايير المجتمع، و هذا راجع إلى التحولات و التغيرات التي شهدها المجتمع و الذي انعكس على أدوار المرأة فإذا كان دورها في المجتمعات التقليدية يقوم على الرعاية والاهتمام بالشؤون المنزلية فاليوم تعداه إلى أكثر من ذلك و أصبحت تنافس أدوار الرجل في شتى الميادين الحياتية، أين أصبحت المعالم غير واضحة بين أدوار المرأة و أدوار الرجل، فخروجها للعمل و احتكاكها بالآخرين زاد امكانية فرص وقوعها في الجريمة و الانحراف.

6- نظرية الضبط الاجتماعي

ذهب فريق آخر من الباحثين في محاولة تفسير الجريمة و الانحراف وفقا لمتغيرات ومؤشرات يمكن قياسها اجرائيا، فاتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي عاملا مهما في تفسير الجريمة و الانحراف، عرف "بول لاندثر" الضبط الاجتماعي بأنه سلسلة العمليات الاجتماعية التي تجعل الفرد مسؤولا اتجاه المجتمع و تُقَيم النظام الاجتماعي و تحفظه و يعمل على تكوين شخصية الفرد عن طريقة عملية التطبيع و تسمح بتحقيق نظام اجتماعي كامل.[1]

كما يرى هيراشي إلى أن ضعف الضبط في أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع كالأسرة و المدرسة والنادي و جماعة الرفاق و العمل و غيرها يؤدي إلى ضعف الرابطة التي تربط الأفراد بالنظام أيضا، وتسمح هذه الرابطة الضعيفة بصورة آلية

[1] محمد غباري ، الإنحراف الإجتماعي و رعاية المنحرفين . المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 1406هـ، ص179.

بحدوث درجة أكبر من الإنحراف، و يذكر أن الرابطة الاجتماعية تتميز بوجود أربعة عناصر و هي:

-الارتباط: فقوة الإرتباط بالآخرين مثل الأبوين والأصدقاء والإخوة أو بالمؤسسات يمكن أن تمنع وقوع الإنحراف.

- الاندماج: كلما زاد الاندماج زادت الفاعلية وبذلت الطاقة في سبيل هذا الاندماج بحيث يصبح الفرد مرتبطا بمواعده المحددة و أعماله التي تشغل جل وقته و عندها يصبح الفرد ليس لديه الوقت للإنحراف .

-الالتزام: عملية الإلتزام و الإمتثال عند الفرد تحد من ارتكاب الجريمة فيكفي الفرد قبل قيامه بالجريمة التفكير بالمخاطر المترتبة عليها.

-العقيدة: على الفرد أن يحترم القوانين فعندما يصاب بالضعف و تختفي يصبح الفرد أكثر حرية و يسعى وراء تحقيق مصلحته.[1]

نستنتج في الأخير أنه إذا فشلت أساليب الضبط الاجتماعي في فرض الإحترام للقواعد و معاقبة و ردع من يحيد عنها يؤدي إلى الجريمة والانحراف، فهناك علاقة عضوية بين كل من قوة و فاعلية الضبط الاجتماعي و الإقبال على السلوك الإجرامي، فكلما كان هناك تفعيل للضبط الاجتماعي و أدواته داخل البيئات الاجتماعية تراجع السلوك العنيف و الإجرامي و العكس صحيح .[2]

7- نظرية الاختلاط التفاضلي la théorie de l'association différentiel

يطلق على نظرية الاختلاط التفاضلي عدة تسميات منها نظرية المخالطة الفارقة أو نظرية الإختلاط الفارقي، إرتبط إسم هذه النظرية بإسم ادوين سذرلاند" E.Sutherland" ومفاد هذه النظرية أن السلوك الإجرامي هو سلوك مكتسب يتم تعلمه عن طريق مخالطة الأفراد أو الجماعات فهو بذلك ليس وراثيا ، ظهرت هذه النظرية عام 1934 وطورها فيما بعد تلميذه كريسي "Gressy" .

و يرى سذرلاند بشكل عام أن السلوك الإجرامي سلوك يكتسب بالتعليم شأنه في ذلك شأن كافة أشكال وصور السلوك الاجتماعي التي يكتسبها الشخص عن طريق التعلم،

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني ، مرجع سبق ذكره، ص144.
[2] معتوق جمال ، مدخل إلى سوسيولوجيا العنف ، مرجع سبق ذكره، ص 271.

فالسلوك الإجرامي يعتبره نمطا من أنماط السلوك يتم تعلمه من خلال المخالطة مع مجموعة من المنحرفين الذين يعتبرون السلوك الإجرامي سلوكا مقبولا و ملائما.[1]

في حدود هذا الإطار قدم سذرلاند نظريته بناءا على افتراضات أساسية بهدف توضيح كيفية وقوع الفرد في السلوك الإجرامي، و تتمثل هذه الافتراضات فيما يلي:

ا- السلوك الإجرامي مكتسب عن طريق التعلم وهو غير موروث، فالشخص الغير مدرب على ارتكاب الجريمة لا يستطيع ارتكابها.

ب-السلوك الإجرامي يتم تعلمه بالتداخل مع أشخاص آخرين عن طريق عملية الإتصال و لا يقتصر على الاتصال اللفظي و إنما يتعداه إلى الإشارات و الحركات.

ج- الجزء الأساسي في تعلم السلوك الإجرامي يحدث في نطاق جماعات الأشخاص ذات العلاقة القوية، كما يعتبر الوسائل غير المباشرة كالصحف و المجلات و السنيما ليس لها دور كبير في تعلم السلوك.

د- حينما يتعلم السلوك الإجرامي فإن التعلم يضمن:

-فن ارتكاب الجريمة و الذي قد يجده سهلا كما قد يجده معقدا.

-الإتجاهات الخاصة للدوافع و الميول و تبرير هذه الأفعال.

هـ-يتم تعلم الإتجاه الخاص للدوافع و الميول مع الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة ونظرتهم إلى القانون باعتباره مناسب و غير مناسب.

و-ينحرف الشخص حين تطغى الآراء التي تحبذ انتهاك القانون على الآراء التي لا تحبذ انتهاكها و هذا هو الإختلاط التفاضلي.

ز-قد تختلف العلاقات التفاضلية في تكرارها واستمرارها وأسبقيتها و عمقها، الإستمرار في تعلم السلوك له دور مهم في تعلم السلوك الاجرامي، كذلك الاسبقية لها دور أيضا مهم.

ح-يتم تعلم السلوك الإجرامي عن طريق عملية الإتصال بالنماذج الإجرامية والإختلاط بها.

ط- مع أن السلوك الإجرامي يعد تعبيرا عن حاجات وقيم عامة فإن هذه الحاجات و القيم العامة لا تفسر الجريمة، لأن السلوك السوي هو أيضا تعبيرا عن نفس الحاجات والقيم فاللص يسرق للحصول على المال ونفس الشيء بالنسبة للعامل.[2]

---

[1] السيد علي شتا ، مرجع سبق ذكره، ص158 .

[2] ادوين سذرلاند و رونالد كريسي ، مبادئ علم الاجرام . ترجمة محمد السباعي و حسن المرصفاوي ، المكتب الأنجلوا مصرية ،القاهرة ، 1986، ص ص 101-103.

يتضح من خلال الأفكار السابقة أن السلوك الإجرامي يتم تعلمه من خلال الإنخراط و التفاعل مع الجماعات تبيح السلوك الإجرامي و يتم هذا التفاعل و الاختلاط عن طريق الاتصال مع أشخاص، آخرين كما تكمن أهمية هذه النظرية في أنها قدمت تفسيرا متكاملا لأسباب و كيفية وقوع الأفراد في الجريمة.

تعد هذه النظرية أول محاولة لعلم الاجتماع تُقَدم تفسيرا نظريا متكاملا في سبب الجريمة و الجنوح، و تستخدم كثيرا مصطلحات شائعة التي لا خلاف حولها بين علماء الاجتماع بالإضافة إلى تناولها مفهوم الجريمة من منطلق اجتماعي بحت بناءا على وصف العلاقات الاجتماعية المتداخلة و المتبادلة من حيث تكرارها و استمراريتها و شدتها و بذلك تأكيد عملية انتقال الأساليب الإجرامية من شخص لآخر.[1]

كما يمكننا تفسير ظاهرة إجرام المرأة وفقا لافتراضات سذرلاند أنها تكتسب السلوك الإجرامي من خلال تفاعلها واختلاطها مع أشخاص آخرين غير أسوياء، تتعلم من خلالهم كيفية ارتكاب الفعل الإجرامي، كما أنها تتبنى قيم وأفكار هذه الجماعة التي تحبذ القوانين المعارضة للقيم التي تؤمن بها الجماعة و بالتالي تعطي الشرعية للسلوكات الاجرامية التي تقدم عليها.

كما تعتقد هذه النظرية أن هناك نمطين لتفسير السلوك الإجرامي فإما أن يفسر لحظة وقوع الجريمة و إما ان يفسر تفسيرا تاريخيا.

إن التفسير العلمي للجريمة و السلوك الإجرامي حسب سذرلاند و تلميذه كريسي يمكن صياغته وفهمه بالاعتماد على طريقتين : [2]

- التفسير الميكانيكي الموقفي(الموضوعي) أو ما سماه بلحظة وقوع الفعل.
- التفسير التطوري للشخصية الاجرامية أو تأثير التطور الأولي في حياة الفرد المجرم(ومنها انطلق لإعتماد نظريته المعروفة بالإختلاط التفاضلي).

و نعني بالتفسير الميكانيكي أن الجريمة لا تحدث إلا بوجود فرصة مواتية لارتكاب الفعل الاجرامي، بعبارة أخرى الجرم لا يحدث إلا اذا توافرت الظروف المباشرة و المناسبة لذلك، إذن لحظة حدوث الجرم عنصرا أساسيا في تفسير السلوك الإجرامي.[3]

---

[1] عدنان الدوري ، أصول علم الإجرام. دار العالمين ، الكويت ، 1998، ص 252.
[2] جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، مرجع سبق ذكره ، ص281.
[3] نفس المرجع ، ص 281.

المرأة تقبل على جريمة السرقة إذا توافرت لها الظروف المواتية كنقص أو انعدام الحراسة على الشيء المراد سرقته، حتى في بعض الأحيان تكون سذاجة الشخص و اهماله من الظروف المناسبة التى تساعد المرأة على السرقة، فمثلا إقبالها على جرائم النصب و الاحتيال وخيانة الأمانة يتم عن طريق اختيار ضحايا يتصفون بصفات معينة ما يسهل عليها عملية الاحتيال، فالضحية هنا هو من يوفر الفرصة المناسبة للمرأة،و هذا ما نحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل في دور الضحية في وقوع جرائم الاعتداء على المال.

كما تناولت نظرية سذرلاند إجرام المرأة و إختلافه عن إجرام الرجل و عارض بشدة فكرة اختلاف إجرامهما يرجع إلى عوامل بيولوجية .

كما ينتقد العالمين سذرلاند و كرايسي حول ما إذا كان الفرق التكويني بين الرجل و المرأة هو العامل المفسر لبقية هذه النسبة على حالها طالما أن طبيعة المرأة لم و لن تتغير، فبالنسبة للعالِمين الفرق الموجود بين إجرام المرأة و الرجل يفسر بمدى مشاركتهما في الشؤون الاجتماعية أي بالدور المعطى لهم في المجتمع.[1]

و في الأخير نقول أن المرأة تتعلم السلوك الإجرامي من محيطها الاجتماعي و كلما زاد التقارب بينها و بين محيطها الاجتماعي الذي تختلط به زادت إمكانية تعلمهن و اقتناعهن بالسلوك الإجرامي، وحسب سذرلاند الأسرة هي أول بيئة يمكن أن تتعلم منها المرأة الجريمة بحكم التفاعل و التواصل المستمر بها و الذي يكون عن طريق وجود نماذج اجرامية بالأسرة.

ثانيا: الاتجاه الاقتصادي

يلعب الجانب الاقتصادي دورا مهما في تقدم المجتمعات أو تأخرها و للأهمية التي يكتسيها في حياة الفرد و المجتمعات فقد اعتبره البعض في علم الإجرام عاملا محركا في وقوع الفرد في الجريمة .

و يرجع أصحاب هذا الإتجاه الجريمة والانحراف إلى العوامل الاقتصادية مثل الفقر و البطالة و الأزمات كما استندوا في بحوثهم على احصاءات الجريمة.

لقد تبنى كارل ماكس"K.Marx" وزميله"F. Engels" و بعدهم بونجر في تفسيرهم للجريمة و الانحراف إلى الوضع الاقتصادي، فظاهرة الجريمة بمقتضى ذلك هي نتاج

[1] مكي دردوسي ، الموجز في علم الإجرام . ديوان المطبوعات الجامعية ، قسنطينة ، 2006، ص24.

لإنعدام المساواة و العدالة الاجتماعية داخل المجتمع، الأمر الذي يدفع الفتاة المحرومة إلى الجريمة والانحراف.

وقد ظهر التفسير الإقتصادي للجريمة بشكل جلي على يد كارل ماركس الذي يرى أن المجتمع الرأسمالي يسود فيه التناقض و العداء بين الطبقتين الرأسمالية و العاملة، و بإعتبار أن الطبقة الرأسمالية هي التي تسيطر على عملية التبادل في المواقع الاقتصادية بحكم تراكم الثروة لديها بينما تصبح الطبقة العاملة خارج المجرى الأساسي للعملية الاقتصادية، مما يؤدي إلى قيام هذا الأخير بالثورة للقضاء على أسباب قهرها.[1]

كما أكد بونجيه وجود علاقة واسعة بين الظروف الإقتصادية و ظاهرة الجريمة فقال أن التطور من الاقتصاد الزراعي إلى اقتصاد الصناعي كان مصحوبا بتحول ملحوظ في ظاهرة الجريمة، فبعدما كان طابع الجريمة العنف أصبح طابعها الجديد الخبث و الدهاء.[2]

خلص عدنان الدوري من خلال إطلاعه على التراث النظري حول الدراسات الإقتصادية إلى وجود أربعة اتجاهات اقتصادية في تفسير السلوك الإجرامي:

1-دراسات تركز على العوامل الاقتصادية (المواسم ،التقلبات في الأسعار).

2-دراسات تركز على درجة عجز الفرد عن إشباع حاجاته.

3-دراسات تركز على المهنة و الدخل حيث بينت الدراسات أن الجريمة تكون في أعلى دراجاتها عن أصحاب المهن التجارية وتقل عند المزارعين.

4-دارسات تركز على البطالة ودورها في ارتكاب الجريمة.

خلصت بعض الدراسات أن الفقر يعتبر عاملا أساسيا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، ومن الدراسات التي ربطت بين الفقر و الجريمة نجد دراسة" اوجبران "Ogburan" التي تناول اثنين وستين مدينة امريكية ودراسة شو و ماكي "Show et Mackay" التي تناولت إحدى وعشرين مدينة أمريكية، وخلصت الدراسات

---

[1] محمد عودة، أسس علم الاجتماع. دار النهضة العربية ، بيروت، بدون سنة، ص 104.

[2] صالح السعد ، حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها و اتجهاتها في المجتمع الأردني .رسالة دكتوراه، الجامعة التونسية، الاردن، 1991، ص 87.

بأن هناك مناطق إجرامية معينة تتميز بمستوى اقتصادي منخفض مقارنة بغيرها و أن معظم مرتكبي الجريمة في تلك المدن ينتمون إلى الطبقة الإقتصادية الدنيا.[1]

و من الدراسات التي توصلت أيضا إلى نفس النتيجة دراسة بوتس "Booths" في انجلترا بالإضافة إلى دراسة فورنساي دي فيرس"E.Fornasari di Verce"الذي أوضح أن 85% إلى 90%من حالات الجريمة كانت بين الفقراء في ايطاليا في نهاية القرن التاسع عشر.[2]

إن الظروف الاقتصادية السبب وراء المشاكل الاجتماعية فسوء التغذية يؤثر في مدى سلامة الفرد من الجهة العضوية و النفسية، كما أن تلك الظروف كثيرا ما تدفع المرأة إلى العمل، والذي ينعكس سلبا على مدى إشرافها وإهتمامها بأبنائها و يبدوا أثر ذلك جليا في سلوك الأطفال مستقبلا و قدرتهم على التكيف الاجتماعي.[3]

نخلص مما تقدم ذكره أن النظرية الإقتصادية ترجع الجريمة إلى العوامل الإقتصادية كالفقر و البطالة و التشرد و سوء الأوضاع الاقتصادية، فغالبا ما ينحصر دافع المرأة للجريمة في الفقر و انعدام الدخل من أجل توفير و تليبية احتياجاتها و احتياجات أسرتها خاصة إذا كانت هي المعيل الوحيد الذي تعتمد عليه الأسرة، وما يزيد الأمر سوء هو عدم امتلاكها شهادة علمية أو مهنية تؤهلها لشغل وظيفة تكتسب منها، وهذا ما سنحاول التحقق منه من خلال دراستنا حول تدني المستوى المعيشي وعلاقته بإقبال المرأة على الجريمة .

و في هذا الصدد يقول الحوات أن هناك علاقة بين مستوى الدخل و ارتكاب الجرائم الجنسية، فالمرأة التي تعاني الفقر و الحرمان الاقتصادي قد تجد نفسها مدفوعة إلى ممارسة البغاء، و ليس الفقر وحده الذي يعد مسؤولا عن ارتكاب بعض الجرائم بل أن الثراء الفاحش و البذخ قد يدفعان إلى الإستهتار و البحث عن المتع الرخيصة. [4]

---

[1] عدنان الدوري ، أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الإجرامي ، مرجع سبق ذكره، ص87.
[2] السيد أبوحسن عبد الموجود و جابر عوض ، مرجع سبق ذكره، ص145.
[3] علي الحوات ، الجرائم الجنسية . أكادمية نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 1418هـ، ص 32.
[4] نفس المرجع السابق ، ص32.

ثالثا:الاتجاه التكاملي

يتضح من خلال النظريات السابقة تركيزها على عامل واحد و اغفالها عوامل أخرى في تفسيرها للسلوك الإجرامي، فإعتمدت النظريات الوضعية على العوامل البيولوجية و الفسيولوجية أو النفسية، بينما اعتمدت النظريات الاجتماعية على العوامل الإجتماعية المحيطة بالفرد سواء أكانت ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية ،غير أن كل من النظريات السابقة لم تقدم تفسيرا شاملا للظاهرة الإجرامية، لذلك اتجه بعض الباحثين إلى تفسير السلوك الإجرامي برده لعوامل ذات صبغة اجتماعية و عضوية و نفسية و يطلق عليهم بأصحاب الإتجاه التكاملي الذي يجمع بين الإتجاهين السابقين التكويني والإجتماعي، فنجدهم قد وضعوا كل البحوث التي أجريت من قبل موضع الإعتبار و اهتمام عند اجرائهم دراسات للكشف عن عوامل و أسباب الجريمة .

تنطلق النظرية التكاملية في تفسيرها للجريمة من النقاط الرئيسة الثلاث التالية :[1]

1-الشمولية: أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد الفاعل فقط.

2-عدم الإرتباط باختصاص معين: حالات الجمع بين الإختصاصات التي فسرت الجريمة.

3-تعدد العوامل: أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل مجموعة من العوامل.

و يشمل هذا الإتجاه نظريات عدة لعل أهمها نظرية الإحتواء لركسل و نظرية الإستعداد الإجرامي لديتيليوا و نظرية الإغتراب أو كما يسميها البعض نظرية مفهوم الذات و كذا نظرية انريكو فيري .

ترجع نظرية الإحتواء لركلس الجريمة إلى ضعف أو فشل الإحتواء الداخلي للفرد و هو القدرة على كبح رغباته بطرق منافية للمعايير الإجتماعية، و الاحتواء الخارجي ونعني به قدرة الجماعة أو النظم الاجتماعية في تفعيل المعايير الاجتماعية كما اهتمت أيضا بتحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط البيئة الاجتماعية و بين نشوء السلوك الإجرامي.[2]

---

[1] أكرم المشهداني ، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] بدر الدين علي ، عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة : النظريات الحديثة في تفسير السلوك الإجرامي. المركز العربي للدرسات الأمنية ، الرياض، 1987، ص87.

كما يعتقد ركلس بأن ضعف أو غياب الإحتواء يجعل الفرد عرضة للإنحراف و الجريمة.[1]

كما ترى هذه النظرية أن الناس جميعا يتعرضون و بدرجات متفاوتة إلى ضغوط بيئيه وغيرها تدفع إلى الجريمة، علما أن الناس أيضا لديهم الميول البيولوجية و النفسية للإنحراف، و تشمل الضغوط الداخلية عوامل الشخصية مثل السلوك العدائي و التوتر و الثورة و الصراع العقلي و الحاجة إلى الاشباع الآني، أما الضغوط الخارجية فتشمل الظروف الحياتية الصعبة كالفقر و الحرمان و البطالة و عدم الشعور بالأمن والفرص المحدودة وعدم المساواة ،وأخيرا عوامل الجذب الخارجية و تشمل رفاق السوء والعضوية في الثقافات الفرعية أو الجماعات المنحرفة وأثر وسائل الاعلام.[2]

و من رواد هذا الاتجاه أيضا العالم وليام هيلي" William Healy" فالإجرام في نظره مشكلة خاصة بالشخصية و الشخصية في تكوينها تتأثر بالعوامل البيولوجية و النفسية و العضوية والاجتماعية، و من خلال دراسته التي أقامها على الجانحين و أسرهم بالاشتراك مع اوجست برونو"Augusta Bronner" توصلا إلى أن العوامل الأساسية التي تدفع إلى الانحراف هي نتاج القسوة و التحيز و رفض تلبية رغباتهم .[3]

و للإشارة فقط تعد كلا من نظرية انريكو فيري و نظرية الإستعداد الإجرامي ليديتيليوا من النظريات الإتجاه التكاملي في تفسير الجريمة و الإنحرف فالجريمة حسب فيري ترجع لمزيج من العوامل الداخلية العضوية و النفسية و العوامل الخارجية الاجتماعية .

" أبرز فيري دور البيئة الاجتماعية في إنتاج الجريمة عندما أرجعها إلى ثلاثة عوامل طبيعي جغرافي و شخصي عضوي و أخيرا العامل الاجتماعي، كما أكد أن جريمة هي وليدة تجاوب بين عوامل شخصية داخلية في المجرم وعوامل مادية خارجية في البيئة الطبيعية الجغرافية و العوامل الاجتماعية ."[4]

أما اسهامات انريكو فيري في مجال إجرام المرأة فقد قام بدراسة حول المرأة المجرمة و البغي بالتعاون مع لومبروزو و تعد هذه المساهمة الوحيدة في تفسيره للجرائم النسوية .

---

[1] أكرم المشهداني ، مرجع سبق ذكره، ص 147.
[2] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، 2013،مرجع سبق ذكره ، ص 260.
[3] سامية حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الجنائي . دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005، ص122.
[4] أكرم المشهداني ، مرجع سبق ذكره ، ص 132.

المبحث الثالث: نظريات المعاصرة و تفسيرها للسلوك الإجرامي عند المرأة

أولا: النظريات الجندرية وجرائم المرأة

نقصد بالنظريات الجندرية هي النظريات التي اعتمدت في تفسيرها و تحليلها للسلوك الإجرامي على مفهوم الجندر، وهو لفظ اصطلح على ادخاله كما هي "جندر" في جميع الترجمات، و كان قد دخل هذا المفهوم إلى المجتمعات العربية و الإسلامية مع وثيقة مؤتمر القاهرة للسكان عام 1994.

الجندر Gender هي كلمة انجليزية من أصل لاتيني و تعني في القاموس اللغوي (الجنس) تحديدا من حيث الذكورة و الأنوثة، وهي تستخدم كمصطلح لغوي لتصنيف الأسماء و الضمائر والصفات أو يستخدم كفعل مبني على خصائص متعلقة بالجنس.[1]

و يندرج ضمن الإطار النظري الجندري مجموعة من النظريات التي تفسر السلوك الإجرامي لدى المرأة، و من هذه النظريات سنتناول نظرية ضبط القوة لهجان و نظرية الجريمة كفعل بنيوي لمسرشميدت.

1- نظرية ضبط القوة

رائد هذه النظرية هو الباحث هاجان" Hagan" دمج بين نظرتي الصراع و الضبط الاجتماعي في تفسيره للسلوك الإجرامي في مؤلفه علم الجريمة البنائي سنة 1989.

ترى هذه النظرية أن أفراد المجتمع تتباين خبراتهم و تصرفاتهم بإختلاف انتمائهم الاجتماعي الطبقي، فالجندر أو النوع هو الذي يحدد طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و بالتالي تختلف الأدوار تبعا لذلك. " حيث يعتقد الباحثون أن علاقات العمل بما فيها من السلطة و القوة والتَدَرُج تنعكس على العلاقات الأسرية، وهكذا نجد أن أبناء و بنات الطبقة الاجتماعية المختلفة تتباين خبراتهم في هذا المجال، و بالتالي تتباين علاقاتهم الأسرية، و يخلصون إلى القول بأن المزج بين الطبقة الإجتماعية و الخبرات الجندرية يؤلف بناءا أسريا يمكن أن يساعد الباحثين في تفسير الجريمة.[2]

---

[1] نفيسة الوشلي ، تعزيز القيادة النسوية في الأحزاب: يمن للاستشارات.منتدى التنمية السياسية ،صنعاء، 2009، ص19.

[2] عايد عواد الوريكات، ، نظريات علم الجريمة ، 2013،مرجع سبق ذكره، ص 317.

تنطلق هذه النظرية من فكرة مفادها "أنه كلما زادت الأسرة أبوية كلما اتسعت الفجوة الجندرية في ارتكاب الجرائم و السلوك المنحرف بين الذكور و الإناث، فالعمل و النفوذ و الامتيازات و المكانة تفهم حسب الجنس، فالعائلة الديمقراطية التي تؤمن بالمساواة سوف تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية المتساوية عكس الأسرة البطريقية.[1]

تحاول هذه النظرية تبيان كيف تؤثر الإختلافات الجندرية على سلوك الفرد و هذا ما نلاحظه في الأسر التي تفرض نمط معين من المعاملة أو السلوكات على الإناث بينما تتساهل مع الجنس الآخر، فتعمل على المبالغة في ضبط سلوك الفتيات و مراقبة كل تصرفاتهم وانتقادها و التدخل في شؤونها بينما لا تقوم بضبط و ردع سلوك الذكر و يعطى له حق التصرف و الحرية، على اعتبار أن الفتاة مجلبة للعار و الرذيلة و السمعة السيئة، و هذا ما يجعل الذكور هم الأكثر ارتكابا للجريمة و الانحراف بالمقارنة مع الإناث، فأسلوب التنشئة القائم على الضبط و الردع الذي تتلقاه الفتاة يجعلها أقل عرضة للانحراف و الجريمة .

و هذا ما يفسر لنا أيضا التباين في اكتساب كلا من الذكر و الأنثى لأنماط سلوكية مختلفة، و هذا ما يذهب إليه صلاح الدين شروخ في قوله: "إن الرقابة على الفتاة تكون أكثر دقة بسبب مخاوف من حدوث حمل غير مرغوب فيه."[2]

كما تذهب هذه النظرية في تفسير السلوك الانحرافي أنه كلا من مقدار الضبط الممارس من قبل الاباء وتفضيل الذكور على الإناث في معظم المجالات ينتج عنه كما يقولون ما يلي:

- إن الإنحراف الاجتماعي يعكس أنشطة كامنة تحمل في ثناياها الإثارة والسعادة وهذه تندرج جندريا، حيث يحتل الأبناء سلم الأولوية ولديهم فرصة أكبر نحو تحقيق ذلك.
- إن الإختلافات الجندرية الموجودة في العمل تنعكس على الضبط الاجتماعي و الذي ينعكس بدوره على الأسرة.

[1] نفس المرجع ، ص 418.
[2] صلاح الدين شروخ، مدخل في علم الإجتماع للجامعيين . دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2005، ص152.

- إن شكل ونمط الضبط الممارس بحق الأبناء و البنات يسمح بحرية أكبر للأبناء و هذا يفسر لنا قيامهم بسلوكات و أفعال أخطر من الإناث و السبب يعود إلى التنشئة التي تسمح لهم – أي الذكور – بممارسة ذلك مقابل الإناث.
- بما أن الإنحراف الاجتماعي مرتبط بركوب المخاطر و يتبع التقسيمات الجندرية فمن الطبيعي أن يرتكب الذكور جرائم أكثر من الإناث.

2- الجريمة كفعل بنيوي

رائد هذه النظرية مسرشمدت"Messerschmidt" و التي تعد امتداد لنظرية هاجن بحيث يعتقد في نظريته أن كلا من العرق والقوة و الطبقة هي من نتاج و صناعة البناء الاجتماعي كما أنه نظر إلى الجريمة باعتبارها فعلا بنيويا .

بمعنى أن البناء الاجتماعي أو نسيج العلاقات التي تربط بين أفراد المجتمع هو الذي يحدد أدوار كلا من الجنسين، و هو أيضا يحدد إدراكنا للمفاهيم السابقة. " ففي المجتمعات الرأسمالية الطبقة قائمة على المنافسة و التي تحددها الأدوار اقتصاديا و بالتالي الاجتماعي، حيث تضمن تفوق الرجال البيض منهم بالذات، بينما نجد أن جرائم النساء و الفقراء في معظمها من جرائم الشوارع كالسرقات الجنوحية و الإيذاء ....الخ فيما يرتكب البيض جرائم ذو الياقات البيضاء و الجرائم الجنسية، كما يدرك مسرشميدت أن الرجل و بغض النظر عن إنتمائه الطبقي يمكن أن يمارس القوة على زوجته و لكن يفتقدها كعامل بسيط ".[1]

ثانيا: الحركات النسوية و الجريمة

في السنوات الأخيرة من الستينيات ظهرت حركات نسوية تنادي بالتحرر و العدالة و المطالبة بالحقوق المدنية كالحق في التمدرس و العمل و الإنتخاب و الترشح و الدعوة إلى المساواة بين الرجل و المرأة الأمر الذي لقي صدى لدى الباحثين وتوجهت اهتماماتهم حول قضايا المرأة في شتى الميادين، بعدما كانت في وقت مضى الدراسات التي تهتم بالمرأة قليلة إن لم نقل منعدمة.

[1] عايد عواد الوريكات، ، نظريات علم الجريمة ، 2013، مرجع سبق ذكره ، ص 419.

و الذي نتج عنه وعي و نضج في الأفكار و الأطروحات الفكرية النسوية وتوجهت أنظار الباحثين و المفكرين إلى الاهتمام بقضايا المرأة بشكل عام و إجرامها على وجه الخصوص محاولين تفسيره، وعليه ظهرت عدة اتجاهات فكرية سوف نستعرض الإتجاه الليبرالي و الإتجاه الراديكالي و الإتجاه الماركسي.

1- الاتجاه الماركسي الانثوي

يتبنى هذا الإتجاه أراء كارل ماكس و يتفق معه في التفسير المادي الجدلي و المادي التاريخي لقضية التمييز بين الجنسين، كما يسلمون أنه لإلغاء كافة أشكال التمييز في المجتمع يجب إنجاح الثورات الاشتراكية، إلا أنهم يختلفون مع أنصار النظرية الماركسية في أن إزالة الطبقية يكون عن طريق حل التناقض الجنسي، وهذا ما يدفعهم إلى تبني فكرة تنمية الوعي أي ضرورة بناء نظرية خاصة بالمرأة تسير بالتوازي مع دعوة الثورة الاشتراكية.

و قد حاولت "باتيل" أن توضح فكرة تنمية الوعي النسوي فأشارت إلا أنه إذا كانت الأنظمة الاشتراكية قد استطاعت أن تغير الأساس المادي للعلاقة بين الرجل و المرأة لتحقيق التحرر الاقتصادي للمرأة، فإن الجانب المعنوي من هذه العلاقة و المتمثل في القيم والأفكار و المفاهيم القديمة و التقليدية والدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع سيُكوِن نظرية خاصة بالنساء تزيد من وعيهم.[1]

أما فيما يخص تفسير السلوك الإجرامي النسوي فمرجعه حسب النظرية الماركسية إلى عاملين، هما التقسيم غير العادل للعمل في المجتمعات الرأسمالية بالنسبة للمرأة لأنه خاضع للجندرية، و بهذا تحتل المرأة مكانة متدنية و هامشية في سوق العمل فهي تعتمد بصفة كلية على الرجل.

" و هكذا ترى "رادوش" أن مصدر الجريمة عند المرأة ثنائي المصدر: الأول توزيع الثروة و تقسيم العمل القائم على الجندر، وهكذا ترى أن معظم جرائم المرأة ذات طبيعة اقتصادية أو جرائم الملكية، وثانيا مكانة المرأة في سوق العمل فهي تحتل مصدر ثانوي وليس أولي في سوق العمل، فدورها هامشي يعتمد بشكل أساسي على الرجل." [2]

---

[1] عدلي أبو طاحون ، حقوق المرأة : درسات دينية سوسيولوجية . المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2000، ص ص203-205.

[2] عايد عواد الوريكات، ، نظريات علم الجريمة ، 2013، مرجع سبق ذكره ،ص 420.

2- الإتجاه الراديكالي الانثوي

حاول هذا الإتجاه تفسير السلوك المنحرف عند المرأة على عكس ما جاء به الإتجاه الليبرالي القائل أن خروج المرأة للعمل و التعليم يزيد من فرص انحرافها، و يقترب هذا الإتجاه في تفسيره للسلوك الإجرامي من نظرية شميدت، فقد ركزت النظرية الراديكالية على مفهوم الجندر و عنصر الأبوية كمفاهيم رئيسية في التقسيم الإجتماعي بين الجنسين، كما يرى هذا الإتجاه أن التمييز بين مكانة و أدوار كلا من الرجل و المرأة لا يرجع إلى عوامل بيولوجية و إنما مرده إلى عوامل اجتماعية و ثقافية و اقتصادية .

فقد أرجع ماركس" Marx"و انجلز" Engels "التغيير في أدوار كلا من الجنسين إلى التطور الإقتصادي الذي مرت به المجتمعات، فقد حاول انجلز في مؤلفه "الأسرة و الملكية" أن يقدم تفسيرا للإستغلال الطبقي و نشأة الملكية الخاصة و أوضح أنه في النظام العشائري كان للمرأة الدور الحاسم في العملية الإنتاجية، و كان دور الرجل هو الخروج للصيد و أما دور المرأة فكان جمع الثمار و الإنجاب و تربية الأبناء و بهذا اكتسبت مكانة أفضل من الرجل.[1]

كما فسر انجلز تدني مكانة المرأة إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج و ظهور و تطور نظام تقسيم العمل و تطور نظام الملكية الخاصة، و حينئذ عرفت المجتمعات مصطلح الطبقية وظهرت المجتمعات الإقطاعية والرأسمالية وظهر النظام الأبوي ومنه تدنت مكانة المرأة و انحصر دورها وإمكانياتها الإنتاجية في الحدود البيولوجية.[2]

" بالرغم أن النظام الأبوي هو نظام تاريخي فمنذ القدم يسيطر جنس الرجال على النساء، فالرجال مسيطرون على النساء في مواضيع الجنس و الذي يتبعها حتما الأمومة و العنف و الإغتصاب و التعدي."[3]

و ترى كلين و كرس أنه إذا استطاعت حركة تحرير المرأة أن تطور تحليلا طبقيا لاضطهاد المرأة و تضع برنامجا حول هذا وضع الطبقي الخاص بالمرأة العاملة

[1] عدلي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره، ص 199.
[2] نفس المرجع ، ص 200.
[3] مجد الهاشمي ، مرجع سبق ذكره، ص 173.

وتختفي الصفات الفردانية والمنافسة، يصبح التحرر الحل الناجح لخفض معدلات الجريمة عند المرأة و أيضا خفض جرائم العنف من قبل الرجال ضد النساء. [1]

3- الاتجاه الليبرالي الانثوي

من رواد هذا الاتجاه شامبان" Champan "و داستمان" Datesman" و زميلاتها .

و نعني باللبرالية "الحر" و هي فلسفة سياسية أو مذهب فكري يقوم على قيمتي الحرية و المساواة.

" جاء هذا الإتجاه من أجل تفنيد النظام الراديكالي المتمثل في النظرية الماركسية و الأسس التي يقوم عليها في تفسير التمييز بين الجنسين و الدليل على ذلك استخدامهم لمفاهيم مستبدلة من مفاهيم النظرية الماركسية، فالنظام الطبقي إستخدم في مقابل النظام الأبوي و عملية الإنتاج مقابل عملية الإنجاب، النضال ضد التفوق الذكوري مقابل النضال ضد الطبقية الرأسمالية، فالأسس النظرية لهذه الحركة تنطوي على تدعيم النظام الرأسمالي، و بالتالي فهي حركة ليبرالية تمثل أبناء الطبقة البرجوازية التي تطالب بالمساواة و الحرية."[2]

و يرى هذا الإتجاه أن هناك عدم مساواة في التعامل مع الإناث و خاصة في نظام العدالة الجنائية، و أن مفاهيم النخوة و الشهامة هي من مخلفات الماضي، وأنه لا بد من إعادة النظر في المساواة المرأة مع الرجل، و أن لا يقتصر دور المرأة في بيتها و لكن ليكن في سوق العمل و الوظائف العامة، كما يعتقد رواد هذا الإتجاه أنه كلما زادت عمليات دمج المرأة في سوق العمل أكثر كلما قلت ممارسة التمييز ضدها ."[3]

تذهب هذه النظرية في تفسيرها للجرائم المرأة إلى ممارسة التمييز ضدها في سوق العمل و تهمشيها، كما ترى أيضا أن الفروق الموجودة بين الجنسين هي فروق بيولوجية و ليست اجتماعية، و إنما التنشئة الاجتماعية هي التي عملت على ترسيخ فكرة الفروق بين الذكر و الأنثى، و ترى أن الحل يكمن في المساواة بين الرجل و المرأة و لا يضمن هذه المساواة إلا التشريعات القانونية .

---

[1] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، 2013، مرجع سبق ذكره ، ص 422.

[2] عدلي أبو طاحون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 201-203.

[3] عايد عواد الوريكات، ، نظريات علم الجريمة ، 2013،مرجع سبق ذكره ، ص 421.

ثالثا:نظريات ما بعد الحداثة

تعددت الحقول النظرية المعاصرة في تفسيرها للسلوك الإجرامي عند المرأة، و تعد نظرية ما بعد الحداثة من هاته النظريات التي يسعى روادها إلى تفسير الظاهرة الإجرامية بعدما تعرضت النظريات الاجتماعية هي الأخرى إلى انتقادات واسعة و لم تعد تصلح لتفسير ظاهرة الجريمة .

ظهر تيار ما بعد الحداثة في علم الاجتماع من جراء التحولات و التغيرات التي شهدتها المجتمعات على جميع الأصعدة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية و السياسية تلك التحولات أفرزت معها تغيرات جديدة و واقعية، و التي كان لها الأثر في تغيير في منظومة الأفكار و الأخلاق و القيم المتعارف عليها والذي تعداه إلى تغير في أدوار كلا من الرجل والمرأة .

"يشير مصطلح ما بعد الحداثة في علم الاجتماع إلى أن العالم الاجتماعي قد شهد تحولات جذرية و أساسية، و المصطلح بهذا المعنى ليس جديد كل الجد إذ كثير ما كان يشار إليه في كتابات "توينبي" في الخمسينيات، كما لهذا الاتجاه صلة بتصورات دانيل بيل" Daniel Bell" لمجتمع ما بعد الصناعي. "[1]

يعد مفهوم الحداثة من المفاهيم الحديثة التي دخلت نطاق علم الإجتماع كما اطلقت تسمية ما بعد الحداثة على المجتمعات الحالية التي تعرف التنوع و التعقد والتجديد و التحضر الزائد و التغير في الأنماط السلوكية و المواقف و المعارف و القيم و الأدوار.

" مجتمع ما بعد الحداثة يتسم بدرجة عالية من التعدد و التنوع، وكما يقول مجموعة من المنظرين الحداثين أننا نعيش في عالم يتشكل و يعاد تشكيله باستمرار أين تصاعدت مستويات المرونة و التنوع و التباين و الحراك و الإتصال و اللامركزية، و في تلك الأثناء تتعرض هوياتنا و مشاعرنا و مواقفنا الذاتية لسلسة من التحولات، إننا نمر من مرحلة انتقالية إلى عصر جديد."[2]

---

[11] ايان كريب ، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس. ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1999، ص 236.

[2] أنتوني غدنز ، مرجع سبق ذكره، ص 78.

و إذا ما رجعنا إلى تفسيرات ما بعد الحداثة لظاهرة إجرام المرأة ترى أن المجتمعات نهاية القرن الماضي تتميز بالتعقد الحياة و تغير في الأدوار و المكانة كما تتسم باللاترابط و الصراع و التفكك، ففي هذه الوضعية لم يعد بإمكاننا الحديث عن مجموعات محددة و إهمال مجموعات أخرى، إن ما بعد الحداثة لا تبحث في مجال واحد دون المجالات الأخرى بل تبحث في متغيرات عدة مشتركة، وعليه تفسير إجرام المرأة في إطار نظريات ما بعد الحداثة لا يمكن ارجاعه إلى عامل واحد دون العوامل الأخرى، كما أنها لا تعترف بنتائج التي توصلوا إليه من قبل .

و يقول في هذا الصدد "فريديرك جيمسون" ويؤكد أن ما بعد الحداثة هي رد فعل على ما قبلها، بحيث أن ما بعد الحداثة تتوحد برغم تعدد مجالاتها و أساليبها تحت شعار الرفض لما هو معترف به و مقنن."[1]

كما ترى النظريات ما بعد الحداثة أن الرجال و النساء ينقسمون إلى متغيرات كثيرة كالعمر و الطبقة و الجنس، و أنه يمكن استخدام مفاهيم الرجال و النساء و لكن بشرط أن تكون ضمن متغيرات الإختلاف و التنوع في إطار العلاقات الجندرية، و هكذا نجدهم يتجاهلون وجود متغيرات مشتركة مثل الإضطهاد الجندري أو إضطهاد المرأة تاريخيا."[2]

وبهذا ترفض نظريات ما بعد الحداثة التفسير الذي يرجع إجرام المرأة إلى الاختلافات الجندرية، التي حاولت أن تجعل منه تفسيرا عالميا يصلح لكل المجتمعات، كما ترى نظريات ما بعد الحداثة أنه لا يمكن اسقاط هذه الأطروحة على كل المجتمعات الحالية التي تتسم بالتغير والحركية السريعة والاختلاف في الأعراق و الطبقات.

"و قد تصدت الحركات الأنثوية لأفكار ما بعد الحداثة و رأو أن إهمال أو تجاهل النظريات الرئيسية لبعض المتغيرات مثل الطبقية و الأبوية و كذلك بعض المفاهيم كالرجال و النساء خطأ يجب تلافيه."[3]

كما تنادي نظريات مابعد الحداثة إلى ضرورة التغيير في المفاهيم واستبدال مثلا الهوية الذكورية والهوية الأنثوية بمفاهيم تجمع كلا منهما واستبدالها بمفهوم الذكور و الإناث.

---

[1] فريديرك جيمسون، مابعد الحداثة : الاستطيقا و السياسة.ترجمة عوض الله، مجلة الإبداع ، العدد 11، 1999، ص 44.
[2] عايد عواد الوريكات، ، نظريات علم الجريمة ، 2013،مرجع سبق ذكره، ص 425.
[3] نفس المرجع، ص 425.

كما لم تتوقف نظريات ما بعد الحداثة على المفاهيم بل تعدت إلى أبعد من ذلك فمثلا نجد "سمارت" ترفض خوض الحركات النسائية في حقل علم الجريمة كونه علما مستقلا و قائما على نظريات و مناهج خاصة به، و عليه الخوض في مسائل الجريمة و الإنحراف هي من اختصاص الباحثين و العلماء علم الاجرام .

على الرغم من الأفكار التي جاءت بها نظريات ما بعد الحداثة و التي تعد ثورة على المعارف السابقة إلا أنها مازالت بحاجة ماسة إلى اعادة هيكلة المفاهيم الخاصة بها فنلاحظ عدم الإتفاق والتجانس في تفسير جرائم المرأة و لعل نظرية النموذج الجندري لجرائم المرأة والفجوة الجندرية أشمل نظرية تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة.

نظرية النموذج الجندري لجرائم المرأة و الفجوة الجندرية

رواد هذه النظرية العالمان داريل ستفنسماير" Darrel Steffensmeir "و ايميلي آلان "Emilie Allan ". يمكن لهذه النظرية أن تقدم لنا تفسيرات ليس فقط للجرائم الأنثوية وإنما كذلك للجرائم الذكور، كما تختلف عن النظريات السابقة كونها تقترح أنماط سببية لجرائم المرأة و التي هي تختلف عن نظريات التي تفسر السلوك الإجرامي النسوي.

أشار العالمان إلى وجود خمسة مناحي أو سمات حياتية لا تساهم فقط في الحد من جرائم المرأة و لكنها تساهم في تنميط أو تشكيل تلك الجرائم و هي كالتالي: (1)المعايير الجندرية و(2) النمو الأخلاقي و الإهتمامات العضوية و(3)الضبط الاجتماعي، (4)القوة الجسدية، (5) الجنسانية، بحيث تتداخل هذه المناحي و يعزز بعضها البعض و تساهم في الفروق الجندرية و في الفرص الجنائية و الدافعية و الإطار الجرمي و هذا ما يفسر تدني جرائم المرأة و خاصة الخطرة منها.[1]

1-**المعايير الجندرية:** الإهتمامات التي تتميز بها المرأة هي الواجبات المنزلية كزوجة أو إبنة أو أمًا بمعنى هناك افتراض مسبق مفاده أن دور المرأة هو التنشئة الاجتماعية، فهوية المرأة مرتبطة بأسرتها و زوجها و هكذا نجدها تحرص على هذه السمعة العائلية فلا تجازف في الإساءة إليها ويعد هذا العامل حصنا منيعا من الوقوع في الجريمة.

[1] نفس المرجع ، ص ص 427-728.

2- **النمو الأخلاقي و الإهتمامات العضوية:** المرأة غالبا ما تنأى بنفسها بعيدا عن الجريمة وذلك لإدراكها بأهمية علاقتها مع الآخرين، و هكذا لا نجد المرأة ترتكب سلوكات تؤذي الآخرين.

3- **الضبط الاجتماعي:** يلعب الضبط الاجتماعي والإشراف الاجتماعي دورا كبيرا في الحد من التصرف غير الاجتماعي للمرأة، بحيث تولي الأسرة الأنثى الرقابة و المتابعة أكثر مما توليه لإخوانها الذكور خاصة في مرحلة الطفولة و المراهقة.

4-**القوة الجسدية و العدوان:** تلعب القوة الجسدية مطلبا وظيفيا لإرتكاب معظم الجرائم و هنالك فروق جندرية واضحة في هذا المجال، علما أن هذا لا يفسر بيولوجيا أو فسيولوجيا و لكن بسبب التنشئة الاجتماعية إلى حد بعيد.

5-**الجنسانية:** إن الفروق الجنسانية التكاثرية (التناسل) و الصور النمطية للمرأة تخلق و تضعف الفرص الجرمية لديها، فالسعي وراء الجنس المحرم يخلق فرصا مادية للمرأة من خلال ممارسة البغاء.

6-**الوصول إلى الفرص الجنائية:** لاشك أن المرأة تحظى بفرص مشروعة في سوق العمل و هذا من شأنه أن يحد من ارتكابها للجريمة، و مع هذا لا يمكن نفي وجود فرص عمل للمرأة ترتكب من خلالها بعض أنواع الجرائم.

7- **الدافعية:** إن إحساس الشخص بالمقدرة على إرتكاب الجريمة قد يدفعه لإرتكابها خاصة إذا ما توافرت الفرصة المربحة و قلت فرص اعتقاله، فمثلا يخاطر الذكور سعيا وراء المكانة أو الربح و التنافس و لكن في المقابل نجد المرأة تخاطر من أجل أسرتها أو لإدامة علاقتها الاجتماعية، فالدافعية الجنائية عند المرأة يتم كبحها خوفا من التهديد الذي يطال حياتها (كزوجة مثلا).

8- **الإطار الجرمي:** يلعب التنظيم الجندري دورا هاما في الإطار الجرمي للرجل و المرأة حتى و إن تم ارتكاب الجريمة نفسها من قبل الجنسين فسوف نلاحظ فروقا هائلة من حيث وجود الجناة والعلاقة بين المجني و المجني عليه، و ارتكابه للفعل و الأداة المستخدمة في الجريمة ودرجة الضرر نظرية و هدف الجريمة .

واذا حاولنا اسقاط هذه النظرية على مجتمعنا المحلي فإننا نتوصل إلى النتائج التالية:

- إن تجاوز المرأة للمعايير الجندرية التي تحدد أدوارها جعلها تقوم بأنشطة و مهام كانت مقتصرة على الرجال، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة للإنحراف و الجريمة سواء أكانت جانية أو مجني عليها، فإذا كانت مهام المرأة في المجتمعات التقليدية يقتصر على الإنجاب و التنشئة و مكانها الأساسي البيت أما في المجتمعات الحديثة فإننا نجدها تشارك و تنافس الرجل في شتى مجالات الحياة بما فيها الجريمة.
- إن المرأة تدرك تماما أنه لا يمكنها العيش بمفردها وأنها دائما تحتاج إلى الآخر و عليه فإنها تنأى عن ارتكاب الجريمة.
- إن المرأة في المجتمع الجزائري تحظى دائما بقسط وافر من عملية الضبط الإجتماعي بالمقارنة مع الرجل، و ذلك راجع لاعتبارات جسدية مخافة فقدان العذرية أو الوقوع في حمل خارج إطار الزواج الأمر الذي يجلب العار و الخزي للعائلة مدى الحياة مهما فعلت لتصحيح و تغيير صورتها، فنحن في واقعنا الاجتماعي إذا شاهدنا إمرأة معروف عنها الإلتزام و التدين و حسن الخلق مرة واحدة موضع شبهة فإنها توصم مدى الحياة، ولكن في المقابل إذا شاهدنا رجل سكير ومنحرف و يتمتع بأخلاق و سمعة سيئة مرة واحدة شهدناه يرتدي عباءة و يصلي مع الجماعة في المسجد فإنه يصبح رجل تقي و صالح فعملية الوصم تكون في المرأة أكثر من الرجل وذلك راجع لإعتبارات جندرية.
- كما أن لعامل القوة و الضعف الجسمي دورا في تحديد بعض الأنماط الاجرامية ،بحيث تميل المرأة أثناء ارتكاب الجريمة إلى عدم المجازفة و المواجهة و تتم جرائمها في الخفاء على عكس الرجل فإن جرائمه تميل في أغلب الأحيان إلى استخدام القوة العضلية و اللجوء إلى العنف و هذا ما يفسر اختلاف نمطية السلوكات الاجرامية لكلا من الجنسين.

ملخص الفصل

إن تماسك المجتمع و تحقيق الأمن و الإستقرار فيه يعد مطلبا أساسيا لكل مجتمع متحضر، لأجل هذا عرفت ظاهرة إجرام المرأة اهتماما كبيرا من طرف الباحثين في العلوم الاجتماعية و لاسيما في العقد الأخير، وهذا بالنظر لما تخلفه هذه الظاهرة من أضرار و نتائج وخيمة على المستويين الفردي و الاجتماعي .

فلقد عرف حقل الجريمة الخاص بالمرأة تطورا ملحوظا و هذا راجع إلى عدة عوامل من أهمها ظهور الحركات النسائية في أعقاب الحرب العالمية الثانية تنادي بالحرية و المساواة على الرغم من اختلاف اديولوجياتها، كما أنها حولت الإنتباه من الفروق البيولوجية بين الرجل و المرأة إلى متغيرات أخرى اجتماعية و ثقافية و اقتصادية، فالحركات النسوية الماركسية ترى أن المصدر الرئيسي للتميز بين الجنسين هو النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي يقوم على ثنائية استغلال المرأة في البيت وخضوعها للرجل بسبب عدم استقلالها الاقتصادي، أما النظريات الراديكالية فترى أن العامل الاقتصادي و إن كان صحيحا لكنه لا يقدم تفسيرا علميا فركزت على الأبوية و الجندرية وكيف يتخذ الرجال النساء موضوعا للجنس.

ونخلص في الأخير للقول أنه لا يمكن إرجاع اجرام المرأة إلى عامل أو متغير واحد، الأمر الذي دفع إلي تغيير في المفاهيم و الأفكار و مناهج البحث الخاصة بالمرأة، لنتوصل في الأخير أن المرأة أحدثت ثورة و انقلاب على المعارف السابقة في علم الإجرام.

الفصل الثالث : الدراسات السابقة

تمهيد

تمثل الدراسات السابقة إرثا نظريا مهما ووظيفيا لإعداد و بناء البحث السوسيولوجي بناءا علميا و منهجيا، فهي تثري الجانب النظري للبحث كما تكشف عن خلفيات المشكلة و كيف تم تناولها من طرف الباحثين من قبل، ما يفسح المجال لآفاق جيدة للبحث .

نتناول في هذا الفصل الدراسات التي تناولت موضوع إجرام المرأة من مختلف الجوانب الإجتماعية و النفسية و السوسيو- ديموغرافية و حتى العرقية معتمدين في ذلك على الدراسات الأجنبية و العربية و الوطنية .

المبحث الأول: الدراسات الاجنبية

أولا: عرض الدراسات الأجنبية

ثانيا: مناقشة الدراسات الاجنبية من منطلق التحليل والتعليق

ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات الأجنبية

المبحث الثاني:الدراسات العربية

أولا: عرض الدراسات العربية

ثانيا: مناقشة الدراسات العربية من منطلق التحليل والتعليق

ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات العربية

المبحث الثالث: الدراسات الجزائرية

أولا: عرض الدراسات الجزائرية

ثانيا: مناقشة الدراسات الجزائرية من منطلق التحليل والتعليق

ثالثا: الإستفادة العلمية من الدراسات الجزائرية

المبحث الأول: الدراسات الأجنبية

كانت أولى البدايات التي اهتمت بدراسة موضوع إجرام المرأة في بداية القرن العشرين بصدور كتابين إحداهما للعالم الايطالي رائد علم الاجرام لومبروزو Lombroso بعنوان "المرأة المجرمة و العاهرة "و الآخر للعالم الفرنسي جرانييه Grannier.

ومع تزايد الاهتمام بقضايا المرأة خاصة مع بروز الحركات التحرر النسائية التى ظهرت على أعقاب الحرب العالمية الثانية ، أجريت العديد من الدراسات بنوعيها الحرة و الأكاديمية التي تعالج الظاهرة الجرمية النسوية في مختلف جوانبها و أبعادها النفسية و الاجتماعية و الثقافية ، السياسية و العرقية ، وفي مختلف أنماطها و أشكالها من جرائم أخلاقية و الجرائم الاقتصادية إلى جرائم الإعتداء على الأشخاص، إلا أن معظمها أجري في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا .

أما على المستوى المحلي فالدراسات التي عالجت إجرام المرأة ضئيلة جدا، فلم نتحصل على أي دراسة تناولت جرائم الإعتداء على المال عند المرأة في المجتمع الجزائري ، اللّهم تلك الدراسات التي تناولت ظاهرة إجرام المرأة بشكل عام أو دراسات تناولت ظاهرة القتل عند المرأة .

فمازلنا بحاجة لمزيد من الدراسات المتخصصة حتى نتمكن من تحديد حجم الظاهرة و كذا الكشف عن العوامل التي تدفع المرأة إلى الجريمة ومعرفة مخلفات الظاهرة على مستوى الفرد و المجتمع .

أولا:عرض الدراسات الأجنبية

1- دراسة حارتي و دافيد ففاسوري و لويك Sonia Harrati et David Vavassori et Villeru Loick

دراسة قام بها مجموعة من الباحثين صونيا حراتي و دافيد ففاسوري ولويك فيلربا بعنوان"دراسة الخصائص النفسية والمرضية الاجرامية لعينة من اربعين إمرأة مجرمة".[1]

أهداف الدراسة

- تهدف إلى التعرف على العوامل السوسيو- ديمغرافية و كذا العوامل النفسية للنساء مرتكبات الأعمال الإجرامية.

- كما تهدف الدراسة إلى تقديم بعض التفسيرات و الشروحات و وصف هذه الخصائص.

منهج و تقنيات الدراسة:

العينة: يبلغ عدد أفراد العينة 40 إمرأة تتراوح أعمارهن ما بين 25 و 60 سنة، محكوم عليهن و متواجدات في مراكز الاحتجاز نتيجة اقترافهن لأفعال مجرمة قانونا.

أساليب و تقنيات الدراسة: اعتمدت الباحثة في دراستها على الجمع بين المنهج الكمي و الكيفي بالإعتماد على تقنية دراسة الحالة و المقابلة، في المرحلة الأولى قامت بجمع البيانات السوسيو- ديموغرافية و النفسية للعينة، و في المرحلة الثانية قامت بعملية التحليل الوصفي وذلك بالإعتماد على الإنحراف المعياري و النسبي لتحديد الاتجاهات العامة للعينة.

نتائج الدراسة:

- الخصائص الديموغرافية للعينة ، نلاحظ أن معظم أفراد العينة هن فرنسيات و أجنبيات(جزائرية ، انجليزية ، طوغولية) متوسط أعمارهن 39 سنة.
- الخصائص التعليمية للعينة تبين أن معظمهن يفتقرن لمؤهلات تعليمية عالية، بل لديهن مستوى تعليمي منخفض ممثلا في الإبتدائي أو المتوسط و ذلك بنسبة 99%، كما أن معظمهن لديهن وظيفة و يملكن سكناً خاصاً .وأما الحالة

[1] Sonia Harrati et David Vavassori et Villeru Loick.Etudes des caractéristiques psychopathologiques et criminologique d'un échantillon de 40 femmes criminelles .revue de l'information psychiatrique , John libbey Eurotex, 2007, p p 485-486

العائلية لأفرد العينة فنجد أن (12متزوجة) و (9مطلقات) و(4 عزبات) و(2 أرامل) و(13تربطهن صداقة مع الجنس الآخر).

- أغلب أفراد العينة لديهن أطفال.
- نمطية الجرائم المرتكبة من طرفهن نجد بالدرجة الأولى قتل الشريك يليها الاعتداء الجنسي يليها جرائم التعذيب ثم جرائم المتاجرة بالمخدرات لتأتي في المرتبة الأخيرة جرائم القتل غير العمدي .
- معظم أفراد العينة لديهن تاريخ إجرامي، أي سبق و أن دخلن السجون بسبب قضايا أخرى، أي أن معظمهن عائدات إلى الجريمة .
- تعاني أسر النساء المجرمات من التفكك الأسري و مشاكل تعاطي المخدرات وكذا العنف و الإعتداء الجسدي و الجنسي ، مما يؤكد أن النساء في كثير من الأحيان هن ضحايا الإعتداء الشديد خلال فترة حياتهم داخل الأسرة .
- معظم تصريحات أفراد العينة تؤكد أن البيئة الأسرية هي من أسباب الدخول المبكر لسوق العمل مع تدني في المستوى التعليمي ، وكذا الدخول المبكر للحياة الزوجية مع الحمل المبكر.
- تبين من خلال الدراسة أن نسبة عالية من المجرمات عانين من نوبات العنف .
- تبين أيضا من خلال الدراسة أن غالبية النساء في حالة الضعف النفسي يلجأن إلى تناول الكحول، وفي بعض الأحيان الإدمان والوصول إلى حالات الاكتئاب ، بل و حتى محاولة القيام بالإنتحار .

2- دراسة فارنسيس هنديسون " Frances Heidensohn "

قامت الباحثة فرنسيس هندسون بدراسة بعنوان "المرأة و الجريمة" و التي تندرج ضمن الدراسات الحرة .[1]

فروض الدراسة :

عالجت الباحث قضايا هامة تتعلق بالمرأة و الجريمة،حيث انطلقت من الافتراضات التالية:

- هل صحيح أن النساء أقل مقدرة عن الرجال في ارتكاب الجريمة.؟

[1] فرنسيس هيدنسون، مرجع سبق ذكره.

– ما هي نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة ؟

– هل يمكن للمرأة أن تتحصل على العدالة في ظل النظام الحالي ؟

– ما هي الوسيلة المثلى لمعاملة المرأة المتهمة؟ .

منهج و تقنيات الدراسة:

اعتمدت الباحثة في دراستها بصورة رئيسة على المصادر البريطانية و أمريكا الشمالية وكذا سير ذاتية لسبر أغوار التجارب الخاصة بالنساء المنحرفات و ردود أفعالهن اتجاه ما يقمن به .

كما تعدت الباحثة في دراستها لموضوع إجرام المرأة إلى الإعتماد على المصادر التاريخية و الأدبية، و استعانت بالسجلات الإحصائية و تقنيات أكاديمية أثناء تناولها للمشكلات و القضايا التي تتعلق بجرائم النساء، كما قامت بعرض حالات من النساء المجرمات .

النتائج المتوصل إليها :

يلاحظ أن هندسون لم تقم بدراسة ميدانية على عينة معينة و إنما نتائجها هي عبارة عن خلاصة الأفكار الباحثين الآخرين الذين سبقوها، من جهة أخرى فقد استعانت الباحثة بالسجلات الإحصائية للمحاكم و الشرطة والسجون، و من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- تبين أن لكل المجرمات وجهة نظر حول الجريمة و الإجرام، تبين أنهن يدركن تماما أن ما يقمن به ليس فعلا سويا و لا يسلمن أن ما يقمن به نشاط عادي كما يفعل الرجال.
- تسعى بعض النساء إلى الإعتراض على الإجراءات القانونية و قوات الشرطة.
- كما تبين أنهن يسعين إلى عدم الوصم و إعادة التأهيل .
- تبين أنه لا توجد العديد من الأدلة التى تؤكد أن النساء يعاملن بطريقة أفضل من الرجال
- تبين أن البعض من النساء يشعرن بالأذى جراء تصنيفهن بأنهن منحرفات جنسيا.

- تبين أن معظم القوانين تطبق بالتساوي على الرجل و المرأة و لكن عدد الرجال المجرمين يفوق بكثير عدد النساء .
- تبين أيضا أن هناك ارتفاع معدل دخول النساء إلى السجن وأن هذا المعدل يتزايد بنسبة تفوق ما هو عند الرجال .
- أكثر الجرائم التي تسجن بسببها المرأة هي السرقة والنصب والتزوير تليها جرائم العنف ضد الأشخاص يليها السطو .
- تبين من خلال عرض النظريات التي تناولت الجريمة استبعاد مواضيع المرأة حيث تعتمد هذه التفسيرات على السلوك الذكوري، باستثناء تناولها لموضوع الدعارة .
- ارتبط معدل ارتكاب النساء للجريمة بتحرير المرأة، فكلما زادت المرأة استقلالية فإنها تزداد اجراما.

3- دراسة كارول لابريري "Carole La Prrairie"

قامت الباحثة كارول لابريري بدراسة استكشافية حول جرائم المرأة الكندية بعنوان "النساء الأصليات و الجريمة "[1] و يفضل البعض أن يطلق عليها "النساء المحليات و الجريمة" للدلالة على سكان كندا الأصليين أو الشعوب الأصلية في كندا التي تضم الأمم الأولى وهم الإنويت (الإسكيمو) .

أهداف الدراسة

- التعرف على العوامل السوسيو- ديموغرافية للنزيلات من الأصل الكندي .
- التعرف على نمطية السلوكات الإجرامية عند النساء المحليات من كندا .
- التعرف على أسباب الإختلاف في معدل الجريمة بين نساء المحليات و باقي نساء المجتمع الكندي .
- محاولة تقديم إطار نظري يشرح غياب أدوار المرأة المحلية الكندية .

[1] Carole La Prrairie, Native women and crime : a theriocal model . the canadian journal of native studies , canada, 1987 ,pp 121-137.

منهج و تقنيات الدراسة:

استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على تقنية المقابلة على عينة من نزيلات سجن كنقستون Kingston، كما استندت في دراستها على بيانات أولية واحصائيات جنائية للعدالة الكندية، تقدم هذه البيانات العوامل السوسيو-ديموغرافية عن النساء الأصليين في كندا .

- **النتائج المتوصل إليها:**
- تظهر الدراسة أن السكان الأصليين الكنديين هن الأكثر تمثيلا في المؤسسات الإصلاحية سواء أكانوا رجالا أم نساءا في كندا.
- النساء المحليات أو الأصليين هن الأكثر اجراما بالمقارنة مع باقي نساء المجتمع الكندي.
- تمثل نسبة النساء المحليات 20% إلى 30% في سجن كنقستون خاصة في المقاطعات الغربية.
- أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المحليات تختلف عن أنماط الجرائم التي ترتكبها نساء المجتمع الكندي .
- ترتكب النساء المحليات جرائم الإعتداء على الأشخاص بالدرجة الأولى ضعف ما يرتكبه الذكور حسب احصائيات 1974.
- تبين الإحصائيات الحديثة أيضا أن النساء المحليات هن أكثر ارتكابا لجرائم الإعتداء على الأشخاص بالمقارنة مع باقي نساء المجتمع الكندي .
- أنماط الجرائم التي ترتكبها النساء المحليات هي جرائم العنف (القتل ، الشروع في القتل، الجرح، الاعتداء، القتل الخطأ)و تمثل 70 % من الجرائم المرتكبة في كندا، لتقابلها نسبة 30% تمثلها النساء غير المحليات .
- نجد أيضا ميل المرأة المحلية في المشاركة في جرائم المتعلقة بالكحول ضعف ما نجده عن باقي نساء المجتمع الكندي .
- تبين أيضا أن التهرب الضريبي يعد سببا في دخول المرأة المحلية الكندية السجن بالمقارنة مع نساء المجتمع الكندي، وهذا راجع لتدني المستوى المادي و المعيشي الاقتصادي وعدم قبولهن للضرائب.

- تبين أيضا أن هناك نسبة عالية من العنف الأسري والإعتداء الجنسي وزنا المحارم تنتشر في أوساط المجتمعات الكندية الأصلية (المحلية).
- يكثر العنف في الأسر الممتدة .
- تبين أيضا أن الميز العنصري يعد عاملا أساسياً قي إقدام المرأة المحلية على الجريمة.
- السلوك العنيف هو نتيجة للظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الاعتقادات بين السكان الأصليين للمجتمع الكندي.
- تبين أيضا زوال الوظائف التقليدية و تغير في الأدوار و المكانة في بناء المجتمع المحلي الكندي وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى الاستعمار والتمسك بالتقاليد.
- النساء المحليات هن الأكثر حرماناً في المجتمع الكندي .
- تبين الدراسة أن البطالة و التخلف أصبحا من الخصائص المميزة للسكان الأصلين في كندا.
- تبين أيضا أن سوء التنظيم الاجتماعي في المجتمعات الكندية على مستوى العلاقات أدى إلى تآكل وحدة الأسرة .
- تبين الدراسة أيضا أن من أكثر المشاكل التي يعاني منها السكان الأصلين في كندا هو الصراع الدائم مع العدالة وهذا راجع حسب اعتقادهم إلى أنهم أكثر إجراما.
- كما تبين أيضا أن السكان الاصلين لا تربطهم علاقة حسنة بالحكومة الفدرالية.

ثانيا: مناقشة الدراسات الاجنبية من منطلق التحليل والتعليق

من خلال استعراض الدراسات الأجنبية وجدنا أنها تنوعت من حيث الأهداف و اتساع مجالات البحث في موضوع إجرام المرأة، كما أن جلها تنطلق من الواقع الميداني ومن ثم بلورة تصورات و صياغة نتائج حول الموضوع دون الإنطلاق من افتراضات، عكس الدراسة الحالية التي تحاول إثبات أو نفي افتراضات وضعت مسبقا و قبل الإنطلاق في الدراسة الميدانية .

فيما يلي نحاول التعرف على أوجه الإتفاق و الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات الاجنبية .

1- دراسة حارَّتي و آخرون

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة حارَّتي و آخرون حول موضوع دراسة الخصائص النفسية المرضية و الاجرامية لعينة من40 امرأة مجرمة. أن كلا الدراستين تناولا موضوع إجرام المرأة المجرمة، كما أنها تتفق مع الدراسة الحالية في متغير الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة المجرمة ، كما تتفق مع الدراسة الحالية من حيث الجانب المنهجي وذلك من خلال استخدمهما لتقنية دراسة الحالة و المقابلة التي نرى أنها الأنسب لمثل هذه الدراسات، كما يتفقان في النتائج المتوصل إليها و هي انخفاض المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة وتدني المستوى المعيشي و معانتهن أيضا من ظاهرة البطالة و كذا تأثير البيئة الأسرية في اقبالهن على الجريمة .

تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية حيث أن الأولى تضمنت العوامل النفسية المرضية لدى النساء مرتكبات أعمال اجرامية ، كما تختلف في حجم العينة مع التحديد المسبق لأعمار العينة ، كما تختلف أيضا الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث كونها تناولت جل الأنماط الإجرامية عكس الدراسة الحالية التي اقتصرت على جرائم السرقة و النصب و الإحتيال و خيانة الأمانة و الإختلاس.

2- دراسة فرانسيس هيدنسون

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة لفرانسيس هيدنسون أن كلا الدراستين تناولا تناولا موضوع إجرام المرأة .

تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية من حيث أن الأولى لم تعتمد على متغيرات في إجراء البحث الميداني ، كما أنها لم تبحث في عوامل إجرام المرأة و إنما عالجت الموضوع إجرام المرأة من حيث وجهة نظر المجرمات حول الجريمة و الإجرام و هل يدركن أن ما يقمن به يعد فعلا غير سويا وهل يعترضن على الإجراءات القانونية ، كما تبحث الدراسة عن الوسيلة المثلى لمعاملة المرأة المجرمة و بهذا تختلف دراسة هيدنسون عن الدراسة الحالية كونها لا تبحث في الأسباب و إنما تبحث عن ما هو أفضل لمعاملة المجرمات .

كما تختلف عن الدراسة الحالية في الإجراءات المنهجية المتبعة ، بحيث اعتمدت دراسة فرانسيس هيدنسون على الإحصاءات الجنائية وكذا المصادر التاريخية و النظرية لمحاولة فهم ظاهرة اجرام المرأة.

3- دراسة كارول لابريري

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة كارول لابريري إذ كلاهما عالج موضوع جرائم المرأة كما أنها تتفق مع الدراسة الحالية في متغير المستوى الاقتصادي ، كما تتطابق في النتائج المتوصل إليها حول متغير تدني المستوى التعليمي و تدهور المستوى المعيشي و البطالة لأفراد العينة.

لكنهما يختلفان بالنظر لمعالجتهما لمتغيرات مختلفة ، هكذا فقد تناولت دراسة لابريري نمطية السلوكات الإجرامية و تفسير اختلاف معدل جرائم النساء المحليات و نساء المجتمع الكندي و هي دراسة مقارنة بين إجرام النساء المحليات و باقي نساء المجتمع الكندي .

كما تختلف الدراسة عن الدراسة الحالية إذ أنها تناولت جل الأنماط الإجرامية عكس الدراسة الحالية التي تناولت جرائم الاعتداء على المال .

ثالثا:الاستفادة العلمية من الدراسات الأجنبية

- لقد استفادت الباحثة من الدراسات الأجنبية في إجراء مقارنة بين النتائج المتوصل إليها في الدراسة الحالية فيما يخص العوامل السوسيو- ديموغرافية للمرأة المجرمة ،على الرغم من أن الدراسات الأجنبية أخذت في مجملها بعداً مختلفا عن الدراسات العربية و المحلية، إلا أنها في مجملها قد اتفقت حول النتائج السوسيو- ديموغرافية للمرأة المجرمة (المرحلة العمرية ، الحالة العائلية ، الحالة المهنية ، الحالة المادية) وكذا تأثير البيئة الأسرية .
- كما استفادت الباحثة من الدراسات الأجنبية من خلال التعرف على النظريات الحديثة في تفسير إجرام المرأة و إنحرافها و التي في مجملها تصب في موجات التحرر التي تنادي بها المرأة و الفجوة الجندرية .
- كما زودتنا الدراسات الأجنبية أيضا بإحصاءات عن جرائم المرأة في مختلف الدول الأوربية و الأمريكية و نمطية السلوكات الإجرامية الشائعة عند المرأة .
- إثراء الدراسة الحالية من الجانب النظري لما تمثله المعارف و المكتبات الأجنبية من تقدم وتطور لكل ما هو جديد في هذا المجال.

المبحث الثاني :الدراسات العربية

تعد الدراسة السابقة إجراء منهجي لا غنى عنه لإعداد أي دراسة علمية، و من الدراسات العربية التي توقف عندها الباحث و التي تطرقت لموضوع إجرام المرأة نذكر دراسة سامية مصطفى الخشاب حول موضوع المرأة و الجريمة عام1983 ، دراسة ذياب البداينة حول موضوع جرائم النساء في مجتمع الأردني عام 1997، و دراسة بعنوان العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي سنة 2003 للباحث محمد ابراهيم الربدي، و في الأخير دراسة نجيب علي سيف الجميل بعنوان المرأة و الجريمة من منظور القانوني و الاجتماعي .

أولا:عرض الدراسات

1: دراسة سامية مصطفى الخشاب

تناولت هذه الدراسة موضوع" المرأة و الجريمة : دراسة اجتماعية ميدانية ".[1]

تهدف إلى التعرف على الواقع الأسري للمرأة المسجونة، وقد حددت الباحثة سبعة متغيرات وهي :

ا- نسق العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة .

ب- أسلوب الاتصال بين أفراد الأسرة .

ج- الإنتماء للأسرة.

د-التكيف الزواجي.

هـ- مشاعر الإنسجام و الود داخل الأسرة.

و- السلطة و اتخاذ القرار.

ز- الضبط في الأسرة .

منهج وتقنيات الدراسة:

أجرت الباحثة دراسة وصفية تفسيرية مستخدمة المنهج المسح الاجتماعي بإستخدام العينة بالإضافة إلى المنهج الرياضي لقياس المتغيرات السبعة كما اعتمدت على تقنية استمارة الاستبيان .

[1] سامية مصطفى الخشاب ،مرجع سبق ذكره.

طبقت هذه الدراسة على نوعين من الجريمة هما القتل و المخدرات، وقد أجريت الدراسة في سجن النساء بالقناطير الخيرية، أما عينة الدراسة فهي عشوائية و بلغ عددها خمسين حالة، ثلاثين منهن ارتكبن جرائم متعلقة بتعاطي المخدرات و عشرين منهن ارتكبن جرائم القتل.

نتائج الدراسة :

- تبين أن هناك ضعف في الإتصال بين أفراد الأسرة ، كما نجد أن الإتصال في أسر جرائم المخدرات أحسن منه في أسر جرائم القتل.
- كما بينت الدراسة أن أسر المبحوثات تعاني من مشاكل وخلافات و التي تعود بالدرجة الأولى إلى العامل المادي .
- كما تبين الدراسة أن أسلوب الضبط في أسر العينة يتسم بالعنف ويتمثل في العقاب الجسماني .
- سلطة اتخاذ القرار في يد الزوج.
- سن السجينات يتراوح مابين 35 إلى40 سنة و الذي تمثله أعلى نسبة ب 56%، تليها نسبة 28% تتروا ح أعمراهن مابين 25 إلى 35 سنة.
- غالبية السجينات أميات و تمثل نسبة 80 %من أفراد العينة.
- تبين أن نسبة 66%من أفراد العينة لا يملكن وظيفة .
- تبين أن نسبة 56 % من أفراد العينة من الريف .
- تبين أيضا ضعف وتذبذب في علاقة السجينات مع أزواجهن و أولادهن ، كما أنهن لا يعرفن أمور ازواجهن و لا يسألن و لا يتابعن أولادهن في الدراسة .
- كما بينت الدراسة ضعف الإنتماء إلى أسرهن بحيث أن نسبة 82 %رؤيتهن غير واضحة للحياة و يعتبرن المنزل مكان لقضاء الحاجات البيولوجية .
- تبين أيضا عدم الإستقرار مع أزواجهن، حيث أن نسبة 90 %منهن لديهن خلافات معهم.

2 : دراسة ذياب البداينة

أجريت هذه الدراسة تحت عنوان "جرائم النساء في المجتمع الأردني: بداية مشكلة اجتماعية "[1] ، مبنية على التقرير الإحصائي النسائي الصادر عن مديرية الأمن العام بالأردن عام 1997، وهي دراسة استكشافية تهدف إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للنساء المجرمات و أسرهن في المجتمع الأردني، كما تهدف أيضا إلى التعرف على الخصائص الجرمية و التاريخ الجرمي للنساء المجرمات و أسرهن و أقاربهن .

تساؤلات الدراسة :

– هل هناك فروق بين أنماط الجريمة تعزى للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية لأسر المجرمات .

– هل هناك فروق بين أنماط الجريمة تعزى للخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للنساء المجرمات.

– هل هناك فروق بين أنماط الجريمة تعزى للتاريخ الجرمي للنساء المجرمات أو لأسرهن .

منهج و تقنيات الدراسة :

استخدم الباحث في دراسته الاستكشافية المنهج الوصفي التحليلي وذلك بأسلوب المسح الاجتماعي معتمدا على تقنية الإستبيان .

عينة الدراسة مكونة من 115 سجينة في سجون مدينة قطقفا و مدينة الجويدة في الأردن.

نتائج الدراسة :

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين نوع الجريمة و تعلم الأب.
- تبين أن الأمية ظاهرة غالبة عند الأمهات المجرمات بنسبة 68 % بالإضافة إلى 23%منهن يقل مستواهن التعليمي عن الثانوية العامة.

[1] ذياب البداينة ، جرائم النساء في المجتمع الأردني : (بداية مشكلة اجتماعية).مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد 3 ، جامعة حلوان ،القاهرة ، 1998.

- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أسر المبحوثات أي ما يمثل نسبة 44.8% لديهم معيلا واحد له دخل مادي، وهناك 29 % من الأسر لا يعمل أي أحد من أفراد هذه الأسر.
- تبين أن حوالي 46% من أسر المبحوثات ذات دخل منخفض جدا يقل عن 500 دينار سنويا و أن هناك قلة ممن تزيد دخولهن عن 1400 دينار سنويا .
- تبين ارتفاع نسبة الأمية عند المبحوثات.
- أنماط الجرائم عند النساء هي الجرائم الواقعة على الممتلكات والجرائم الواقعة على الأشخاص.
- إن غالبية هذه الجرائم تركزت في المستويات التعليمية المتدنية نجد 42 جريمة لمستوى الأمي و 34 جريمة للمستوى دون الثانوي .
- غالبية السجينات يقمن في بيئات حضرية 76.7% ونسبة ضئيلة يقمن في البادية 6.8%.
- غالبية الجرائم هي جرائم التعدي على الأشخاص 81 جريمة مقابل 22 جريمة تعدي على الممتلكات.
- غالبية المجرمات لا تربطهن علاقة بالضحية صلة قرابة وهذا ما تمثله نسبة 80%.
- أما توزيع السجينات وفق نوع الجريمة تبين أن الجرائم الجنسية تشكل النسبة الأكبر ب40%من اجمالي جرائم الإناث، تلي ذلك جرائم القتل بنسبة 18% فالمخدرات بنسبة 9.7%.
- أما من الناحية الاجتماعية فتبين أن غالبيتهن متزوجات بنسبة 57% و15% منهن مطلقات .
- تبين أيضا أن 56%منهن يقمن مع أسرهن بينما 44% يقمن بمفردهن .
- أما من الناحية الإجرامية تبين وجود تاريخ إجرامي لهن حيث أن 30% منهن سبق وأن دخلن السجن قبل هذه المرة،و أن نسبة 22% منهن كان لأسرهن تاريخ إجرامي و أن نسبة 30% كان لأقاربهن تاريخ إجرامي.

3: دراسة محمد ابراهيم الربدي

أجريت هذه الدراسة حول "موضوع الخصائص الإجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي"[1] حاول الباحث التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية لجرائم المرأة السعودية، كما تهدف إلى التعرف على الخصائص والسمات الشخصية عند النساء ومدى تأثير تلك السمات في ميلهن إلى الإنحراف .

تساؤلات الدراسة :

1- ما الخصائص و السمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة ؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة ؟.

2- هل للعوامل الاجتماعية ارتباط بميل النساء السعوديات لإرتكاب الجريمة؟

1.2- ما نوع البيئة أو العلاقات الأسرية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة؟.

2.2 – ما هو حال الصديقات و العلاقة معهن عند النساء المرتكبات للجريمة ؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة؟.

3.2- ما الحالة الاقتصادية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة ؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للانحراف و ارتكاب الجريمة؟.

4.2- ما مقدار وقت الفراغ وكيفية استغلاله عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة؟.

5.2- ما نوع البرامج و المواضيع التي تتابعها النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للانحراف و ارتكاب الجريمة؟.

6.2- ما مدى تدين النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة؟.

7.2- ما نوع المعاملة و مستوى التوافق الزواجي عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟ وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و ارتكاب الجريمة؟.

---

[1] محمد ابراهيم الربدي، الخصائص الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي ،رسالة ماجستير ،تخصص علم الإجتماع،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2003.

مناهج وتقنيات الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بأسلوب المسح الإجتماعي مستعينا بالاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد بلغ حجم عينة الدراسة 228 امرأة موقوفة في سجون النساء في الرياض و جدة و الدمام و الإحساء وجميع مؤسسات رعاية الفتيات في السعودية.

المجال الزمني: طبقت الدراسة على النساء الموقوفات في المؤسسات و السجون خلال المدة 1422/07/22 هـ إلى 1422/08/08هـ.

النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة:

- كشفت الدراسة أن نمط الجرائم الأخلاقية كانت في المرتبة الأولى.
- كشفت الدراسة أن معظمهن في سن الشباب وأن الأمية وتدني المستوى التعليمي من الخصائص البارزة عندهن، وأن أكثر من نصفن متزوجات أو سبق لهن ذلك.
- تبين أنهن يعشن في بيئة أسرية متصدعة ماديا أو عاطفيا أو أخلاقيا و أنهن يتلقين معاملة أسرية سيئة، و أن معظمهن يفتقدن الشعور بالعطف و الحنان الأسري و أن معظمهن يضعف أو ينعدم عندهن الضبط الأسري.
- تبين أن هناك ضعفاً في الحالة الاقتصادية لدى عينة الدراسة ، من تدني دخل أسرهن و السكن في الأماكن الضيقة و القديمة و في الأحياء الشعبية أو المتوسطة ،مما كان له الأثر في ميلهن لإرتكاب الجريمة كعامل مساعد.
- كثير من نساء العينة الدراسة يرافقن صديقات السوء، مما كان له الأثر في ميلهن لارتكاب الجريمة حيث أن هؤلاء الصديقات بعضهن سبق لهن دخول السجن و أكثر من ربعهن يرتكبن بعض السلوكات المنحرفة، و أن أكثر من نصفهن يتصفن بمستوى تدين ضعيف.
- تبين أن وقت الفراغ ونوع النشاط الذي ينشغلن فيه النساء عينة الدراسة له تأثير في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أن معظمهن لديهن وقت فراغ طويل لا يستفدن منه و أن أكثر نساء العينة تقضين وقت فراغهن مع غير أسرهن و في أماكن يقل فيها الضبط .

- تبين أن نوعية البرامج التي تتابعها النساء أفراد العينة الدراسية عبر وسائل الإعلام له تأثير في ميلهن لارتكاب الجريمة، حيث أن معظمهن تتابعن البرامج المثيرة و المؤججة بالعواطف و الشهوات الجنسية، ويزداد متابعة هذه البرامج لدى النساء مرتكبات الجرائم الأخلاقية.
- تبين أن ضعف مستوى التدين لدى عينة الدراسة كان له تأثير قوي في ميلهن لإرتكاب الجريمة، وهو عامل مؤثر على بقية العوامل الاجتماعية الأخرى ، وأن معظم النساء لديهن إعراض و إهمال في قراءة كتاب الله.
- تبين أن معظم النساء المتزوجات من عينة الدراسة يشعرن بعدم التوافق مع أزواجهم بشكل عام ، مما كان له الأثر في ميلهن لإرتكاب الجريمة.

4: دراسة نجيب على سيف جميل

أجريت هذه الدراسة حول موضوع المرأة و الجريمة : من المنظور القانوني و الإجتماعي.[1] تناولت إشكالية الدراسة إجرام المرأة في نطاق الجمهورية اليمنية سواء من حيث كونها جانية أو مجني عليها.

فرضيات الدراسة :

– أن وجود عيوب و ثغرات في النصوص القانونية الجزائية اليمنية و خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة عند ارتكابها للجريمة أو عند وقوعها ضحية من شأنه جعل هذه القوانين تميزية لا تتفق مع الأحكام الصحيحة للشريعة الإسلامية و لا تنسجم مع مبادئ الدستور.

– أن سوء تطبيق القوانين الجزائية اليمنية من قبل السلطات المختصة وخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة التي وقعت عليها الجريمة، و أيضا المرأة المرتكبة للجريمة و أساليب معاملتها وخاصة في السجون يؤدي إلى التمييز ضدها وعدم مساواتها بالرجل.

– أن التكوين العضوي و النفسي للمرأة و أيضا البيئة المحيطة بها كالأسرة و المدرسة و الصحبة السيئة و الظروف الاقتصادية و الثقافية كالفقر و البطالة و الأمية وضعف الوازع الديني والعادات و التقاليد تعتبر من العوامل الدافعة بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة.

[1] نجيب علي سيف الجميل، المرأة و الجريمة: دراسة قانونية و اجتماعية ميدانية. ملتقى المرأة للدراسات و التدريب، اليمن،2004

منهج و تقنيات الدراسة:

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي معتمدا على تقنية الإستمارة و المقابلة في جمع البيانات.

امتدت الدراسة من الفترة الممتدة مابين 1996 إلى غاية 1999 ، و أما بالنسبة للمجال المكاني فتمت الدراسة في اليمن في سجن صنعاء و المنصورة و تعز ،كما بلغ عدد أفراد العينة 84 سجينة بصفتها جانية .

نتائج الدراسة :

- وجود عيوب و ثغرات في القوانين الجزائية اليمينة و خاصة تلك المتعلقة بحقوق المرأة سواء بصفتها جانية أو مجني عليها، بحيث أنها تتميز بطابع تميزي لا يستند مصدرها إلى الشريعة الاسلامية و لا تتفق مع النصوص و المبادئ الدستورية و الإتفاقيات الدولية.
- عدم وجود نصوص قانونية تجرم فعل الإختلاء مع أنه هناك سجينات متهمات بجريمة الإختلاء.
- وجود قصور في بعض المواد من قانون الجرائم و العقوبات اليمني مع عدم وجود أيضا نصوص قانونية صريحة و واضحة في قانون تنظيم السجون.
- قلة الجرائم المرتكبة من قبل النساء اليمنيات مقارنة بالرجال.
- ترتكز جرائم النساء اليمينات في جرائم معينة هي الزنا و السرقة و خاصة في المدن الكبرى.
- أكثر النساء المرتكبات للجرائم في سن المراهقة والشباب وأكثرهن من العازبات.
- أهم الأسباب و العوامل التي تدفع النساء اليمنيات إلى ارتكاب الجرائم هي الفقر و التفكك الأسري و المشاكل العائلية و ضعف الوازع الديني و القيم الأخلاقية، بالإضافة إلى البطالة و الأمية.
- أهم الأسباب التي تقف وراء جرائم العنف ضد النساء هي المشاكل الأسرية و صعوبة الحياة المعيشية و العادات و التقاليد .
- زيادة عدد جرائم الإعتداء على الأموال كالسرقة .
- زيادة وفيات النساء جراء حوادث المرور.

ثانيا: مناقشة الدراسات العربية من منطلق التحليل والتعليق

من خلال استعراضنا للدراسات العربية وجدنا أنها تنوعت في أهدافها بحيث اختلفت في البعض و تشابهت في البعض الآخر، فنجد من الدراسات من اهتمت بالواقع الأسري للمرأة المجرمة أما البعض الآخر فأهتم بالتعرف على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية المرتبطة بالنساء المجرمات، و منها ما اهتم بالجوانب القانونية و الاجتماعية و النفسية و علاقتها بإجرام المرأة بصفتها جانية أو مجني عليها، إلا أن جل الدراسات المشار إليها كان محور دراستها هو اجرامية المرأة و كذا البحث عن العوامل الدافعة لإقبالها على السلوك الاجرامي .

سنتطرق فيما يلي إلى التعرف على أوجه الاتفاق و الاختلاف بين الدراسات العربية و الدراسة الحالية.

1- دراسة سامية مصطفى الخشاب

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة سامية مصطفى الخشاب بعنوان المرأة و الجريمة إذ أن كلتا الدراستين تناولا نفس الموضوع بالإضافة إلى أنهما اتفقتا حول متغير دور البيئة الأسرية في إقدام المرأة على الجريمة .

كما تتفق مع الدراسة الحالية في النتائج المتوصل والتي مفادها أن للبيئة الأسرية دور لا يستهان به في إقدام المرأة على السلوك الاجرامي.

كما تختلف الدراسة الحالية عن دراسة سامية الخشاب كونها اقتصرت على جرائم الاعتداء على المال و أما دراسة الخشاب فاقتصرت على جرائم القتل و المخدرات. كما أن الدراسة الحالية لم تعتمد على متغير البيئة الأسرية فقط بل تعداه إلى البحث في العلاقة بين تدني المستوى المعيشي و المستوى التعليمي و اقبال المرأة على الجريمة و كذا علاقة الضحية بالمرأة المجرمة كعامل مساعد و محفز .

بالإضافة إلى الإختلاف في الجانب المنهجي إذ اعتمدت الدراسة الحالية على منهج دراسة الحالة و أما دراسة الخشاب فقد اعتمدت على المسح الاجتماعي بالعينة باستخدام الاستبيان.

2- دراسة ذياب البداينة

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة ذياب البداينة حول موضوع جرائم النساء في المجتمع الأردني إذ كلتا الدراستين تناولا نفس الموضوع ، كما أنهما يتفقان في متغير الحالة الاقتصادية و الاجتماعية (المستوى التعليمي).

كما تتفق الدراستان في بعض النتائج المتوصل إليها و منها ما يتعلق بتدني المستوى المعيشي لعينة البحث و أسرهن بالإضافة إلى انتشار الأمية بين أسر المبحوثات و تدني المستوى التعليمي بالنسبة لعينة البحث.

تختلف الدراسة السابقة للباحث ذياب عن الدراسة الحالية كونها تناولت متغيرات مغايرة لما هو متناول في الدراسة الحالية، بحيث نجد أنها قد تناولت متغير التاريخ الجرمي للنساء المجرمات و أسرهن وعلاقته بنمطية السلوكات الإجرامية لديهن بالإضافة إلى أنها لم تحدد نمط معين لجرائم المرأة عكس الدراسة الحالية التي اقتصرت على معالجة جرائم ضد المال و الممتلكات.

بالإضافة إلى الإختلاف في الجانب المنهجي للدراسة بحيث اعتمدت الدراسة السابقة على احصائيات الأمن بينما اعتمدت الدراسة الحالية على منهج دراسة الحالة للحصول على بيانات حول العينة .

أما من حيث النتائج الدراسة فقد اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة حول متغير الضحية، إذ توصلت الدراسة ذياب إلى أن غالبية المجرمات لا يربطهن علاقة بالضحية عكس الدراسة الحالية التي توصلت إلى وجود صلة بين الضحية و المجرمة وقد يكون هذا راجع إلى تحديد نمط الجريمة المعتمد في الدراسة الحالية القائم على جرائم ضد المال.

3- دراسة محمد ابراهيم الربدي

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة محمد ابراهيم الربدي حول موضوع" العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي" فكلاهما تناول نفس الموضوع، كما أنهما يهدفان إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للنساء المرتكبات للجريمة.

كما تتفق مع الدراسة الحالية في النتائج المتوصل إليها حول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية، فقد تبين أن معظم النساء المجرمات في سن الشباب و ليس لديهن مستوى تعليمي،إذ تنتشر الأمية بين أسرهن بالاضافة إلى تدني المستوى المادي لديهن.
تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة كونها تناولت متغيرات أخرى (قضاء وقت الفراغ وتأثير صديقاته ، وما مدى ارتباط ذلك بميلهن للإنحراف و الجريمة)
بالإضافة إلى أنها تناولت جميع أنماط السلوكات الاجرامية ،في حين اقتصرت الدراسة الحالية على السرقة و الإختلاس و النصب و الإحتيال و خيانة الأمانة.
كما تختلفان في المنهج المستخدم بحيث استخدمت الدراسة الربدي منهج المسح الاجتماعي باستخدام الاستبيان.

4- دراسة نجيب علي سيف الجميل

تتفق الدراسة الحالية مع دراسة علي سيف الجميل بعنوان "المرأة و الجريمة من المنظور القانوني و الاجتماعي" في تناول الدراستين نفس الموضوع، كما أنهما يتفقان في متغير تأثير البيئة الأسرية و كذا الظروف الاقتصادية و المستوى التعليمي و الثقافي و إقبال المرأة على الجريمة .
كما نجد أيضا اتفاق بين الدراسة الحالية و دراسة الربدي من حيث النتائج المتوصل إليها، فقد تبين من خلال الدراستين أن النساء المرتكبات للجريمة هن في سن الشباب و أميات كما يعانين من تدني المستوى المعيشي و المادي، كما أن للبيئة الأسرية تأثير في اقبالهن على الجريمة.
تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت الجانب القانوني لإجرام المرأة من حيث هيا جانية أو مجني عليها، كما تناولت جل أنماط الجريمة.
كما اختلفت الدراستان من حيث المنهج إذ اعتمدت الدراسة السابقة على تقنية الإستمارة عكس الدراسة الحالية التي اعتمدت على تطبيق المقابلة في منهج دراسة الحالة.
من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية و تبيان أوجه الاتفاق و الإختلاف مع الدراسة الحالية تبين لنا أن جل الدراسات تتفق مع الدراسة الحالية من حيث الموضوع و كذا متغيرات المستوى المعيشي و المستوى التعليمي و تأثير البيئة الأسرية على اقبال المرأة على الجريمة ، كما لوحظ أيضا اتفاق بين النتائج المتوصل إليها حول

المتغيرات السابقة الذكر، و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الظروف التي تعيشها المرأة الجزائرية لا تختلف كثيرا عن نظريتها في الوطن العربي.

كما لمسنا اختلافا في الجوانب المنهجية حيث اعتمدت الدراسات العربية على تقنية الاستمارة و المقابلة مع السجينات عكس الدراسة الحالية إذ أننا لم نتمكن من دخول السجون المخصصة للنساء ،فالتسهيلات المقدمة للباحث في الدول العربية من خلال استطاعتهم الدخول إلى السجون مكنهم من التعرف أكثر و بقرب بمجتمع البحث.

ثالثا: الاستفادة العلمية من الدراسات العربية

- لقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة العربية في تحديد الإطار النظري للدراسة بحيث ساعدت في إثراء أدبيات البحث وتوفير المصادر اللازمة التي لم نتعرف عليها من قبل و أثبتتها في قوائم مراجعها.
- كما استفادت الباحثة من الدراسات السابقة العربية في الكشف عن خلفيات الظاهرة في مجتمعاتنا العربية (الأردن، مصر، اليمن، السعودية) و مقارنة النتائج المتوصل إليها مع دراستنا الحالية، مما قد تبين لنا أنها لا تختلف كثيرا و هذا لربما راجع إلى خصوصية المجتمعات العربية المشتركة التي لا تختلف الجزائر عنها.
- كما تحققت الاستفادة من الدراسات العربية في تزويدنا بالإحصائيات عن جرائم النساء في مختلف الدول العربية وكذا التعرف على نمطية السلوكات الإجرامية لديهن.
- لقد زودتنا بخلفية نظرية ساعدتنا في نهاية الأمر على مناقشة نتائج الدراسة في ضوء ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج قيمة.

المبحث الثالث : الدراسات الجزائرية

و من الدراسات الوطنية التي توقفت عندها الباحثة و التي تطرقت لموضوع إجرام المرأة نذكر دراسة سعدي محمد تحت عنوان" السلوك الاجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها" ،و دراسة مزوز بركو تحت عنوان" إجرام المرأة في المجتمع الجزائري" و كذا دراسة مزوار ياسمينة تحت عنوان" بروفيل شخصية المرأة المجرمة" بالإضافة إلى دراسة الباحثة حيزية حسناوي حول موضوع "أنماط و دوافع الجريمة عند المرأة في الجزائر".

أولا:عرض الدراسات الجزائرية

1- دراسة سعدي محمد

في دراسة قام بها سعدي محمد تمحورت الدراسة حول موضوع "السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها" [1]، و تحددت فرضيات هذه الدراسة كما يلي :

فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

إقبال المرأة الجزائرية على ممارسة الجريمة نحو زوجها هو نتاج عوامل عدة متفاعلة فيما بينها، منها التنشئة الاجتماعية، الخيانة الزوجية، الدفاع عن النفس ضد العنف الممارس من قبل الزوج.

ف1- هل لنوعية التنشئة التي تتلقاها المرأة داخل بيت أهلها لها دور في اقبالها على السلوك الاجرامي؟ .

ف2- هل للخيانة الزوجية علاقة بممارسة بعض النساء للعنف و الجريمة ضد أزواجهن؟.

ف3- هل ممارسة الجريمة و العنف من طرف بعض النساء هو رد فعل طبيعي للسلوك العدواني و العنف الممارس من أزواجهن نحوهن؟.

[1] محمد سعدي ، السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها.قسم علم الإجتماع، جامعة سعد دحلب البليدة، دراسة غير منشورة، 2007.

منهج و تقنيات الدراسة :

استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة و تحليل المحتوى و المنهج الإحصائي، معتمدا في ذلك على تقنية الإستمارة و المقابلة،

أما العينة التي اختارها الباحث في دراسته فهي العينة المنتظمة المقصودة مع محامين و البالغ عددهم (20) والأئمة (22)وشرطة العلمية(20) والشرطة القضائية(20)وبذلك يصبح مجموع أفراد العينة (82).

و قد امتدت الفترة الزمنية للدراسة من 2004 إلى 2007، أما المجال المكاني فهو الجزائر العاصمة.

نتائج الدراسة :

- أكثر الجرائم التى تتورط فيها المرأة هي جرائم الإعتداء ضد الأشخاص، أما عدد الجرائم المتعلقة باختلاس و السرقة و التزوير فعددها قليل.
- الأزواج هم غالبا ما يتسببون في إقدام زوجاتهم على الإجرام بسبب الخيانة و الظلم و التسلط و التخلي عن المسؤولية الأسرية .
- التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة في البيت لها أهمية في تحديد علاقتها بزوجها.
- جميع مؤسسات التنشئة الإجتماعية هي المسؤولة في دخول المرأة عالم الجريمة

2 : دراسة مزوز بركوا

في دراسة قامت بها الباحثة مزوز بركو بعنوان "إجرام المرأة في المجتمع الجزائري: العوامل و الآثار"[1] تحددت إشكالية هذه الدراسة حول نمطية السلوكات الإجرامية التي تقدم عليها المرأة مع التعرف على العوامل النفسية و الاجتماعية التي تدفع المرأة الجزائرية إلى ارتكاب السلوك الاجرامي .

الفرضيات:

ف1- هناك بعض العوامل النفسية و الاجتماعية التي تؤدي إلى إجرام المرأة.

[1] مزوز بركوا، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري: العوامل و الآثار.اطروحة دكتوراه تخصص علم النفس الإكلينيكي، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006-2007، دراسة غير منشورة.

ف1.1- هناك بعض العوامل النفسية تؤدي إلى إجرام المرأة، كسوء المعاملة،وعدم تلبية الرغبات، والتعنيف المستمر(العقاب) التمييز بين الأبناء، حب الانتقام،دفع العار.

ف2.1- هناك بعض العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى إجرام المرأة ، منها المستوى الدراسي و المستوى الاقتصادي، الحالة المدنية للوالدين، السوابق الإجرامية للأسرة المجرمة ،الحصول على المال ، تسلط و أنانية الزوج.

ف2- تخلف ارتكاب المرأة للجريمة آثاراً سلبية تنعكس عليها وعلى أسرتها.

ف1.2- تعاني المرأة المجرمة من آثار نفسية داخل السجن: الإحساس بالذل و الإحتقار اللامبالاة ، رفض العقوبة .

ف2.2- تعاني المرأة المجرمة من صعوبات اجتماعية داخل السجن، إنعدام العلاقات مع السجينات ، العلاقات الجنسية داخل السجن ، الأكل والنوم الانفرادي الشجار مع السجينات ، عدم زيارة الأسرة و رفضها للسجينة.

ف3.2 - تقدم المرأة المجرمة نظرة تشاؤمية عن مستقبلها بعد خروجها من السجن يؤشر إلى العودة للجريمة، الحيرة ، الإنعزال ، حب الإنتقام .

ف3 - توجد فروق بين المجرمات في الآثار التي تنجر عن اقترافهن للجريمة .

منهج و تقنيات الدراسة :

استخدمت الباحثة في دراستها موضوع إجرام المرأة المنهج الوصفي التحليلي معتمدة على تقنية الإستمارة و المقابلة نصف الموجهة و شبكة الملاحظة و الإعتماد على سجلات المؤسسة العقابية (تقارير شهرية، سجلات).

استغرقت الدراسة ثلاثة سنوات ونصف من سنة 2004 إلى منتصف سنة 2007، كما تحددت الدراسة مكانيا بثلاث مؤسسات لإعادة التربية وهي (مؤسسة اعادة التربية بباتنة ومؤسسة اعادة التربية بتامالوس بسكيكدة ومؤسسة اعادة التربية (س)).

كما اعتمدت الدراسة على نوعين من العينة :

النوع الأول: مسح شامل لجرائم المرأة بمؤسسة إعادة التربية بباتنة من 2000-2006 من واقع البيانات و الإحصاءات الرسمية للملفات و القضايا الخاصة بإجرام المرأة .

النوع الثاني: مجموع السجينات اللائي يقضين فترة عقوبتهن من 2004 إلى 2006 بلغ عددهن 90 حالة ، و قد تم اختيارهن بطريقة طبقية و قصدية .

النتائج المتوصل إليها:

- معدل إجرام المرأة منخفضاً بالمقارنة مع معدلات إجرام الرجل،كما أن هناك فروق نوعية وكمية بين إجرام كلا من الجنسين.
- معظم أفراد العينة كانت أعمارهم في العقد الثاني و الثالث، كما يملكن مستوى دراسي منخفض.
- وسيلة ارتكاب المرأة الجريمة متعددة وجدت أنها تستعمل الأدوات الحادة كما تستعمل السلاح الأبيض و السم و المتجارة بالجسد.
- كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب ضحايا المرأة هم من جنس الذكور
- جريمة القتل تمثل أعلى نسبة بالمقارنة مع الجرائم الأخرى كالسرقة والتشرد و التزوير.
- معظم المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة ومتصدعة .
- توصل الدراسة إلى أن التربية غير السوية القائمة على التعسف والضرب و الشتم و الإهمال، يدفعها إلى الهروب من الوسط العائلي و الإلتفاف حول رفيقات السوء ،مما يجعلها فريسة سهلة لاستغلالها في الإنحراف و الولوج في عالم الجريمة .
- توجد عدة عوالم نفسية تدفع المرأة إلى اقتراف الجريمة كالغيرة من الزوج و الإنتقام من كل من يكون سبب انحرافها، و كذا سوء المعاملة الذي تتعرض له.
- توجد عدة عوامل اجتماعية تدفع المرأة إلى إرتكاب الجريمة كتدني المستوى التعليمي و الإقتصادي و التفكك وتصدع الأسرة و سوء العلاقات الزوجية .
- أكدت الدراسة وجود علاقات جنسية بين السجينات وبنسبة مرتفعة بلغت .%81.11
- تميل المرأة في السجن إلى الشجار الدائم مع زميلاتها .
- أكدت الدراسة أن هناك رغبة ملحة من طرف السجينات في تبرير جرائمهن و الذي يظهر خاصة في أسلوبهن التعاوني في معظم أجزاء البحث و المقابلة.

- و فيما يخص الآثار السلبية التي يخلفها اقتراف المرأة للجريمة فقد توصلت الدراسة إلى أن دخول المرأة عالم الإجرام يجعل منها فريسة سهلة لليأس و القنوط و النظرة التشاؤمية تجاه المستقبل واتجاه العائلة.

3: دراسة حيزية حسناوي

تمحورت الدراسة حول موضوع "أنماط و دوافع جريمة المرأة في المجتمع الجزائري "تحليل مضمون جريدة النهار"[1]، تحاول الدراسة الكشف عن نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة الجزائرية و كذا التعرف على دوافع ارتكابها للجريمة من خلال تحليل مضمون جريدة النهار.

أهداف الدراسة:

- معرفة حجم الجريمة النسوية في المجتمع الجزائري.
- معرفة المناطق التي تكثر فيها الجريمة النسوية (التوزيع الجغرافي).
- التعرف على الخصائص السسيو- مهنية للمرأة المجرمة.
- التعرف على أنماط الجريمة التي ترتكبها المرأة المجرمة.
- ما هي العلاقة الاجتماعية التي تربط المرأة المجرمة بالضحايا.
- التعرف على العوامل التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة.

تساؤلات الدراسة :

وعليه طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات هي كالأتي:

- كم عدد الجرائم التي ارتكبتها المرأة حسب ما نشر في أعداد جريدة النهار خلال سنة 2009؟.
- في أي الولايات تزداد جريمة المرأة في الجزائر حسب ما جاء في جريدة النهار؟
- ما هي أهم خصائص المرأة المجرمة؟
- ما هي أنماط الجريمة المرتكبة من طرف المرأة حسب ما جاء في جريدة النهار؟
- ما هي الأماكن و الوسائل المستخدمة في جرائم المرأة؟
- ما نوع العلاقة الاجتماعية بين المرأة المجرمة و الضحية ؟

[1] حيزية حسناوي ، أنماط ودوافع الجريمة المرأة في المجتمع الجزائري"تحليل مضمون جريدة النهار". رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع الجريمة و الإنحراف، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012،دراسة غير منشورة.

-ما هي عوامل الجريمة ودوافعها لدى المرأة المجرمة حسب ما جاء في خبر الجريدة؟

المنهج الدراسة والتقنيات :

للإجابة على التساؤلات المطروحة اعتمدت الباحثة على منهج تحليل المحتوى لجريدة النهار، و بالتالي كانت العينة هي الأعداد التي نشر فيها عن جرائم المرأة و التي بلغت بعد مسح شامل لأعداد سنة 2009 (313)عدد ،و من ثم تحديد العينة وحصرها و التي بلغت في النهاية 234 عدداً تناول مواضيع عن جرائم المرأة.

نتائج الدراسة :

- معدلات الجريمة تزداد في المدن ذات الاستقطاب الكبير للسكان.
- أغلبية المجرمات ينتمين إلى الفئة العمرية (20-39) سنة، عازبات و عاطلات عن العمل، ماكثات بالبيت.
- نمطية الجريمة عند المرأة لا تختلف عنها عند الرجال.
- تبين أن جرائم الدعارة شكلت نسبة 46.80% من مجموع جرائم المرأة، تأتي بعدها جرائم السرقة بنسبة 9.34%، ثم جرائم الإعتداء بالضرب والإيذاء بنسبة7.72%و لتأتي في المرتبة الرابعة جرائم المخدرات بنسبة 5.79%، تليها جرائم النصب و الاحتيال بنسبة5.58% ،و جرائم القتل بنسبة 4.26% ، ثم تأتي جرائم التزوير بنسبة3.15% و نسبة 2.84% تمثلها جرائم الإختلاس و الرشوة و نسبة 2.7% جرائم الإجهاض.
- تبين أن غالبية الضحايا من الذكور و تربطهم علاقة قوية بالمجرمات.
- تبين أيضا أن دوافع القتل متعددة كالخوف من العار، الإنتقام، صراعات عائلية، دافع مادي .
- الوسيلة المستعملة في القتل هي آلة حادة ،الخنق، الرمي في البئر، السلاح الناري، الزيت المغلي،السم.
- مكان وزمان ارتكاب الجريمة: القتل يكون داخل البيت و في النهار.
- غالبية القاتلات يرتكبن الجريمة بمفردهن دون وجود شريك.

4 : دراسة ياسمينة مزوار

دراسة الباحثة جاءت تحت عنوان "بروفيل شخصية المرأة المجرمة"[1] تحاول الدراسة الكشف عن السمات و الخصائص النفسية المميزة للمرأة المجرمة و وضع بروفيل خاص بشخصيتها و عليه تهدف الدراسة إلى :

أهداف الدراسة:

- الكشف عن السمات و الخصائص النفسية التي تميز شخصية المرأة المجرمة.
- وضع بروفيل شخصية المرأة المجرمة.
- معرفة البناء النفسي القائم وراء إجرام المرأة.
- التعرف على نمط شخصية المرأة المجرمة.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق هذه الأهداف طرحت الباحثة مجموعة من الفرضيات للتحقق منها ميدانيا و هي كالآتي :

ف1- تتميز المرأة المجرمة ببعض الإضطرابات الشخصية.

ف2- تتميز شخصية المرأة المجرمة بالعدوانية .

ف3- تتميز المرأة المجرمة بنمط اكتئابي و قلق.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي وكذا منهج دراسة الحالة مستخدمة تقنية الإستبيان والمقابلة والملاحظة على عينة من النساء اقترفن الجريمة عمدا، كما تم إدانتهن بعقوبة سالبة للحرية، تم اختيارها عشوائيا و حجمها 22 حالة .

امتدت الفترة الزمنية للدراسة من نوفمبر 2011 إلى فيفري 2012، و قد تم إجراؤها في مؤسسة إعادة التربية بمدينة باتنة و بلدية الحراش بالجزائر العاصمة.

نتائج الدراسة :

[1] ياسمينة مزوار ، بروفيل شخصية المرأة المجرمة.ماجستير في علم النفس العيادي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، دراسة غير منشورة.

- تتميز شخصية المرأة المجرمة بالإضطراب كما تتميز ببعض السمات كالاكتئاب و عدم تقبل الذات و عدم النضج و الميل لإشباع الدوافع والحاجات دون مراعاة القيم.
- ضعف الاستجابة للبيئة و الميل للانطواء وكذا الاندفاعية .
- بطء و ضعف القدرات العقلية والجمود في التفكير.
- تعاني من اضطراب البناء النفسي الناتج عن خلل أساسي أثناء مرحلة الطفولة و المراهقة، بحيث عشن في وسط علائقي مختلاً، فمعظمهن ينحدرن من أسر مفككة ومتصدعة فيها الكثير من القسوة و الحرمان العاطفي.
- تعاني النساء المجرمات من الحرمان المادي.
- تبين أن للأسرة دوراً كبيراً في انحراف المرأة.

ثانيا : مناقشة الدراسات الجزائرية من منطلق التحليل والتعليق

موضوع إجرام المرأة في المجتمع الجزائري من المواضيع التي لم تنل حقها من الإهتمام من طرف الباحثين، وهذا ما لمسناه من خلال قلة الدراسات الاكاديمية منها و الحرة، وإن كانت هناك بعض الدراسات المحلية التي اهتمت بمعالجة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري لكن التطرق إليها كان من زوايا أخرى لا تفي بالغرض الذي نسعى إليه، فجل الدراسات التي تحصلنا عليها تم تناولها من الجانب النفسي أكثر من الجانب الاجتماعي .

بعدما قمنا باستعراض الدراسات السابقة الوطنية نحاول تناول أوجه الإتفاق و الإختلاف بينها و بين الدراسات السابقة.

1- دراسة سعدي محمد

تتفق الدارسة الحالية مع دراسة سعدي محمد في تناول موضوع "السلوك الاجرامي عند المرأة الجزائرية"، كما أنهما اتفقتا حول متغير تأثير البيئة الأسرية على إقبال المرأة على الجريمة ، واتفقت الدراستان أيضا في النتائج المتوصل إليها حول نفس المتغير. غير أن الدراسة السابقة تختلف عن الدراسة الحالية في أنها حصرت موضوع دراستها في جرائم القتل عند المرأة اتجاه زوجها .

2- دراسة مزوز بركوا

تتفق دراسة مزوز بركوا مع الدراسة الحالية في متغير البيئة الأسرية و المستوى الاقتصادي، كما أنها توصلت من خلال الدراسة الميدانية إلى نفس نتائج الدراسة الحالية وهي تأثير البيئة الأسرية (تفكك، عنف ،اهمال) وكذا تدني المستوى المعيشي في دفع المرأة للسلوكات الاجرامية.

غير أنهما يفترقان في زوايا أخرى من حيث تناول الدراسة السابقة للجوانب النفسية و الاجتماعية في حين ركزت الدراسة الحالية على العوامل الاجتماعية فقط، كما أن الدراسة شملت كل الأنماط الاجرامية بشكل عام ، بينما الدراسة الحالية اقتصرت على دراسة جرائم الاعتداء على المال.

3- دراسة حيزية حسناوي

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في تناولهما موضوع إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، كما يتفقان أيضا في النتائج المتحصل عليها حول متغير تدني المستوى المعيشي لعينة الدراسة و البطالة .

تختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في أنها تناولت إجرام المرأة بشكل عام عكس الدراسة الحالية تناولت جرائم الاعتداء على المال فقط ، كما يختلفان في المتغيرات و المنهج المتبع .

4-مزوار ياسمينة

تتفق الدراسة الحالية مع سابقتها في تناولهما لموضوع إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ،وكذا اختيارهما منهج دراسة الحالة، كما يتفقان في النتائج المتوصل إليها بخصوص إنحدار معظم المجرمات من أسر مفككة تعاني القسوة و الحرمان.

غير أن اوجه الإختلاف بين الدراستين كانت كثيرة و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى تناول الدراسة السابقة لموضوع إجرام المرأة من الناحية النفسية البحتة، ما ترتب عليه إختلاف في باقي أجزاء الإجراءات المنهجية .

بعد استعراض الدراسات الوطنية السابقة تبين أن جل الدراسات التي تناولت موضوع اجرام المرأة كان الاختلاف فيها واضحا إذ تناولت الموضوع من الجانب النفسي أو التشخيصي (محاولة التعرف على نمط و حجم وتوزيع جرمية المرأة وكذا الوسيلة

التي تستخدمها المرأة في فعلتها).وبهذا نستطيع القول أن الدراسة الحالية هي امتداد للدراسات السابقة وقد جاءت في السياق الذي يحاول البحث عن عوامل إجرام المرأة.

ثالثا: الاستفادة العلمية من الدراسات الجزائرية

- من خلال استعراضنا للدراسات السابقة الوطنية تأكد لنا عدم تطرقها للمشكلة المدروسة من الزاوية نفسها فأغلب الدراسات لم تتخصص في نمط معين من أشكال السلوك الإجرامي لدى المرأة في المجتمع الجزائري، الأمر الذي دفعنا إلى حصر موضوع الدراسة في نمط معين لارتكاب الجريمة ألا وهو جرائم ضد المالو الممتلكات كنموذج للدراسة .
- كما ساهمت الدراسات السابقة في التعرف على الصعوبات و العراقيل التي قد تواجهنا أثناء قيامنا بالدراسة، فمثلا تأكد لنا منذ البداية استحالة الحصول على رخصة لدخول السجون الخاصة بالنساء بهدف إجراء الدراسة الميدانية، كما ساعدتنا أيضا الدراسات الوطنية على كيفية الوصول إلى العينة و ذلك عن طريق المحامين و الجمعيات التي تنشط داخل السجون .
- أفادتنا تلك الدراسات أيضا في اختيار المنهج الأنسب لجمع البيانات و المعلومات المطلوبة في هذا البحث الذي نرى بأنه القائم على دراسة الحالة .
- كما نبهت الدراسات المحلية الباحثة عن طبيعة المادة العلمية الموجودة محليا على مستوى مكتباتنا الوطنية، فكثيرة هي الدراسات التي فشلت منذ بدايتها نظرا لانعدام المراجع و الادبيات حولها.

ملخص الفصل:

بعد عرضٍ للدراسات السابقة بأنواعها المحلية و العربية و الأجنبية تأكد لنا أن الدراسات الجزائرية التي انجزت في حقل علم الاجتماع بصفة عامة و الجريمة بصفة خاصة لا ترقى إلى مستوى الدراسات العالمية من حيث الكم و التنوع في المواضيع، و هذا راجع لقلة الإمكانيات المتوفرة للبحث العلمي و قلة الإهتمام بالعلوم الانسانية و الإجتماعية إذا ما قورنت بالعلوم الأخرى كالعلوم الطبيعية و التقنية .

و هذا ما نلمسه في قلة المخابر التي تهتم بالدراسات الإنسانية و الاجتماعية ، اللهم فقط تلك الدراسات الأكاديمية التي تنجز على مستوى الماجستير و الدكتوراه ليتأكد لنا في الأخير أن علم الاجتماع في الجزائر مازال في حالة ولادة عسيرة.

الفصل الرابع: مدخل عام إلى ظاهرة إجرام المرأة

تحظى ظاهرة الجريمة بإهتمام بالغ من طرف الباحثين و المفكرين في مجالات عدة و منطلق اعتبار السلوك الإجرامي ظاهرة اجتماعية فإن الاقدام عليها لا يقتصر على فئة معينة دون الأخرى وإنما جميع فئات المجتمع عرضة لأن تقدم على الجريمة، وعليه فالمرأة ليست بمنأى عن الظاهرة فهي أيضا مَعنية بها بإعتبارها جزءا لا يتجزء من المجتمع وهي التي يعول عليها في عملية التنشئة الأسرية، والتي يمكن أن تشكل خرقا لقواعد المجتمع وتأتي بسلوكات تتنافى وتتعارض مع القيم و المبادئ والتشريعات التي أوجدها المجتمع، نحاول من خلال هذا الفصل تناول ظاهرة إجرام المرأة بمختلف أبعادها و حيثياتها وعليه جاء كما يلي:

المبحث الأول: إجرام المرأة عبر التاريخ

أولا: نمطية السلوكات الاجرامية عند المرأة في المجتمعات القديمة

ثانيا: إجرام المرأة في الديانات السماوية

ثالثا: عرض تحليلي لبعض الجرائم النسوية الأشهر عالميا

المبحث الثاني: التطور النمطي و الكمي لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري

أولا: مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1832-1962)

ثانيا: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962 -1989)

ثالثا: مرحلة الانفلات الأمني إلى يومنا هذا (ابتداء من سنة 1990)

المبحث الثالث: دراسات و احصاءات عن الجرائم النسوية وأثر التغير الاجتماعي

أولا: التطور الكرونولوجي المفسر للسلوك الإجرامي النسوي

ثانيا: التغير الاجتماعي و أثره على السلوك الإجرامي عند المرأة

ثالثا: إحصاءات عن جرائم المرأة في بعض دول العالم

المبحث الرابع: مظاهر اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل

أولا: اختلاف إجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث الكم

ثانيا: اختلاف إجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث الكيف

ثالثا: اختلاف إجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث الجسامة

المبحث الأول: إجرام المرأة عبر التاريخ

إن الحديث عن تطور إجرام المرأة منذ النشأة البشرية من المواضيع الشائكة وهذا راجع لقلة المراجع التي تناولت إجرام النساء بإستثناء ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

فالحديث عن إجرام المرأة يقودنا للحديث عن البدايات الأولى للجرائم المتركبة من طرف المرأة، و لعل أول جريمة عرفتها البشرية كانت من نصيب الرجل و ليس المرأة فيعد قتل قابيل لأخيه هابيل أول جريمة عرفتها البشرية بهذا وضعت الديانات السماوية منذ القدم تشريعات تحرم بعض الأفعال و تعتبر الجريمة معصية تستوجب القصاص.

قال الله تعالى « ((و اتل عليهم نبأ بْنَى آدم بالحق اذ قربنا قربانا فتقبل من احدهما و لم يتقبّل من الاخر قال لأقتلنك قال إنما يتقبل الله من المتقين))».[1]

و لا يوجد دليل لأول جريمة ارتكبتها المرأة كما أن المجتمعات القديمة عرفت فكرة التحريم أكثر من فكرة التجريم، فقد حرمت المجتمعات قديما أنماط سلوكية على المرأة و حددت لها عقوبة للتكفير عن الذنب.

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على نمطية السلوكات الإجرامية لدى المرأة عبر المجتمعات، البدائية منها و القديمة و صولا إلى المجتمعات المعاصرة و كذا التعرف أيضا عن كيفية تناول الديانات السماوية لإجرام المرأة وفي الأخير نستدل بشواهد عن أشهر النساء إجراما عبر التاريخ.

أولا: نمطية السلوكات الاجرامية عند المرأة في المجتمعات القديمة

من المتفق عليه أن الجريمة في المجتمعات البدائية كانت تتخذ صورة تحريم ومخالفة أمر أو سلوك أملته الإعتقادات الدينية السائدة كما كان يعتقد أن جميع الأوامر و النواحي التي تنظم العلاقات الاجتماعية مستمدة من القدرة الإلهية و الذي اصطلح عليه علماء الاجتماع بالتابو" taboo"

"عرفت سلطة التنظيم الاجتماعي في مرحلته البدائية فكرة تحريم بعض الأفعال الضارة بالجماعة و ظهرت فكرت التوتمية، و يعني ذلك أن كل عشيرة تلتف حول رمز تعتقد

[1] القرآن الكريم ، سورة المائدة ، الآية 26.

أنه إلاه و في الغالب يكون حيوانا أو نباتا، كما تعتقد أنها تنحدر من سلالته و يتضمن هذا النظام أداء أفعال معينة وتحريم أفعال و أشياء أخرى يحرم المساس بها وهي taboo".[1]

كما كان ينظر إلى المرأة في المجتمع البدائي على أنها ذات مقدرة و قيمة بالمقارنة مع الرجل على اعتبار أن المرأة هي وحدها من تلد الأولاد نتيجة روح أو طيف يزرع فيها بذرة الأطفال، و بعد أن تعرف الإنسان البدائي على الصيد أصبح المجتمع يحتاج إلى القوة الرجل و أصبحت المرأة بحاجة إليه و خاضعة له كما أصبحت تستجيب لحاجات الرجل الجنسية.

يبدوا بالفعل أن المرأة في الطور الأول من تاريخها كانت تُعتبر تلك التي تملك قوة الإنجاب المكتنفة بالأسرار و التي تسكنها قوة سحرية دينية تعود بعميم الفائدة على النوع و يومئذ كانت تحاط بضروب الإحترام و التكريم.[2]

وبطبيعة الحال فقد عرفت المجتمعات البدائية أنماط معينة من الجرائم فقد كان يسود فيها جرائم الإعتداء على الاشخاص كالقتل والضرب والجرح وكذا الجرائم الدينية كالسحر و الشعوذة و جرائم الإعتداء على المقدسات و الإستهزاء و إغضاب الآلهة.

كما لم تدلنا المصادر العلمية عن جرائم المرأة في المجتمعات البدائية فما توصلنا إليه كان حول مكانة المرأة و دورها، وكذا أنواع الجرائم التي كانت تعرف آنذاك دون الخص بالذكر الجنس، و لعل الجرائم التي كانت تعرف آنذاك يقدم عليها كلا من الجنسين، لكن ما هو معروف أيضا أن المجتمعات البدائية كانت تعرف الإباحية الجنسية فلم يكن البغاء من المحرمات.

إن البغاء لم يظهر في المجتمعات البدائية لأن الحرية الجنسية كانت مسموحة بين الأفراد من الجنسين.[3]

---

[1] أحمد خليفة، مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي. دار المعارف،القاهرة ، 1962، ص ص 11-12.

[2] مونيك بيتير ، المرأة عبر التاريخ : تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا. ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت ،1979 ، ص7.

[3] أشرف مصطفى توفيق،جرائم المرأة : العالم السري للنساء (من واقع ملفات القضاء ومحاضر الشرطة). مكتبة رجب للنشر، القاهرة ، ط1، 1997، ص12.

أما **المرأة في واد الرافدين** كانت ذا شأن و مكانة وخير شاهد على ذلك وجود آلهة من الإناث،" لقد بنينا لحضارتنا عدد وافر من الآلهة إناث و هذا دليل على كون الأنثى رفيعة المستوى، و كذلك وجود وظيفة الكهانة للنساء.[1]

لقد أعطوا السومريون المرأة بعض الحقوق بالرغم من كون المجتمع أبويا حيث كان لها الحق المطلق والقدرة الكاملة لتقوم بالأعمال التجارية و البيع و الشراء و التبني و امتلاك العبيد و الإماء و اعتاقهم و امتلاك الاراضي و الماشية و النقود و التصرف بها.[2]

و من الأفعال التي كانت تعاقب عليها المرأة في واد الرافدين هو زواجها بأكثر من رجل."وهناك حالات في واد ارافدين مارست فيها بعض النساء ظاهرة تعدد الأزواج كما منع زواج المرأة بأكثر من رجل واحد، وعلى ما يبدوا أن زواج المرأة من رجلين أو أكثر كانت عادة متعارف عليها كما كان يعاقب كل من تقوم بها فكانت إذا عادة مذمومة في نظر السومرين.[3]

و في المقابل لم تكن المرأة الآشورية أكثر حظا من مثيلاتها السومرية، فقد أخضعت الحرائر للحجاب كما كانت توقع عقوبات على الإماء و العاهرات والداعرات و يعد ارتداء الحجاب من طرف هذه الفئة جريمة يعاقب عليها أشد العقاب.

"وفي احدى فقرات اللوحة الأولى منها ترى باباً مفصلا عن نظام الحجاب نلمس منه أن الحجاب كان مطبقا على الحرائر دون الإماء و العواهر والداعرات بل كانت توقع على الآمة و العاهرة التي تتحجب عقوبات شديدة، فالآمة كانت تصلم أذنها والعاهرة كانت تجلد خمسين جلدة و يصب القطران على رأسها، و كان من واجب كل مواطن يشاهد آمة أو عاهرة أو داعرة متحجبة أن يقبض عليها و يأتي بها إلى محكمة القصر".[4]

---

[1] أفرام سليمان متى ، المرأة عبر التاريخ . ،كتاب الكتروني ، نشر على الموقع www.ISHTARTV.com، تم التصفح بتاريخ 2014/01/30،ص12.

[2] نفس المرجع، ص13.

[3] صباح جاسم الحمادي، الجذور التايخية لنظام الزواج في واد الرافدين.مجلة كلية الآداب، العدد102،جامعة بغداد ، ص107.

[4] باسمة الكيال ، تطور المرأة عبر التاريخ. مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر، لبنان، 1981، ص ص31-32.

كما تطرقت مدونة حمورابي إلى البغاء المقدس أين كانت الفتاة تقدم إلى المعبد تقربا للآلهة كما أنها وضعت حدا للزنا، وذلك بمعاقبة كلا الطرفين و ليس المرأة فقط، و كانت تعتبر المرأة في عداد الماشية المملوكة.[1]

كما تضمنت شريعة حمورابي الكثير من النصوص الخاصة بالسرقة و التي تميزت بحمياتها للملكية الفردية و يتجلى ذلك بوضوح في العقوبات الرادعة على الأفعال المرتكبة ضد المال المملوك للغير.[2]

ونستطيع أن نحدد جريمة السرقة في شريعة حمورابي استنادا للمواد التي وردت فيها من (06 إلى 14) هي اختلاس مال منقول مملوك للغير دون رضاه أو اختطاف قاصر أو اتباع قاصر أو تسليم مال مسروق أو التصرف في مال لا يمكن إثبات ملكيته.[3]

كما يمكن التعرف على بعض أنماط الجرائم التي ارتكبتها المرأة في بعض القوانين و التشريعات القديمة و التي تعود إلى قرون قبل الميلاد ومنها شريعة اورناموا و التي تعد أولى الشرائع التي ظهرت في بلاد الرافدين و شريعة لبت عشتار حيث جاء في شريعة اورنامو في إحدى المواد جريمة الخيانة الزوجية و قصة المرأة التي أغرت بمفاتنها رجلا و ضاجعته، و أما في مدونة لبت عشتار و التي كانت تبيح الفساد و إن كان ينظر إلى الزانية غير متزوجة نظرة أقل مستوى من المرأة العفيفة.

في حين أن **المرأة الاغريقية** كانت تعتبر متاع جنسي تشترى متى رغب الرجل في ذلك و كان الرجال و النساء جميعا في أثينا يعترفون بأن العلاقات الجنسية هي أساس الحب.[4]

كما احتقر الإغريق المرأة وجعلها أدنى مستوى من الرجل و مجلبة للشؤم و الشر و اللعنة فنجد في أغلب الأساطير اليونانية كان ينتسب للمرأة دور الشرير.

---

[1] نفس المرجع، ص 17.

[2] عباس عبودي،شريعة حمورابي :دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة و الحديثة ، دارالثقافة للنشر و التوزيع،عمان، ط2،2010، ص76.

[3] عامر سليمان، السرقة في القانون العراقي القديم، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل ،العراق،1984، ص438.

[4] محمد عبد العليم موسى، الإسلام و مكانة المرأة. مكتبة العبيكات للنشر، الرياض ، ط1، 1997، ص30 .

و قد لخص الفيلسوف ديموستين منزلة المرأة عند اليونان بقوله:" إننا نتخذ العاهرات للذة، ونتخذ الخليلات للعناية بصحة أجسامنا اليومية ونتخذ الزوجات ليكون لنا أبناء شرعيون."[1]

ولم يتغير شيء بالنسبة للإغريق كما سيطروا على العالم لأنهم وحدوا أنفسهم في مستوى أرقى من الآخرين، فاحتقروا المرأة و جردوها من كل كرامة فلا حق تملكه لأن المملوك لا يملك كما أنهم اعتبروها نذير شؤم لذا يجب كسر رجلها لتبقى عاجزة وحتى أنهم اعتادوا حرق الزوجات، فاليوناني اعتبر المرأة خادمة مكانها المطبخ.[2]

لقد عرفت اليونان ببلاد الفلاسفة فكان رأي سقراط بخصوص المرأة أنها يمكن أن تتساوي مع الرجل إذا ما تمتعت بنفس ما يتمتع بها الرجل من أخلاق و فضيلة، " اذا ملكت المرأة الفضائل نفسها التي يملكها الرجل فإنها تستطيع أن تقوم بنفس المهام التي يقوم بها الرجال، و أنه ليس هناك ما يميز فضيلة الرجل عن فضيلة المرأة و بالتالي ليس هناك سبب يجعل الرجل سيدا و المرأة تابعة له".[3]

فمن أفكار سقراط طرحت فكرة المساواة بين الرجل و المرأة على الرغم من أن أفكاره من قبل كانت معادية للمرأة و رأى أنها مجلبة للشر، و أما أرسطو فيرى أن المرأة رجل غير كامل، وقد تركتها الطبيعة في الدرك الأسفل من سلم الخليقة وهو القائل:" أن المرأة للرجل كالعبد للسيّد، والعامل للعالم، والبربري لليوناني، وأن الرجل أعلى منزلة من المرأة ".[4]

كما عرف عن المجتمعات اليونانية انتشار الفسق والمجون فلم تحرم العلاقات الجنسية غير الشرعية آنذاك.

أما **المرأة في المجتمعات الرومانية** كانت أوفر حضا من مثيلاتها في اليونان فكانت النساء في مطلع الحضارة الرومانية أعظم احتراما منهن في اليونان، و لكن ككل المجتمعات كان دور المرأة ينحصر في الحمل و ولادة أكبر عدد من الأطفال .

---

[1] البهنساوي سالم، مكان المرأة بين الإسلام و القوانين العالمية . مطبعة الطيباوي الحامة ، الجزائر، ص12.

[2] ،نفس المرجع، ص 24.

[3] يسرى أيوبي ،المرأة عبر الزمن، نشر في موقع الكتروني ، *albizri.com/yusra/**Women**/ ، تم التصفح بتاريخ 2014/2/20* ،ص ص 54-95.

[4] غادة الخرسا ، المرأة و الإسلام. المطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ،1980 ، ص 23 .

فقد حصلت المرأة على بعض حريتها في القانون الروماني بعكس ما كانت عليه المرأة الاغريقية،على رغم حصولها على هذه الحقوق إلا أنها كانت خاضعة لسلطة رب العائلة إذا كانت عزباء ولسلطة زوجها إذا كانت متزوجة، كما كان لها الحق في الخروج للقيام بالزيارات و المشتريات حاجاتها المنزلية دون رقابة أو حراسة.[1]

و في المقابل كان يعتبر القانون الروماني الأنوثة سببا أساسيا لإنعدام الأهلية كحداثة السنّ والجنون، وأعطوا الحقّ لزوجها أن يحاكمها عندما تتهم بجريمة و أن يعاقبها، بل ويحكم عليها بالإعدام وينفذه بنفسه. [2]

كما كانت النساء تمتهن الدعارة وكثر عدد العاهرات كما أصبح المجون و الزنا من الفضائل العادية في المجتمع، "كانت الدعارة منتشرة في البلاد و ازداد عدد المواخير و الحانات التي تأوي العاهرات و أصبح الزنى من الأمور العادية وألفه الناس و لم تكن ثمة إمرأة موسرة.[3]

كما تناول القانون الروماني جريمة الإختلاس تحت اسم "péculat "و الكلمة مكونة من مقطعين الأول" pecus" و الثاني" troupeau" و كانت هذه الجريمة تنص على السرقات التي يرتكبها الأمناء على الودائع العامة و بلغت عقوبتها إلى حد النفي.[4]

أما المرأة في **المجتمعات المصرية القديمة** كانت لها مكانة سامية وكانت تتمتع بالحرية الكاملة و لها الحق في التصرف دون وجود من يراقبها و لا يحرسها، " تدلنا النصوص التاريخية القديمة واللوحات المكشفة أن المرأة الفرعونية كانت تتمتع بحريتها الكاملة تخرج من منزلها بدون رقيب و تتجول و تتنزه وتزور من تشاء دون أن يعترض سبيلها أي معترض، كما تساهم بنصيب وافر في الحياة الاجتماعية.[5]

كان للمرأة الحق في المشاركة في الحياة الإجتماعية كما يمكنها السيطرة على العرش حتى أنها تتساوى مع الرجل، و ترجع هذه المكانة السامية التي كانت للمرأة أنها نشأت من أن المجتمع المصري كان أميل إلى تغليب سلطان الزوجة على سلطان

---

[1] باسمة الكيال، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[2] غادة الخرسا ،مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] يسرى أيوبي ، مرجع سبق ذكره، ص114.
[4] مراد رشدي ،النظرية العامة للإختلاس في القانون الجنائي.مكتبة نهضة الشرق، القاهرة،ط1 ، 1976، ص424.
[5] باسمة الكيال ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

الزوج بعض الشيء و الشاهد على ذلك أن المرأة لم تكن لها السيادة وكفى بل إن الأملاك الزراعية كانت تنتقل إلى الإناث.[1]

والمرأة الفرعونية كانت تملك، وترث، وتتولى أمور أسرتها في غياب الزوج وقد كان المصريين يعتقدون أن المرأة أكمل من الرجل، كما كان الزوج يكتب كل ما يملك من عقارات لزوجته التي كانت تساعده في الزراعة والعمل، والأطفال الفرعونيون كانوا ينتسبون لأمهاتهم لا لآبائهم، كما كانت القِوّامة للمرأة على زوجها، والزوج كان عليه أن يتعهّد في عقد الزواج أن يكون مطيعا لزوجته في جميع الأمور.[2]

و في المقابل نجد أن المرأة قديما في **المجتمعات الصينية** لم يكن لها أدنى الحقوق فقد كان للزوج الحق في سلب جميع حقوق زوجته و تجب عليها الطاعة و الخضوع فقد كانت تحتل المنزلة الدُنيا في المجتمع الصيني،وازدياد المولود أنثى يعد نذير الشؤم للأسرة كما كانوا يتخلصون منهن من خلال تركهن في الحقول ليقضي عليهن الصقيع أو الحيوانات الضالة أو المفترسة، لما كانت تمثله من عبء ثقيل على الأسرة و لا ينال منها شيئا.

المرأة في المجتمع الصيني ليس لها أدنى حق من الحقوق و بإمكان الرجل دائما متى شاء أن يبيع زوجته كجارية، و أما المرأة المترملة فكانت تعتبر جزء من الثروة المتعلقة بزوجها و لم يكن لها الحق في الزواج مرة ثانية فكانت تعامل كالرقيق و ليس لها الحق في الحياة من نفسها و كان للزوج الحق في دفنها و هي حية بدون أي اعتراض من أي جهة كانت.[3]

و فيما يخص حرية المرأة كانت المرأة من عامة الناس أكثر حرية من نساء الطبقات العليا التي كانت تلازم البيت و يمنع خروجها إلى المدينة بمفردها، و أما المرأة الفقيرة كانت تستطيع الخروج من منزلها وكان بوسعها العمل في المهن المخصصة للنساء أو في السوق.[4]

---

[1] يسرى أيوبي ، مرجع سبق ذكره، 60.
[2] غادة الخرسا ، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[3] باسمة الكيال، مرجع سبق ذكره، ص 42.
[4] هادي العلوي، فصول عن المرأة . دار الكنوز الأدبية ، لبنان، ط1 ، 1996، ص 99.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية فقد منع الصينيون العلاقات بين الجنسين قبل الزواج و كان يعاقب كل يقوم بذلك. "كما حرم الصينيون العلاقات الجنسية خارج الزواج و يشمل التحريم العلاقات الشباب قبل الزواج. " [1]

أما **المرأة في المجتمع الهندي** لم تعرف هي أيضا الإستقلال و الحرية لا بين أهلها و لا في المنزل زوجها فإذا توفي زوجها ولم يكن لها قريب يرعاها وجب عليها أن تموت بموت زوجها و هي حية.[2]

لم يكن للمرأة في المجتمع الهندي مكانة و كانت محتقرة و مهانة و لم تكن تتمتع بأدنى الحقوق و كانت تعد سلعة،" كما كانت النساء تحسب جزءا من الغنائم الحربية و بعد النصر تقسم بين الأفراد.[3]

ويقول الدكتور مصطفى السباعي"ولم يكن للمرأة في شريعة "مانو" الحقُّ في الإستقلال عن أبيها أو زوْجها أو ولدها، فإذا مات هؤلاء جميعًا وجَب أن تنتمي إلى رجلٍ من أقارب زوْجها، وهي قاصرةٌ طِيلةَ حياتها، ولم يكن لها الحقُّ في الحياة بعْدَ وفاة زوْجها، بل يجب أن تموتَ يومَ مات زوجها، وأن تُحرَق معه وهي حيَّة على موقِد واحد، واستمرَّتْ هذه العادة حتى القرن السابع عشر، حتى أُبطلت عن كُرْه من رِجال الدّين الهنود، وكانت تُقدَّم قربانًا للآلهة لترْضَى، أو تَأمُر بالمطر أو الرِّزق، وفي بعض مناطق الهند القديمة كانت شجرةٌ يجب أن يُقدِّم لها أهلُ المنطقة فتاةً تأكلها كلَّ سَنَة.[4]

و أما **المرأة في العصر الجاهلي** فقد كانت ترتكب جرائم متعلقة بالزنا و شرب الخمر و الرقص في الحانات و لهذا كان العرب في الجاهلية يقومون بوأد البنات ظنا منهم أنها مجلبة للعار والخزي و قد جاء في ذلك قوله تعالى ((« و اذا بشر احدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم (58) يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ،أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون (59)) » [5]

---

[1] نفس المرجع ، ص 104.
[2] باسمة الكيال ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 42-43.
[3] نفس المرجع، ص 44.
[4] مصطفى السباعي ، المرأة بين الفقه و القانون. دار الوراق للنشر، بيروت، ط7 ، 1999،ص 18.
[5] القرآن الكريم، سورة النحل ، الاية 58-59.

كما أن وأد البنات و قتل الأولاد خشية الفقر لم يعتبر جريمة في المجتمعات العربية في الجاهلية ولكن منذ أن ظهر الإسلام و حتى الآن أضحا من أكبر الجرائم في هذه المجتمعات نفسها.[1]

كانت نظرة العرب الجاهلية إلى المرأة على أنها متاع يمتلكونها و ليس لها أدنى الحقوق فكان العرب لا يورثون المرأة و كانت خاضعة لسلطان الرجل.

" أخذت مكانة المرأة في الجاهلية تتراجع ففقدت الكثير من حقوقها أمام الرجل الذي أخذ يحكم في زمام الأمور، ولقيام الجاهلية على العرف دون قانون كانت العلاقة بين الرجل و المرأة عشوائية خاضعة لتقلبات المزاج و مَقدرة كل منهما، لكن المرأة في الجاهلية حافظت على حريتها الشخصية فلم تخضع لقيود تحد من نشاطها الإجتماعي و يلزمها الحجاب أو ملازمة المنزل."[2]

و كانت المرأة بعض الملك المشاع فكانت زوجة أو خليلة لأفراد الأسرة جميعا و كانت إذا مات زوجها يفرض عليها الحداد سنة كاملة لا تخرج من بيتها و كانت كثيرا ما تتعرض للتهمة و الظن فيحل بها البلاء من غير استحقاق.[3]

من هنا يتبين لنا أن أكثر أنماط الجرائم التي كانت تقدم عليها المرأة قديما هي الزنا و الخيانة الزوجية و شرب الخمر والرقص، فقد عرفت المرأة قديما الجرائم الاخلاقية و أما اليوم فلم تعد الأمور كذلك فتطورت الجريمة كما ونوعا حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية و السياسية، فبعدما كانت أدوار المرأة قديما تتميز بغيابها الكلي عن الأنشطة الإجتماعية و ينحصر داخل البيت لتقوم بوظيفة تربية الأبناء و القيام بالوجبات المنزلية مما يجعلها أقل عرضة للجريمة بالمقارنة مع الرجل وهذا ما يفسر ارتفاع اجرام الرجل بالمقارنة بالمرأة، ولكن مع ظهور بوادر التحرر و المطالبة بحقوق المرأة وأهمها حقها في التعليم و العمل والإنتخاب و الترشح فأصبحت تتقلد أدوار مماثلة لأدوار الرجل في جل المجالات الحياة مما جعلها تتساوى في تقليد الوظائف و المهام داخل المجتمع، و في المقابل أصبحت أكثر عرضة لشتى أنواع الإنحراف و الإجرام و لم تعد السجون مخصصة للرجال فقط.

---

[1] مجد الهاشمي ،مرجع سبق ذكره ص 13

[2] هادي العلوي، مرجع سبق ذكره، ص74.

[3] عبد الحميد الشورابي ، الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام مع مقارنة بالنظم الدستورية الحديثة. منشاة المعارف ، الإسكندرية، 1987، ص ص 43-44 .

و عليه نقول في الأخير أن تطور المجتمعات و تعقد الحياة أدى إلى بروز ظواهر لم تكن معروفة من قبل نتيجة لتقسيم الأدوار فلم تعد هناك معالم واضحة لأدوار ووظائف كلا من الجنسين .

إن التطور الحضاري للمجتمعات البشرية يرافقه تطور في الأنماط الجريمة و اتجاهاتها ودوافعها، والجريمة ليست شيئا مطلقا بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محددة و لكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة.[1]

ثانيا: إجرام المرأة في الديانات السماوية

لم تعط **الديانة اليهودية** للمرأة مكانة فكان ينظر إليها بالنظرة الدونية و اعتبروها خادمة وكانت تتساوى مع الحيوانات. " إن المتتبع للتراث الفكري و المورثات الديانة اليهودية يجد أنها قطعت شوطا كبيرا في الحط من قدر المرأة فأهانت مكانتها وحطت من قدرها فسلبتها كل حقوقها أو معظمها حتى لقد ساوت المرأة اليهودية بالحيوان."[2]

و استنادا لما كتب في كتبهم المقدسة تعتبر المرأة من ملكية الأب و الزوج مثلها مثل المتاع و المال والحيوان كانت وظيفتها الرئيسية هي الإنجاب وخدمة الآخرين، فالديانة اليهودية حسب ما كتبه رجال الدين اليهود في سفر " المرأة أمر من الموت وأن الصالح التقي هو الذي ينجوا منها، وحسبه فإن اليهودي التقي يحمد الله كل صباح حين يصلي على أنه لم يجعله عبدا و لا امرأة، وكان للأب في مرحلة من مراحل التطور يحق له إيجار أو بيع بناته وحتى حق قتلهن، و كان ينظر المجتمع اليهودي إلى الزواج على أنه وسيلة لإستمرار النوع.[3]

يدل الدعاء الرجل اليهودي على إحتقار ونبذ لجنس المرأة ورضوخها لهذه الوضعية كما لا يمكنها أن ترث إذا كان لها إخوة ذكور.

---

[1] مجدي الهاشمي ، مرجع سبق ذكره ص12.

[2] محمد سيد فهمي، المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث. دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الاسكندرية ، 2007، ص 18.

[3] بدر الدين السباعي ، مشكلة المرأة العامل التاريخي. دار الجماهير، سوريا، 1985، ص 48.

ترى بعض الطوائف اليهودية أن المرأة دون مرتبة أخيها وليس لها مكانة الاجتماعية، بحيث ليس بمقدورها أن ترث اذا كان لها إخوة ذكور و أما اذا لم يكن لديها إخوة ذكور و آل الميراث إليها فقد حال القانون اليهودي بينها وبين الزوج.[1]

و لعل الحادثة الآتية تكشف لنا وضع ومركز المرأة في المجتمع المدني اليهودي، "جاءت امرأة تشكوا زوجها إلى الرهبان(الرئيس الديني) وقالت أن زوجها إرتكب الصادومية في حقها فما كان جوابه إلا أن قال: ابنتي أنا لا اقدر أن أصنع لك شيئا لأن الشريعة جعلتك ملكا للغير".[2]

كما حرمت الديانة اليهودية زنا النساء و لم تحرمه على الرجال، و على الفتاة أن تحافظ على البكارة لأن ثمن بيعها يختلف عن ثمن بيع الثيب،" عليها أن تهتم بالبكارة لأن ثمن البكر ضعف ثمن الثيب و من هنا فقد حرص اليهود على عذرية بناتهن و اشتدوا في معاقبة زنى النساء دون الرجال.[3]

فقد حرمت الديانة اليهودية العلاقات الجنسية غير الشرعية كما حددت لها عقوبة وتتمثل في الموت رجما أو حرقا أو غرقا كما كانت العقوبة تختلف حسب الحالة

المدنية للمرأة، فتختلف عقوبة الفتاة العذراء غير المخطوبة عن الفتاة المخطوبة و عن المتزوجة.

و أما عقوبة الزانية بالنسبة للفتاة المخطوبة: ففي حالة مواقعة رجل فتاة عذراء مخطوبة يجدها في مكان بعيد عن المدينة كالحقل فيعاقب ذلك الرجل بالقتل أما الفتاة لا تعاقب لأنه لا يمكن سماع استغاثتها لوجودها في ذلك المكان، وفي حالة وجودها في المدينة فيرجم كلاهما حتى الموت لأنه كان بإمكانها الإستغاثة لإنقاذها فهي بذلك موافقة على ارتكاب الفعل.[4]

---

[1] باسمة الكيال، مرجع سبق ذكره، ص47.
[2] محمد سيد فهمي ،مرجع سبق ذكره، ص18.
[3] عبد الفتاح إمام إسلام، الفيلسوف المسيحي و المرأة. مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996، ص ص36-37.
[4] سامية حسن الساعاتي ، الجريمة و المجتمع. دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص 87.

وبالنسبة للمرأة المتزوجة في حالة ارتكابها للزنا ترجم أو تحرق حتى الموت أما بالنسبة للعذراء غير مخطوبة فيطلب الأب تعويضا ماليا ويرغم الرجل على الزواج بها.

ومن الجرائم التي تناولها الكتاب المقدس جريمة القتل، " قدم جملة من صوره وميز بين أنواعه فقد كان يعاقب على القتل المقصود بالإعدام و لم يعترف لمقترفه بحق الملجأ كما لم تكن تفرق بين القتل الخطأ و القتل العرضي، و كانت تعاقب مقترفيها بالإقامة الجبرية في المدن التي أمر موسى عليه السلام بأن تكون ملاجئ يظل فيها القتلى حتى موت كبير الكهنة.[1]

كما تعتبر المرأة نفساء مخطئة و يتوجب عليها كفارة لتتوب عما اقترفته كما يتوجب عليها أن تقدم ذبيحة للكاهن حتى يقدمها أمام الرب و يكفر عنها و فتطهر.

و أما **المرأة في الديانة المسيحية** فعرفت بعض الحقوق وتغيرت صورة المرأة بإعتبارها خادمة للرجل و بدأ ينظر إلى المرأة على أنها تتمة للرجل، " إن الانسان يستطيع أن يتوصل إلى وجهة نظر المسيحية عن المرأة من خلال حياة وتعاليم المسيح، فلم يعامل النساء قط على أنهن جنس أدنى من الرجال كما كانت تعاليم المسيح زاخرة بصورة ايجابية للنساء و خدمته تبين أنهن متساويات مع الرجال في كل القيم الانسانية و يظهر ذلك في كتابات الأناجيل الأربعة .[2]

ومع مجيء **الإسلام** أعطى للمرأة مكانتها و منحها حقوقها الأساسية باعتبارها كائن إنسانيا فمنحها حقوقها المدنية كالأهلية و المسؤولية و الشهادة و أحدث ثورة على القيم و العادات و النظم السائدة من قبل، كما أعاد الإعتبار للمرأة، و يتجلى ذلك في العديد من السور التي تعرضت لأمور المرأة منها سورة البقرة و المائدة و سورة النور التحريم و الأحزاب، و لعل سورة النساء هي من أكثر السور التي تناولت المرأة و تعرضت لحقوقها و تكريمها وإعطائها حرية التصرف في ذاتها و أموالها و تعرضت أيضا إلى نظام الزواج.

---

[1] مزوز بركو، جريمة القتل عند المرأة . المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، ط1 ، 2012 ، ص ص 52-53.
[2] محمد سيد فهمي ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

و في ذلك قوله تعالى : ((«يا أيها الناس انّا خلقناكم من ذكر و أنثى و جعلناكم شعوبا و قبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم إن الله عليم خبير»))[1].

عندما ظهر الإسلام أعطى المرأة حقوقها و مكانتها و فتح لها آفاق و مهد لها السبيل لتلعب دورها في بناء الأسرة و المجتمع واخرجها من تلك الهوة السحيقة التي رمتها فيها بعض الشعوب القديمة خاصة الرومان و اليهود الذين اعتبروها شرا لا بد منه.[2]

" رفع الاسلام مقام المرأة و أقر لها حقوقها و جعل لها شأن ملحوظا في الحياة و الشؤون العامة بل وأجاز لها تولي منصب القاضي و شاركت في الجهاد و الحروب وتولت في بعض المرات مراكز الصدارة و التوجيه.[3]

و على العموم فإن الإسلام اعترف بآدمية المرأة و اعترف باستقلالها الاقتصادي و حررها من ولاية الرجل في البيع و الشراء و العمل و التعليم.[4]

أما في مجال إجرام المرأة فقد جاء في القرآن الكريم قصص عن نساء ارتكبن أفعال تعتبر جريمة في نظر الدين الاسلامي، و منها قصة امرأة لوط لقوله تعالى في كتابه العزيز: «((قال فما خطبكم ايها المرسلون قالوا إنا أُرسلنا إلى قوم مجرمين، إلا ءال لوط انا لمنجوهم اجمعين، إلا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين.) ».[5]

و قال الله تعالى في سورة التحريم : «((ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح و إمرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا و قيل أدخلا النار مع الداخلين، و ضرب الله مثلا للذين آمنوا إمرأة فرعون إذ قالت رب ابن لي عندك بيتا في الجنة و نجني من فرعون و عمله و نجني من القوم الظالمين)».[6]

---

[1] القرآن الكريم، سورة الحجرات ،الاية 13.

[2] يحي بوعزيز ، موضوعات و قضايا المرأة الجزائرية و حركة الإصلاح النسوية العربية . عالم المعرفة لنشر و التوزيع، الجزائر ، 2009، ص 19.

[3] حسن عبد الحميد رشوان، علم الإجتماع المرأة. المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1998، ص 26.

[4] فوزية العطية ،المرأة و التغير الاجتماعيي في الوطن العربي. المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم : معهد البحوث و الدراسات العربية، بغداد، 1983 ،ص65.

[5] القرآن الكريم ،سورة الحجر، الآية 57 إلى 60.

[6] القرآن الكريم، سورة التحريم، الآية 10الى 12 .

و كذلك قصة زوجة العزيز الذي كان وزيرا للملك على خزائن مصر في عهد أحد ملوك المكسوس و التي أغوت سيدنا يوسف قال الله تعالى : «((وراودته التي هو في بيتها عن نفسه و غلقت الأبواب و قالت هيت لك قال معاذ الله انه ربي أحسن مثواي انه لا يفلح الظالمون ، و لقد همت به وهم بها لولا أن راءى برهان ربه كذلك لنصرف عنه السوء و الفحشاء انه من عبادنا المخلصين ، و استبقا الباب و قدت قميصه من دبر))».[1]

تحدث القرآن الكريم عن المرأة في سور كثيرة و التي جاءت في قالب قصصي كما تحدث عن النساء الصالحات و المجرمات .

كما نجد أن الشريعة الإسلامية تناولت موضوع الجريمة و العقوبة التي تنجر عنه حفاظا على الإنسان ، كما حدد القرآن الكريم الجرائم الخطرة التي تضر بمصلحة المجتمع و اعتداء على الخالق و تتمثل في جريمة القتل و السرقة و الحرابة و شرب الخمر و الزنا و القذف و الردة و البغاء .

كما نبهنا القرآن الكريم إلى خطورة بعض المعاصي التي يرتكبها الفرد و تنجر عنها عواقب وخيمة كشرب الخمر الذي ينجر عنه جرائم القتل و جرائم الآخلاقية، بالإضافة إلى جريمة الزنا و ما ينتج عنها من انتشار الفساد و الرذيلة و انحلال الأخلاق بالإصابة بالأمراض الفتاكة التي تنتقل عن طريق العلاقات الجنسية وزد على ذلك كثرة الأبناء غير الشرعيين و ما ينجر عنه من اختلاط في الأنساب و كذا الشعور بالدونية و النقص في المجتمع الذي يدفعه في كثير من الأحيان إلى الإنحراف أو ممارسة الجريمة انتقاما من المجتمع .

[1] القرآن الكريم ، سورة يوسف، الآية 23-24.

ثالثا: عرض تحليلي لبعض الجرائم النسوية الأشهر عالميا

إن مقاربة جرائم المرأة تقتضي رصد لبعض الحالات الإجرامية من مجتمعات مختلفة للتعرف على بعض السمات التي تميزهن عن النساء العاديين، وفي ظل المعطيات المتاحة تمكنا من التعرف على بعض الحالات ارتكبتن مختلف أنماط الجرائم و يشهد لها التاريخ نظرا لبشاعتها و خطورة فعلها.

عليه سوف نتناول في هذا المطلب عرض تحليلي لبعض الجرائم النسوية الأشهر على المستوى العالمي للتعرف على بعض الجوانب السوسيو- ديموغرافية و المتمثلة في (السن الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، المهنة، الإنتماء الجغرافي) بالإضافة إلى تحديد من هم ضحايا المرأة المجرمة، و كذا التعرف على أنماط الجرائم التي قد تقدم عليها المرأة ، لنتمكن في الأخير من استخلاص بعض النتائج.

الحالة الأولى :المجرمة ايمليا داير Amelia Elizabeth Dyer[1]

Source de photo : murderpedia

تعود القضية إلى ستنيات القرن التاسع عشر حيث كانت البريطانية إميليا داير تقوم بقتل المواليد غير المرغوب فيهم لمدة عشرين عاما، نشأت و تزوجت في مدينة بريستول كانت تقضي عطل نهاية الأسبوع تغني على قارعة الطريق، أما زوجها فكان عاملا في أحد المصانع. اشتغلت ايميليا قابلة قانونية لتكسب عيشها مع ابنتها، كما عملت مرضعة حاضنة أطفال.

كانت تقوم بقتل الأطفال الرضع من خلال البحث عن السيدات اللاتي يرغبن في التخلص من أبنائهن الذين أتوا بطرقة غير شرعية، وكانت تحصل على أموال

[1] مجدي الهاشمي ، مرجع سبق ذكره، ص 124.

مقابل الإعتناء بهم ثم تقوم بتجويع هؤلاء الرضع حتى الموت و تجعلهم يتناولون الأفيون حتى لا يبكون ثم تلقي بهم في النهر بعد أن تجردهم من ملابسهم من أجل بيعها، سجنت مرة و خرجت، إلا أنها قررت العودة إلى عملها بعد نقل مكان سكناها إلى قرية كافرشام، تخطى عدد الضحايا 400 رضيع استطاعت السلطات القبض عليها و تنفيذ حكم الإعدام في حقها عام 1896 عن عمر يناهز 58 عام كما وجدت الشرطة في بيتها المخيف ملابس أطفال وقصاصات لإعلانات من الصحف تطلب متبنيا للأطفال

الحالة الثانية : الملكة ماري أنطوانيت[1] Marie-Antoinette

Source de photo : murderpedia

عاشت حياتها الأولى في بلاط الإمبراطورية النمساوية بين والدها الإمبراطور و والدتها الإمبراطورة لها ستة عشر من الإخوة كانت أصغرهم، لم تحظ بقدر وافر من التعليم و التوجيه، لما بلغت الرابعة عشر من عمرها رشحها لويس الخامس عشر زوجة لولي عهده الملك لويس السادس عشر و تم زواجها بولي العهد و انتقلت إلى فرنسا، تولى زوجها الملك عام 1774 الملك ،استغلت ضعف زوجها لتتدخل في شؤون الحكم و السياسة و أصبحت لها الكلمة الأولى في الدولة.

و في ظل الظروف الاقتصادية السيئة أرهق الشعب بالضرائب و زادت معاناة وحرمان الشعب، وكانت ماري تزداد اسرافا و تبذيرا و سخط الشعب بلغ ذروته و بينما كانت فرنسا تعاني من أزمة الخبز إذا بالملكة تتساءل: "و لم لا تأكلون الفطائر".

[1] نفس المرجع ، ص ص ص 75-76-77.

و خرج الشعب في تظاهرات و إقتحم الجماهير قصر فرساي و بدأت الأسرة المالكة تفكر في الهرب و لكنها فشلت و استمرت الملكة في فسادها، كما كانت تخون زوجها و كانت تتلقى رسائل من عشيقها بشيفرة خاصة داخل القصر، و تمت محاكمة الملكة وتم ايداعها السجن أين لاقت أسوأ معاملة و وجهت إليها تهمة تبديد أموال الدولة على ملذاتها و نزواتها واتصالها بالخارج لإجهاض الثورة و خنق الحريات مستخدمة في ذلك عملاء سريّين، واقتيدت ماري إلى زنزانة خاصة وقام الجلاد بتوثيق يدها و قص شعرها و اقتيدت داخل عربة مكشوفة و سارت بن مجموع الشعب الذي كان يهتف بموتها و أعدمت بالمقصلة، و هكذا ماتت الملكة ماري التي تعرف بالفساد والتي اشعلت فتيل الثورة الفرنسية.

الحالة الثالثة: المجرمة بيفرلي آليت [1] Beverly Allitt

Source de photo : murderpedia

كانت تشتغل ممرضة في مستشفى جرانثام البريطاني، تبلغ من العمر 23 سنة كانت متحمسة للعمل الذي لحقت به لكن سرعان ما تحولت من ممرضة إلى قاتلة أطفال، حيث تسببت في وفاة أربعة أطفال و دخول خمسة حالات في وضعية حرجة يصعب النجاة منها.

في عام فبراير 1991 أحضر طفل إلى المستشفى كان يعاني من مشاكل في الرئة أشرفت آليت على رعايته و لكن فجأة تدهورت حالته و مات بسكتة قلبية، و بعد فترة أستقبل طفل مصاب بالشلل الدماغي فنقل إلى الجناح الذي تعمل بها آليت و بعد مرور فترة قصيرة توفي الطفل و ظنوا أن الصرع هو الذي أدى بحياته إلى

[1] نفس المرجع ، ص ص119-120.

الموت، و بعد ذلك بخمسة أيام أدخلت الطفلة كايلي نفس الجناح و نفس الغرفة و هي الأخرى توفيت، و ظل السيناريو نفسه يعاد و لم يشك أحد بالممرضة آليت و استمرت في ارتكاب جرائمها إلى أن جاء قتل الطفلة ذات الخمسة عشرة شهرا التي وضعت حدا لأعمالها الاجرامية.

و بدأت التساؤلات تثار حول زيادة عدد الوفيات و اتجه التفكير حول وجود فيروس داخل الغرفة و لكن لم يتم العثور على ما يؤكد ذلك، وزاد الاهتمام بالقضية بعد أن أشارت أحد الفحوص إلى إرتفاع نسبة البوتاسيوم في دم آخر ضحية و أخيرا اتهمت الممرضة، وعند التفتيش منزلها تم العثور على عقارات طبية تعمل على قتل الأطفال، وعند دراسة ماضيها تبين أنها تعاني من حالة نفسية نادرة تدعى (متلازمة مانشوسن باي بروكسي) يشعر مرضى هذه الحالة بأهميتهم من خلال إيذاء الأطفال و من ثم إنقاذه عن طريق طلب المساعدة الطبية، و في هذه الحالة يشعر المصاب بالهدوء أما إذا تعافى يهتاج و يزداد غضبا و من أعراضه محاولة المريض لفت الانتباه إليه عن طريق إدعاء المرض و ايذاء نفسه.

اتهمت بأربعة جرائم قتل وإحدى عشر محاولة قتل بالإضافة إلى إلحاق الضرر الجسدي، صدر في حقها حكما بالسجن المؤبد و هو أقصى حكم تصدره المحكمة البريطانية بحق امرأة.

الحالة الرابعة : ليديا شيرمان[1] Lydia SHERMAN

Source de photo : murderpedia

يطلق عليها في أمريكا ملكة السم قتلت المجرمة ليديا شيرمان ما يقارب 42 شخصا ماتوا عن طريق اعطائهم سم الجرذان، بدأت سلسلة القتل بعد أن طرد زوجها من الوظيفة من قسم البوليس، فأصبح مدمن على شرب الخمر فقامت بقتله عن طريق اعطاءه شوربة وضعت فيها السم، كما قامت بقتل أولادها الواحد تلوى الآخر (ميري آن و ادوارد، وليام، جورج وآن ليزا وآخرهم الطفلة ليديا) و كانت المجرمة و بشكل دائم تقوم في كل حالة موت بإستدعاء طبيب آخر أين كان يصدق ما تقوله عن سبب الوفاة.

تزوجت ثانية من رجل غني و يدعى دنيس هول هيرون ولظرف واحد لجأت شيرمان إلى قتله.

و بعدها تزوجت مرة أخرى من رجل يدعى نيلسون شيرمان و التي قامت بقتل حماتها و أربعة من أبناء زوجها، و بعد وفاة أحد بناته أدمن على الكحول و كان هذا السبب في قتله هو الآخر، و بعد تشريح جثة زوجها و أبنائه تم اكتشاف وجود سموم مملوءة داخل الجسم، ونظرا لأنها كانت ذكية استطاعت التأثير في القاضي و تم الحكم عليها بتهمة القتل من الدرجة الثانية و تم الحكم عليها بالسجن مدى الحياة.

[1] نفس المرجع، ص ص 110-111.

الحالة الخامسة: ايرما غريسي

Source de photo : murderpedia

تعتبر غريسي من بين المجرمات التي يشهد التاريخ لجرائمها،ولدت عام 1923 عملت كحارسة في السجون النازية كانت وظيفتها تعذيب المساجين عن طرق ضربهم بالسوط مع بعض التجاوزات الجنسية وتعذيبهم و التهديد بالسلاح، حتى انها كانت تسمح بإطلاق الكلاب الشرسة عليهم أو حتى وضعهم في غرفة مليئة بالغاز و انتظارهم حتى يختنقوا، أشتهرت أيضا بلبس الأحذية الثقيلة وحمل مسدس في يديها .

الحالة السادسة: كاثرين نايت

Source de photo : murderpedia

تعتبر جرائمها من أكثر الجرائم وحشية إذ أنها قامت بقتل عشيقين لها و سلخ جلد واحد منهما و وضعته كزينة في منزلها، و بسبب و حشيتها حكم عليها بالسجن المؤبد لتكون أول استرالية تمضي حياتها في السجن من دون أن يعفوا القضاء عليها و هي لا تزال حية إلى يومنا هذا.

الحالة السابعة: بيلي جوينس Belle Sorenson Gunness

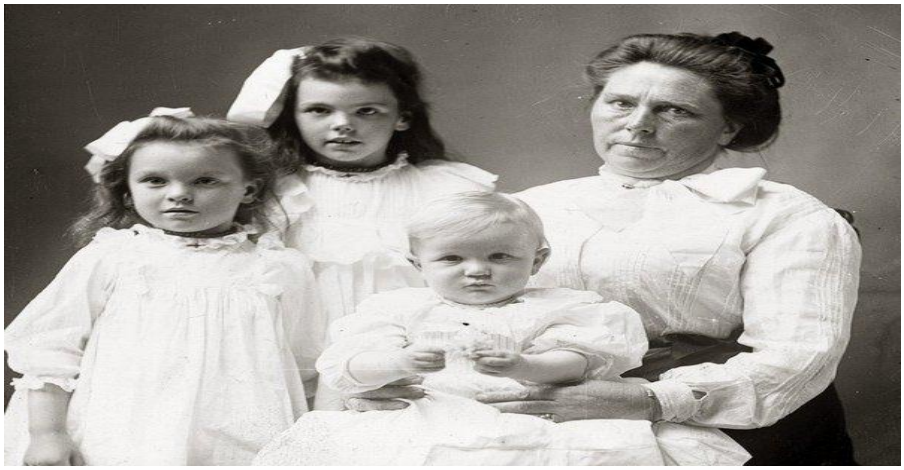

Source de photo : murderpedia

من أصل نرويجي ولدت عام 1858 جاءت إلى الولايات المتحدة الامريكية قتلت 40 شخصا وكان الدافع وراء ذلك هو الجشع، فكانت تقوم بالاستيلاء على التأمين على حياتهم وامتلاك عقاراتهم، قامت بقتل زوجيها الاثنين، وقتلت طفلتيها (لوسي وميرتل) و إبنتها بالتبني وأصدقاء بنتيها وكذلك العمال المزارعين، وجدوا جثث القتلى في ممتلاكاتهم، لم تُسأل عن جرائمها لأنها وجدت مقطوعة الرأس في بيتها المفحم، كما تدل بعض المصادر أنه لم يتم تحديد هويتها بصفة قطعية ما يؤكد فرضية هربها و تمويه الجهات الأمنية .

يتبين لنا من خلال استعراض لبعض حالات الجرائم النسوية من المجتمع العالمي أن معظم المجرمات يستخدمن السم في عملية القتل، كما أن جل جرائمهم هي الإعتداء على الأشخاص و كان القتل بالدرجة الأولى يليه جرائم التعذيب، و كان الدافع وراء جرائم القتل عند هؤلاء النساء يختلف من حالة لأخرى، فكان الدافع إما من أجل الحصول على المال أو أمراض نفسية أو بدافع الانتقام، كما أن معظم ضحاياهن من الأطفال و هذا ما توصل إليه اوتو بوبلاك في دراسته حول جرائم المرأة و الذي رأى أنها كثيرا ما تلجأ إلى استخدام السم في عملية القتل و معظم ضحايا المرأة هم من المواليد حدثي الولادة ، كما توصل أيضا إلى أن جرائم المرأة كثيرا ما تتم في الخفاء و بالتالي لا تصل إلى الجهاز القضائي، وهذا ما يفسر إنخفاض معدل إجرامها بالمقارنة مع الرجل.

المبحث الثاني: التطور النمطي و الكمي لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري.

إن الحديث عن تطور ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري يدفعنا إلى البحث عن أهم التغيرات والتحولات التي شهدها المجتمع الجزائري على جميع المستويات التاريخية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية عبر مختلف المراحل الزمنية، و نخص بالذكر مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر و كذا مرحلة ما بعد الإستقلال و مرحلة الإنفلات الأمني إلى يومنا هذا .

أولا: مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1832-1962)

يرى"Grand Guillaume" أنه لمن الصعب تحليل المجتمع الجزائري المعاصر دون التعرض إلى مرحلة ما قبل الاستقلال و التي لعبت دورا مهما في ماضي و حاضر البلاد.[1]

لعب المستعمر الفرنسي دورا كبيرا في تدهور أوضاع المجتمع الجزائري، و المرأة الجزائرية لم تكن بمنأى عن ذلك إذ عمل المستعمر على حرمانها من أبسط حقوقها كالتعليم و العمل لينحصر دورها في المنزل.

بقيت المرأة الجزائرية عاملة داخل بيتها حفاظا على سمعتها و شرفها، حيث تم في سنة 1946 إحصاء حوالي 92 عائلة تبين من خلاله أن 37 إمرأة تعمل، و في إحصاء سنة 1954 تم إحصاء حوالي 1720 إمرأة عاملة ببيتها حسب ما أوردته اللجنة العليا للإحصاء.[2]

و يرجع تفسير هذه الوضعية للمرأة على إعتبارها أكثر عضو فعّال يعمل على المحافظة على الهوية الوطنية والشخصية الجماعية، فعمدت الأسر الجزائرية على إبقاء المرأة في بيتها بعيدة عن مواجهة المستعمر الفرنسي و بالتالي حرمت من التعليم وعرفت الجهل و شتى أنواع الاضطهاد، و لكن على الرغم من القيود المفروضة عليها آنذاك إلا أنها انخرطت في نضال الثورة الجزائرية و شاركت كمجاهدة، كما تم الإعتماد عليهن في ظل الظروف الصعبة و تضيق الخناق على الثورة الجزائرية

---

[1] علي مانع،جنوح الأحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2002،ص111.

[2] محمد قريشي، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954،رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2001،02-2002، غير منشورة، ص 80 .

خاصة في المدن فكانت مهمتها تمرير السلاح و إخفائه ووضع القنابل و التمريض و الطبخ و نقل المعلومات.

" و لقد كانت النساء تقوم بكل المهام التي تتطلب التموين و الإتصال و جمع العتاد و الأدوية ، كممرضة و طباخة، غسالة، فدائية ،كاتبة و محافظة سياسية، جندية ."[1]

كما كان المستعمر الفرنسي يعتبر هذه الفئة من النساء من وجهة نظره مجرمات وجب عليهن العقاب.

أما عن حجم و نمطية السلوكات الإجرامية التي كانت ترتكبها المرأة الجزائرية آنذاك فهي ضئيلة جدا و إن كان بعضهن يمارسن الدعارة نتيجة للظروف الاجتماعية الصعبة من جراء سياسة التفقير و التجويع.

يرى قوديوا أن العديد من النساء المهملات في شوارع الأحياء كن ضحية السياسة الإستعمارية ، و هو الشيء الذي دفع بهن إلى إمتهان الدعارة كأسهل طريق لضمان المعيشة، بما أنه آخر حل مفروض عليها.[2]

و من أنماط الجرائم التي أفرزتها الأوضاع الاجتماعية المتدهورة إبان الثورة أيضا جريمة السرقة، و في هذا الصدد يرى الباحث الاجتماعي عمر سعيد رمضان أن نسبة إجرام المرأة عموما ترتفع في أوقات الحروب خاصة فيما يتعلق بجريمة السرقة و ذلك أن المرأة تأخذ على عاتقها كثير من أعباء الحياة.[3]

ثانيا: مرحلة ما بعد الإستقلال (1962 – 1989)

عرفت المرأة الجزائرية بعد الإستقلال الإعتراف ببعض الحقوق فقد سمح لها الإلتحاق بالتعليم و الخروج من المنزل لتتخلي شيئا فشيئا عن دورها التقليدي، كما سمح لها التعليم من الدخول إلى ميدان العمل و خاصة في الوظائف التعليمية و الصحية و من ثم المشاركة في التنمية السياسية، و قد كان لقانون إجبارية التعليم لكلا الجنسين الأثر البارز في إحداث التغيرات الحاصلة.

---

[1]Djamel Amrane , Approche statistique de la participation de la femme Algerienne à la guerre de liberration national 1954-1962.revue de l'histoire d'alger,Algerie ,1981, p80.

[2] محمد قريشي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[3] عمر السعيد رمضان،دروس في علم الإجرام. دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 56.

" ففي الفترة الممتدة مابين 1965-1966 وصل عدد التلاميذ المتمدرسين إلى 1370357 منهم 513115 إناث و 857242 ذكور."[1]

كما كانت لنتائج الثورة التحريرية انعكاسات سلبية و نخص بالذكر حالات الترمل التي دفعت المرأة إلى العمل من أجل تلبية احتياجاتهن و حاجيات أبنائهن.

و قد كانت نسبة إجرام المرأة آنذاك منخفض جدا، كما عمدت الجزائر المستقلة إلى سن تشريعات خاصة بالجريمة و الإنحراف ابتداء من 1966، و تعرف هذه المرحلة بمرحلة البناء و التشييد، و بالنظر إلى ضآلة حجم جرائم المرأة لم نتوصل إلى تحديد حجم و نمطية الجرائم النسوية .

و في بداية الثمانينات عرفت الجزائر تحولات و تغيرات بنيوية تمثلت في فشل وتيرة النمو الإقتصادي و عدم تحقيق الأهداف التنموية، كما شهدت هذه المرحلة إعادة توجيه أجهزة الإنتاج إلى اقتصاد السوق مما أدى إلى نقص التشغيل و الذي انعكس على عمالة العنصر النسوي، و استمر هذا الوضع إلى غاية 1986 أين عرفت الجزائر الأزمة الاقتصادية الخانقة بعد تراجع أسعار البترول في السوق الدولية و الذي كان يشكل نسبة 98% من عائدات الجزائر،الأمر الذي نتج عنه نقص في إستيراد بعض المواد الأولية و التجهيزات الصناعية مما أدى إلى فشل وتيرة التصنيع و غلق مؤسسات الصناعية و تسريح العمال و بالتالي ارتفاع نسبة البطالة .

كما أن فشل المخططات الاقتصادية و ارتفاع فاتورة الإستيراد يرجع ذلك إلى غياب التنمية الزراعية مما نجم عنه هجرة الفلاحين لأراضيهم إلى المدينة بحثا عن فرص العمل كما صاحب هذه المرحلة أيضا ارتفاع عدد السكان إذ بلغ عددهم سنة 1982 إلى 19857000 نسمة .[2]

إن ارتفاع عدد السكان الذي صاحبه الهجرة من الريف إلى المدينة نجم عنه اكتظاظ المدن و هو بداية لما يسمى بالأحياء الهامشية أو ما كان يعرف بالقربي -gourbi- و كذا ارتفاع نسبة البطالة واتساع دائرة الفقر و أزمة السكن، فإرتفاع عدد

[1] الطاهر زرهوني ، التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال.المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1994، ص 20.
[2] نوال بوشايب روميل ،إشكالية تطور ظاهرة اجرام المرأة في المجتمع الجزائري .حوليات جامعة بشار،الجزائر ،العدد 12،2011،ص 63.

السكان الذي يقابله انخفاض في المستوى المعيشي أدى إلى ارتفاع نسبة الجريمة و الانحراف.

حيث أحصت مصالح الأمن الوطني سنة 1982 في الجزائر العاصمة إلى تسجيل 864 حالة جريمة ارتكبتها امرأة و أغلبها تتعلق بالجرائم الأخلاقية و على رأسها الدعارة السرية و البغاء.[1]

ثالثا: مرحلة الانفلات الأمني إلى يومنا هذا (ابتداء من سنة 1990)

بالنظر إلى تأزم و تدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية عرفت الجزائر بعد هذه المرحلة انفلاتا أمنيا و هو ما اصطلح عليه بالعشرية السوداء أو العشرية الدموية عرفت من خلالها الجزائر ارتفاعا محسوسا للجريمة و الإرهاب و أصبح العنف ميزة المجتمع الجزائري، وارتفعت حالات القتل و الإغتصاب و السرقة و ظهرت المرأة في هذه المرحلة بصفتها ضحية أكثر من أنها جانية، إلا أن هذا لا ينفي مشاركتها في أعمال الإرهاب، " كانت مشاركة المرأة الجزائرية خلال هذه المرحلة محدود فكانت أدوار القيادة و تنفيذ القتل في الجماعات الإرهابية من إختصاص الرجال و نادرا ما نجد المرأة تشارك في تنفيذ العمليات أو قيادة الجماعات الارهابية إلا أنهن شاركن بإخفائهم و تقديم المال لهم،[2] كما شاركن أيضا في تسريب المعلومات حول تنقلات رجال الأمن.

و بعد ظهور بوادر الإنفراج الأمني بعد المصادقة على المصالحة الوطنية عرفت بعض الأنماط الاجرامية التي تركبها المرأة ارتفاعا لا مثيل له بالمقارنة مع السنوات السابقة، و خاصة ما تعلق بجرائم البغاء و الدعارة، و التي كانت له علاقة بمخلفات العشرية السوداء بعد ارتفاع حالات الاغتصاب و الإختطاف و الاعتداء الجنسي و الذي دفع بالنساء إلى الهروب من واقعهن الأسري خوفا من الفضيحة و الذي صاحب معه ارتفاع عدد الأبناء غير الشرعيين و حالات التشرد.

فخلال سنة 2004 تم تسجيل من طرف الدرك الوطني 3038 جريمة ارتكبتها المرأة على مستوى الوطن في مختلف أنواع الجرائم كالتزوير و السرقة و ترويج المخدرات و

[1] المديرية العامة للأمن الوطني ، الإحصاءات الجناية 1982، نقلا عن بوشايب روميل نوال، مرجع سبق ذكره، ص64.
[2] نوال بوشايب روميل ، مرجع سبق ذكره ، ص67.

جرائم ضد الاخلاق، كما إحتلت ولاية وهران المرتبة الأولى ب158 امرأة موقوفة تليها العاصمة 121 امرأة موقوفة لتأتي في المرتبة الثالثة ولاية باتنة. [1]

كما أحصت مصالح الأمن الوطني في نفس السنة عدد الموقوفات في بعض ولايات الوطن أزيد من 477 امرأة موقوفة، تأتي في المرتبة الأولى دائما ولاية وهران ب 158 إمرأة موقوفة والتي تشكل نسبة 33% ، تليها الجزائر العاصمة ب 121 امرأة موقوفة، تليها ولاية باتنة ب 65 امرأة، تليها ولاية قسنطينة ب 33 موقوفة تليها ولاية مستغانم ب24 موقوفة تليها جيجيل ب18 موقوفة.[2]

إن التغيرات السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري على جميع المستويات الاقتصادية و الثقافية و الأمنية و السياسية و الاجتماعية صاحب معه انعكاسات مست الجانب الاسري، فقد افتقدت الأسرة الجزائرية للكثير من خصوصياتها و مقوماتها التقليدية و انتقلت من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، و برزت معها الفردانية و غياب التضامن و التكافل الاجتماعي ليحل محلها الفتور في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد و طغيان المادة و الإعتماد على أسلوب العنف كوسيلة للتعامل مع الخصم.

[1] آمال فيطس،تفاقم الجريمة في الوسط النسوي.جريدة الشروق اليومي،العدد1898، 2005/03/27.
[2] نوال،بوشايب روميل مرجع سبق ذكره، ص ص 71-72.

المبحث الثالث: دراسات و إحصاءات عن الجرائم النسوية وتأثير التغير الاجتماعي

إن التطور الذي شهدته المجتمعات مع بداية القرن العشرين صاحبه حصول المرأة على عدة حقوق نادت من أجلها كالحق في التعليم و العمل و ممارسة الحقوق السياسية و كذا تولي المناصب السياسية الأمر الذي أدى إلى ازدياد اهتمام بقضايا المرأة على جميع الاصعدة ، فبعدما كانت قضايا المرأة تعد مجالا مهملا أو عرضيا في البحوث و الدراسات أصبحت اليوم تشكل محور الدراسات الكثير من الباحثين و المفكرين بالنظر لدور الفعال الذي تقوم به المرأة في بناء المجتمع، إلا انه مازالت القضايا المتعلقة بإجرام المرأة لم تنل حقها من الإهتمام و الدراسة و هذا لربما راجع لقلة معدلات جرائم المرأة و كذا الطبيعة المتخفية لجرمية المرأة.

نحاول في هذا المبحث تناول أهم الدراسات التي تناولت موضوع إجرام المرأة خلال فترات زمنية مختلفة وكذا أثر التغير الاجتماعي على السلوك الاجرامي النسوي و في الأخير نتناول عرض احصاءات عن جرائم المرأة عبر العالم.

أولا: التطور الكرونولوجي المفسر للسلوك الاجرامي النسوي

الدراسات التي تناولت إجرام المرأة ضئيلة إذا ما قارنها بالدراسات التي تناولت ظاهرة إجرام الرجل، كما أن معظم الدراسات التي تناولت الجرائم النسوية هي جرائم جنسية.

أما بالنسبة لميدان الإنحراف فنجد أنه ليس هناك لقليل جدا من الدراسات السوسيولوجية الإمبريقية التي تناولت إنحراف الإناث، كما نلاحظ أن معظم هذه الدراسات القليلة تركز على الجرائم الجنسية للإناث فقط و تتضمن نظريات الإنحراف بعض الإشارات العابرة للإناث و كان الشائع أن يوضع تفسير السلوك الانثوي تحت مظلة التفسيرات التي تنطبق على السلوك الذكري [1].

و لعل انخفاض معدل ارتكاب الجريمة من طرف المرأة هو السبب الرئيسي في قلة الدراسات في حقل الجريمة و الإنحراف " إن التوجه الذكري لميدان الانحراف في

[1] سامية حسن الساعاتي ، المرأة والمجتمع المعاصر . الدار المصرية السعودية ، القاهرة ، 2006،ص 208.

علم الاجتماع هو المسؤول عن إعاقة دراسة بعض نماذج السلوك المنحرف لدى الإناث مثل انحرف المراهقات.[1]

وقد وجه كثير من الباحثين من خمسينيات القرن الماضي أنظار المختصين في ميادين علم الاجتماع وعلم النفس و علم الإجرام إلى ضرورة البحث في ظاهرة إجرام المرأة و عدم إهمالها و من هؤلاء نذكر ثورستين سيلين "Thorsten Sellin"و ولتر ريكلس" Walte Reckless" و سولنجر" Sullenger"وهاري المر بارنز" Harry Elmer Barnes ".

و على الرغم من أن مجال البحث في ظاهرة إجرام المرأة لا يشكل حجما كبيرا في تراث الجريمة إلا أنه يمتاز بالتنوع في تفسيراته للسلوك الاجرامي النسوي و عليه يمكن تقسيم الدراسات إلى ثلاث فترات زمنية .

1- الدراسات التي ظهرت خلال الخمسنيات

تمتد هذه الدراسة من 1850 إلى 1950 ظهرت خلالها دراسات عديدة نذكر منها دراسة لومبرزو سنه 1895 في كتاب له تحت عنوان "المرأة المجرمة" تناول إجرام المرأة بشكل عام وتعرض إلى الصفات الفسيولوجية التي تميز المرأة المجرمة كما أعتقد أن سبب انخفاض جرائم المرأة يعود إلى أنها ترتكبها في الخفاء و لا يتم اكتشافها من طرف رجال الشرطة .

و من الدراسات التي أقيمت في هذه الفترة أيضا نذكر دراسة كل من :

- دراسة ايلي فان و لكيوان Ely Van et Lukeowen عام 1900
- دراسة مارجريت آدم M.Adem عام 1914.
- دراسة بيشوب C. Bishop عام 1931.

-دراسة شيلدون جلوك S.Glueckعام 1935و التي ترى أن سبب الإجرام هو انعدام التكافل، فالمرأة لم تكن متكيفة بأدوارها كأم و زوجة ولها قدر من التسيب فهي تعاني من حالة إنعدام التكيف.

[1] نفس المرجع السابق، ص 209.

إن الدراسات التي أنجزت في حقل الجريمة مابين الفترة الممتدة مابين 1850 و 1960 و التي فسرت السلوك الاجرامي عند المرأة ضئيلة جدا بالنظر إلى الكم الهائل من الدراسات المفسرة للسلوك الاجرامي عند الرجل.[1]

و في مجمل القول نقول أن دراسات التي أقيمت في هذه الفترة كانت متأثرة بالنظرة الفرويدية التي ترى أن السلوك الإجرامي لدى المرأة مرجعه النمو الجنسي النفسي عند الأنثى وهو ما يعبر عن الكبت الجنسي و كذا الصراع النوعي أو الجندري الذكري و الأنثى و كذلك مرده إلى التنشئة غير السوية .

أهم ما كان يميز كتابات هذه الفترة هو تأثير النظرة الفرويدية على السلوك الإجرامي لدى المرأة فالنظرية الفرويدية رغم ما تعرضت له من انتقادات إلا أنها تمثل ثقلا في تراث علم الجريمة فهي بذلك الأساس التفسيري لمعظم كتابات قبل عام 1920.[2]

2- الدراسات التي ظهرت خلال فترة الستينيات

أهم دراسة ظهرت في هذه الفترة هي دراسة أوتو بولاك" Otto Pollak"و التي اختلفت عن الدراسات التي كانت سائدة خلال فترة الخمسينيات من عدة جوانب فقد دحض بولاك فرضية أن المرأة أقل إجراما من الرجل معلنا أن المرأة تتساوى معدلاتها مع جرائم الرجل .[3]

أما عن الأسباب التي جعلت بولاك يعلن أن جرائم المرأة تتساوى في معدلاتها مع جرائم الرجل فيرجعها إلى صفة القِناع التي تمتاز بها جرائم المرأة، كما أن دورها التقليدي يجعل من الصعب اكتشاف جرائمها إذ أن المرأة حسب بولاك كثيرا ما تلجأ إلى السم في عملية القتل، كما أن معظم جرائمها هي جرائم الدعارة و اجهاض و قتل مواليد حديثي الولادة وجرائم السرقة من المنازل و التي لا تصل إلى الجهات القضائية بسبب التعاطف معها، كما أنه غالبا في ما يتستر الرجل عن جرائمها في حالة اشتراكها معه في الجريمة فإنه يبعد التهم عنها و يتحمل المسؤولية الجنائية لوحده .

---

[1] Marie-Andrée Bertrand , la femme et le crime .les éditions de l'aurore,Montreale ,2006 ,pp 38-39.

[2] سامية مصطفى الخشاب مرجع سبق ذكره ص 13 .

[3] Otto Pollak, The criminality of women , University of Pennsylvania,press,1960,p p 149-150.

يرى بولاك أن هناك عاملين رئيسين وراء انحراف الإناث و هما النمو الجسدي المبكر و النضج الجنسي، و السبب الثاني هو الخلفية الأسرية(التفكك واضطرابات) كما يرى أيضا أن هناك ثلاثة مراحل لجرائم المرأة و كل مرحلة تتأثر بالتغيرات الفسيولوجية، و هي مرحلة الطمث والتي يمكن لها أن ترتكب خلالها الجرائم،مرحلة الحمل فيمكن أن توجه الأنثى في هذه الحالة سلوكها غير السوي اتجاه جنين و أخيرا مرحلة انقطاع الطمث و التي تزداد فيها جرائم السرقة العمد و الإيذاء و الشهادة الكاذبة، و في الأخير يرى بولاك أن هناك جرائم ترتكبها المرأة أكثر مما هو موجود في السجلات الرسمية.[1]

خلص بولاك في النهاية إلى وجود أنماط شبه ثابتة لجرائم النساء و التي تكون في أغلبها جرائم جنسية و أخلاقية كما أن فكرة انخفاض جرائم المرأة عن جرائم الرجل هي أغلوطة، و في حقيقة الأمر إن الجرائم التي ترتكبها لا يبلغ عنها و بالتالي لا تتضمنها الإحصاءات الجنائية كما يرى بولاك أن المرأة المجرمة كثيرا ما يكون لها علاقة قرابة مع ضحاياها.

"و يوجه بولاك الإهتمام إلى حقيقة مفادها أن النساء يكن على علاقة بضحاياهن في الجرائم مثل الأبناء و الزوج و العشاق مما يحول دون الكشف عن جرائمهن من هذا النوع."[2]

3- الدراسات التي ظهرت خلال فترة ما بعد الستينيات

لقد لاقى موضوع إجرام المرأة بالإهتمام و الرعاية و التقصي من طرف المختصين في علم الإجرام فلم يعد الإجرام ذا طابع ذكوري و لم تعد السجون تخصص للرجال فقط ، وأن أهم ما يميز دراسات هذه الفترة تقصي الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة من البيئة الاجتماعية التي تحيط بها و تتفاعل معها .

و من بين الدراسات نجد دراسة فريدا ادلر" F.Adler "في كتابها الأخوات في الجريمة عام 1975 و التي بينت دور العوامل التي دفعت المرأة للإنحراف ومن أهمها ظهور حركات التحرر التي تنادي بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل.

---

[1] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة، 2004، مرجع سبق ذكره، ص 263.

[2] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء. مركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض، ،1986،ص 35.

فسرت أدرلر إزدياد معدلات جرائم المرأة نتيجة للحركات التحرر النسائية التحررية و التي أتاحت المزيد من الحرية للمرأة، و التي أدت إلى حدوث تغيرات في السلوك الإجرامي لديها وتزيد من معدلات إجرامها و أنه يمكن التعامل مع الحالة الإجرامية للمرأة كمؤشر على درجة التحرر التي حققها المجتمع، و أوردت بعض الإحصائيات التي تدعم و جهة نظرها و أثبتت أن المرأة بدأت تدخل عالم الجريمة و ترتكب جرائم كانت مقتصرة على الرجال مثل اللصوصية و الاختلاس و السطو ليلا كما أوضحت أن معدل الزيادة النسوية في الجرائم يفوق معدل الرجال، و لذلك توقعت أدلر حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة في جرائم النساء خاصة منها جرائم العنف نظرا لإعطاء الفرصة أكبر للجريمة عندها مع ضعف الضبط الاجتماعي فبعدما كانت تقوم بأدوار ثانوية أصبح دورها رئيسيا .[1]

كما ترجع أدلر إجرام المرأة أيضا إلى الفروق الموجودة بين الجنسين " فكلما ضاقت الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية بين الجنسين كلما زادت نسبة إجرام المرأة بصورة مطردة فإلى جانب زيادة نسبة جرائم المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية تشير إلى زيادتها أيضا في أوربا الغربية ونيوزيلاندا نتيجة المساواة بين الرجل و المرأة ،بل و حتى في الهند بدأت النسب تتقارب بين معدلات الجريمة بين الجنسين ."[2]

و نجد كذلك دراسة ريتا سيمون "Rita Simon "فقد اهتمت بعامل خروج المرأة إلى العمل و أثر ذلك على زيادة انحرافها و ارتكابها للجرائم، و قدمت احصائيات حول ذلك وتنبأت بأن زيادة فرص العمل بالنسبة للمرأة سوف يزيد من ارتكابها لجرائم لها علاقة بالعمل و المهن التي تمتهنها.[3]

زد على ذلك دراسة بنجامين و ماسترز عام 1964 في تحليلهما للأشكال المعاصرة للبغاء و كذا تعدد العوامل الدافعة لإحتراف البغاء، فقد وضعا إطارا تنظيميا لهذه العوامل يتكون من ثلاث فئات من المؤثرات القائمة في الموقف الاجتماعي و هي العوامل المهيئة و العوامل الجاذبة بالإضافة إلى العوامل الدافعة و المعجلة.

---

[1] مصطفى التركي ، سجون النساء. أكادمية نايف للعلوم الأمنية،الرياض، 1418هـ، ص106.
[2] فهد الثاقب ، المرأة و الجريمة : اتجاهات حديثة في علم الاجرام.مجلة العلوم الاجتماعية. العدد1، الكويت ، 1986 ، ص 141.
[3] مكي دردوسي ، مرجع سبق ذكره، ص 89.

ثم قسم البغاء إلى فئتين: البغايا اللائي يحترفن البغاء طواعية و بإرادتهن و بكامل حريتهن و بغايا يحترفن البغاء قهرا و يدفعن اليه ميول عصابية، و يدرج بنجامن و ماسترز في فئة العوامل المهيئة الخصائص الأسرية مثل التفكك الأسري ، الشذوذ الجنسي لدى الوالدين، الوسط الاجتماعي البيئي، و أما العوامل الجاذبة فيندرج تحتها (صور المكاسب و المزايا التي يمكن الحصول عليها من العمل في البغاء كارتفاع الدخل و الإثارة و المتعة الجنسية، و أما العوامل الدافعة فيندرج تحتها الضغوط الاقتصادية و الفشل في الزواج أو الحب والصلات الوثيقة بصديقات السوء و محترفات البغاء.[1]

وفي مجمل القول إن الدراسات التي أقيمت في حقل إجرام المرأة كانت كلها تبحث في عوامل وسببية ارتكابها للفعل المجرم إلا أن الموقف الذي يتخذ من الحركات التحررية عاملا محفزا للإجرام كان الأكثر تقبلا و واقعية ،هذا بالنظر إلي تغيير في أدوار المرأة فبعدما كان دورها يقتصر على تربية الأبناء و رعاية شؤون البيت أصبح اليوم دورها يتعدى هذه الوظيفة فخروجها لميدان العمل و المطالبة بالمساواة بين الجنسين أدى في أغلب المواقف إلى احتكاكها أكثر بأفراد المجتمع مما جعلها عرضة لشتى أنواع الضغوطات و المشاكل.

ثانيا: التغير الاجتماعي و أثره على السلوك الإجرامي عند المرأة

عرفت المجتمعات البشرية التغير منذ نشأتها الأولى فلا يمكن تحديد البدايات الأولى لعملية التغير كما لا يمكن تحديد نهاية عمليات التغير التي تحدث في المجتمع كما تعرف المجتمعات تحولات و تغيرات في شتى مناحي الحياة.

و نقصد بالتغير الاجتماعي تلك العملية التي يحدث من خلالها تغيرات جوهرية في البنيات الإجتماعية و المهام الخاصة لأفراد المجتمع.[2]

كما يعرف التغير بأنه كل تحول يقع في التنظيم الإجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية معينة، و التغير على هذا النحو ينسب إلى تغيير في التركيبة السكانية لأي مجتمع من المجتمعات و في بنائه الطبقي أو نظمه الاجتماعية أو في

[1] محمد عارف ، طريق الانحراف. مكتبة انجلوا ، القاهرة ، 1982، ص ص 135-136.
[2] سليم الغزاوي ، مدخل إلى علم الاجتماع . دار الشروق ، عمان، 2004، ص 288.

أنماط العلاقات الاجتماعية أو في سلوك الأفراد أو مكانتهم و أدوراهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها.[1]

و التغير الذي نعيشه اليوم لا يمس الماديات فحسب(كالاختراعات و الانجازات) بل امتد ليمس البناء الاجتماعي للمجتمع، فالأفراد بدورهم يتعرضون للتغير في أدوارهم و مكانتهم، إذ اصبحت المرأة تشارك الرجل وتنافسه في الأدوار التي كانت من شؤونه و الذي تعداه إلى احترافها الجريمة بكل أبعادها فلم تعد مؤسسة السجن المكان المخصص للرجال فقط و إنما خصص للنساء سجون في أوائل القرن 17 أين تم انشاء سجن خاص بالنساء في اسبانيا.

فالتغير الذي حدث في بناء المجتمع صاحب معه ظواهر مستحدثة لم تكن معروفة من قبل و لعل احتراف المرأة بعض الأنماط الإجرامية لخير دليل على ذلك ويقول في هذا الصدد بيار فيلاس: " تمثل حضارة المرأة مفهوما رئيسيا و استجابة للتغيرات النسائية الكبرى التي أدت إلى ظهور أزمات اجتماعية خطيرة."[2]

و من ملامح التغير الاجتماعي في العصر الحديث التمدن والتطور التكنولوجي و التصنيع و كذا خروج المرأة للعمل و المساهمة في الإنتاج و المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة و العمل النقابي النسوي الذي ساهم في تغيير وتحسين مكانة المرأة الاجتماعية فقد سعت الحركات النسوية إلى الدفاع عن حقوق المرأة و العمل على رفع مكانتها .

" ففي سنة 1984 قامت جماعة من النساء الجامعيات بتبني قانون الأسرة لتعرض من خلاله جملة من المطالب تمثلت فيما يلي:

- المساواة أمام الطلاق و آثاره .
- التقسيم المتساوي للأملاك المشتركة.
- عدم تعدد الزوجات "[3]

[1] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاجتماعية. مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1982، ص 104.

[2] Pierre Vellas, Problèmes sociaux du développement . Dinod ,Paris , 1973, p 27

[3] Souad Khoudja,Nous les Algeriennes : le grande solitude Casbah Edition ,Alger,2002,p205.

تسعى المرأة إلى اكتساب مكانة اجتماعية أفضل تستطيع من خلالها اشباع احتياجاتها المتنوعة الملحة و تسعى النساء إلى التعاون و التبادل بينهن لتأكيد ذاتهن و قدرتهن على تحمل المسؤولية دون تبعية و إلى محاولة تحقيق حراك اجتماعي أفضل.[1]

و من الظروف الدولية التي ساهمت في ارتقاء بمكانة المرأة و تغيير في أدوارها وجود هيئات ومؤسسات دولية تهدف ظاهريا إلى حماية حقوق الإنسان إلا أنها تحمل في طياتها هدم البناء الاجتماعي، ولعل أكبر تحدي عرفته المجتمعات العربية و الإسلامية بخصوص المرأة و الأسرة هيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال إصدار بعض المواثيق المنبثقة عن مؤتمرات دولية، و التي لم تراعي فيها خصوصية المجتمعات وثقافات الشعوب، حيث أنها خرجت بمواثيق وتقارير و مؤتمرات مخالفة للنظم الإسلامية و التي تسعى من خلالها إلى إعادة صياغة المفاهيم المتعلقة بالأسرة و الإنجاب و العلاقات الجنسية و الزواج و كل ما يتصل بالنسل.

تهدف هذه المؤتمرات إلى تنميط الأسرة الإسلامية و العربية النمط الغربي في التنشئة الاجتماعية، حيث ترى بعض التيارات الفكرية الغربية أن الأسرة شكل من أشكال السيطرة الأبوية، وأن شرط الإبداع يتم من خلال التمرد على كل أشكال السلطة الأبوية و منها الأسرة، كما توجد تيارات تنادي بالمساواة بين الرجل و المرأة دون مراعاة ما أودعه الله عزّ و جل من خصائص فطرية و نفسية و جسدية، فإنتشرت حركات نسويه تنادي بالمساواة، كما برز مفهوم النوع الاجتماعي "الجندر" "GENDER"

و هو بديل لكلمة "الجنس" الذي يشير إلى الذكر و الأنثى بهدف تمرير ما أسمته المؤتمرات "التنوع الجنسي "أو المثلية الجنسية "،وهذه المؤتمرات على تنوع طروحاتها وتعدد أساليبها ترمي إلى إبتداع أنماط و أشكال جديدة من الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، تحطم الحواجز الأخلاقية وتعارض القيم الدينية، و تنشر الإباحية باسم الحرية و تشجع على التحلل بإسم التحر.

[1] فوزية عطية ، المرأة و التغير الاجتماعي . مؤسسة الفليج للطباعة و النشر ، الكويت ، 1983، ص 84.

" في كل أدبيات الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة تولي تركيزا شديدا على المرأة والشباب والطفولة، و تخصص منظمات بعينها للتخطيط و تنفيذ البرامج المتعلقة بهم و إنشاء الجمعيات و المنظمات غير الحكومية لتبني وجهة نظرهم."[1]
ومن خلال قراءتنا لبنود هذه المؤتمرات المعنية بالمرأة نلمس أنها تعمل على تغيير أدوار المنوطة المرأة في المجتمع فما تسعى إليه هو الحد من النسل لتحقيق الإستقرار السكاني و القضاء على الفقر، و فيما يلي بعض بنود مؤتمر القاهرة الذي يحث على تحديد النسل.

" و من شأن القضاء على الفقر أن يسهم في تخفيف من سرعة النمو السكاني و تحقيق الإستقرار السكاني في وقت مبكر".[2]

" وقد أسهمت برامج تنظيم الأسرة بصورة كبيرة في انخفاض متوسط معدل الخصوبة في البلدان النامية من حوالي ستة إلى سبعة أطفال لكل أسرة في الستينيات إلى حوالي ثلاثة إلى أربعة أطفال في الوقت الحاضر".[3]

" جعل خدمات تنظيم الأسرة ذات النوعية الجيدة في المتناول، و مقبولة مع تيسير الحصول عليها لجميع من يحتاجونها و يريدونها مع المحافظة على السرية." [4]

كما تسعى هذه المؤتمرات إلى محاربة الزواج المبكر للشابات فجاءت بعض بنود مؤتمر القاهرة صريحة ومباشرة فيها دعوة إلى الحيلولة دون زواج المراهقات، كما تدعوهم إلى إكمال دراستهم، هذا القرار له انعكاسات على الفرد و المجتمع كالكبت النفسي للغريزة الذي قد يؤدي إلى انشار الإنحلال و الرذيلة و الفسق في المجتمعات و فيما يلي بعض بنود محاربة الزواج المبكر للشابات و الشبان.

" تشجيع الأطفال و المراهقين و الشباب و خاصة الشابات على مواصلة تعليمهم بغية تهيئتهم لحياة أفضل و زيادة إمكاناتهم البشرية، للمساعدة في الحيلولة

---

[1] بن عبده فيليه فاروق ، الجندر غزو ثقافي : مواجهة تربوية من المنظور الإسلامي . عالم الكتب،القاهرة، 2008،ص28.
[2] الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي للسكان و التنمية بالقاهرة من 5 الى 13سبتمبر،منشورات الامم المتحدة ، نيويورك،1994، ص ص 41-42 .
[3] نفس المرجع ،ص 41.
[4] نفس المرجع ، ص 42.

دون حدوث الزيجات المبكرة، و حالات الحمل التي تنطوي على مخاطر كبيرة و لتخفيض ما يرتبط بذلك من معدلات الوفيات و الإعتلالات."[1]

" و بالنسبة للشابات عموما: يؤدي الزواج المبكر و الأمومة المبكرة إلى التقليص الشديد من فرص التعليم و فرص العمالة، ويحتمل أن يكون لها أثر سيء طويل الأجل على نوعية حياتهم و حياة أطفالهم ".[2]

كما تدعو هذه المؤتمرات إلى إلغاء قوامة الرجل على النساء و هذا ما يتناقض و يتنافى مع تعاليم الشريعة الاسلامية، وفيها دعوة إلى المساواة بين الرجل و المرأة في جميع المجالات الحياتية و الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية و السياسية و إزالة جميع أشكال التمييز بين الرجل و المرأة، وفي ما يلي بعض بنود إلغاء القوامة:

" ينبغي أن تقوم الحكومات بتعزيز و تشجيع مشاركة المرأة و الرجل على قدم المساواة في جميع مجالات المسؤولية الأسرية، بما في ذلك تنظيم الأسرة و تربية الأطفال و العمل المنزلي".[3]

" الهدف هو تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة، بما في ذلك الحياة الأسرية و المجتمعية".[4]

" لذلك فإن من الأساسي تحسين الإتصال بين الرجل و المرأة، فيما يتعلق بقضايا الحياة الجنسية والصحة الانجابية،وتحسين فهم كل منهما للمسؤوليات المشتركة بينهما حتى يصبح الرجل والمرأة شريكين متكافئين في الحياة العامة و الخاصة." [5]

كما نلمس من خلال هذه المؤتمرات الدعوة إلى تهميش عمل المرأة في المنزل و التقليل من شأنه و يعد هذا صورة واضحة لتغيير أدوار المرأة في المجتمع، فجاءت بنود المؤتمر فيه دعوة إلى المساواة المطلقة بين الرجل و المرأة بما في ذلك مطالبة الرجل بالقيام بالأعمال المنزلية، و في المقابل مطالبة المرأة بمساعدة الرجل في نفقات البيت و يترتب على هذا الأمر خروجها للعمل لساعات طويلة و بالتالي إهمال تربية الأبناء و الزوج و إهمال العمل المنزلي و التقصير في رعاية الزوج، كما يحتم على

[1] نفس المرجع ، ص 32.
[2] نفس المرجع ، ص 48.
[3] نفس المرجع ، ص 65.
[4] نفس المرجع ، ص 25.
[5] نفس المرجع ، ص 25.

المرأة العاملة أن تضع أبنائها عند المربيات و بالتالي إهمال دورها في تربية الأبناء و يترتب عنه عواقب على مستوى الأبناء .

و فيما يلي بعض بنود مؤتمر القاهرة يدعو فيه إلى تهمش عمل المرأة :

" و تحقيق التغير يتطلب اتخاذ إجراءات على صعيدي السياسات و البرامج يكون من شأنها تحسين إمكانية وصول المرأة إلى وسائل تأمين الرزق و الموارد الإقتصادية و التخفيف من مسؤولياتها المفرطة فيما يتعلق بالعمل المنزلي".[1]

"وينبغي التشديد على مسؤوليات الذكور فيما يتعلق بتربية الأطفال و أداء الأعمال المنزلية و ينبغي توظيف المزيد من الإستثمارات في إتخاذ التدابير الملائمة للتخفيف من الأعباء اليومية للمسؤوليات المنزلية التي يقع القسط الأكبر منها على عاتق المرأة "[2]

كما أن خروج المرأة للعمل و عدم تقديم الرعاية اللازمة للزوج و الأبناء وعدم الإهتمام بشؤون البيت دفع في كثير من الحالات إلى خيانة الزوج مما يثير حفيظة و غيرة الزوجة، الأمر الذي يدفعها للإنتقام عن طريق ارتكاب جريمة قتل الزوج أو الزوجة الثانية أو الخليلة و حتى في بعض الأحيان قتل الأبناء، ففي دراسة قام بها سعدي محمد حول موضوع السلوك الاجرامي لدى المرأة خلص إلى أن الجرائم التي تتورط فيها المرأة هي جرائم الاعتداء على الأشخاص، و أن الرجال هم الأكثر تضررا كما أن الزوج هو غالبا ما يتسبب في إقدام زوجاتهم على الإجرام بسبب الخيانة.

كثيرة هي حوادث الإجرام التي نقرأ عنها في الجرائد و نشاهد حيثياتها من خلال برامج التلفزيونية عن جرائم اقترفتها المرأة في حق المقربين إليها ، و غير أن الفظيع في الأمر عندما يكون الضحية طفلا أو حتى رضيعا و هذا ما يثير فينا الإستغراب و التساؤل، و ما حادثة مقتل سندس من طرف زوجة عمها و أخوها الرضيع أشرف الذي لم يتجاوز من العمر سنة واحدة خير شاهد على فظاعة الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع الجزائري.

[1] نفس المرجع ، ص 60 .
[2] نفس المرجع ، ص 22.

كما أن للتغيرات التي تحدث على المستوى الاقتصادي و الذي صاحبه تدهور في المستوى المعيشي للأفراد وغلاء المعيشة فرض على المرأة النزول إلى سوق العمل إما لإعالة أسرتها أو مساعدة زوجها الأمر الذي جعلها عرضة لشتى أنواع السلوكات من ضغوطات يومية و كذا تعرضها للتحرش الجنسي في أماكن العمل و في الشارع و حتى في بعض الأحيان تعرضها لشتى أنواع العنف، مما يجعلها تتبنى السلوك العنيف و الإجرامي كحل للخروج من معاناتها فقد أصبحت سمة العصر استخدام العنف كوسيلة لإزاحة الآخر ووسيلة للتعامل في حل المسائل العالقة بين الأفراد.

إن موضوع إجرام المرأة تتحكم فيه متغيرات مختلفة فمنها مؤشرات اجتماعية ما يتعلق بالبيئة الأسرية ،و منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و الذي يظهر الحتمية بين الفقر و البطالة و الجريمة ،ومنها ما يتعلق بالتغيرات التي يعرفها العالم فأصبحت المرأة تواجه تحديات متسارعة مما أثر سلبا على أدوارها و وظائفها ومس أيضا قيمها و أخلاقها، و لعل أخطر هذه التغيرات العولمة التي و إن كانت في ظاهرها تحمل مفهوم اقتصادي و لكن في حقيقة الأمر تحمل في طياتها أبعاد اجتماعية وثقافية، فهي مضمون فكري يراد فرضه على العالم بغية التحكم في آليات تفكيره وتصوره.

ثالثا : إحصاءات عن جرائم المرأة في بعض دول العالم

إن التعبير عن جرائم المرأة في العالم بالأرقام يجب أن يراعي فيه عوامل عديدة التي من شأنها التأثير في حجم جرائم المرأة فما يعد جريمة في مجتمع ما، قد لايعد جريمة في مجتمع آخر و حتى في المجتمع نفسه قد يختلف حجم الجريمة، فما يعد جريمة في زمن ما قد لا يعتبر جريمة في زمن لاحق.

كما أن أنماط الجريمة قد عرفت تنوعا كبيرا فعرف المجتمع جرائم مستحدثة لم تكن معروفة من قبل.

و من العوامل الواجب مراعاتها في تحديد حجم جرائم المرأة هو التعرف على قوانين الدولة المراد تحديد حجم جرائم المرأة فيها، فقد تعمد الدولة إلى تجريم أفعال جديدة مما ينجر عنه ارتفاع في حجم جرائم المرأة، في حين أن العدول عن تجريم بعض الأنماط التي كانت تعد جريمة في السابق قد تؤدي إلى انخفاض في عدد الجرائم، كما أن للعامل الديني كذلك عاملا مهما في تحديد حجم جرائم المرأة ، فما يعد جريمة في المجتمعات الإسلامية قد لا يعد جريمة في المجتمعات المسيحية، فمثلا شرب الخمر تعد جريمة في المجتمعات المسلمة و يعد من المعصيات و يعاقب عليه و أما في المجتمعات الغربية لا يعد جريمة و لا يعاقب عليه القانون، هذا الاختلاف في تعاليم الدين قد تؤثر في حجم الجرائم التي ترتكبها المرأة، فعند تحديد حجم جرائم المرأة يجب الأخذ بالحسبان ديانة الدولة و قوانينها.

كما أن تعاليم المجتمع وقيمه كذلك يعد عاملا لا يستهان به في تحديد أنماط السلوك الإجرامي لدى المرأة "مما لا شك فيه أن للقيم الاجتماعية دورا أساسيا في اعتبار السلوك سويا أو منحرفا، و هذا الدور يختلف من مجتمع إلى آخر فما يعتبر سلوكا منحرفا في مجتمع ما، قد لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر.[1]

وهذا ما يدفعنا للقول أن تجريم بعض الأنماط السلوكية في مجتمع و إباحتها في مجتمع آخر ينجر عنه تفاوت في معدل الجريمة في كل مجتمع، و لكن ما هو متفق عليه بين الباحثين أن إجرام المرأة يبقى دائما أقل بكثير من معدل جرائم الرجل.

[1] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء،مرجع سبق ذكره ص 27.

نتناول في هذا المطلب إحصائيات عن جرائم المرأة في كل من مصر واليمن وكذا الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و باقي دول العالم، كما أن اختيارنا لهذه الدول لم يكن بمحض الصدفة و إنما كان في حدود الإمكانيات المتوفرة لدينا و المتحصل عليها من خلال الدراسات السابقة التي أقيمت حول موضوع إجرام المرأة.

1- نسبة إجرام المرأة في اليمن

تبعا للإحصائيات الجنائية في جمهورية اليمن تبين أن إجرام المرأة في هذا البلد تقل بكثرة عن إجرام الرجل من حيث الكم، كما أنه يختلف عن إجرام الرجل حسب النوع، و الجدول التالي يوضح حجم إجرام كل من المرأة و الرجل.

الجدول رقم(02):يبين نسبة الجريمة في الجمهورية اليمنية للفترة الممتدة ما بين1996-1999.[1]

السنوات	إجمالي الجرائم المرتكبة	الرجال	النساء
1996	16225	16206	308
1997	11444	10731	115
1998	13340	10947	180
1999	16517	13141	188
المجموع	57826	51025	791

المصدر :التقريرالإحصائي السنوي العام 1998 وزارة الداخلية الإدارة العامة للبحث الجنائي.

تشير الإحصائيات أن معدل جرائم المرأة ضئيل بالمقارنة مع معدل إجرام الرجل في الجمهورية اليمنية، فتمثل حجم جريمة المرأة 2% مقارنة بالرجل ففي كل مائة جريمة يرتكبها الرجل تقابلها جريمتين بالنسبة للمرأة.

[1] نجيب علي سيف الجميل، مرجع سبق ذكره ، ص10.

أما الجدول التالي(03): يوضح أنواع الجرائم المرتكبة من طرف المرأة مقارنة بالرجال لعام 1999.[1]

أنواع الجرائم	الرجال	النساء
جرائم الاعتداء الشخصي(القتل، الإيذاء الجسماني، الاختطاف، الانتحار أو الشروع فيه أو التهديد....الخ	**7218**	**8042**
جرائم الاعتداء على الأموال الخاصة(السرقة بأنواعها، النصب، الاحتيال، خيانة الأمانة، السطو...الخ)	**5842**	**3064**
جرائم الاداب العامة(الزنا، الاغتصاب، هتك العرض، الدعارة، الفعل الفاضح، تعاطي المخدرات و صنعها،اتجار بالمخدرات)	**1663**	**801**
جرائم ذات الخطر العام(التفجير، الحريق، إطلاق النار..الخ)	**1224**	**608**
جرائم التزوير و التزييف(تزوير الوثائق و المحررات ، تزوير العملة و ترويجها)	**113**	**112**
الجرائم الواقعة على الملكية العامة(سرق المال العام، الاختلاس، الإتلاف العمدي...الخ)	**240**	**116**
الجرائم الماسة بالوظيفة العامة (انتحال وظائف و صفات، الاعتداء على الموظف العام، البلاغ الكاذب...الخ)	**159**	**100**
جرائم المخدرات(زراعة الحشيش، حيازة و تعاطي و الاتجار بالمخدرات.	**59**	**59**

نلاحظ من خلال الجدول أن نمطية جرائم المرتكبة من طرف المرأة في اليمن هي جرائم الإعتداء على الأشخاص كالقتل و الإيذاء او الإعتداء الجسماني تليها جرائم الآداب العامة كالزنا، لتأتي في المرتبة الثانية جرائم الاعتداء على المال العام، كما نلاحظ أن نصيب المرأة من الجرائم المتصلة بالوظيفة العامة قليل، و هذا ربما راجع لقلة اندماج النساء في سوق العمل.

[1] نفس المرجع السابق ، ص ص 10-11.

2- نسبة إجرام المرأة في مصر

بالاستناد إلى دراسة قامت بها أميرة أحمد حول موضوع ماهية إجرام النساء_استطعنا الحصول على إحصائيات حول معدل إجرام المرأة خلال سنوات 2002-2003-2004 ، مع تبيان أنماط الجرائم المرتكبة من طرف المرأة.

ففي سنة 2002 بلغ إجمالي عدد الجرائم المرتكبة من طرف المرأة 64 جناية تقريبا ما يقابلها نسبة 4% من إجمالي الجنايات، و هي نفس النتيجة تقريبا التي توصل إليها "أحمد المجذوب" و في مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث 5%من إجمالي الجرائم الي ترتكب سنويا و تنخفض هذه النسب من الجنايات فلا تزيد في أغلب الأحوال على 4% و إن كانت ترتفع في الجنح فتصل الى 6%.[1]

أما في سنة 2003 بلغ إجمالي عدد الجرائم المرتكبة من طرف المرأة 66 جريمة أي بزيادة جريمتين في سنة 2002، أما عن أنماط السلوكيات الإجرامية تأتي في المرتبة الأولى جرائم القتل العمدي و الشروع فيه بنسبة 52%، و نسبة 18% من جرائم الضرب المفضي إلى الموت، لتأتي في المرتبة الثالثة جرائم السرقة بالإكراه بنسبة 9%، تليها جرائم الخطف بنسبة6% .

أما في سنة 2004 فقد بلغ إجمالي عدد الجرائم المرتكبة من طرف المرأة 118 جريمة أي بزيادة 52 جريمة بالمقارنة مع إجمالي عدد الجرائم المرتكبة عام 2003 أي بزيادة قدرها 79% ،أما عن أنواع الجرائم المرتكبة تأتي في المرتبة الأولى جرائم القتل و الشروع فيه بنسبة 35% تليها جرائم السرقة بالإكراه بنسبة 15% تليها جرائم التزوير في المحررات الرسمية بنسبة 11%، و جرائم الضرب المفضي الى الموت و إحداث عاهات بنسبة 11% ،تليها جرائم الحريق العمدي بنسبة 9% ثم بأقل نسبة نجد جريمة الخطف بنسبة 4%.

3- باقي الدول العربية

أما بالنسبة لباقي الدول العربية و في ظل الإحصائيات المتوفرة لدينا نجد أن نسبة الجرائم التي تورطت فيها النساء في دبي خلال عام 2009 بلغ عددهن 2738

[1] أحمد مجذوب ، المرأة و الجريمة. القاهرة.دار النهضة العربية ، مصر ، 1976، ص 18.

مجرمة مقابل 1645 مجرمة سنة 2008 في حين أن نسبة الجرائم التي ترتكبها المرأة في الأردن لا تشكل أكثر من 2.69% من إجمالي الجرائم المرتكبة سنة 2009.

أما في الكويت بلغ عدد النساء المجرمات سنة 2009 (2322) مقابل 17672 جريمة يرتكبها رجل. [1]

"أما بالنسبة للدول العربية فقد تبين أن المرأة في الجزائر ترتكب جريمة واحدة مقابل 2744 جريمة يرتكبها الرجل وهي نفس النتيجة تقريبا في كل من تونس و المغرب ."[2]

4- نسبة إجرام المرأة في فرنسا

أما في فرنسا[3] إذا كانت المرأة تشكل نصف عدد السكان، فإن حجم جرائم المرأة لا يمثل سوى نسبة 4 الى 16% اجمالي الجرائم المرتكبة من حوالي عدة قرون حسب إحصائيات إدارة السجون و العدالة و الشرطة القضائية، و تبعا لدراسات أمبريقية تبين انخفاض في معدل إجرام المرأة منذ سنة 1946، ففي جانفي من سنة 1946 بلغ معدل إجرام المرأة 18.2% لينخفض إلى 3.4% أي بمعدل 62252 جريمة عام 2002.

و من خلال الأحكام الصادرة عن المحاكم الجنائية تبين أن 14.1% من الأشخاص المدانين في عام 1985 هم من جنس الأنثى أي ما يقابلها 103474 حالة أما في سنة 2007 بلغت الجريمة 64057 حالة أي بنسبة 9.3%.

تمثل هذه النسبة 4.5% من الجرائم الخطيرة (153 إمرأة مقابل 3391 مدان) تليها نسبة 9.4% جنحة أي (58193 جنحة ارتكبتها إمرأة من مجموع 616851) و نسبة 8.8% مخالفات من الدرجة الخامسة أي 5708 مخالفة ارتكبتها امرأة من مجموع 65093 مخالفة.

و من المناسب أن نضيف بإيجاز نمطية السلوكات الإجرامية التي ترتكبها المرأة ، بحيث تمثل السرقة نسبة 26% و الاحتيال و الجرائم الاقتصادية و المالية بنسبة 27% ، جرائم ضد الممتلكات 11.4%، و جرائم الاعتداء على السلامة

---

[1] حيزية حسناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 125.

[2] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 .

[3] REBERT CARI,LA RESISTENCE DES FEMMES au CRIME,ASPECT CRIMINOLOGIQUES .revue A.J PENAL, JANVIER 2010, PP13-14

الجسدية تمثل نسبة 10.1%، اما بالنسبة لجرائم الاعتداء على الاشخاص فان المرأة هي الاكثر حضورا بـ 39 حالة من مجمل 510 حالات اي نسبة 7.64% اما حالات القتل العمدي ضد القصر فتمثل في 7 حالات من مجمل 10 حالات[1].

5-احصاءات في باقي دول العالم

و أما في الو.م.أ يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنويا من مرتكبي الجرائم من الذكور عشرة أمثال ممن يقبض عليهن من الإناث أما الذين أودعوا في سجون الو.م.ا و السجون الفدرالية و الإصلاحات فقد بلغ عددهم عشرين، مثل اللاتي أودعن فيها من الإناث[2] .

"في حين بلغت نسبة النساء المجرمات بدول أمريكا اللاتينة 5%و في الأرجنتين 7% وفي بوليفيا6.3%وفي البرازيل 8% الشيلي 6.4% وفي كولومبيا 8.1%وكوستاريكا9.5%الإكوادور 5.4%السلفادور 5%،المكسيك%7البيروا 5% الاورغواي 6.6% فنزويلا.[3]

اما السويد فإن الإحصائيات الخاصة بالجرائم التي ارتكبت في الفترة ما بين سنة 1965 و1967 تبين أن النساء لا يمثلن أكثر من 1.5%من جملة الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن، و في الدانمارك بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين 14%. [4]

و في كل من اليابان و اليونان ارتكبت النساء 1.6 من مجموع الجرائم[5]

و في دراسة قامت بها "هيدنسن" في انجلترا، تبين عدد النساء المحكوم عليهن بلغ نسبة 11%.

تبين الأرقام أن متوسط الكثافة في سجون انجلترا نجد 1407 سيدة عام 1981 ، منهن حوالي 800 كن سجينات محكوم عليهن، بينما كانت هناك 180 سيدة لم يتم محاكمتهن بعد و 143 تمت إدانتهن و لكن دون أحكام، كما تضاعف

---

[1] Ibid, PP15-16

[2] سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[3] Manar Idriss et autres , Rapport international sur la prévention de la criminalité et sécurité quotidienne. centre international pour la prévention de la criminalité ,canada, ,2010,p34.

[4] سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ، ص 21.

[5] فوزية عبد الستار،مبادئ علم الاجرام و علم العقاب. دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 5، 1985، ص 98.

عددهن ما بين1974 و 1981، و أما في السنوات الأخيرة ارتفعت أعداد السجينات في سجن النساء الى معدل أسرع من الرجال.[1]

من خلال قراءتنا للأرقام الإحصائية لمحاولة تحديد حجم إجرام المرأة يجب أن نأخذ في الحسبان العوامل السابقة الذكر في تحديد الأفعال المجرمة من طرف المجتمع و التي يعاقب عليها القانون، فإذا ما لاحظنا مثلا أن جرائم المرأة في مصر تقارب نسبة جرائم المرأة في فرنسا، فمن المعروف أن البغاء و شرب الخمر و الزنا لا يعاقب عليه القانون في فرنسا و أما في الدول العربية فيعاقب عليه القانون و يجرمه المجتمع و هذا حسبما أشار إليه العديد من الباحثين أمثال "ليوتيه و ليفاسير" الذين قالوا لو أضفنا إلى جرائم النساء مثل البغاء و الجرائم الأخلاقية لارتفعت نسبة جرائمهن بدرجة ملحوظة بحيث لا تقل عن 15% من إجمالي الجرائم التي ترتكب سنويا.[2]

[1] فرنسيس هيدنسون، مرجع سبق ذكره ، ص 58.

[2] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 22-23.

المبحث الرابع: مظاهر إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل

إن اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل يعود للاختلاف القائم في تكوينهما الطبيعي أي الإختلاف في تكوينهم العضوي والنفسي، و الذي بدوره يؤثر في تكوينهم الاجتماعي الأمر الذي يفسر التباين في عملية التنشئة الاجتماعية الموجهة لكلا الجنسين.

أكد باحثون في علم الإجرام وجود تباين بين إجرام الرجل و المرأة و السبب يرجع إلى وجود فروق جوهرية بينهما سواء من حيث التكوين العضوي و النفسي ومن حيث الدور الاجتماعي المفروض على كل منهما.[1]

و إنه لمن الطبيعي أن نتحدث عن الإختلاف الموجود بين الجنسين أن يتعداه إلى الاختلاف بين اجرامهما ونتساءل عما إذا كان إجرام المرأة يختلف عن إجرام الرجل.

اثبتت الدراسات التي أقيمت حول هذا الموضوع و التي كانت مستندة إلى احصائيات الجهات الرسمية أن الجرائم النسوية تختلف عن الجرائم الذكورية من حيث النوع (النمط)ومن حيث الكمية(العدد) ومن حيث أيضا الجسامة (الخطورة الاجرامية).

أولا : إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكم

اتفقت الكثير من الدراسات التي أقيمت في هذا الحقل على أن نسبة إجرام المرأة أقل من نسبة إجرام الرجل"أثبتت الإحصائيات الجنائية في كثير من دول العالم في سنوات مختلفة أن إجرام المرأة أقل كمية من إجرام الرجل، و لا بد في دراسة إجرام المرأة الاستعانة بالإحصائيات، فإحصاء السنوات 1925 فما بعد في ايطاليا أظهر أن كمية الجرائم المرتكبة من الرجال بلغت نحو خمسة أضعاف كمية ما إرتكبته النساء وإحصاء السنوات 1947-1948-1949 تبين أن إجرام الرجال في كميته ستة أضعاف اجرام النساء بل أكثر.[2]

---

[1] محمد أحمد المشهداني ، أصول علمي الاجرام و العقاب في الفقهين الوضعي و الإسلامي. دار الثقافة، عمان، 2002،ص 74.
[2] فوزية عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص 98.

كما أن اجرام المرأة في لبنان يمثل 2.7% من الإجرام الكلي (وفق احصائيات ايلول 1974)، و في جمهورية مصر العربية يمثل 4%، و في فرنسا يمثل الإجرام العام للنساء 10% ، و في سويسرا 12% ، و في ألمانيا أثبتت الاحصائيات أن إجرام المرأة يصل إلى 14% من الإجرام الكلي و في إيطاليا17 % و كل من اليابان و اليونان ارتكبت النساء 6% من مجموع الجرائم.[1]

في الأردن تشير الإحصائيات الجنائية أن نسبة المحكوم عليهن من الإناث البالغات عام 1999 تمثل نسبة 1.7% ، و في عام 2000 تمثل نسبة 3.37% و في عام 2001 نسبة 1.78 % أما في عام 2002 فقد بلغت النسبة 1.88% و في عام 2003 بلغت 1.79 %من المجموع الكلي للمحكوم عليهن المقيدين في سجلات مراكز الاصلاح و التأهيل سنة 2003.[2]

مما يعني أن معدل جرائم المرأة على مدار خمسة سنوات من 1999 إلى 2003 نسبة إجرام المرأة أقل من نسبة إجرام الرجل.

كما تشير إحصائيات الجريمة في المجتمع الجزائري أن اجرام المرأة لا يتجاوز6% من مجموع الجرائم التي يرتكبها الرجل.

اتفق الباحثون في مجال علم الإجرام على أن إجرام المرأة يقل عن معدل إجرام الرجل لكنهم اختلفوا حول تفسير هذا الإختلاف و تحديد حجم أو معدل الاختلاف.

" اذ أجمع الباحثون في علم الإجرام على وجود اختلاف بين إجرام المرأة و إجرام الرجل لكنهم يختلفون حول نسبة هذا الاختلاف و حقيقته، و تشير الإحصائيات في كافة الدول أن نسبة إجرام المرأة أقل بكثير عن إجرام الرجل في كافة الدول و كافة العصور.[3]

كما حاول بعض العلماء إنكار وجود فروق بين إجرام المرأة و إجرام الرجل من حيث الكم كما إعتبروه مجرد اختلاف ظاهري ومرده إلى أن الكثير من الجرائم النسوية تتم في الخفاء و لا يتم إكتشافها، و في كثير من الأحيان لا يتم التبليغ عنها و بالتالي لا تصل إلى الجهات الأمنية، و هذا ما أقره لومبروزو قديما على أن المرأة ليست أقل

---

[1] نفس المرجع، ص 99.

[2] محمد عبد الله الوريكات، أصول علمي الاجرام و العقاب.دار وائل للنشر و التوزيع،الاردن، 2009، ص 170.

[3] علي محمد جعفر ، الأحداث المنحرفون:عوامل انحراف ،المسؤولية الجزائية و التدابير . المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ،بيروت، 1974، ص 72.

إجراما من الرجل، حتى و أن أظهرت الإحصائيات عكس ذلك، و يبرر قوله أن الاحصائيات الجنائية لا تأخذ بعين الحسبان جرائم البغاء الذي لا تجرمه القوانين و لكن هذا لا ينفي أن البغاء لا يعد جريمة فهو يعادل جرائم السرقة عند الرجال.

وذهب آخرون للقول أن ما تظهره الاحصائيات من نقص ظاهري في معدل إجرام الجنسين لا ينبغي الإعتماد عليه لتقرير زيادة معدل إجرام الرجل عن إجرام المرأة و ذلك لسببين هما:[1]

الأول: أن كثير من جرائم النساء ترتكب في الخفاء و لا تسجل في الإحصائيات ومثالها جرائم السرقات من المحلات التجارية و جرائم الإجهاض في حين لا تتيح الظروف للرجل إخفاء ما يرتكبه، فالرقم المطموس أو الأسود في جرائم النساء يزيد عنه في جرائم الرجل.

ويرد على هذا الرأي الوريكات بقوله: أن الجرائم التي ترتكبها النساء في الخفاء فإنها لا تشكل إلا جزءا محدودا من مجموع الجرائم، و لو أضيفت إلى الجرائم المعلنة للنساء فإنها لا تتساوى في مجموعها إجرام الرجل نظرا للفرق بين إجرام كل منهما و لذلك لا ينبغلي عدم المبالغة في تقدير الجرائم المطموسة.[2]

ثانيا: إن المرأة توحي إلى الرجل بارتكاب الجريمة دون أن تقدم عليها فكثير من الجرائم يرتكبها الرجال تكون تزلفا للمرأة و استجلابا لرضاها، و يعني ذلك أن الإحصاءات المتعلقة بالأحكام المدانة و سلب الحرية بالنسبة للمرأة تعد قناعا تخفي خلفه حقيقة إجرامها فبالنسبة لهؤلاء الباحثين لن يكون إجرام المرأة أقل في حقيقته من إجرام الرجل و إنما سيكون فقط أقل ظهور منه.

مما يعني أن الجرائم التي يرتكبها الرجال يرجع سببها أو ظروف وقوعها للمرأة ومن الأقوال الشهيرة " أن المرأة لا تقذف الحجر بيدها و إنما بيد الرجل أو يقذفه الرجل بسببها.

و حسب فتوح عبد الله شاذلي يرى أن " قلة إجرام المرأة مردها إلى أسباب اجتماعية خالصة تتعلق بدورها في المجتمع و يترتب عليه بمفهوم المخالفة أنه كلما

---

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام و العقاب. دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2002،ص 186.

[2] محمد عبد الله الوريكات،مرجع سبق ذكره، ص 181.

زادت مساهمة المرأة في الحياة الاجتماعية زاد تعرضها للمؤثرات الخارجية و ارتفع بالتالي معدل اجرامها.[1]

و مجمل القول إن تحديد حجم جرائم التي ترتكبها المرأة يجب أن تراعى فيه مسائل وعوامل عدة والتي من شأنها التأثير في حجم إجرامها ومن بين هذه المسائل نذكر النصوص القانونية التي تجرم الأفعال، فمن أجل حصر شامل لجرائم المرأة علينا أن ندرس قانون العقوبات في الماضي و الحاضر و لا يقتصر على فترة معينة فقد تطرأ عليه تغيرات يترتب عليها انخفاض أو ارتفاع حجم الجريمة، فتجريم قانون العقوبات لأفعال جديدة يؤدي بلا شك إلى زيادة حجم جرائم المرأة، في حين إلغاء بعض المواد القانونية التي كان يعتبرها المشرع قبلا جريمة تؤدي إلى نتيجة عكسية أي انخفاض حجم جرائم المرأة ، ونأخذ على سبيل المثال الإجهاض الذي كان يعد جريمة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و يوغوسلافيا و بعض من الدول الأوربية و لكن فيما بعد أخرج من دائرة الأفعال المجرمة قانونا، مما أدى إلى انخفاض في عدد الجرائم و نفس الشيء ينطبق على تناول موانع الحمل فكان يعد جريمة في بعض الدول في فترة مابين الحربين العالميتين و لكن فيما بعد ألغي هذا القانون.

نخلص في الأخير للقول أن إجرام المرأة اقل من إجرام الرجل حقيقة لا يمكن إغفالها و لا انكارها بدليل ما أثبتته الإحصائيات الجنائية و الدراسات التي أنجزت في هذا المجال في كثير من الدول، إلا أن معدل الإختلاف لا يتسم بالثبات و الإستقرار بل يتغير تبعا للظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

ثانيا: إختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكيف

نقصد بنوعية الجرائم تلك الأنماط من الجرائم التي تتميز بها المرأة و تختص بها أو بعبارة أخرى هي تلك الأنواع من الجرائم التي يزداد ارتكابها عند المرأة مقارنة بالجرائم التي يرتكبها الرجل.

أو هي نوعية الجرائم التي يمكن أن ننسبها للمرأة أو بمفهوم آخر هي جرائمهن الرئيسية أو جرائمهن الشائعة".[2]

---

[1] فتوح عبد الله شاذلي ، أساسيات علم الإجرام و العقاب. منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009،ص ص164-165.

[2] A.G Barens and N.M Tecters, new horizons in criminology.printice –hall inc,1944 ,P 572

لقد دلت الإحصائيات التي أجريت في العديد من الدول و خاصة الدول الغربية على أن المرأة غالبا ما تقدم بالإفراط على ارتكاب الجرائم ذات الصلة بوضعها الأنثوي و يتضاءل بشكل ملحوظ نصيبها من الإجرام لسبب ذاته في انواع أخرى من الجرائم.[1]
هناك أنماط من الجرائم تقتصر على جنس المرأة و لا يرتكبها الرجل و هذا راجع لإعتبارات تكوينية جسمية و بيولوجية مثاله جريمة الإجهاض فهي تختص بالمرأة و أما الرجل فقد يكون محرضا لا مرتكبا.

وهذا ما ذهب إليه لومبروزو و الذي يرى أن المرأة غالبا ما تمارس الجرائم التي لها العلاقة بالجانب الجسدي و الفسيولوجي مثل الدعارة ويتقاسم هذا الرأي مع فيريروا " Ferrero ".[2]

"أثبتت الاحصائيات الجنائية في كثير من الدول حقيقة ثابتة و هي أن المرأة تختلف عن الرجل من حيث إقدامها مطلقا أو اقبالها بنسبة أكبر على نوع معين من الجرائم بينما لا يقبل الرجل على هذا النوع بنفس النسبة، و من أمثلة كثرة إقدام المرأة على جرائم الاجهاض و قتل المواليد بينما يقل اهتمامها بجرائم الحريق و الاعتداء على العرض و الجرائم المضرة بالمصلحة العامة. [3]

و قد أثبتت الاحصائيات الجنائية في إيطاليا تفوق المرأة على الرجل في جريمة قتل المواليد، إذ بلغ نصيبها في إحصائيات 1930 ، 95% و في جريمة الإجهاض بلغ نصيب المرأة 85%، كما تتفوق المرأة على الرجل في القتل بالسم في حين يتفوق الرجال على المرأة في جرائم العنف و القتل و الإعتداء على العرض و خيانة الأمانة و الجرائم المضرة بالمصلحة العامة و جميع الجرائم التي يتطلب تنفيذها قوة عضلية في حين نجد أن نسبة إجرام المرأة تزداد في حالة ارتكاب الجرائم البسيطة خاصة من المحلات الكبيرة وكذلك تشجيع الأولاد على الفجور و جريمة إخفاء الأشياء المسروقة.[4]

و قد بحث بولاك في مسالة وجود نوعية معينة أو أنماطا شبه ثابتة لجرائم النساء فتبين له أن جرائم النساء تقع غالبا في مخالفة الأخلاق الجنسية، أما في نطاق

---

[1] فوزية عبد الستار، مرجع سبق ذكره، ص ص 98-99.

[2]Françoise Mallet-jori, du criminel-né a la femme coupable. communication a la séance mensuelle du 9 novembre 1996, Brucelles ,académie royale de la langue et de littérature françaises ,1996,disponible sur le site www.arllfb.be, consulte le 20/10/2013.

[3] فوزية عبد الستار، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

[4]نبية صالح ، دراسة في علمي الإجرام و العقاب. دار الثقافة، عمان ،2005، ص 87.

جرائم ضد الأشخاص أو جرائم ضد الأموال فإن أنماط الإجرام الأنثوي ليس واضحا بصورة كافية.[1]

أما فيما يخص جرائم القذف تبين من خلال الدراسات أنه لا توجد فروق بين الجنسين" و ما يمكن ملاحظته أنه في جريمتي القذف و السب فإن إجرام النساء فيها و إن لم يتفوق على إجرام الرجال إلا أنه يدنو منه عدد، إذ سجلت الإحصائيات الجنائية أنه في كل 100 محكوم عليهم في جريمة القذف 55 من الإناث مقابل 45 من الذكور، و في جريمة السب سجل إحصاء 49 من الإناث و 51 من الذكور.[2]

كما نجد أيضا فروق نوعية في الوسائل المستخدمة في العمليات الإجرامية فكثير ما تستخدم المرأة الدهاء و الحيلة و الإغراء في جرائمهن خاصة منها جرائم النصب و الاحتيال أين تلجأ المرأة إلى استخدام جسدها في إغراء ضحاياها و أخذهم إلى أماكن مهجورة أين تكون متفقة مع مجرمين آخرين للاستيلاء و سرقة ممتلكات الضحية خاصة السيارة منها.

"يرى بيرس سميث أنه على الرغم من أن النساء يلعبن دورا ثانويا في جرائم النصب و الاحتيال مقارنة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الرجل إلا أنهن يستخدمن الدهاء و الحيلة و الإغراء.[3]

و في الأخير نستنتج أنه و من خلال الاحصائيات أن جرائم المرأة تزداد في جرائم الاخلاقية و الجنسية و جرائم الرجل تزداد في جرائم ضد الأموال وجرائم العنف.

[1] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء، مرجع سبق ذكره ، ص 35.
[2] رمسيس بنهام، الجريمة و المجرم في الواقع الكوني.منشأة المعارف،الاسكندرية، 1997، ص 235.
[3] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ثالثا : إختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل من حيث الجسامة

يغلب على جرائم الرجال استخدام العنف و القوة و في المقابل يغلب على إجرام المرأة استخدام الحيلة و الدهاء و المكر فكثيرا ما تلجأ المرأة إلى استخدام السم في القتل، و بالنسبة لجريمة السرقة فدلت الإحصائيات أن الحالات التي ترتكبها المرأة هي في الغالب سرقات بسيطة غير مصحوبة بالعنف كما أنها أقل عودا للجريمة .

" يتميز إجرام الرجل بالعنف و القسوة فهو يستسهل القتل و الضرب و الجنح و المقاومة و السطو و الابتزاز...الخ " بينما يتسم إجرام المرأة بالغدر و عدم الأمانة فهي تميل إلى القتل بالسم و شهادة الزور و القذف و السب و السرقة من المحلات العامة و إخفاء الأشياء المسروقة و النصب و التزوير.[1]

و يعد لومبروزو من أوائل العلماء الذين لاحظوا أن جرائم النساء تختلف عن جرائم الرجال لا من حيث النوع فحسب بل و من حيث النمط أيضا ، فهن يرتكبن جرائم إخفاء الأشياء المسروقة و القتل و الإجهاض و قتل المواليد، فضلا عن البغاء و التحريض على الفسق.[2]

و هذا ما ذهب اليه كتليه Quetelet أيضا و الذي يرى أن الجرائم المرتكبة من طرف المرأة عن طريق استخدام العنف أقل مرتين من الجرائم المرتكبة من طرف الرجل و هذا راجع إلى القوة الجسدية التي يتمتع بها الرجال والتي تفسر أيضا انخفاض معدل إجرام المرأة. [3]

لا تلجأ المرأة الى إستخدام القوة و العنف في ارتكابها للجرائم في حين نجد أن الرجل يلجأ إلى إستخدام القوة و مثل جرائم القتل و الاغتصاب و السرقة بالظروف المشددة والسطو على المنازل عن طريق التكسير، بينما تميل المرأة في إجرامها إلى أسلوب المخاتلة و الغدر و الخديعة و عدم النزاهة، أما إذا أقدمت على ارتكاب الجرائم الخطيرة فإنها غالبا ما تلجأ إلى أسلوب عدم المواجهة المباشرة كاستعمال السم في القتل.

---

[1] فتوح عبد الله شاذلي، أساسيات علم الاجتماع و العقاب، مرجع سبق ذكره ، ص ص 163.162

[2] سامية حسن الساعاتي، جرائم النساء، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] Marie-Andrée Bertrand , op.cit , p 40.

و جرائم المرأة جرائم غير جسيمة إذ يقل نصيبها من الجنايات و يزداد من الجنح و المخالفات، أضيف الى ذلك قلة إجرامها بصفة عامة، تبين أنها أقل خطرا على المجتمع من الرجال، و تتأكد هذه الحقيقة إذا ما نظرنا إلى الإحصائيات الجنائية و ما تبينه من إنخفاض في معدل العود إلى الإجرام بالنسبة للمرأة عنه بالنسبة للرجل، فالنساء أقل عودا إلى الإجرام من الرجال، و خطورتهن الإجرامية هي للسبب ذاته أقل منها لدى الرجال، و قد أكد لومبروزو من قبل أن نموذج المجرم بالميلاد أكثر شيوعا لدى الرجال.[1]

وفي مجمل القول أن غالبية علماء الإجرام وكذا الاحصائيات أكدوا أن إجرام المرأة يختلف عن إجرام الرجل من حيث الكم و الكيف و جسامة الفعل المرتكب و هذا ما دفعهم إلى البحث عن العوامل التي تقف وراء اختلاف اجرام المرأة و انخفاضها عن جرائم الرجل، فتباينت الآراء في تفسير اختلاف جرائم المرأة عن جرائم الرجل.

و من بين هذه الآراء نجد:[2]

- إن الإختلاف في التكوين الجسماني و وظائف الأعضاء بين الرجل و المرأة، يؤدي إلى الإختلاف في طبيعة الجرائم التي يرتكبها لكل من الرجل و المرأة.
- إن الاختلاف في الظروف المحيطة لكلا من الرجل و المرأة من حيث المركز الاجتماعي و الدور الذي تقوم به كل منهما، يؤدي إلى الإختلاف في كم الجريمة و أنماطها بين الرجل والمرأة.
- طبيعة التكوين الهرموني للمرأة: حيث أن الجهاز العصبي الأنثوي أقوى من الجهاز العصبي للذكري لذا يكون الذكر أكثر عرضة للإنفعال من الأنثى و من ثم فإن قدرة المقاومة عند الأنثى أقوى من قدرة المقاومة عند الذكر.
- و من الناحية النفسية تتعرض المرأة لظروف خاصة بها تؤثر على نفسيتها و تدفعها إلى ارتكاب بعض الجرائم، و من ذلك حالات الحمل و الوضع و الرضاعة فهي تتعرض لإنفعالات مختلفة قد تدفع بها إلى ارتكاب طائفة محددة من الجرائم كالإجهاض و قتل الأطفال حديثي الولادة أو تعريضهم للخطر، لاسيما إذا كان

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، علم الإجرام العام، مرجع سبق ذكره ص192.
[2] نفس المرجع، ص 196.

الحمل ناتج عن سفاح مجرم، إذ تلجأ المرأة في هذه الحالة إلى الإجهاض فإن اخفقت في تحقيق مرادها كان البديل هو قتل الوليد أو تعرضه للخطر في الطريق العام من أجل التخلص منه.[1]

و أما النظرية الأخلاقية فترى أن المرأة أكثر تدينا من الرجل و هذا ما يفسر قلة اجرامها بالمقارنة مع حجم إجرام الرجل، يذهب أنصار هذه النظرية إلى القول بأن المرأة أقل من الرجل إرتكابا للجرائم لأنها أكثر منه استجابة لتعاليم الدين، و أنها تتميز عليه بسمو الخلق جبلت عليه، تتصف بالإيثار و التضحية و تمتاز بالرقة و العطف و الحنان مما يجعلها أبعد من الرجل في طريق الإجرام.[2]

كما أنه إذا اخذنا جدلا أن طبيعة المرأة و تكوينها الجسماني و النفسي هو الذي يفسر حجم و تنوع الجريمة المرتكبة، نقول أنه لو بقيت النسبة على حالها و لم يتغير عبر الزمن و عبر البلدان لطالما أن طبيعة المرأة واحدة و تكوينها لم يعرف تغيير و هذا ما يدفعنا للبحث في مجالات أخرى منها الجانب الاجتماعي، بحيث كثيرا ما يدفع المرأة إلى الإجرام البيئة الاجتماعية المحيطة بها و كذا العادات و التقاليد.

فطالما حظيت المرأة بالرعاية و الحماية من طرف أفراد أسرتها و مجتمعها و لطالما وفر لها الرجل كل متطلباتها سواء كان أبا أو زوجا أو اخا أو إبنا و من ثم لم تكن المرأة بحاجة للخروج إلى المجتمع و مواجهة تحدياته، و هذا ما يضع الرجل أمام هذه التحديات فهو من يوفر الحماية و الأمن و يتحمل مسؤولية الأسرة و بالتالي هو من يخضع للمؤثرات الخارجية مما قد تجعل منه مجرما.

و عليه نقول أن قلة اجرام المرأة مرده إلى الدور الذي تقوم به في المجتمع و الذي يلزم عليها البقاء في البيت لتربية و رعاية الأبناء و الزوج، و عليه فكلما اتجهت المرأة إلى المساهمة في الحياة الاجتماعية زاد احتكاكها بالآخرين وارتفع بالتالي معدل سلوكها الاجرامي بحيث أصبحت المعالم تبين دور المرأة و دور الرجل غير واضحة في الوسط الاجتماعي.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 196.
[2] فوزية عبد الستار، مرجع سبق ذكره ،ص 100.

ملخص الفصل:

عرفت ظاهرة إجرام المرأة في المجتمعات القديمة أشكال بسيطة من الجريمة بالنظر إلى بساطة الحياة الاجتماعية و الاقتصادية التي نشأت فيها، و لكن مع تعقد الحياة و تغيير في المكانة و الأدوار المنوطة بأفراد المجتمع تطورت الجريمة و ارتفعت معدلاتها بشكل ملفت للإنتباه حسب التقارير الإحصائية لمختلف دول العالم، كما عرفت أيضا تنوع في نمطية الجريمة النسوية و اتخذت أساليب جديدة في ارتكابها و أصبحت تعرف بأحد أبعاد الإجرام المعاصر.

الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين و المفكرين في مجال الجريمة و الإنحراف إلى توجيه اهتماماتهم نحو المرأة بعدما كانت اهتماماتهم مقتصرة على الجرائم الذكورية فالمتتبع لكرونولوجيا الدراسات التي اهتمت بموضوع الجرائم الأنثوية نلاحظ أنه في بداية الإهتمام تأثير وسيطرة النظرة اللومبروزية و الفرويدية التي ترجع الظاهرة إلى النمو الجنسي و النفسي وبعدها انتقلت التفسيرات إلى البحث و التقصي عن العوامل و الأسباب من البيئة الإجتماعية التي تحتك بها المرأة.

كما أن للتغير الذي عرفته المجتمعات صاحب معه تغيير في أدوار و مهام المرأة، فلم تعد تقتصر أدوار المرأة في البيت بوصفها أم وزوجة و أخت بل تعدت هذه الأدوار لتشغل وظائف كانت مقتصرة قبلا على الرجال الأمر الذي زاد من نشاطها و احتكاكها بالمجتمع والذي نتج عنه ظهور أنماط سلوكية لم تكن معروفة من قبل و لعل الانحراف و الجريمة أحد أوجه هذه السلوكات ، و هذا ما يفسر ارتفاع معدلات إجرامها على المستوى العالمي إلا أنه يبقى إجرام المرأة يختلف عن إجرام الرجل من حيث الكم و النوع و الجسامة و هذا راجع لإعتبارات جسدية و فسيولوجية بالإضافة إلى عوامل أخرى.

الفصل الخامس: عوامل إقبال المرأة على الجريمة

تمهيد

الجريمة ظاهرة عالمية يسعى الباحثون إلى رصد أسبابها التي تتوارى وسط الركام الاجتماعي، يمثل هذا الفصل مدخلا مهما للتحديد الظروف الذاتية و الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية المحيطة بالمرأة ودورها في تشكيل السلوك الإجرامي، بحيث تعددت وجهات النظر في تفسير الجريمة و ذلك تبعا للزوايا التي ينظر منها أصحاب تلك الأراء، فمن الباحثين من أرجعها إلى العوامل الذاتية خاصة بالمجرمة (بيولوجية و نفسية عضوية أو فسيولوجية) و منهم من أرجعها إلى العوامل الاجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية.

نحاول من خلال هذا الفصل استعراض أهم العوامل التي تدفع المرأة للولوج إلى الجريمة، و عليه قسمنا الفصل إلى أربعة مباحث تناولنا في كل مبحث جانب من العوامل السابقة الذكر.

المبحث الأول: العوامل الذاتية الخاصة بإجرام المرأة

أولا: العوامل الوراثية الدافعة لإجرام المرأة

ثانيا: مساهمة التكوين العقلي و البيولوجي في إجرام المرأة

ثالثا: تأثير التكوين النفسي في إجرام المرأة

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية و دورها في إقدام المرأة على الجريمة

أولا: علاقة البيئة الأسرية في إقدام المرأة على الجريمة

ثانيا: البيئة المدرسية و إجرام المرأة

ثالثا: تأثير رفقاء السوء في إجرام المرأة

المبحث الثالث: العوامل الثقافية المؤثرة في إقبال المرأة على الجريمة

أولا: تأثير المستوى التعليمي و التقدم العلمي في إجرام المرأة

ثانيا: دور وسائل الإعلام في إجرام المرأة

ثالثا: دور الدين في إجرام المرأة

المبحث الرابع: العوامل الاقتصادية الدافعة لإجرام المرأة

أولا: العلاقة بين الفقر و إجرام المرأة

ثانيا: مساهمة البطالة في إجرام المرأة

ثالثا: تأثير المسكن على إجرام المرأة

المبحث الأول: العوامل الذاتية الخاصة بإجرام المرأة

عوامل اقبال المرأة على الجريمة هي الأسباب التي تقف وراء ارتكابها للفعل المُجرم قانونيا و اجتماعيا، و بمعنى آخر هي مجموعة من الوقائع التي تؤثر على نحو ما في سلوكات الأفراد، فظاهرة إجرام المرأة لا يمكن ردها الى عامل معين دون آخر و إنما إلى تضافر و تفاعل عوامل كثيرة و متعددة تقف وراء اقبالها على الجريمة.

نتناول في هذا المبحث العوامل الذاتية الخاصة بالمرأة، ونقصد بالعوامل الذاتية مجموع الصفات و الخصائص المرتبطة بذات المرأة المجرمة أي بتكوينها العضوي و الفسيولوجي و النفسي و العقلي.

أو كما يشاء البعض أن يسميها بالعوامل الداخلية"و يقصد بها تلك العوامل المتعلقة بالتكوين الداخلي لشخصية المرأة بما تتضمنه من تكوين نفسي وعقلي و بدني وقد تكون أصيلة تلازم الفرد منذ ميلاده و يدخل فيها التكوين الطبيعي للفرد و الوراثة و الخلل العقلي و الأمراض العصبية و النفسية، و قد تكون مكتسبة أي يكتسبها الفرد بعد ولادته من أمراض قد تصيبه سواء أكانت عضوية أو نفسية.[1]

أولا: العوامل الوراثية الدافعة لإجرام المرأة

ونقصد بالوراثة انتقال الخصائص و الصفات سواء كانت عضوية أو نفسية كالعاهات الجسدية و الأمراض العضوية والنفسية أو الإعاقات العقلية من الآباء إلى الأبناء عن طريق التناسل.

و بناء على هذا ميز لمبروزو بين المجرمين و غير المجرمين على أساس الصفات الجسدية و الوراثة و كتب سنة 1895 عن المرأة المجرمة، و لاحظ أن النساء أقل تطورا مقارنة بالرجال و أقرب في سلوكهن للأطفال و أقل حساسية و أقل ذكاءاً، أما المرأة المجرمة فيمكن تمييزها عن المرأة الطبيعية من خلال الصفات الجسدية، و هي أنها شعرانية (كثيفة الشعر) وتحمل تجاعيد و اعوجاج القدمين و الجمجمة غير الطبيعية و هي أقرب إلى الرجال المجرمين. [2]

[1] هيثم البقلي ، إنحراف الطفل المراهق. نهضة مصر للطباعة و النشر ،القاهرة ، ط1، 2006،ص35.
[2] عايد عواد الوريكات ،نظريات علم الجريمة ، 2004،مرجع سبق ذكره، ص259.

ومن الذين يعتقدون بالفكرة التي تقول أن السلوك العدواني لدى الفرد ناشئ عن عوامل بيولوجية وراثية، العالمين في الانثروبولوجيا بجامعة كالفورنيا (م.ج راليه) و (س.ل واشبورن) فهما يقران أن السلوك العدواني يمثل مظهرا آخر من مظاهر ميراث التطور عند الإنسان، فقد ورث الإنسان الحديث من أسلافه العوامل الهرمونية و العصبية التي تدفعه إلى السلوك العدواني.[1]

وهو نفس ما ذهب إليه العالم تيجر"Tiger" في كتابه (الشر في الجماعات) يرى أن النزعات التي توجد لدى الأفراد سواء أكانو ذكورا أم إناث لا تلبث اذا استمرت وقتا طويلا أن تستقر في المورثات ليستمر تأثيرها على المجتمع آلاف من السنين.[2]

كما أنّ بعض التشابه في حالات الإجرام بين الآباء والأبناء لا يرجع إلى عامل التقليد ولا إلى الظروف البيئية و الاجتماعية وإنّما يرجع إلى عامل الوراثة، إذ أن القدرة العقلية قد تتوارث من جيل الآباء إلى جيل الأبناء، خاصة إذا علمنا أن الكثير من الجرائم ترتكب من طرف ضعاف العقول أو الذين يعانون من أمراض عقلية تحول دون تحقيق القَدْر الكافي من الإدراك الذي يسمح بتقدير السلوك وما ينجم عنه اجتماعيا وقانونيا.[3]

وفي محاولة من (دوجدل) و(استابروك) لإثبات علاقة الإجرام بالوراثة، أجريا دراسة على عائلة أمريكية معروف عن رب العائلة إدمانه على المسكرات وزوجته كانت سارقة، حيث شملت الدراسة سبعة أجيال لهذه الأسرة ليتضح أن من بين (709) من أسلافه أصبح (202) منهم من محترفي الدعارة، و(142) منهم متشردا و(77) من مرتكبي الجرائم.[4]

على الرغم من النتائج التي توصلا إليها الباحثين حول أهمية الوراثة وتأثيرها على الإجرام فيجب عدم المغالاة في ذلك، حيث أن الوراثة ليست من العوامل المسيطرة وإن كان لا يمكن إنكار دورها في بعض الحالات الإجرامية فللبيئة الأسرية دور لا يستهان به في تكوين الدافعية للجريمة، فوجود نماذج انحرافية داخل الأسرة يشكل عامل حاسما أيضا،فغالبا ما تتأثر الفتاة في مراحل معينة من حياتها وخاصة في فترة المراهقة بسلوكات أمها، فإذا كانت تقوم بسلوكات انحرافية كممارسة الرذيلة أو الدعارة يجعل من الفتاة تَقَبُّل هذه السلوكات.

---

[1] أمال عثمان و أنطوانيت جورج دانيال، الجريمة و الطمث .المجلة الجنائية القومية ، المركزالقومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، العدد 1 ، 1985 ، ص89.

[2] نفس المرجع ، ص90.

[3] عمر السعيد رمضان، ،مرجع سبق ذكره ، ص 72.

[4] نظير فرج مينا، الموجز في علم الإجرام والعقاب. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993، ص56.

ثانيا: مساهمة التكوين العقلي و البيولوجي في إجرام المرأة

ويقصد بالتكوين العضوي مجموعة الصفات الخُلقية المتعلقة بشكل الأعضاء ووظائفها، وهذا التكوين قد يكون طبيعيا وقد يكون غير طبيعيا، فالأول يراد به التكوين السوي الذي يمثل استواء الأعضاء الخارجية للإنسان وأداء الاعضاء الداخلية بوظائفها العادية، أما التكوين غير الطبيعي فيتمثل في شذوذ شكل الأعضاء الخارجية و الاضطراب في أداء الأعضاء الداخلية لوظائفها.[1]

فالاختلال في الأعضاء يصاحبه اختلال في وظيفة العضو، مما يؤدي إلى اختلال في السلوك الذي يصيب الفرد و يدفعه إلى الإحساس بالنقص ومن ثم اتيان سلوكات ينبذها المجتمع، أما من حيث التكوين العقلي فهو ما يصيب الفرد من أمراض و رضوض قد تصيب الدماغ في المراحل المبكرة من النمو، فتحدث له اضطرابات في جهازه العقلي مما ينجر عنه اختلال في ملكاته الفكرية و الذهنية و التي تدفع به في الكثير من الحالات إلى ارتكاب سلوكات عنيفة و اجرامية.

كما لاحظ لومبروزو أن التطور الفسيولوجي للمرأة يؤثر في اقبالها على الجريمة فالبلوغ والطمث و الحيض و انقطاع الطمث في سن اليأس كلها عوامل تؤثر في إجرام المرأة، كما لاحظ تأخر ظهورالطمث لدى مرتكبات جريمة السرقة و البلوغ المبكر لدى العاهرات، كما توصل أيضا أن النشاط الاجرامي يكثر بصفة عامة في فترة الطمث.[2]

كما أن النضوج البدني المبكر للفتاة وما يصاحبه من ظهور علامات الأنوثة عليها قد يجعلها فريسة سهلة لهتك العرض و الإغتصاب.

كما ترى فرانس اديسون"Frances Heidensohn" في كتابها المرأة و الجريمة أن التفسيرات التقليدية ركزت جل اهتمامها في دراسة السلوك الاجرامي عند المرأة على التكوين البيولوجي و الفسيولوجي للمرأة في الهرمونات و العواطف، على أساس أنها العوامل الأساسية المؤدية إلى اجرام المرأة، كما ترى أيضا أن هذه التفسيرات سطحية يوجد بها تناقض، إلا أنها تتراجع في الأخير و تُصر على أن التكوين البيولوجي للمرأة هو العامل الحاسم في تحديد السلوك الإجرامي للمرأة.[3]

---

[1] جلال الدين عبد الخالق و السيد رمضان،الجريمة و الإنحراف . المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية ، 2001،ص294.

[2] سامية حسن الساعاتي ، جرائم النساء ، مرجع سبق ذكره، ص ص 45- 46.

[3] Frances Heidensohn ,women and crime .Macmillan, London , 1985, p p 32 -33

إن كل من النقص في التكوين العقلي أو العضوي يولد لدى الفرد شعور بالنقص و القصور و عدم الثقة بالنفس و المجتمع و هذا الشعور يدفعه في بعض المواقف إلى الانحراف و الجريمة، وهذا ما يفسر الجرائم التي تقدم عليها فئة معينة من المجتمع وهم المعاقين ذهنيا و حركيا، فشعوره أنه أقل مستوى من الآخرين بعيب جسدي أو نفسي والذي يقابله عدم وجود تكافل و تضامن من طرف المجتمع، بالإضافة إلى النظرة الدونية لهذه الفئة بالذات تجعلهم أكثر عنفا و انحرافا لإثبات قدراتهم و التعبير عن سخطهم على المجتمع وعلى كل من يعتقد أنهم يوجهون له إهانة بسبب هذا العيب.

إلا أنه لم يعد محل لهذه التفسيرات في مجال الجريمة فلا يوجد دليل قاطع على وجود صلة بين الضعف العقلي و الجريمة.

ثالثا: تأثير التكوين النفسي في إجرام المرأة

يقصد بالتكوين النفسي مجموعة الصفات و الخصائص التي تؤثر في تكوين الشخصية لدى الفرد وتكييفها مع البيئة الخارجية ويساهم في نشأة الصفات و الخصائص عوامل مختلفة كالوراثة و التكوين العضوي و الأمراض وكل ما يحيط بذلك من ظروف البيئة الخارجية، كما دلت التجارب على أن هناك صفات وخصائص نفسية معينة يمكن فيها الميل للإنحراف و ارتكاب الجريمة.[1]

ومن أهم العوامل النفسية التي تدفع المرأة إلى الجريمة هي كثرة الإحباطات التي تتعرض لها،بالإضافة إلى الإحساس بالظلم والمهانة و الحرمان المادي والمعنوي.

و نظرا لأهمية العامل النفسي في ارتكاب الجريمة آمنت الدراسات الحديثة بأثر العوامل النفسية في الاقبال على السلوك الاجرامي و عملت التشريعات على إلزام القضاة بالتحقيق في البواعث السيكولوجية للمجرم قبل النطق بالحكم، فقد نصت المادة 453 من قانون الإجراءات الجزائية بما يلي:"يقوم القاضي ببذل كل همة وعناية و يجري التحريات اللازمة للوصول إلى إظهار الحقيقة وللتعرف على شخصية الحدث وتقرير الوسائل الكفيلة لتهذيبه(...) ويأمر القاضي بإجراء فحص طبي و القيام بفحص نفساني إذا لزم الأمر.[2]

---

[1] السيد رمضان ، إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال إنحراف الأحداث . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،1995،ص 109.

[2] قانون الإجراءات الجزائية،الجزائر ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، ط7 ، 2007، ص ص138 – 139.

المبحث الثاني: العوامل الاجتماعية و دورها في إقدام المرأة على الجريمة

نقصد بالعوامل **الا**جتماعية مجموع العلاقات و الروابط و الصلات التي تنشأ بين المرأة المجرمة وغيرها من الأفراد في البيئة الاجتماعية ابتداء من الأسرة مرورا بالمدرسة إلى جماعة الرفاق و باقي المؤسسات الرسمية و غير الرسمية بحيث يتأثر سلوكها بهذه المؤسسات نتيجة تفاعلها معها، و بتالي فإما أن تؤثر بالإيجاب وتتكون لديها شخصية سوية منسجمة مع الأهداف و الغايات التي أوجدها و اتفق عليها المجتمع المدني، وإما أن تؤثر بالسلب في شخصية المرأة و تتكون لديها شخصية غير سوية ومنحرفة مضادة للمجتمع لا تتوافق و الأهداف و الغايات التي أوجدها المجتمع.

و من أهم هذه البيئات التي قد يكون لها تأثير سلبي على سلوك المرأة بوجه عام نجد بيئة الأسرة و المدرسة و بيئة الرفاق.

و بناء على ذلك فإن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة، و إنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في الجماعة و جريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، و لمعرفة أسباب ارتكاب المجرم لهذا الفعل لا بد من دراسة العلاقة بينه و بين البيئة الإجتماعية، و تحليل طبيعة السلوك الإجرامي الذي يتكون من خلال هذه العلاقة ".[1]

أولا: علاقة البيئة الأسرية في إقدام المرأة على الجريمة

إن الأسرة كمؤسسة اجتماعية و بإعتبارها المؤسسة الأولى لتنشئة و تهيئه الفرد تلعب دورا هاما في تكوين شخصيته و إبراز قدراته، فمن البديهي أيضا أن تلعب دورا هاما في حدوث ظاهرة الجريمة.

" فالإنسان لا يستطيع أن يعيش بعيدا عن مجتمعه و لا يمكنه أيضا أن يحيا في مجتمع بدون أن تربطه شبكة من العلاقات الإجتماعية، فبقدر ما يجيد الإنسان هذه العلاقات الاجتماعية بقدر ما يكون سلوكه الإجتماعي سليما يحقق له الراحة و السعادة و التقدم في مضمار الحياة الاجتماعية، و العكس صحيح بمعنى أنه بقدر ما يحيد الإنسان عن هذه العلاقات الإجتماعية و يبتعد عنها بقدر ما يكون سلوكه شاذا يؤثر في المجتمع و يولد بعض المشكلات الاجتماعية.[2]

---

[1] عبود السراج ،علم الاجرام و العقاب .منشورات ذات السلاسل ،الكويت ، 1990، ص280.

[2] حسن خفاجي ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي . شركة المدينة المنورة ، السعودية ، ط1 ، 1981،ص56.

كما بين الرسول صلى الله عليه و سلم تأثير البيئة التي يعيش فيها الإنسان في تشكيل شخصيته فيروى أنه طلب عالم من رجل قتل تسعة و تسعين شخصا أن يهجر و يترك بلده لأنها تشجعه على الإجرام و يذهب إلى بلد آخر لأن بيئتها سليمة قد يتأثر بها و يقلع عن الجريمة، قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم: "كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة و تسعين نفسا فسأل عن أعلم أهل الأرض فدُلَّ على راهب، فأتاه فقال: إنه قتل تسعة و تسعين نفسا، فهل له من توبة، فقال: لا، فقتله و أكمل به مائة ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدُلَّ على رجل عالم، فقال أنه قتل مائة نفس فهل له من توبة؟ فقال: نعم، ومن يحول بينه و بين التوبة، انطلق إلى أرض كذا و كذا فإن بها أناس يعبدون الله، فأعبد الله معهم و لا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء. [1]

وهذا فيه دلالة واضحة على أهمية و دور البيئة التي يعيش فيها الفرد و تأثيرها على سلوكه بما يعود عليه بالنفع أو الضرر، كما توصل الباحثين إلى جملة من العوامل الاجتماعية المرتبطة بإنحراف الفرد و التي كانت نتيجة لدراسات و أبحاث علمية.

يرى أدلر أن البحوث الاجتماعية و النفسية أثبتت أن الأسرة تلعب دورا فعالا و رئيسيا في تربية و توجيه الطفل خاصة في السنوات الخمس الأولى من حياته، مما ينعكس ذلك على شخصيته في بقية مراحل حياته، فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية و تشكيل شخصية الفرد و تلقينه القيم و العادات و أنماط السلوك السائدة في المجتمع و أساليب الضبط الاجتماعي. [2]

وعليه فالأسرة لها دور في تشكيل وتوجيه سلوك الأفراد و من المعروف أن الوالدين هما اللذين يقومان بعملية التنشئة، فأي تصدع أو تفكك أو خلاف أو سوء السمعة و وجود نموذج منحرف داخل الأسرة تُؤثر في اقبال الفرد بصفة عامة على الجريمة والانحراف.

1- التفكك الأسري

التفكك الأسري نوعان مادي ومعنوي و نقصد بالمادي غياب أو عدم وجود الوالدين معا في نطاق الأسرة و ذلك إما بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر أو السجن، في حين نقصد بالتفكك المعنوي وجود الوالدين معا لكن يفتقدون إلى الإنسجام و التفاهم و الترابط نتيجة للعلاقات المضطربة و المشاجرات و المشاحنات.

---

[1] يحي بن شرف أبو زكريا النووي، صحيح مسلم بشرح النووي.إشراف علي عبد الحميد أبو الخير،دار السلام،القاهرة،1996، ص236.

[2] حسين عبد الله و آخرون، رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية و الخليجية . مكتب المتابعة، المنامة ، 1408هـ، ص 116.

و يحدث التفكك الأسري عندما يسود الأسرة كثرة الشجارات والإهانات و السب و الشتم المتبادل بين أفراد الأسرة، هذه الظروف الأسرية تؤثر على تربية المرأة في طفولتها وعلى توفير العناية و الرعاية لها مما يدفعها إلى تبني سلوكات انحرافية مضادة للمجتمع في المستقبل.

وفي دراسة عن جرائم الزنا في مصر تبين أن 49% من المبحوثات اقترفن جريمة الزنا بسبب الظروف العائلية مثل العلاقات الأسرية المفككة كالطلاق الأم وزواج الأب من امرأة أخرى .[1]

كما بينت الدراسات أن التفكك الأسرة يؤدي إلى انحراف جنس الإناث أكثر من جنس الذكور، و هذا ما ذهبت إليه دراسة قامت بها محكمة فلاديفيا بأمريكا تبين أن الأحداث الذي عُرضوا عليها سنة 1949 كان 47% منهم ذكور يرجع انحرافهم إلى التفكك العائلي، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 65% بالنسبة للفتيات المنحرفات .[2]
و كذلك في بحث شمل 18376 فتاة جانحة في 25 دولة من أنحاء العالم بين عامي 1946 و 1949 تبين أن 81.88 % من اجمالي الفتيات لديهن تصدع أسري بشكل عام و أن 64.22 % من النسبة السابقة لديهن أيضا تصدع مادي.[3]

فإذا كانت مؤسسة الأسرة هي البيئة الأولى و الأساسية للقيام بعملية التنشئة الأفراد هي أيضا في المقابل عامل مولد للجريمة، فكل اضطراب أو خلل يعرقل الآداء الوظيفي للأسرة يزيد من احتمال حدوث حالات الإنحراف و الجريمة.

و من الأمور التي تؤدي إلى فشل الأسرة في قيامها بدورها في تأهيل الطفل للحياة الاجتماعية السليمة، التفكك المادي للأسرة كإنفصال الطفل عن أمه لقوة قاهرة أو غياب الأب أو سوء العلاقات داخل الأسرة وكذا التدليل الزائد أو الإسراف في القسوة.[4]

وعليه قد تواجه البيئة الأسرية و بناءها مشاكل تهدد استقرارها و ينعكس أثارها على الأبناء، و يتخذ عدم الاستقرار في الأسرة أوجه متعددة فقد يكون سبب تعدد

---

[1] ياسمينة مزوار ، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[2] المالك صالح وآخرون ، أصول علم الإجرام. السعودية ،العبيكان للطباعة و النشر ،بدون تاريخ، ص196.
[3] مصطفى العوجي ، الجريمة و المجرم. مؤسسة نوفل ، بيروت،1980، ص117.
[4] مزوز بركوا،إجرام المرأة في مجتمع الجزائري : العوامل و الآثار . المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009،ص ص121-122.

الزوجات أو الطلاق أو الانفصال أو الهجر و ذلك بترك الأب الاسرة و التخلي عن مسؤولياته ودوره اتجاه أبنائه و من الناحية القانونية يعد جنحة ترك الأطفال في من تحق عليه حمايته.[1]

2- إجرام أحد الوالدين أو كلاهما

يحاول دائما الأطفال تقليد الكبار في تصرفاتهم و أفعالهم على اعتبار أن أول فئة يحتك بها الطفل هما الوالدين، تحاول الفتاة تقليد والديها و بخاصة الأم فإذا كانت تمثل نموذج سيء في الأخلاق و القيم و الأفعال فإنه في غالب الأحيان يؤثر على سلوك الفتاة مستقبلا، كما أن الوالدين اللذين يحرضان الأبناء على السرقة أو إنهما لا يعقبونهم على مثل هذا التصرف يشجع الأبناء على ارتكاب السرقات و التعود عليها في المستقبل .

فقد استنتج بورت" Burt" من دراسة اجراها في انجترا سنة 1944 أنه نسبة الإجرام تزداد في أسر المجرمين فهي تزيد عن خمسة أمثال ماهي نسبته في أسر غير المجرمين.[2] كما أن المرأة في مرحلة الطفولة أو في مرحلة المراهقة غالبا ما تتأثر بسلوكيات بمن هن أكبر سنا منها خاصة أخواتها، كما قد تتخذ منهن نموذج يقتدى به فإذا كن يأتين بسلوكات اجرامية أو انحرافية فإنها قد تتأثر بهن وتندفع إلى تعلم هذه السلوكيات و بتالي السير نحو طريق الجريمة، لنتوصل إلى أن الأسرة التي تحوي نماذج اجرامية تنشى أفراد منحرفين أو مجرمين يعملون على إعادة انتاج السلوكات التي يقوم بها الكبار.

3- أساليب التنشئة الأسرية

عندما نتحدث عن التنشئة الأسرية فإننا نقصد من خلالها التنشئة الإجتماعية للأسرة و هي "عملية تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد من خلال تعلم ثقافة مجتمعه و معرفة دوره، وتستمر مدى الحياة و تعتبر ضرورية في تكوين شخصية الفرد من خلال أسلوب تتخذه الأسرة لتلقين الطفل سلوكات و اتجاهات وتعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة من أجل تكوين شخصية اجتماعية سوية و مقبولة من طرف الآخرين".[3]

---

[1] محمد يسري و إبراهيم دعبس ، الأسرة في التراث الديني و الاجتماعية . دار المعارف ، مصر ، 1995، ص 36.

[2] عمر السعيد رمضان، مر جع سبق ذكره ،ص48.

[3] لطيفة طبال ، التنشئة الأسرية و التحصيل الدراسي ،دراسة ميدانية بمليانة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة البليدة ، 2004، غير منشورة ، ص9.

كما تعرف أساليب التنشئة الأسرية على أنها مجموع الأساليب و الطرق التي تتخذها أو تتبعها الأسرة في تربية أبنائها .

و يعرفها الكفافي بأنها سلوك يصدر عن الأم أو الأب أو كلاهما و يؤثر على الطفل و نمو شخصيته، سوءا قصدا بهذا السلوك التوجيه أم التربية وتتحدد الأساليب التالية في الرفض، الحماية الزائدة، التذبذب، التحكم الإهمال التفرقة في المعاملة .[1]

وتؤكد الدراسات التي أجريت في هذا الموضوع أن اساليب التنشئة الأسرية لا تخضع لنمط واحد بل تختلف من أسرة لأخرى ومن مجتمع لأخر كما أنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على حياة المجتمع من تغيرات ثقافية و اقتصادية و اجتماعية.

إن الآباء المتعلمين و الذين يملكون قدر من المعرفة و العلم تتخذ أنماط من الأساليب التنشئة الأسرية تختلف عن أساليب التنشئة الأسرية التي تتبعها الأسر غير متعلمة كما أن المستوى الاقتصادي المرتفع للأسرة ينعكس إيجابا على الأسلوب المتبع في التنشئة الأسرية عكس الأسر التي تعاني من تدني المستوى الاقتصادي و التي لا تستطيع توفير كل احتياجات أبنائها.

كما تعددت آراء الباحثين حول وضع أنماط معينة لأساليب التنشئة الأسرية " كما اختلف الباحثين في اعطاء تصنيف موحد لأساليب التنشئة الأسرية فمنهم من يرى أنها تنطوي على الأسلوب الديمقراطي والتسلطي والمتسيب أو الأسلوب الذي يتسم بالفوضوية، و هو رأي كل من" لبيت" و"وايت" و منهم من يرى أن أساليب التربية الوالدية تنطوي على أسلوب التسامح و التسلط و الحرمان وهو رأي كل من "بومريند" و من الباحثين من يرى أنها تنطوي على أساليب العقاب البدني و سحب الحب والإنصاح و هو رأي "هوفمن" .[2]

كثيرة هي اذا أساليب التنشئة الأسرية و متعددة وهذا ما يؤدي في نهاية المطاف إلي صعوبة تحديد النتائج المترتبة على الأسلوب المتبع، كما أقيمت دراسات كثيرة في هذا الصدد لمحاولة إبراز العلاقة بين أساليب التنشئة الأسرية و تأثيرها على انحراف الأبناء، والتي توصلت إلى أنه من الأساليب التي لها آثار سلبية على الأبناء استخدام القوة و التسلط والعنف."و نعني به المنع أو الرفض لرغبات الطفل و منعه القيام

[1] علاء الدين كفافي ،التنشئة الوالدية و الأمراض النفسية ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الأزهر ، القاهرة ،1999، غير منشورة ، ص 56.

[2] ياسمية مزوار ، مرجع سبق ذكره ، ص 119.

بما يرغب فيه و استخدام الصرامة و القسوة في معاملة الأبناء و تحميلهم مسؤوليات و مهام فوق طاقتهم، و من مؤشرات الأسلوب التسلطي هو الشتم و الإستهزاء بشخصية الفرد و مقارنتها مع الآخرين و الإلحاح على فشله، مما يقتل فيه الطاقات و التفتح و يدفعه إلى السلبية وسوء تقييم ذاته".[1]

كما أن التربية المبنية على إهمال البنت أو استخدام القسوة في معاملتها إما بإهانتها أو ضربها بشكل عنيف أو معاقبتها بشكل حيواني كإطفاء السيجارة على جسدها أو شد جلدها بالملقاط، وغيرها من أساليب التي يتفنن الأهل في معاقبة بناتهم، و خاصة إذا كان من أمام مرأى الآخرين يؤدي إلى إصابة الفتاة بالعقد النفسية وفي الكثير من الأحيان إلى الإنتحار أو الهروب من البيت العائلي مما يجعلها فريسة سهلة لارتكاب جرائم الزنا و الدعارة و التسول و السرقة .

ثانيا: البيئة المدرسية و إجرام المرأة

إن المدرسة كمؤسسة اجتماعية و باعتبارها المؤسسة الثانية في الأهمية بعد الأسرة تلعب دورا هاما في تهيئة الفرد وتكوين شخصيته و إبراز قدراته فإذا فشلت المدرسة في أداء أدوارها فإنها تؤثر على سلوكيات الفتاة، وكثيرة هي العوامل المدرسية التي تدفع بالفتاة إلى ترك مدرسة أو الهروب منها مثل أسلوب معاملة الأستاذ القائم على الإهانة و التمييز والتحقير و التسلط و استخدام القسوة و العنف، الذي كثير ما يدفع التلاميذ إلى كره الأستاذ و كره المادة العلمية وبتالي ضعف التحصيل المدرسي مما يجعل التلميذات يبتعدن و يتغيبن عن المدرسة و يتسكعن بالشوارع و الإختلاط برفاق السوء، مما يجعلهن عرضة لإرتكاب الأفعال المخلة بالحياء و الآداب، كما أن ضعف الرقابة في المدرسة و حالات التسيب يؤدي إلى بروز الجريمة و الانحرافات داخل المدرسة كتعاطي المخدرات والتدخين و ارتكاب الفاحشة.

بالإضافة إلى عوامل أخرى تدفع بالفتاة إلى ترك المدرسة كالاكتظاظ داخل الأقسام وغياب وسائل الترفيه و اللعب و بصفة عامة غياب الظروف المدرسية المهيأة للتعليم.

و تؤكد فوزية عبد الستار على ضرورة العناية بالأساليب التربوية السليمة التي يجب أن تغرس في نفوس التلاميذ ليكونوا مواطنين صالحين للمجتمع و يبتعدون عن السلوك

[1] هشام شرابي ، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي. مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1992، ص 60.

الانحرافي الضار بالمجتمع، فالمدرسة هي المحيط الثاني للتنشئة الاجتماعية فلها دور مهم في ضبط السلوك و توجيهه منذ البداية و لهذا فإن ترك المدرسة مبكرا من العوامل التي تدفع البعض إلى السلوك الاجرامي.[1]

كما توصلت الكثير من الدراسات إلى وجود العلاقة بين التكييف المدرسي و الإجرام ففي سنة 1976 توصل لابرج "Laberge" إلى ايجاد ارتباط قوي جدا بين عدم التكيف المدرسي و الإجرام في عينة من الشباب.[2]

كما استنتجا كلا من الباحثان واست و لوبر"Waset et Lobuer " سنة 1982 أن عدم التكيف المدرسي إذا ظهر منذ الإبتدائي يشكل مؤشر على السلوك المنحرف و الإجرام مستقبلا.[3]

ثالثا: تأثير رفقاء السوء في إجرام المرأة

في مراحل معينة من العمر تُكون الفتاة صداقات مع الأخريات سواء أكان ذلك في البيئة التي تسكن فيها أو التي تدرس فيها أو في أماكن العمل ، فإذا كانت هذه الصحبة من رفيقات السوء فإن هذا سيؤثر سلبا على سلوكات الفتاة مما يؤدي إلى تعلم سلوكات اجرامية و انحرافية خاصة إذا كانت ممن هن سريعات التأثر.

"اثبتت الدراسات والتحقيق الميداني أن كثيرمن النساء اللواتي سلكن طريق الإنحراف اكتسبن هذا الأمر من رفيقاتهن أو زميلاتهن الفاسدات، ففي دراسة عن جريمة الزنا في مصر أرجع 28%من المبحوثات انحرافهن إلى صديقات اللاتي فتحن لهن باب الجريمة".[4]

و يذهب كل من "فريشات" و" لي بلون" إلى أن مصاحبة الرفاق المنحرفين تعد من العناصر الأساسية لتشخيص الإجرام و الإنحراف في سن المراهقة، كما أن الإنحراف و الإجرام بصحبة جماعة الرفاق له مزايا فالجماعة تمنح الشاب تعلما نفسيا و تعلما تقنيا يساعداه على الشهرة و ربح المال و نقصد بالتعلم النفسي التحضير المعنوي لاقتراف الفعل الإجرامي فَيُمَوه الشعور بالذنب لأن المسؤولية هنا تكون جماعية، أما التعلم التقني فيقصد به تعلم أسرار عمل المنحرفين.[5]

---

[1] فوزية عبد الستار ،مبادئ علم الإجرام و العقاب ،مرجع سبق ذكره ، ص ص 181-182.

[2] مزوز بركو، إجرام المراة في مجتمع الجزائري : العوامل و الاثار ، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[3] نفس المرجع ، ص122.

[4] ياسمية مزوار ، مرجع سبق ذكره ،ص 122.

[5] مزوز بركو، إجرام المرأة في مجتمع الجزائري : العوامل و الآثار ،مرجع سبق ذكره، ص 124.

المبحث الثالث: العوامل الثقافية المؤثرة في إقبال المرأة على الجريمة

تشمل العوامل الثقافية القيم و العادات و التقاليد و المبادئ و العقائد و الأخلاق و العرف السائد في المجتمع يكتسبها الفرد عن طريق تفاعله و تأثره بالآخرين، وعلى الرغم من الجوانب الإيجابية للعوامل الثقافية كمستوى التدين والتعليم والعادات و التقاليد و وسائل الإعلام إلا أنها لا تخلوا من سلبيات قد تكون عامل مولد أو محفز لبعث الجريمة عند المرأة، ومن أهم هذه العوامل التي سيتضمنها هذا المبحث المستوى التعليمي و التقدم العلمي والتكنولوجي و وسائل الاعلام.

أولا: تأثير المستوى التعليمي و التقدم العلمي في اجرام المرأة

1- المستوى التعليمي

يعد التعليم الركيزة الأساسية لبناء الأساس الذي تقاس به الأمم من رقي و تطور، إذ يعتبر من أساسيات الحياة لبناء و صقل شخصية الفرد و تنمية قدراته و ملكاته و مهاراته التي أودعها الله فيه و منبع تزويده بالمعلومات و المعارف واكتساب المهارات اللازمة لتسهيل عملية الإندماج في المجتمع، فالفرد الذي يحرم من العملية التعليمية يجد نفسه لا محال في مواقف غير قادر على التكيف مع بيئته والذي قد يدفعه إلى تبني سلوكات انحرافية إما عن جهالة أو عمد.

لقد حققت الجزائر إنجازا كبيرا لتطوير التعليم و النهوض به منذ الإستقلال و إلى غاية يومنا هذا إدراكا منها للدور الذي يلعبه التعليم في حياة الفرد و المجتمع، فعمدت إلى إتباع استراتجيات للقضاء على الجهل والأمية، فبمجانية و إجبارية التعليم ساهمت بشكل كبير من تضييق دائرة الجهل و الأمية .

كما أن التعليم على صلة وثيقة بتربية الأبناء فكلما ارتفع المستوى التعليمي للأب والأم أثر ذلك بصورة ايجابية في تربية أبنائهم حيث يجعلهم يملكون القدرة الكافية على تنشئة أولادهم بطريقة صحيحة، ويكون لديهم الوعي الكامل بأساليب التنشئة الأسرية السوية لأبنائهم ونظرا لدور الوالدين وبخاصة الأم في العملية التربوية فإن ضعف مستواها التعليمي عندما يتضافر مع عوامل أخرى يؤثر سلبا في سلوك الأبناء.[1]

[1] الأسعد العبيدي، دور الخصائص النفسية و الاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية و خصائصها في تشكيل و توجيه العملية التعليمية و التربوية. أبحاث الندوة العلمية حول المؤسسات الاصلاحية ، أكادمية نايف ، الرياض ، 1996، ص 106.

إن التعليم له دور لا يستهان به في عملية التنشئة الأسرية للأبناء، يُمَكن الوالدين من تربية أبنائهم وفهم توجهاتهم و إحتياجاتهم وتوجيههم و إرشادهم و تمكنهم من القيام بأدوارهم بكفاءة ويجعلهم أكثر مرونة في التعامل مع أبناءهم و يعتمدون على الطرق الحديثة في عملية التنشئة، كما يزداد لديهم الوعي و القدرة على معرفة ميول أطفالهم و انشغالاتهم و اكتشاف مواهبهم و يعملون على صقلها، فالأسرة التي لها الإمكانيات المعرفية و العملية تضمن توجيه أبنائها توجيها سليما، كما أن جهل الوالدين بأساليب التنشئة الأسرية السلبية نتيجة لضعف مستواهم التعليمي أو لعدم التحاقهم بالمدرسة كليا، سينعكس سلبا على نمط المعاملة التي يتبناها الأولياء.

" يقوم الوالدين المتعلمين بتحفيز أبنائهما إلى حب المطالعة و كشف مواهبهم الكامنة وممارستها و إظهار الإبداع في شخصياتهم و متابعة مراحل نموهم المختلفة و توفير الجو الملائم للدراسة في المنزل، و يتوقف كل هذا على المستوى التعليمي للوالدين." [1]

أما من المنظور الإسلامي تهدف العملية التعليمية إلى تمكين الفرد من تلبية حاجاته بطرق مشروعة و مقاومة نزواته، قال الله تعالى في سورة المجادلة :((« يرفع الله الذين آمنو منكم و الذين أوتوا العلم درجات »)) .[2]

إن التعليم الناجح يأخذ بعين الإعتبار عدة أمور حتى يكون له الأثر في الوقاية من الجريمة و من هذه الأمور :[3]

– إن اكتساب الفرد جملة من المعارف الإنسانية من خلال عملية التعلم دون اكتساب تعليم أخلاقي مكافئ يجعل للمعارف الإنسانية المكتسبة دورا سلبيا في بناء الشخصية .

– لا بد من تضمين المناهج التعليمية القيم الاجتماعية و الدينية و السياسية بحيث تصبح هذه القيم هدفا مستقلا و ليس مجرد وسائل لتحقيق غايات.

– لا بد من تضمين المناهج التعليمية العلوم و المعارف التي تجعل الفرد قادرا على التمييز بين السلوك السوي و غير السوي و النتائج المترتبة على كل منهما.

---

[1] سناء خولي، الأسرة و الحياة و العائلة . دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984، ص 287.

[2] القرآن الكريم ، سورة المجادلة ، الاية 11.

[3] أحمد عبد الرحيم الأصفر ، التعليم و الوقاية من الجريمة .مجلة الأمن و الحياة، العدد 240،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، 2002، ص 23.

و مما لا شك فيه أن التعليم و زيادة المعرفة من أساسيات نهوض و رقي المجتمعات فبالتعليم تتطور فكريا و حضاريا و علميا.

يعد المستوى التعليمي من العوامل السوسيو- ديموغرافية التي تؤثر في الظاهرة الإجتماعية و منها الجريمة و الانحراف، وعليه فإن تدني المستوى التعليمي لدى المرأة قد يكون عاملا في ارتكابها للجريمة إما بجهلها لقانون العقوبات أو ما ينجم من عواقب نتيجة اقترافها للفعل المجرم، و نظرا للأهمية التي يكتسيها المستوى التعليمي أجريت الكثير من الدراسات التي تبرز العلاقة بين المستوى التعليمي و الجريمة.

أظهرت الكثير من البحوث و الدراسات وكتابات علماء الاجتماع الجريمة أن غالبية الجناة من الأميين أو الذين لديهم مستوى ضعيف من التعليم، ففي دراسة أجريت من طرف مركز أبحاث مكافحة الجريمة عن ظاهرة السرقات في المملكة السعودية تبين أن هناك انخفاضا عاما في التعليم بين مرتكبي جرائم السرقات، و أن القليل منهم لم يتجاوزوا المستوى الإبتدائي في التعليم.[1]

و في دراسة أخرى أقيمت على النساء المجرمات و العائدات إلى الجريمة خلصت إلى أن الوضع الشخصي لأفراد عينة الدراسة المتمثل في انخفاض المستوى التعليمي و مستوى الفهم و ضعف تقدير الذات كان ذا أثر كبير على جميع أنماط الجرائم المرتكبة سواء بالنسبة للعائدات للجريمة أو غير العائدات. [2]

و لكن في المقابل يرى فريق آخر من الباحثين أن المستوى التعليمي المرتفع يزيد من فرص الوقوع في الجريمة،"و يضيف أنصار هذا الإتجاه أن التعليم لا يقلل من نسبة الإجرام بل العكس يزيد من معدلات الجريمة، بما يتيح للشخص المتعلم من اتقان الشر و تطويره فهو يزوده بأفكار و أساليب قد تعينه على ارتكاب الجرائم بتدبير محكم، و لذلك كان لومبروزو ينظر إلى التعليم بعين الشك و الريبة و يعارض فكرة تعليم المجرمين داخل السجون.[3]

و هناك اتجاه معتدل يتوسط الإتجاهين السابقين، إذ يرى انصار هذا الاتجاه أن التعليم يكون حائلا من ارتكاب الجريمة في بعض الحالات ودافعا لإرتكابها في حالات أخرى،

---

[1] الملك شرف الدين ، ظاهرة السرقات بالمملكة السعودية . مركز أبحاث مكافحة الجريمة ،الرياض، 1993، ص 110.

[2] أسماء التويجري، الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للعائدات للجريمة.أكادمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011، ص 186.

[3] فتوح الشاذلي، أساسيات علم الإجرام و العقاب، مرجع سبق ذكره ، ص 269.

و استندوا في تدعيم وجهة نظرهم إلى أن الإحصائيات الجنائية التي أجريت في بلجيكا و بلغارايا والمجر أثبتت أن نسبة إجرام الأميين أقل من نسبة المتعلمين،في حين أثبتت احصائيات أخرى في ايطاليا و النمسا أن نسبة إجرام الأميين أكثر من إجرام المتعلمين، و لذلك فالعلاقة بين التعليم و الجريمة قد تكون سلبية و قد تكون ايجابية.[1]

نخلص في الأخير إلى أن العلاقة بين المستوى التعليمي و الإقدام على الجريمة بصفة عامة لا تزال محل جدال و خلاف بين العلماء و الباحثين في مجال الإنحراف و الجريمة، فهناك من يرى أن للتعليم أثر لا يستهان به في الإقبال على الجريمة، و هذا ما يتضح من خلال معدلات الجريمة فكلما ارتفعت درجة التعليم قلت نسبة الإجرام في المجتمع و كلما انخفضت درجة التعليم زادت نسبة الإجرام في المجتمع، وهناك من الباحثين من يرى خلاف ذلك و يذهب للقول أن التعليم في حد ذاته هو عاملا أساسيا في الإقبال على الجريمة فقد يرفع التعليم من كفاءة الفرد و طرق تنفيذه للجريمة و الرفع من مستوى الإتقان و الاحتراف مع ابتكار أساليب و أنماط اجرامية مستحدثة عن طريق الإستعانة بالمعارف والتقنيات العلمية المبتكرة التي يمكن استخدامها في العمليات الإجرامية، و بهذا تكون أكثر تخطيط و دقة و براعة في التنفيذ.

أما من وجهة نظر الباحثة فترى أن المستوى التعليمي قد يكون عاملا في خفض معدلات الجريمة عند المرأة إذا صاحبه التهذيب و قوة الضبط الإجتماعي و قد يكون في نفس الوقت عاملا في رفع معدلات الجريمة عند المرأة إذا غاب الضبط الاجتماعي.

فالأمية إذا عاملا مساعدا على الإنحراف و الجريمة و ليست دافعاً و سبباً رئيسياُ للوقوع في الجريمة، فهناك الكثير من الأميين من الأسوياء وهناك الكثير من المتعلمين من المنحرفين، وكما توجد فئة من الذين وصلوا إلى مستويات عالية من العلم و ارتكبوا جرائم.[2]

و هنا نخص بالذكر على سبيل المثال لا الحصر الجرائم التي يرتكبها أصحاب الشهادات العليا من السرقات العلمية و نسبها إليهم والحصول بها على الترقيات و

[1] محمد عبد الله الوريكات ، أصول علمي الإجرام و العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 173

[2] محمد إبراهيم الربدي ، مرجع سبق ذكره ، ص98.

الجوائز و الجرائم التي يرتكبها الأفراد الفاعلين في المجتمع المدني ممن يشغلون مناصب عليا في البلاد من عمليات النهب و السطو على ممتلكات الدولة أو ممتلكات الشعب عن طريق اتباع جملة من الاسترتجيات تفاديا لاكتشاف امرهم أو القبض عليهم، وهم من سماهم ساذرلاند بجرائم الياقات البيضاء.

2- التقدم العلمي

أحرزت المجتمعات الحديثة تقدما علميا و تكنولوجيا مس جميع مجالات الحياة ما وفر على الفرد الجهد و الوقت و المشقة لتلبية رغباته و اشباع حاجاته، و هذا ما نلمسه جليا في حياة الإنسان التي طبعت بقدر كاف من الترف و الرفاهية.

وما تجدر الإشارة إليه أن أثار التطور العلمي الذي مس المجتمع كانت له انعكاسات على جميع الظواهر الإجتماعية و منها الظاهرة الإجرامية و في هذا يقول دوركايم:"إن التغير الاجتماعي الذي احدثته الثورة الصناعية و التحضر أديا إلى حالة الأنوميا و بالتالي إلى حالات الإنحراف و الجريمة".[1]

فقد شمل هذا التقدم العلمي إلى ظهور أنماط اجرامية مستحدثة لم تكن معروفة من قبل كجرائم الإنترنت و الحاسوب الآلي و غسيل الأموال و التجارة بالأعضاء البشرية ..الخ كما أن التطور الذي عرفته البشرية من وسائل الدمار من أسلحة فتاكة و نشر الفيروسات القاتلة أدت إلى قتل الملايين من الناس.

و لعل من أهم الانجازات العلمية التي أحدثت ثورة كبيرة و زادت من حجم الإجرام بشكل ملفت للإنتباه هو اختراع السيارة .

" إن استخدام السيارات أدى إلى زيادة ملحوظة في إزدياد معدلات الجريمة، فكلما اتسع نطاق استعمالها و كثرت أعدادها مع تقدم الزمن إزدادت عواقبها الإجرامية حدة لما ينطوي عليه من استخدامها من مخاطر تهدد سلامة حياة الإنسان، فهناك صلة وطيدة بين جرائم القتل و الإصابات و السرقات وبين عدد السيارات، فكل زيادة في عدد السيارات يقابله زيادة في نسبة الجرائم المذكورة.[2]

---

[1] عايد عواد الوريكات ، نظريات علم الجريمة ، 2004 ،مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] نفس المرجع ، ص64

كما تعد السيارة وسيلة هامة للقيام بالأعمال الإجرامية و تتيح للمجرم فرصة الهرب و صعوبة إلقاء القبض عليه، مثل جرائم السطو التي تطال المنشآت الكبرى كالبنوك و كذا جرائم الخطف و التهريب، فمثل هذه الجرائم يستحيل ارتكابها دون السيارة وهذا ما نلاحظه في جريمة تهريب الوقود في الجزائر،كما تعد أيضا السيارة وسيلة للنصب و الإحتيال فمالك السيارة يوحي بالثراء وهم غالبا ما يقعون ضحايا النصب و الاحتيال التي تقدم عليها المرأة.

كما يسهل استخدام السيارة سهولة النصب على المجني عليه فحيازته للسيارة الفاخرة يوحي بأنه ثري و أهل للثقة، وقد ينخدع المجني عليه بهذا المظهر مما يحمله على تسليم ماله إليه فيقع ضحية لجريمة النصب نتيجة هذا المظهر الخادع.[1]

كما قد تكون السيارات في حد ذاتها موضوعا لجرائم السرقة نظرا لإرتفاع أسعارها مما يوفر الكسب السريع لمرتكبي هذه الجرائم عن طريق بيعها أو تفكيكها و بيع أجزاء السيارة، كما أن هذا النمط من الجرائم لم يعد مقتصرا في ارتكابها على الرجال فقط فمن خلال إحصائيات التي تحصلنا عليها من المديرية العامة للأمن تم تسجيل 25 جريمة سرقة السيارات ارتكبتها امرأة وفي المقابل نجد أغلب السرقات التي يرتكبها الرجال هي سرقة السيارات بمعدل 1026 جريمة سنة 2013.[2]

ثانيا: دور وسائل الإعلام في إجرام المرأة

إن العلاقة بين ظهور الجريمة و وسائل الإعلام و الإتصال شكل محورا أساسيا في الكثير من البحوث و الدراسات العلمية خلال العقود الأخيرة نظرا للتطور الكبير الذي شهدته وسائل الإعلام و الإتصال المرئية و السمعية خاصة منها ، مما أدى إلى جلب اهتمام الكثير من الباحثين و تجادلهم في الأثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تسببها وسائل الإعلام والاتصال .

يظهر تأثير وسائل الإعلام على إجرام المرأة من خلال ما تبثه من البرامج و الأفلام والمسلسلات والتمثيليات التي تظهر الأساليب والحيل التي يلجأ إليها المجرمون في تنفيذهم للجريمة وكيفيه الفرار بعد تنفيذها و كيفية طمس أثارها لتضليل العدالة و

[1] نفس المرجع ، ص66.

[2] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الإحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013.

التملص من قبضتها، هذا ما يدفع بعض النساء خاصة القاصرات منهن إلى تقليد المجرمين و المجرمات،"ان الأثر الذي يتركه التلفزيون يكتسب قوته من العدد الكبير من البرامج ذات المضمون المشابه، ولذلك فإن الضرورة تحتم التفكير في التوازن البرنامجي ومن المهم أيضا عدم التركيز المبالغ فيه على البرامج التي تتضمن العنف."[1]

كما أن وسائل الإعلام تعمل على إثارة الغرائز الجنسية و يكون تأثيرها واضحا خاصة في مرحلة المراهقة من خلال ما يعرض من مسلسلات رومانسية و أفلام فاضحة في ظل عدم الرقابة الأسرية و التوعوية، الأمر الذي يكرس لدى الفتاة تقبل السلوكات الانحرافية ويدفع بهن إلى تلبية غرائزهن بطريقة غير شرعية تنشأ عنها جرائم أخلاقية كالزنا و هتك العرض و السحاق و هذا ما يتعارض و قيم المجتمع و القانون المدني.

" فالأسلوب الترفيهي لهذه الوسائل يجعل الفرد يتجاوب بشكل كبير مع الرسالة الإعلامية بما تحمله من إمكانية ترسيخ القيم و المعايير الدخيلة على المجتمع."[2]

و مما لاشك فيه أن قدرة هذه الوسائل الإعلامية على البث المباشر لبعض البرامج و الأفلام و الإعلانات و المسلسلات التي تنطوي على إدخال الرعب في نفوس الناس، مما يولد لديهم الغلظة و القسوة و تجعل العنف لدى البعض وسيلة لحل مشاكلهم، بالإضافة إلى أن البرامج و الأفلام الجنسية الفاضحة ذات المستوى الهابط تغرس في نفوس البعض الميل إلى اشباع رغباتهم الجنسية بالوسائل غير المشروعة. [3]

و دون أن نبتعد عن مجتمعنا المحلي فبعد غزو المسلسلات المدبلجة للأسرة الجزائرية تفشت ظواهر و سلوكيات لم تكن معروفة من قبل، فهي دخيلة على المجتمع الجزائري كما أنها تتعارض مع القيم والمبادئ الإسلامية فشاعت العلاقات الغرامية و العاطفية قبل الزواج بإسم التعارف والبحث عن التوافق، كما أوجدت أماكن لم تكن موجودة من قبل شجعت على الإنحراف و الرذيلة.

ثالثا: دور الدين في إجرام المرأة

الدين عبارة عن مجموعة من المبادئ و القيم التي تأمر بالمعروف و تنهى عن الفحشاء و المنكر مستمدة تشريعاتها من الله سبحانه و تعالى، يعمل الدين على تهذيب

---

[1] محمد السيد أحمد الغريب ، علم الاجتماع و دراسة المجتمع . دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، 2003، ص 471.

[2] عبد الرحمان العيسوي ، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية . دار الفكر العربي ،الإسكندرية ، 1995، ص 22.

[3] عايد عواد الوريكات، أصول علمي الاجرام و العقاب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

السلوك و الغرائز و ضبطها و عليه فتمسك المرأة بالقيم و المبادئ الدينية يعد حصنا منيعا يبعدها عن ارتكاب المعاصي والذنوب وكل ما هو مخالف للمجتمع و الدين.

و يمثل الدين مقاومة نفسية تعترض الدوافع الإنحرافية و الإجرامية و الاديان السماوية كلها تتفق على أن الجريمة من المنكرات و الرذائل، و للدين تأثير عام على الظاهرة الإجرامية فهو يقف موقف العداء لأنه يحض على الخير و يأمر به و ينهى عن الشر و الجريمة، و في جوهرها مجلبة للشر لذلك لا يقرها لأنها تخالف القواعد و المبادئ السامية، "و بظهور المسيحية كان ينظر إلى الجريمة قديما أنها اعتداء على الدين نفسه فكانت العقوبة تنزل بالمجرم تكفيرا عن ذنبه لدفع سخط الله عنه و طلبا لرضائه ومغفرته.[1]

و هذا ما ذهب إليه علماء الإجتماع في تفسريهم للجريمة، " فالإبتعاد عن الدين من العوامل التي تساعد على تزايد نسبة الإجرام، فقد ربط عالم الإجتماع الاجتماع الفرنسي جبرائيل تارد بين الإبتعاد عن ممارسة الشعائر الدينية وزيادة حجم الإجرام في نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، حيث ظهر بين الشباب اتجاه يدعوا الي هجر ممارسة الشعائر الدينية، إلا أن الخطر من وجهة تارد ليس محدقا لأن الابتعاد عن ممارسة هذه الشعائر أو تركها لا يعني هجر للأخلاق التي تستمد من الرب، إلا أنه يرى أن المقدرة على مقاومة النوازع الإجرامية تضعف عندما يقترن هجر ممارسة الشعائر بالتخلي عن القيم الدينية و الأخلاقية التي تستمد من الرب.

بمعنى أن الجنوح إلى ارتكاب السلوكات الإجرامية يكون بإبتعاد الفرد و التخلي عن القيم الدينية و الأخلاقية و لا يرتبط دائما بعدم أو اهمال ممارسة الشعائر الدينية.

و في دراسة أخرى أجرتها مجموعة من الباحثات في دولة الإمارات العربية المتحدة تبين أن جميع المنحرفات يعارضن قيم المجتمع و القيم الدينية و يميلن إلى الحداثة و الحرية ."[2]

إذا سلمنا جدلا أن الدين له موقف عدائي من الجريمة فهل يدفعنا للقول أن الشخص المتدين بمنأى عن الوقوع في الجريمة والإنحراف، فالواقع الاجتماعي يثبت عكس ذلك فكثيرة هي الحالات الإجرام التي نطلع عليها في الجرائد عن أئمة مساجد و حافظي القرآن إرتكبوا جرائم الإعتداء الجنسي على الأطفال.

---

[1] عايد عواد الوريكات ،أصول علمي الاجرام و العقاب . مرجع سبق ذكره ، ص 88.

[2] ياسمينة مزوار ، مرجع سبق ذكره ، ص 121.

المبحث الرابع: العوامل الإقتصادية الدافعة لإجرام المرأة

مع بداية القرن التاسع عشر و بداية الإهتمام بموضوع الجريمة بدأ التفكير في العوامل الاقتصادية ذات الصلة بالجريمة، فأجريت الكثير من البحوث و الدراسات لتشخيص المستوى المعيشي و المادي للمنحرفين و أسرهم و توصلت إلى ان واقع المجتمعات اليوم يؤكد أن الجرائم المرتكبة ترجع إلى متغيرات اقتصادية و لعل أبرزها الفقر و البطالة و المسكن.

أولا: العلاقة بين الفقر و إجرام المرأة

أثار موضوع الفقر اهتمام المفكرين و الفلاسفة منذ القدم و على رأسهم أرسطو و أفلاطون واللذان حاولا أن يربطا بين الفقر و الجريمة، إلا أنهم لم يقدما تفسيرا علميا للعلاقة التي تربط بينهما.

" قدما الكثير من الفرضيات و الآراء حولهما و في تقديرهما أن الفقر يولد لدى الفرد انفعالات متدنية لما يشعر به من الظلم وانعدام العدالة، و هذا بدوره يؤدي إلى الرذيلة و ما الجريمة إلا واحدة من صورها." [1]

إن الفقر عامل أساسي و مباشر في إجرام العديد من الأفراد كما انه في الغالب قد ينتج آثار تساهم بطريقة غير مباشرة في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي و قد يكون المجرم ضحية لظروف قاسية تحول بينه و بين الوفاء بالحد الأدنى من مطالب الحياة له و لأفراد أسرته.[2]

ويعد الدخل الأسري أحد المؤشرات الضرورية لإشباع حاجيات أفراد الأسرة الضرورية منها و الكمالية و الذي يختلف من أسرة لأخرى تبعا لطبيعة المهنة التي يشغلها اللآباء أو الامهات أو حتى في بعض الأحيان الأبناء، و تكون هذه المصادر إما في شكل مداخيل ثابتة أو دائمة يتلقاها الأفراد من وظائف و أعمال لدى القطاع العام أو الخاص أو من خلال إيرادات ثابتة لبعض الممتلكات العقارية (ككراء المسكن الإيرادات الفلاحية، إيرادات وسائل النقل...الخ) كما قد تكون المداخيل مؤقتة لا تخضع للثبات و التي تكون عادة في شكل أعمال حرة أو ظرفية أو موسمية، أو حتى

[1] عايد عواد الوريكات ، أصول علمي الإجرام و العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 231.
[2] فتوح عبد الله شاذلي ، علم الإجرام العام ،مرجع سبق ذكره، ص 261.

تلقي مساعدات لا يستطيع أفرادها تلبية احتياجاتهم الضرورية، و بالتالي فإن العوز و النقص الماديين سيؤدي بالفرد إلى الشعور بالحرمان و الدونية، مما يؤدي به إلى البحث عن مصادر مالية بطرق و أساليب غير مشروعة كالسرقة مثلا، و عليه نقول أنه تحت ظروف معينة تتعلق بالمستوى المادي يُقبل الأفراد إلى ممارسة أفعال إجرامية لأجل تلبية احتياجاتهم.

و لعل من أوسع الدراسات التي أجريت حول مشكلة الفقر و الجريمة تلك التي قام بها العالم الايطالي **فورنساري دي فيرس** التي شملت ايطاليا انجلترا و ايرلاندا و استراليا كما شملت عدد كبير من الجرائم، و قد خلص من دراسته للقول أن الفقر هو البيئة الخصبة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة."[1]

كما توصلا الباحثان وسط و فارطن"West et Farrigton" أن إنخفاض الدخل الأسري هو إحدى العوامل الخمسة التي تميز المنحرفين من غير المنحرفين، كما توصل أيضا روبنس"Robins" إلى أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة و يشغل أولياءها وظائف دنيا هم أكثر إنحراف.[2]

كما أن عجز المرأة عن اشباع احتياجاتها المادية الضرورية منها و الكمالية و الذي يحول أيضا بين متابعة دراستها لعدم امتلاك المال لسد متطلبات و مستلزمات الدراسة مما يقف حاجزا في حصولها على تعليم جامعي أو مهني أو تخصصي و بالتالي عدم إمكانية الحصول على عمل، ما يجعلها في حالة بطالة و يزداد الأمر سوءا في حالة عدم وجود عائل يعولها، قد تلجأ المرأة إلى ارتكاب الجرائم للحصول على المال غير المشروع مثل السرقة الزنا الدعارة و الاحتيال.

لكن هذا لا يعني دائما أن الأسر التي تعاني من العوز و الفقر تنتج أبناء منحرفين أو مجرمين فكثيرا من الأسر الفقيرة انجبت نجباء في الدراسة و يحتلون المراكز الأولى في شهادات التعليم الثانوي و الجامعى.

وفي هذا الصدد يقول عادل السمري أنه لا يمكن اعتبار أن الأسرة المتصدعة ماديا أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض هي في حد ذاتها عاملا للإنحراف بل أن الظروف

---

[1] عايد عواد الوريكات ، أصول علمي الإجرام و العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 232.

[2] ياسمينة مزوار ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

الاجتماعية السيئة التي تصاحب ذلك التصدع المادي هي من يجعل من الأسر المتصدعة ماديا أسر قابلة لإنتاج المنحرفين.[1]

كما أن للعامل الإقتصادي و الدّخل المحصل عليه يدفع بالآباء إلى انتهاج أساليب معيّنة في تنشئة أبنائهم فيظهر الرّخاء المادي للأسرة من خلال تلبية حاجاتهم المادية من غذاء ملبس و مسكن و ألعاب و رحلات علمية، و امتلاك الأجهزة التعليمية كالحاسوب و الكتب و القصص و تضمن لهم تنشئة سليمة و تحصيل علمي و على عكس من ذلك فالأسرة التي لا تستطيع أنْ تضمن لأفرادها هذه الحاجات الأساسية لا تضمن لهم تحصيل علمي ومعرفي جيّد و تجعلهم أكثر عرضة للإنحراف.

ثانيا: مساهمة البطالة في إجرام المرأة

البطالة هي توقف الإنسان عن العمل رغم قدرته عليه و ذلك لعزوفه عنه أو لعدم وجود فرصة عمل له.[2]

إن فقدان المرأة للعمل لسبب معين له أثر على إقبالها على الجريمة و خاصة في حال إذا كانت المعيل للأسرة و لا يوجد من يعيلها، فقد يدفعها ذلك إلى ارتكاب جرائم للحصول على المال من أجل اشباع حاجاتها و حاجات أفراد أسرتها.

يلجأ العاطل عن العمل لسد حاجاته الضرورية بأساليب و طرق غير مشروعة و التي تتخذ في كثير من الأحيان جرائم الإعتداء على المال.

للبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد على الإنفاق على نفسه و ذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه التوتر و القلق فتسوء حالته النفسية و قد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الإعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، فقد يلجأ الزوج إلى إجهاض زوجته لعجزه عن الإنفاق عليهم، كما أن حقده قد يتعدى إلى ارتكاب جرائم ضد الآخرين.[3]

و يرى في هذا العالم و ليام بوجور أن الإجرام يرجع إلى عوامل اجتماعية عامة و إلى الأحوال الاقتصادية السيئة التي تنجم بدورها عن مفاسد النظام الرأسمالي الذي كثيرا ما

---

[1] عدلي السامري، السلوك الإنحرافي . دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1991، ص 202.

[2] فوزية عبد الستار، مبادئ علم الإجرام و العقاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

[3] عايد عواد الوريكات، أصول علمي الإجرام و العقاب ، مرجع سبق ذكره، ص 235.

يدفع الأفراد إلى الإجرام خاصة الطبقة الفقيرة و المحتاجة، ففي القرن التاسع عشر حيث كانت الأجور منخفضة جدا لا تكفي لإعالة الأسر ما دفعها إلى اللجوء إلى السرقة و هذا ما كان في أوربا، أما عن دول العالم الثالث فقد تأثرت بالأحوال العالمية على جميع الأصعدة إذ نجد غالبيتها الساحقة جاهلة و فقيرة، هذه العوامل دفعت بعض الأفراد إلى انتهاج السلوك الانحرافي من ضمنهم إنحراف النساء و إقدامهن على السرقة و الإتجار بأبدانهن.[1]

ثالثا: تأثير المسكن على إجرام المرأة

ورد في الميثاق العالمي لحقوق الإنسان أن المسكن من أهم الحقوق التي يحتاجها الفرد حتى يعيش في مأمن و أمان "كل فرد له حق العيش في المستوى الملائم الذي يضمن له في ظله الصحة و الرفاهية لنفسه و لأسرته بما في ذلك المسكن و المأكل و الملبس و التأمين في حالة البطالة و المرض و العجز و الترمل و الشيخوخة أو أي حاجة من حاجات المعيشة.[2]

المسكن هو المكان الذي تتوفر فيه التجهيزات و الوسائل التي يحتاجها الفرد لتحقيق كل مايلزمهم من ضروريات و هو المكان الذي يشعر فيه الفرد بالخصوصية و الراحة والأمن و الإستقرار و المكان الذي يحقق الصحة الجسمية و العقلية و النفسية.

كما أصبح المظهر الخارجي للمسكن و مكان تواجده من المؤشرات التي تحدد المستوى المادي و المركز الاجتماعي للأفراد لأنه يرتبط بالدخل الأسري "يرتبط المسكن بدخل الفرد فكلما نقص الدخل لجأت الأسرة إلى السكن في الأحياء و المنازل البسيطة التي تتلاءم و أحوالها المادية."[3]

كما تلعب خصائص المسكن دورا هاما في درجة تماسك الأسرة أو تفككها، فالمسكن الضيق الذي تنعدم فيه شروط الصحة و لا يتوفر على أسباب الراحة و لا يشبع حاجيات أفراده يلجأ أفراده إلى قضاء معظم الوقت خارج المنزل.

---

[1] منيرة العصرة، إنحراف الأحداث و مشكلة عوامل الكيت. المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ، 1974، ص26.

[2] محمد سلامة الغباري ، الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة و الطفولة و الشباب . شركة مكتبات عكاظ للنشر و التوزيع ، السعودية ، ط1، 1983، ص20.

[3] عبد القادر القصير ، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية :دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري و الأسري . دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت،ط 1، 1999، ص169 .

قد تلجأ بعض الأسر إلى السكن في الأماكن المزدحمة وغير الصحية بسبب عجزها المادي، كما قد تشغل الأسرة الكبيرة منزلا صغيرا مما يجعل الأمور الصحية غير متوفرة و الراحة منعدمة فيضطر أفراده إلى تركه و اللجوء إلى الشارع حيث يصادفون أصدقاء السوء.[1]

و قد حاول هارفي تحديد معالم المسكن التي لها إرتباط بتكوين الإنحراف و هي: [2]

- الحي الفقير المكتظ بالسكان و يشيع فيه الفقر و الرذائل الاجتماعية.
- الحي المغلق تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير فوارق اجتماعية.
- الحي الذي يعتمد سكانه في معاشهم على مزاولة البغاء و المقامرة.

إن ضيق المسكن و إزدحامه و مكان تواجده من المؤشرات التي تحدد لنا المستوى المعيشي و المادي للمرأة، كما يعد من العوامل المهيئة التي تدفع بالمرأة إلى قضاء وقتها خارج المنزل ما يجعلها عرضة للإحتكاك برفيقات السوء وقد يكون هذا طريقا للإنحراف و التعود على العادات السيئة كالتدخين و التسكع مع الرجال.

إذا كانت هذه الآثار الذي تنجم عن المسكن الضيق فإن هذا لا يعني دائما أن المسكن هو الذي يساهم في إجرام المرأة، فالوسط الذي يختلطن به النساء مع غيرهن في هذه الأحياء هو الذي يلعب دورا في تكوين الشخصية الاجرامية.

---

[1] علي محمد جعفر ، الأحداث المنحرفون . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، 1984، ص 64.

[2] محمود حسن ، الأسرة و مشكلاتها. دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981، ص 60.

ملخص الفصل :

تشكل ظاهرة الجريمة من أهم المواضيع و الدراسات التي تطرح على الساحة العلمية و العملية بالنظر لما تعرفه من تزايد في معدلاتها و اختلاف في أشكالها و إستحداث أنماط جديدة، بالإضافة إلى ما ينجر عنها من آثار تهدد الفرد و المجتمع.
و لما كانت معدلات الجرائم التي يرتكبها الرجال أكثر من النساء اتجهت أغلبية الدراسات و الأبحاث الي التركيز على جرائم الرجال و لما عرفت جرائم النساء هي أيضا تزايد في حجمها و بشكل ملفت للانتباه انفردت بعض الدراسات الي محاولة تفسير ظاهرة اجرام المرأة و البحث عن العوامل و الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى ارتكاب الجريمة، بدأ من تكوينها العضوي و النفسي إلى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية منها و غير الرسمية و نختص بالذكر الأسرة و المدرسة و جماعة الرفاق وصولا إلى العوامل الاقتصادية كالبطالة و الفقر و تأثير المسكن.

الفصل السادس : جرائم ضد المال و الممتلكات

جرائم الإعتداء على المال من الجرائم التي تلحق ضررا بالمال و هي من الجرائم التي تمس استقرار المجتمع على المستوى الإقتصادي، كما أنها تنقسم حسب طبيعة الفعل و الغاية منه إلى جرائم يكون الغرض منه بالدرجة الأولى هو الاستيلاء على المال كجرائم السرقة و خيانة الأمانة و النصب و الإحتيال و الإختلاس و جرائم تستهدف إتلاف المال قصد إلحاق ضرر بصاحبه، بمعنى أن المجرم يلجأ إلى جرائم ضد المال كوسيلة لإلحاق الضرر بالضحية ومن أمثلتها جرائم التخريب و الحرق.

نختص بالذكر في دراستنا جريمة السرقة والنصب و الإحتيال والإختلاس وخيانة الأمانة، كما تناولنا أيضا دور الضحية في وقوع جرائم الإعتداء، وعليه جاء الفصل كالأتي:

المبحث الأول: ماهية جرائم ضد المال و الممتلكات

أولا: التصور المفاهيمي لجرائم ضد المال و الممتلكات

ثانيا: التميز بين السرقة و النصب و الاحتيال و الاختلاس وخيانة الامانة

ثالثا: جرائم ضد المال بين الفقه و القانون

المبحث الثاني: قراءة احصائية للجريمة و جرائم ضد المال و الممتلكات في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006 الى غاية 2013

أولا: قراءة احصائية مُقارنة بين حجم ونمطية الجريمة عند الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2006 إلى 2013

ثانيا: قراءة احصائية لحجم ونمطية جرائم المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.

ثالثا: قراءة احصائية لحجم و أشكال جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.

المبحث الثالث: دور الضحية في وقوع جرائم ضد المال الممتلكات

أولا: الإهتمام بالضحايا من المنظور التاريخي

ثانيا: الإتجاهات المفسرة لدور الضحية في وقوع الجريمة

ثالثا: عوامل جذب وأسباب وقوع الضحية لجرائم ضد المال و الممتلكات.

المبحث الأول: ماهية جرائم ضد المال و الممتلكات

تعتبر جرائم الإعتداء على المال من الجرائم التي تتكرر بصورة متفاوتة في كل المجتمعات، فلا يكاد يخلوا أي مجتمع من هذا النوع من الجرائم التي تشكل تهديدا لممتلكات الأفراد.

أولا: التصور المفاهيمي لجرائم ضد المال و الممتلكات

1- السرقة

"السرقة لغة هي أخذ مال خفية و قال ابن منظور: السارق عند العرب من جاء مستترا إلى الحرز فأخذ منه ما ليس له، فإذا أخذه من ظاهر فهو مختلس ومستلب و محترس فإن منع مما في يده فهو غاضب."[1]

ونقصد هنا من الحرز هو الموضع الحصين والمصون الذي لا تطاله الأعين.

أما السرقة في الإصطلاح الشرعي فهي "أخذ مكلف مال غيره البالغ النصاب من حرز بقصد التملك على وجه الخفية و الإستتار".[2]

اتفق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على أن السرقة بالمعنى الشرعي يطابق معناها اللغوي و فيما يلي تعريف الفقهاء :

أ- تعريف الحنفية: "هي أخذ الشيء من الغير خفية بغير حق بلغ النصاب أم لا."[3]

ب- تعريف المالكية:" هي أخذ مكلف نصابا من مال محترم لغيره بلا شبهة خفية."[4]

ت- تعريف الشافعية:" السرقة هي أخذ المال خفية ظلما من حرز مثله بشروط في السارق و المسروق منه" .[5]

ث- تعريف الحنابلة: "هي أخذ مال محترم و إخراجه من الحرز مثله لا شبهة له فيه على وجه الإحتفاء."[6]

تعرف السرقة في قانون العقوبات الجزائري" أنها اختلاس مال منقول مملوك للغير بنية تملكه."[7]

---

[1] ابن منظور ابن مكرم ، لسان العرب. دار الصادر، بيروت، ط1، ص100

[2] محمد عبد الرؤوف المناوي ، التعاريف. دار الفكر المعاصر ، بيروت، ط1 ، ص 401.

[3] محمد أمين بن عابد ، رد المحتار على دار المختار.دار الكتب العالمية،بيروت ، ط1 ، 1994، ص 136.

[4] محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد و نهاية المقتصد. دار المعرفة،بيروت، ط 7، 1985.

[5] الخطيب الشربيني، مغني المحتاج و شرح المنهاج. دار الكتب العلمية ، بيروت ،الجزء4 ، ط 1، 1994، ص158.

[6] منصور بن يونس بن إدريسي البهوتي، كشف القناع على متن الاقناع. عالم الكتب، بيروت، ،الجزء 5، ط 1، 1997، ص 110.

[7] حسين فريجة ، شرح قانون العقوبات الجزائري:جرائم الاعتداء على الاشخاص و جرائم الاعتداء على المال.ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2006،ص188.

أما السرقة في القانون الوضعي و طبق اللمادة 621 من قانون العقوبات السوري" فهي أخذ مال الغير المنقول دون رضاه". [1]

لجرائم السرقة تعريفات متعددة و لكن تبقى في جوهرها فعلا جرميا هدفه الإستلاء على مال الغير المنقول بقصد تملكه و التصرف فيه تصرف المالك.

2- الإختلاس

الإختلاس لغة هي أخذ شي مخادعة عن غفلة، و يقال: خلس الشيء أو اختلسه أي استلبه في مخاتلة.[2]

الإختلاس مأخوذة لغة من "اختلس يختلس اختلاسا بمعنى: الشيء أخذه بحيلة ومخاتلة ".[3]

أما شرعا يعرف الإختلاس على أنه "أخذ الشيء بحضرة صاحبه جهرا مع الهرب به سواء جاء المختلس جهرا أو سرا" .[4]

أما قانونا عرفه القانون السوري بأنه "الإستلاء على المال العام من قبل موظف يضع يده عليه".[5]

و عرفه القانون الجزائري على أنه "الإستلاء على الحيازة الكاملة للشيء المملوك للغير سواء أكان هذا الغير فردا عاديا أو إدارة عمومية" . [6]

طبقا للمادة 350 من قانون العقوبات الجزائري يعرف الإختلاس: كل من اختلس شيئا غير مملوك له يعد سارقا و هذا التعريف الوارد في المادة هو نفس التعريف الوارد في المادة 379 من قانون العقوبات الفرنسي.[7]

تقترب جريمة السرقة من الإختلاس وقد استحدثته قانون العقوبات لتشديد العقاب على الموظفين و المسيرين لأملاك الدولة.

---

[1] عبد الوهاب بدرة، جرائم السرقة و الإختلاس في التشريع السوري. دار الينابيع، دمشق، ط1، 1993، ص 13.
[2] ابن منظور ابن مكرم ، لسان العرب. دار الصادر ،بيروت، الجزء6، ط1، ص65.
[3] علي بن هادية و آخرون، القاموس الجديد للطلاب. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ،ط 7، 1991، ص 21.
[4] المبسوط السرخسي، شمس الائمة. دار المعرفة، بيروت، ط3 ، 1978، ص 160.
[5] عبد الوهاب بن بدرة ، مرجع سبق ذكره، ص 257.
[6] سليمان بارش، محاضرات في قانون العقوبات الجزائري القسم الخاص . دار البعث ، الجزائر، ط1 ،1985،ص60.
[7] Roger Bernardini, Droit penal spécial. gualino,paris, 2000,p 155.

3- خيانة الأمانة

لغة هي" الأخذ ما هو تحت يده مما هو مؤتمن عليه في الخفاء" .[1]
لقد عرفها الدكتور عبد الله سليمان على أن خيانة الأمانة فحواها قيام الجاني بتبديد و اختلاس المال المنقول سُلم إليه بعقد أمانة إضرارا بمالكه أو حائزه .[2]

4- النصب و الإحتيال

الإحتيال لغة:" من الحول و الحيل و الحيلة و المحالة ، و الإحتيال و التحول و التحيل كل ذلك: الحذق وجودة النظر و القدرة على دقة التصرف، و الحيل و الحول: جمع حيلة و وحل حول وحوله وحوالى: شديد الاحتيال".[3]

أما الإحتيال شرعا هي "المخادعة و المراوغة بإظهار الخير مع إبطال خلافه لتحصيل المقصود".[4]

أما قانونا هو "الإستلاء بطريق الحيلة أو الخداع على مال مملوك للغير بنية تملكه".[5]

وهي أيضا الغش و الخداع الذي يعتمد إليه الشخص للحصول من غير حق على فائدة أو ميزة و هذا السلوك ينطوي على خداع المجني عليه.[6]

أما النصب لغة:" نصب حبالته و حبائله، وقيل احتبله: أخذه فكان الصائد يحتال على صيده وينصب له الفخ ليقع فيه".[7]

جريمة النصب من الجرائم الخطرة التي تلحق بالأموال ولا تقل خطورة عن جريمة السرقة ويقصد بها الإستلاء على الحيازة الكاملة عمدا بطريقة الحيلة أو الخداع على مال مملوك للغير.[8]

---

[1] منصور بن يونس بن إدريسي البهوتي، مرجع سبق ذكره، ص 110
[2] عبد الله سليمان ، دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري : قسم خاص. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998، ص267.
[3] ابن سيدة ابي الحسن علي بن اسماعيل، المحكم و المحيط الأعظم.دار الكتب العلمية،بيروت ، ط1، 2000، ص88.
[4] ابن تميمة تقي الدين ابي العباس ، الفتاوي الكبرى. دار الكتب العلمية،بيروت ، 2002، ص 19.
[5] عبد القادر القهوجي ، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة و على الانسان و المال . منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 2، 2002، ص 759.
[6] نائلة قرة و عادل محمد فريد، جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية . منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،ط 1، 2005، ص 419.
[7] ابى قاسم جار الله محمود الزوخشري ،أسس البلاغة . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1، 1998، ص 165.
[8] عبد الحكم فورة، جرائم الاحتيال و النصب و خيانة الأمانة و الشيك وألعاب القمار في ضوء الفقه و القضاء. دارالمطبوعات الجامعية ،الاسكندرية، 2003، ص 7.

لا تقع جريمة الإحتيال كاملة إلا بتحقق الحدث النفسي و هو نشوء الخديعة و لا تقع جريمة النصب إلا بتمام تحقق الحدث النفسي و تحقق الحدث المادي، فإذا سلك الجاني سلوك الخديعة و لم يعقبه تسليم المال من المجني عليه بسبب تدخل عامل خارجي عن إرادة المجني عليه أو كانت الخديعة خائبة لعدم انطلاء سلوك الخديعة على المجني عليه اعتبرت جريمة إحتيال فقط، و لكي تقوم جريمة النصب لا بد من توفر الجريمة السابقة وهي جريمة الإحتيال.[1]

إن جرائم الإعتداء على المال من الموضوعات التي نالت أهمية في مجال علم الإجرام بالنظر لاستفحال الظاهرة في المجتمعات، مما دفع الباحثين إلى القيام بأبحاث ودراسات للوقوف على عوامل و أسباب الظاهرة، الأمر الذي نتج عنه وضع خطط و استراتجيات تهدف إلى التقليل من حجم الظاهرة و أضرارها، لكن الواقع يثبت عكس ذلك فالإحصائيات تظهر مثلا أن جرائم السرقة في تزايد مستمر، كما لم تُستثنى المرأة التي عرفت هي أيضا اقبالها على السرقات باستخدام العنف وسرقة السيارات و التي كانت فيما قبل مقتصرة على الرجال فقط بالنظر إلى تدني المستوى المعيشي والبطالة والفقر، كما أنها تحولت في بعض المجتمعات إلى شكل من أشكال السخط و النقمة على الوضع المتردي في المجتمع فأصبحت تستبيح لنفسها السرقة و الإختلاس .

[1] عبد القادر رحال، جريمة النصب و الإحتيال . رسالة ماجستير تخصص شريعة وقانون ، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، غير منشورة ،2010، ص 38.

ثانيا: التميز بين السرقة و النصب و الإحتيال و الإختلاس وخيانة الأمانة

في ضوء ما تقدم من تعاريف لغوية و فقهية و قانونية و اصطلاحية نستنتج أن كل من جريمة السرقة و خيانة الامانة و الإختلاس و النصب و الإحتيال تتفقان في كونهما من جرائم الاعتداء ضد المال، أين تعد صفة المال أُولى الصفات الواجب توافرها في مثل هذه الجرائم سواء من الناحية القانونية أو الشرعية، و يعد هذا المال ملكا للغير يهدف من ورائه المجرم إلى ضم المال إلى ملكيته و حيازته، إلا أنه توجد فروق جوهرية بين الجرائم المعتمد عليها في دراستنا، نحاول من خلال هذا المطلب التمييز بين جرائم السرقة و النصب و الإحتيال والإختلاس و خيانة الأمانة.

1- الفرق بين السرقة و الإختلاس و خيانة الأمانة

السرقة هي أخذ المال خفية و أما الاختلاس فهي أخذ المال مجاهرة و لذلك ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا قطع على مختلس لقول النبي صلى الله عليه و سلم: "ليس على الخائن و لا منتهب و لا مختلس قطع"[1].

و أما من الناحية القانونية فقد رأينا أن القانون يسمي السرقة من المال العام اختلاسا.

كما أن جريمة الإختلاس تكون بسبب الوظيفة و أما خيانة الأمانة تكون بناءا على عقد ائتمان، بمعنى أن جريمة الإختلاس يكون المجرم موظفا عاما و في خيانة الأمانة يكون الجاني شخصا عاديا و لا يشترط أن يكون موظفا.

2- التميز بين السرقة و النصب و الإحتيال

تتفق جريمة السرقة مع النصب و الإحتيال في أنه استيلاء بغير حق على مال الغير بنية تملكه، ولكن يختلفان في طريقة ارتكابهما، فالسرقة تتم عن طريق الإختلاس بدون رضا صاحبه، أما جريمة النصب فيستدرج المجرم الضحية بإستخدام الحيلة حتى يسلمه المال طواعية، لهذا يعرف النصب بأنه الإستلاء عن طريق الاحتيال على منقول مملوك للغير بنية تملكه.[2]

---

[1] أخرجه ابو داوود، كتاب الحدود، باب القطع في الخلس والخيانة،رقم4391،و الترميذي ،كتاب الحدود،باب ماجاء في الخائن و المختلس و المنتهب رقم 1448،نقلا عن أسامة بن منصور الحموي،سرقة المال العام:دراسة مقارنة.مجلة جامعة دمشق، المجلد 19،العدد2003،1، دمشق،ص332.

[2] محمد عوض ، جرائم الأشخاص و الأموال. دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،بدون تاريخ، ص88.

3- تمييز بين النصب و الإحتيال وخيانة الأمانة.

تتشابه جرائم النصب و الإحتيال و خيانة الأمانة في أن الضحية يسلم المال برضاه للمجرم، الفرق بينهم يكمن في أن التسليم في جريمة خيانة الأمانة يكون بإرادة الضحية دون أن يتدخل الجاني، أما في جريمة النصب و الإحتيال فإن إرادة الضحية تكون مغلوطة ومشبوهة لأنه في هذه الحالة المجرم يلجأ إلى أساليب الاحتيالية كالتدليس و الإغراء و الحيلة.

كما يعد الإختلاس صورة من صور خيانة الأمانة إذ يعتبر الفقه الإختلاس صورة مشددة من خيانة الأمانة و الفرق الجوهري أن الاختلاس تتوفر فيه صفة الموظف.

ثالثا: جرائم ضد المال و الممتلكات بين الفقه والقوانين الوضعية .

إن المحافظة على الحقوق و الممتلكات و مصالح الأفراد يقتضي وجود تشريع يحمي هذه الحقوق من الإعتداء عليها و يعمل على تحديد الأفعال التي تهدد هذه الحقوق و المصالح و يجرمها و يقرر لها عقوبة، فتعد الشريعة الإسلامية السباقة إلى ذلك التي أولت اهتماما بالأفعال المجرمة و ذلك عن طريق وضع مسح شامل لكل أشكال الجريمة و كذا احكامها و العقوبة المترتبة عليها حفاظا على الفرد و المجتمع و هذا ما سارت عليه القوانين الوضعية.

فإذا كانت الشريعة الإسلامية مصدرها رباني، فإن القوانين الوضعية مصدرها الفرد الذي هو من مخلوقات الله، فإننا بالتأكيد نلتمس بعض الفروقات الجوهرية في القوانين الوضعية، إلا أن هذا لا يعني انه لا يوجد اتفاق بين الشريعة الإسلامية و القوانين الوضعية ،فهناك عامل الإتفاق بينهما في تحريم و تجريم الإعتداء على المال.

دعت الشريعة الإسلامية إلى المحافظة على المال و جعلته من الخمس الضروريات و هي حفظ النفس و العقل و العرض و المال ، لما للمال من أهمية بالغة في حياة الفرد و المجتمع، كما اعتبرت الشريعة المال زينة الحياة الدنيا لقوله تعالى:((« المال و البنون زينة الحياة الدنيا»)) [1] .

[1] القرآن الكريم ، سورة الكهف، الآية 46.

و فيما يخص الشريعة الإسلامية فقد دعت إلى حماية المال الذي جعلنا مستحلفين فيه و حرمت الإعتداء عليه لأنه قوام الحياة ومن موجبات عبادة الله و إقامة الفرائض.[1]

فبواسطة المال تتم معظم المعاملات بين الأفراد من بيع و شراء و هو وسيلة الحياة الكريمة و وسيلة للتقرب من الله، حث الإسلام على حفظ المال و لهذا غلظ الله العقاب و الجزاء على من يعتدي على أموال الناس سرقة أو اختلاسا أو نصبا، كما أمرنا الله عز و جل أن نحصل على المال بطريقة مباحة و نهى و حرم السبل الغير مشروعة كالسرقة و جرائم الإحتيال و النصب و خيانة الأمانة فهي من الجرائم التي تصدى لها الدين الإسلامي، فصنفت السرقة من جرائم الحدود تحقيقا لحصانة المال.

كما نجد أن القوانين الوضعية لا تتعارض في نصوصها مع الشريعة الإسلامية حول تجريم الإعتداء على المال، بحيث نلمس اتفاق بينهما حول الشروط واجب توافرها في المجرم و خاصة التكليف (البلوغ و العقل) و القصد الجنائي و الإستحقاق، إلا أن القانون لم يشترط نصاب معينة لجرائم الأموال كالسرقة و الإختلاس في حين وجد أن جمهور الفقهاء اشترطوا النصاب لكنهم اختلفوا في تحديد مقداره.[2]

و ما يلاحظ من خلال التعاريف السابقة الذكر نجد أن الشريعة وضعت ضوابط و شروط ثابتة بالمقارنة مع القوانين الوضعية كأن يكون مالا محترما و أن يأخذ من الحرز.

كما أقرت الشريعة الاسلامية عقوبة و جزاء الإعتداء على المال فأعتبرت السرقة من جرائم الحدود حصانة للمال، فكان الإختلاف بين الشريعة الإسلامية و القوانين الوضعية حول طبيعة العقوبة، فالعقوبة في الشريعة الإسلامية بدنية و في القانون الوضعي عقوبة سالبة للحرية.

فقد تصدت الشريعة الإسلامية لجريمة السرقة بمنهج مختلف تماما عن القوانين الوضعية من حيث العقوبة، حيث اعتبرت جرائم الاعتداء على المال من أخطر الجرائم تهديدا للأمن الاجتماعي و بهذا يعتبر الجزاء رد فعل اجتماعي على انتهاك القواعد الاجتماعية، الهدف منه تحقيق الردع العام و الخاص.

---

[1] حسن حسين شحاتة، جرائم المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية مجلة البصائر، الدار الخلدونية،الجزائر ، عدد3، 2004 ، ص18.

[2] أ سامة بن منصور الحموي، مرجع سبق ذكره، ص26.

المبحث الثاني: قراءة إحصائية للجريمة و جرائم ضد المال و الممتلكات في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006 الى غاية 2013

ظاهرة الجريمة من السلوكات المضادة للمجتمع لما لها من آثار سلبية تمس الفرد و المجتمع على سواء، تسعى الدراسات و الأبحاث إلى تشخيصها و معرفة أسبابها و حجمها و درجة انتشارها و توزيعها الجغرافي، و لن يتأتى ذلك إلى بالحصول على معلومات و بيانات تظهر لنا مختلف جوانب الظاهرة و هذا ما يوفره لنا الإحصاء الجنائي الذي اكتسب في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ولا سيما في علم الإجرام والعلوم القانونية وعلم الإجتماع الجريمة و الإنحراف.

فلم يعد الإحصاء محصورا في الميادين العلمية التي تتعامل بالأرقام كالاقتصاد و التجارة بل تعداه إلى العلوم الأخرى و أصبح للإحصاء الجنائي مكانة متميزة لما يوفره من فهم للظاهرة الإجرامية .

جل الدراسات الغربية تعتمد على إحصاءات الشرطة و المحاكم أو السجون في تفسيرهم للظاهرة الاجرامية و تحديد أبعادها و حجمها و تموقعها والعوامل المؤثرة فيها و تحديد العلاقة بين الجريمة و المجرم والضحية وكذا معرفة التغيرات التي تطرأ عليها.

من هنا تبرز أهمية الإحصاء في دراسة الظاهرة الإجرامية و لكن على الرغم من هذه الأهمية نجد دائما أن الأرقام التي يعبر عنها هي أرقام سوداء لا تعبر عن حقيقة الظاهرة و خاصة فيما يخص الجرائم التي ترتكبها المرأة، اذ يوجد عدد كبير من الجرائم لا يتم اكتشافها أو لا يبلغ عنها لنتوصل في الأخير إلى حقيقة مفادها أنه لا توجد في أي بلد من بلدان العام إحصاءات دقيقة و شاملة، لكن هذا لا ينفي أن الإحصاءات الجريمة تعطي لنا فكرة عن حجم الجرائم و معدل زيادتها أو نقصانها وخصائص الأشخاص الذي يرتكبون أنماط معينة من الجرائم و كذا التعرف على سمات وخصائص ضحاياهم و معرفة التوزيع الجغرافي للجريمة .

و من الإحصاءات التي اعتمدنا عليها في دراستنا إحصاءات الشرطة و التي توضح أنماط الجرائم المرتكبة في الجزائر خلال ثمانية سنوات مابين سنة 2006 إلى 2013.

" تشمل احصاءات الشرطة على بيانات عن الجرائم التي تسجلها أقسام الشرطة خلال العام وتبين توزيعها على مختلف شهور السنة و أوقات اليوم التي ارتكبت فيه و مناطق ارتكابها و خصائص مرتكبيها، ومقارنات بين الجريمة في أشكالها و كذلك مقارنة بين الجرائم في السنوات السابقة.[1]

أولا: قراءة احصائية مقارنة بين حجم ونمطية الجريمة عند الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.

جدول رقم (04) : يبين حجم إجرام كلا من الرجل و المرأة في الجزائر للفترة الممتدة مابين 2006-2013.[2]

الجنس	الرجل		المرأة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
2006	135052	94.79	7411	5.20	142463	11.66
2007	130913	94.50	7608	5.49	138521	11.33
2008	127630	93.98	8173	6.02	135803	11.11
2009	130471	93.66	8826	6.33	139297	11.40
2010	137929	93.80	9114	6.19	147043	12.03
2011	154770	94.01	9852	5.98	164622	13.47
2012	162705	94.28	9861	5.71	172566	14.12
2013	170607	94.13	10632	5.86	181239	14.83
المجموع	1150077	94.14	71477	5.85	1221554	1221554

من خلال الجدول رقم (03) الذي يبين حجم إجرام كلا من الرجل والمرأة في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 2006-2013 أن أعلى نسبة من الجرائم تتركز سنة 2013 بمعدل 14.83 % لنجد أن جرائم الرجل في المرتبة الأولى بنسبة 94.13 %تليها

[1] سامية حسن الساعاتي ، علم الاجتماع الجنائي ، مرجع سبق ذكره ،ص 53.
[2] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013.

سنة 2012 بنسبة جرائم تقدر بـ 14.12% لنجد في هذه السنة أعلى نسبة من جرائم يرتكبها الرجل بمعدل 94.28%، تليها سنة 2011 بنسبة جرائم تقدر 13.47 % دائما جرائم الرجل تمثل أعلى نسبة ب94.01%، تليها سنة 2010 بنسبة جرائم تقدرب12.03 ترتكز أعلى نسبة دائما في الجرائم التي يرتكبها الرجل و التي تمثل نسبة 93.80% تليها سنة 2006 بنسبة جرائم تقدر بـ11.66 % لتمثلها دائما جرائم الرجال في أعلى نسبة تقدر ب94.79 %.

إن الاحصائيات الجنائية بوجه عام تدل على أن نسبة الجريمة في المجتمع الجزائري عرفت ارتفاع من سنة لأخرى، و أن إجرام المرأة يقل بكثير عن إجرام الرجل وهذا ما توصلت إليه الكثير من الدراسات و البحوث عن اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل من حيث الكمية .

فمن خلال القراءة الإحصائية يتبن أن نسبة إجرام المرأة تمثل 5.85% من مجموع الجرائم المرتكبة خلال هذه الفترة لتقابلها نسبة 94.14%من جرائم التي يرتكبها الرجال وهي نفس النتيجة تقريبا في كل من المغرب وتونس ومصر واليابان و اليونان.

كما أن هذه النسبة عرفت التغيير خلال هذه الفترة، إذ يتضح لنا من خلال الجدول ارتفاع حجم جرائم المرأة ، ففي سنة 2006 سجلت 7411 جريمة ارتكبتها لترتفع سنة 2010 إلى 9114 جريمة لترتفع أكثر سنة 2013 الى 10632، لكن هذا الإرتفاع في حجم الجرائم لم يقابله ارتفاع في النسبة التي بقيت تتراوح ما بين 5% إلى 6% من مجموع الجرائم وهذا راجع لأنه حجم جرائم الرجل عرفت هي أخرى تزايد ملحوظ، ففي سنة 2006 سجلت 135052 جريمة ارتكبها الرجل لترتفع سنة 2013 إلى 170607 جريمة .

الجدول رقم (05): يوضح نمطية السلوكات الإجرامية لكلا من الرجل و المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة ما بين 2006 إلى 2013 .[1]

الجنس / نمط الجريمة	الرجل		المرأة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد الاشخاص(قتل ومحاولة القتل.الانتحار.محاولة الانتحار الاختطاف.محاولة الاختطاف.جرح وضرب)	300799	41.45	23551	54.85	324350	42.2
جرائم ضد الممتلكات(السرقة بأنواعها النصب و الاحتيال.خيانة الامانة الشيك.الاختلاس.الرشوة تزوير النقود)	292169	40.26	10690	24.89	302859	39.4
جرائم اخلاقية	33029	4.55	7247	16.87	40276	5.24
جرائم الكترونية	104	0.01	10	0.02	144	0.01
الهجرة غير الشرعية	3509	0.48	341	0.79	3850	0.50
جرائم المخدرات	91402	12.59	974	2.26	92376	12.2
جرائم التهريب	4525	0.62	122	0.28	4647	0.60
المجموع	725537	94.41	42935	5.58	768472	100

ما يلاحظ من خلال الجدول رقم (04) [2] أن الجرائم المرتكبة من طرف المرأة حسب ما تشير اليه احصائيات أن أعلى نسبة تمثلها جرائم الإعتداء على الأشخاص و التي تتضمن جرائم القتل و محاولة القتل والإختطاف و الجرح و الضرب العمدي

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للامن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013

[2]ملاحظة : القارئ للجدول رقم (2) قد يلاحظ اختلاف في الحجم الكلي للجرائم المرتكبة بالاضافة إلى الحجم الكلي لجرائم كلا من الجنسين بالمقارنة مع الجدول رقم (1) بحيث يجد فيه ان الحجم الكلي للجرائم هو 12211554جريمة في حين يجد في الجدول (2) 768472جريمة وهذا بقصد منا لأننا انقصنا من الحجم الكلي "جرائم الأخرى" لاننا لم نتوصل إلى معرفة نمط هذه الجرائم حسب الاحصائيات التي تحصلنا عليها ، كما أنها تؤثر على الحجم الكلي باعتبارها تمثل نسبة كبيرة و لا تمثل أي دلالة .

بنسبة 54.85 % تليها جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات و التي تضمنت هي الأخرى السرقة و محاولة السرقة ، النصب و الإحتيال و خيانة الأمانة و اصدار شيك بدون رصيد و الإختلاس و الرشوة و تزوير النقود و التي تمثل نسبة 24.89 %، تليها الجرائم الأخلاقية بنسبة16.87% لتأتي في المرتبة الرابعة جرائم المخدرات بنسبة 2.26 %، أما في المرتبة الخامسة جرائم الهجرة غير الشرعية بنسبة 0.79 % تليها جرائم التهريب بنسبة 0.28% لتأتي في المرتبة الأخيرة جرائم التهريب بنسبة 0.28%.

و منه نستنتج أن جرائم الإعتداء على المال تحتل المرتبة الثانية من مجموع الجرائم التي ترتكبها المرأة في المجتمع الجزائري، فهي بذلك تمثل ربع الجرائم المرتكبة من طرفها نتيجة لتدهور الظروف المعيشية والبطالة و خاصة في ظل التزايد في متطلبات الحياة في المدينة .

كما تبين من خلال الجدول رقم(04) أن نمطية السلوكات الإجرامية عند الرجال لا تختلف عنها عند المرأة، إذ تحتل جرائم الإعتداء على الأشخاص أعلى نسبة تقدر بـ 41.45% تليها جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات بنسبة 40.26 % تليها جرائم المخدرات بنسبة 12.59 % تليها جرائم الأخلاقية بنسبة 4.55% لتأتي في المرتبة الخامسة جرائم التهريب بنسبة 0.62 % تليها جرائم الهجرة غير الشرعية بنسبة 0.48% لتحتل الجرائم الالكترونية المرتبة الاخيرة بنسبة 0.01 % .

لنتوصل أن إجرام المرأة لا يختلف عن إجرام الرجل من حيث النمطية فكلاهما يتجهان بالدرجة الأولى إلى ممارسة جرائم الإعتداء على الأشخاص بالدرجة الأولى تليها جرائم الإعتداء على المال لتأتي في المرتبة الأخيرة الجرائم ضد الأخلاق و المخدرات .

ثانيا: قراءة إحصائية لحجم ونمطية جرائم المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.[1]

الجدول رقم (06): يوضح حجم و نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2009 .

السنوات	2006		2007		2008		2009		المجموع	
نمط	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضد الاشخاص	2631	57.98	2594	49.90	2759	53.61	2965	53.61	10949	53.49
جرائم ضد المال و الممتلكات	830	18.29	1203	23.14	1325	25.47	1391	25.15	4749	23.20
جرائم اخلاقية	952	20.98	1092	21	972	18.68	1018	18.40	4034	19.70
جرائم الكترونية	-	-	1	0.01	1	0.01	4	0.07	06	0.02
الهجرة غير الشرعية	26	0.57	169	3.25	7	0.13	11	0.19	213	1.04
جرائم المخدرات	77	1.69	117	2.25	124	2.38	123	2.22	441	2.15
جرائم التهريب	21	0.46	22	0.42	14	0.26	18	0.32	75	0.36
المجموع	4537	22.16	5198	25.39	5202	25.41	5530	27.01	20467	100

من خلال الجدول رقم (05) الذي يبين حجم ونمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2009 أن معدل جرائم في تزايد إذ نسجل سنة 2006، 4537 جريمة ليرتفع هذا العدد إلى 5198 سنة 2007 أي بزيادة قدرها 661 حالة جريمة ارتكبتها المرأة لينخفض في الفترة الممتدة مابين 2007 إلى

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013

2008 ليعيد الإرتفاع مرة أخرى إلى 328 جريمة في الفترة الممتدة مابين 2008 إلى 2009 .

و منه نستنتج أن حجم جرائم المرأة في تزايد مستمر إلا أنه هناك تذبذب في حجم الزيادة من سنة لأخرى.

أما فيما يخص نمطية السلوكات الإجرامية التي تقدم عليها المرأة في الفترة الممتدة مابين 2006 إلى 2009 نلاحظ أن أكثر الجرائم التي ترتكبها هي جرائم الاعتداء على الأشخاص إذ تتراوح نسبتها مابين 57.98 % سنة 2006 لتنخفض النسبة إلى 49.90 % سنة 2007 لترتفع مرة أخرى سنة 2008 و 2009 إلى 53.61 % و منه نقول أن نصف الجرائم التي ترتكبها في الجزائر هي جرائم الإعتداء على الأشخاص و التي كان على رأسها جرائم الجرح و الضرب العمدي .

أما فيما يخص جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات فهي تحتل المرتبة الثانية من مجموع الجرائم التي ترتكبها المرأة بعدما كانت الجرائم الأخلاقية تحتل المرتبة الثانية قبل سنة 2006 و ما قبلها، إبتداء من 2007 و ما بعدها تغيرت نمطية الجريمة عند المرأة من جرائم أخلاقية إلى جرائم الإعتداء على المال، أغلب الدراسات التي تحصلنا عليها و التي اهتمت بجرائم المرأة في المجتمع الجزائري كانت تصنف الجرائم الأخلاقية في المرتبة الثانية بعد جرائم الإعتداء على الأشخاص أي هناك توجه نحو الجرائم المالية و هذا لربما راجع إلى تدهور الظروف المعيشية للمرأة

و منه نقول أن ربع الجرائم التي ترتكبها في المجتمع الجزائري هي جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات .

لتأتي في المرتبة الثالثة الجرائم الأخلاقية بنسبة 19.70 % تتوزع هذه النسبة حسب السنوات إلى 20.98 % سنة 2006 لترتفع سنة 2007 إلى نسبة 21 % لتعرف الإنخفاض سنة 2008 و 2009 إلى 18 %.

تليها جرائم المخدرات بنسبة قدرها 2.15 % من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف المرأة تتوزع هذه النسبة حسب السنوات إلى 1.69% سنة 2006 لترتفع إلى 2.5 %سنة 2007 و 2008 و 2009 .

لتأتي في المرتبة الخامسة جرائم الهجرة غير الشرعية بنسبة 1.4 % كما تبين لنا أيضا من خلال الجدول رقم (05) أنه هناك تراجع في عدد الجرائم المرتكبة ابتدءا من سنة 2007 أين سجلت 169 حالة هجرة غير شرعية لتنخفض سنة 2008 إلى 8 حالات وهذا راجع إلى فشل محاولات الحرقة بالإضافة إلى تجريم الهجرة غير الشرعية و إلى الأزمات الاقتصادية التي تعيشها الدول الاوربية.

أما الجرائم التي سجلت نسبة ضئيلة هي جرائم التهريب و التي بلغت 0.36 % تليها الجرائم الإلكترونية بنسبة 0.02 %.

الجدول رقم (07): يوضح حجم و نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2013.[1]

السنوات / نمط	2010		2011		2012		2013		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جرائم ضداشخاص	2823	54.83	3377	65.14	3248	57.74	3154	52.72	12602	57.53
جرائم ضد المال و الممتلكات	1361	26.43	1443	28.03	1484	26.38	1653	27.63	5941	27.12
جرائم اخلاقية	812	15.77	746	14.49	744	13.22	911	15.22	3213	14.66
جرائم الكترونية	–	–	01	0.01	–	–	03	0.05	04	0.01
الهجرة غير الشرعية	26	0.50	09	0.17	27	0.48	66	1.10	128	0.58
جرائم المخدرات	107	2.07	123	2.38	117	2.08	186	3.10	533	2.43
جرائم التهريب	19	0.36	14	0.27	5	0.08	9	0.15	47	0.21
المجموع	5148	23.50	5148	23.50	5625	25.68	5982	27.31	21903	100

أما فيما يخص الجدول رقم (06) الذي يوضح حجم و نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة ما بين 2010 إلى 2013 تبين أن نمطية السلوكات الإجرامية على تختلف عنها في السنوات ما بين 2006 الى 2009.

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013

سجلنا في المرتبة الأولى دائما جرائم الإعتداء على الأشخاص بنسبة 57.53% لنجد أعلى نسبة سنة2011 بـ65.14%، تليها جرائم ضد المال بنسبة 27.12% لنجد أعلى نسبة دائما سنة 2011 بـ 28.03 % تليها الجرائم الأخلاقية بنسبة 14.16% لنجد أعلى نسبة سنة 2010 و2013 بنسبة 15.77% لتأتي جرائم المخدرات في المرتبة الرابعة بنسبة 2.4% تليها الهجرة غير الشرعية بنسبة 0.58% ثم جرائم التهريب بنسبة 2.43% لتأتي في المرتبة الأخيرة الجرائم الالكترونية بنسبة 0.01%.

نستنتج في الأخير أن نمطية السلوكات الإجرامية لم تعرف التغيير على مدار العشرية الأخيرة من الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2013 إذ تتجه جرائم المرأة إلى جرائم الإعتداء على الأشخاص تليها جرائم الإعتداء على المال و التي تمثل ربع الجرائم تليها الجرائم الأخلاقية، لنجد أيضا أن مشاركة المرأة في بعض الأنماط الإجرامية ضئيل جدا مثل الجرائم الإلكترونية، و هذا راجع إلى أن المجتمع الجزائري لم يعرف تطورا كبيرا في مجال التكنولوجيا الرقمية و كذا اتساع رقعة استخدامها فمؤخرا فقط و في بداية 2015 عرفت تقنية 3G إلا أن جودة التدفق لا تضاهي تلك التي موجودة في الدول الأوروبية أو حتى العربية التي عرفت تطورا في هذا المجال، كما أن سعرها لا يتناسب والقدرة الشرائية للفرد الجزائري الأمر الذي ضيق من رقعة استخدامه.

كما أن إقبال المرأة على جرائم التهريب ضئيل جدا لأن هذا النمط من الجرائم يحتاج القوة بدنية كما يحتاج إلى المجازفة و القوة و هذا لا نجده في جرائم المرأة فهي غالبا ما ترتكب الجرائم في الخفاء، كما أن لتطور أجهزة الكشف عن بعض المواد المهربة وخصوصية المجتمع الجزائري تجعل من بعض السلوكات و التصرفات غير جائزة و من المحرمات فلا يمكن لرجال الأمن القيام بعملية تفتيش المرأة، إلا أنه و بعد اقتحام العنصر النسوي أيضا لبعض الوظائف في أجهزة الأمن سهل الكشف عن بعض الجرائم التي تقوم بها المرأة كتهريب بعض المواد صغيرة الحجم و الثمينة.

كما عرفت أيضا جرائم الهجرة غير الشرعية هي أيضا انخفاضا في معدلاتها و هذا راجع إلى أن أغلب الهجرات تكون نحو الدول الأوربية التي تتنافى معاييرها و قيمها مع مجتمعنا فإدراك المرأة الجزائرية للمخاطر التي قد تتعرض إليها يجعلها تتراجع.

ثالثا: قراءة احصائية لحجم و أشكال جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية الممتدة مابين 2006 إلى 2013.

الجدول رقم (08):حجم و أشكال جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة في الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2009 في المجتمع الجزائري[1]

السنوات / النوع	2006		2007		2008		2009		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	1065	84.38	937	81.90	1001	83.55	1008	82.08	4011	83.11
النصب و الاحتيال	81	6.41	88	7.69	100	8.34	110	8.95	379	7.84
خيانة الامانة	89	7.05	72	6.29	68	5.67	84	6.84	313	6.47
الاختلاس	27	2.13	47	4.10	29	2.42	26	2.11	129	2.66
المجموع	1262	26.11	1144	23.67	1198	24.79	1228	25.41	4832	100

يتضح من خلال الجدول الذي يبين حجم و أشكال جرائم الاعتداء على المال عند المرأة في الفترة الممتدة مابين 2006 إلى 2009 أن معظم الجرائم المالية التي ترتكبها هي السرقة و التي تمثل نسبة 83.11% من إجمالي جرائم الإعتداء على المال كما نسجل أعلى نسبة 84.83 % سنة 2006 تليها في المرتبة الثانية جرائم النصب و الإحتيال بنسبة 7.84% و ما يلاحظ من خلال الجدول أيضا ارتفاع حالات النصب و الاحتيال إذ قفزت من 81 حالة جريمة ارتكبتها امرأة عام 2006 إلى 110 حالة سنة 2009 أي ارتفعت من نسبة 6.41% إلى 8.34% من مجموع جرائم الاعتداء على المال، تليها في المرتبة الثالثة جرائم خيانة الأمانة بنسبة 6.47%، كما تبين لنا أيضا انخفاض في حجم جرائم خيانة الأمانة ففي سنة 2006 قدرت نسبة الجرائم 7.05% لتنخفض سنة 2008 إلى 5.67% أما جرائم الإختلاس

[1]وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013

فتمثل أدنى نسبة ما يفسر أن المرأة لا تقدم على جرائم ذات العلاقة بالوظيفة التي تشغلها مخافة أن تفقد مكانتها أو وظيفتها كما أن شغورها لمنصب عمل يعني أنها تملك مستوى تعليمي مرتفع الأمر الذي قد يحول دون وقوعها في الجريمة.

الجدول رقم (09): حجم و أشكال جرائم ضد المال و الممتلكات عند المرأة في الفترة الممتدة ما بين 2010 إلى غاية 2013 في المجتمع الجزائري[1]

السنوات / النوع	2010		2011		2012		2013		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة	1028	83.3	1181	87.1	1174	86.0	1315	2 .87	4698	86.9
النصب و الاحتيال	91	7.35	85	6.29	89	6.52	116	7.67	318	5.88
خيانة الامانة	80	6.46	60	4.44	73	5.35	55	3.63	268	4.96
الاختلاس	39	3.15	25	1.85	28	2.05	25	1.65	117	2.42
المجموع	1238	22.92	1351	25.01	1364	25.25	1511	27.97	5401	100

أما في الفترة الممتدة مابين 2010 إلى 2013 نجد دائما أن جريمة السرقة تمثل أعلى نسبة من الجرائم التي ترتكبها المرأة فيما يخص جرائم الإعتداء على المال 86.98% ترتكز أعلى نسبة سنة 2011 بـ 87.41% كما نسجل أيضا تزايد ملحوظ في وتيرة السرقة إذ بلغت سنة 2010 (1028) حالة سرقة لترتفع سنة 2013 إلى (1315) أي بمعدل زيادة 100 حالة سرقة من سنة لأخرى .

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر،جوان2013.

لتأتي في المرتبة الثانية جرائم النصب و الإحتيال بنسبة 5.88% كما نلاحظ أيضا تزايد في عدد الحالات النصب و الإحتيال من سنة لأخرى ففي سنة 2010 قدر عدد الحالات 91 حالة ليرتفع العدد سنة 2013 إلى 119 حالة نصب واحتيال ارتكبتها امرأة .

تليها جرائم خيانة الأمانة بنسبة قدرها 4.96 % ترتكز أعلى نسبة سنة 2010 بنسبة 6.46% لتأتي في المرتبة الأخيرة جرائم الإختلاس بنسبة قدرها 2.42% .

نتوصل من خلال ما سبق أن معظم الجرائم المالية التي تركبها هي السرقة بالدرجة الأولى، كما تبين أيضا أن جرائم الاختلاس تمثل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الجرائم التي ترتكبها و هي نفس النتيجة المتوصل إليها من خلال احصائيات سنة 2006 إلى 2009 .

الجدول رقم(10): يبين أنواع السرقة التي ترتكبها المرأة في المجتمع الجزائري للفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2013.[1]

السنوات / أشكال الجريمة	2007-2006		2009-2008		2011-2010		2013-2012		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السرقة بالسلاح	78	3.89	31	1.54	13	0.58	26	1.04	158	1.81
السرقة بالكسر	166	8.29	144	7.16	135	6.11	190	7.63	635	7.29
السرقة مع ظروف مشددة	363	18.1	369	18.3	336	15.2	333	13.3	1401	16.8
سرقة السيارات	22	1.09	24	1.19	37	1.67	43	1.7	126	1.44
سرقات اخرى	1315	65.6	1395	69.4	1645	74.4	1842	74	6197	71.1
محاولة السرقة	58	2.89	46	2.28	33	1.49	55	2.20	192	2.2
المجموع	2002	22.9	2009	23.6	2209	25.3	2489	28.57	8709	100

من خلال الجدول رقم (09) الذي يبين نوع السرقة التي ترتكبها المرأة في المجتمع الجزائري يتضح أنها لا تستخدم العنف في عملية السرقة، إذ تمثل نسبة السرقة بالسلاح 1.81% من إجمالي السرقات أما السرقة بالكسر تمثل نسبة 7.29%أما السرقات مع الظروف المشددة فتمثلها نسبة 16.08% ونقصد بالظروف المشددة السرقة في الليل السرقة مع شريك آخر ،السرقة باستخدام السلاح الناري أو السلاح الأبيض، السرقة بالتسلق أو الكسر، السرقة بإستخدام العنف .

أما جرائم سرقة السيارات فتمثلها نسبة 1.44% من إجمالي السرقات التي ترتكبها ومن الملاحظ أيضا أن جرائم سرقة السيارات في تزايد مستمر، إذ بلغت نسبة سرقة السيارات سنة 2006(22) حالة لترتفع سنة 2010 إلى (37) حالة لتقفز مرة أخرى سنة 2013 إلى(74) حالة سرقة سيارات إرتكبتها امرأة، فبعدما كان هذا النمط من الجريمة مقتصر على فئة الرجال أصبحت المرأة تميل إلى مثل هذا النوع من الجرائم .

[1] وزارة الداخلية ، المديرية العامة للامن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013

"كما أكدت الكثير من الدراسات و المعطيات أن المرأة أضحت تسير العديد من العصابات المختصة في الإعتداء و السطو و السرقة و التهريب".[1]

نستنتج في الأخير أنه و من خلال القراءة الإحصائية لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري خلال التسع سنوات الأخيرة من الفترة الممتدة مابين 2006 إلى غاية 2013 تبين أن حجم جرائم المرأة في تزايد لكن ما هو ملاحظ أيضا أن معدل جرائم المرأة لا تمثل سوى 6% بالنسبة لجرائم الرجل .

كما تنحصر نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة بين جرائم الاعتداء على الأشخاص و جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات و الجرائم الأخلاقية فهي لا تختلف عن نمطية السلوكات الإجرامية عند الرجل.

كما أظهرت الاحصائيات أن ربع الجرائم التي ترتكبها المرأة هي جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات، لتمثل السرقة أعلى نسبة كما أنها لا تلجأ الى استخدام العنف في عمليات السرقة فالمرأة لا تميل إلى أسلوب المواجهة أثناء ارتكابها للجريمة بصفة عامة إلا انها تميل إلى أسلوب المخاتلة و استخدام الحيلة و الدهاء فأغلب جرائمها ترتكب في الخفاء، و هذا ما توصلت إليه الكثير من الدراسات التي أقيمت في هذا الحقل منها دراسة سيزاري لومبروزو الذي كشف أن أغلب جرائم المرأة ترتكب في الخفاء و لا تصل إلى القضاء و هذا ما يفسر انخفاض معدلات جرائم المرأة بالمقارنة مع الرجل.

[1] أحمد العيساوي ، المرأة و الجريمة .الدار المعارف ، القاهرة ، 2008، ص ص 21-22.

المبحث الثالث: دور الضحية في وقوع جرائم ضد المال و الممتلكات

ركزت الإهتمامات العلمية سابقا في مجال الجريمة البحث عن عوامل و أسباب وقوع الجريمة في إيجاد العلاقة السببية بين المجرم وبيئته أو ثقافته أو تكوينه البيولوجي أو العضوي أو النفسي أو من محيطه الإجتماعي، و أهملت دور الضحية في وقوع الجريمة فلم ينل من الإهتمام العلمي الذي يوازي تلك الإهتمامات التي نالها المجرم في دراسة السلوك الإجرامي حتى بداية الأربعينيات من القرن الماضي مع أعمال فون هنتينق و مندلسون .

" لم تنل الدراسات العلمية لعلم الضحايا إلى بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت لها دور بارز في إعادة تشكيل نظام علم الجريمة بأكمله، ورغم ذلك لم يأخذ علم الضحايا مساره في التطور و التقدم في كل منطقة من مناطق العالم، فبينما نراه متقدما في بعض الدول يكون متجاهلا في دول أخرى رغم وجود تشابه في الوسائل المنهجية المستخدمة في دراسة ضحايا الجريمة ."[1]

أولا: الإهتمام بالضحايا من المنظور التاريخي

لقد صاحب وجود الجريمة في المجتمعات و جود الضحية إلا أنها لم تنل من الإهتمام و الدراسة من قبل المختصين في علم الاجرام مثل ما نالته المواضيع الخاصة بالجريمة و المجرم، فقد ظل الاهتمام في الدراسات على المجرم لحقبة تاريخية طويلة تركزت في دراسة العوامل البيولوجية و النفسية و العضوية الظروف الاجتماعية و الإقتصادية والثقافية و السياسية.

إلا أنهم تناسوا و أهملوا في دراساتهم الضحية على الرغم من وجود الضحية منذ أول جريمة عرفتها البشرية، كما اهتمت الديانات و التشريعات بالضحايا. " تركزت الإهتمام التشريعات القديمة على مسؤولية الدولة في إرضاء الضحية و ضمان حصوله على تعويض عن الضرار التي أصابته من جراء الجريمة لتعيد التوازن للمجتمع، كما أنصب الإهتمام أنذاك في التركيز على شخصية الضحية لتحديد جسامة العقاب (الضرر) الذي يوقع على الجاني تبعا للمكانة الاجتماعية التي يحتلها الجاني" .[2]

---

[1] إبراهيم ناجي بدر، مفهوم الضحية بين نظرية علم الإجتماع و النظرية العامة. مجلة البحوث الأمنية ، الرياض، العدد 26 ، 1424هـ، ص88.

[2] ناجي محمد هلال ، التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة . مركز بحوث الشرطة، الشارقة، ط1 ، 2005، ص10.

فإذا كان الضحية ذا مكانة رفيعة ومرموقة في المجتمع فإنه يلحق بالمجرم أشد العقوبات، أما اذا كان الضحية لا يحمل هذه الامتيازات فإنهم لا يبالغون في معاقبة الجاني.

كما اهتمت الديانات بالضحية ومنها الدين الإسلامي الذي عني به أكثر من أربعة عشرة قرنا، حث الإسلام على العديد من الأساليب و الطرق التي تقي الفرد من الوقوع ضحية للجريمة من منطلق قاعدة الحلال والحرام والواجبات و المحظورات و المباحات و المنهيات.

كما حدد الإسلام عقوبة كل جريمة يرتكبها الفرد للحفاظ و حماية الفرد و المجتمع، كما تجاوز الإسلام إلى تناول كيفية المساهمة في الحفاظ على النفس والمال و العرض من خلال اتخاذ مجموعة من القواعد حتى لا يكون عرضة للجريمة من سد للذرائع و الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إلا أن الإهتمام بدراسة الضحية دراسة علمية بدأت حديثا، فلم يكن ميلاد هذا الحقل العلمي في عالم الجريمة اعتباطا أو بمحض الصدفة أو تلبية لإشباع مصالح بعض المشتغلين و المهتمين في الأحداث الإجرامية، ولكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومباشرة بعد محاكمة نورمبرك الشهيرة ظهرت صور كثيرة لضحايا الحرب، هنا أين برزت المطالبة لرعاية حقوق الإنسان، وبعد نشر الأمم المتحدة 1948 لمواثيق خاصة بحقوق الإنسان والذي تبعته مؤتمرات خاصة بحماية حقوق الانسان و الحريات العامة و إزاء هذا الموقف الدولي و الإقليمي تم المطالبة بترقية التعامل مع الضحايا.[1]

وحتى يتحقق المزيد من الفهم للسلوك الإجرامي إلتفت الباحثون في دراستهم الحديثة إلى البحث عن دور الضحية ومشاركته في تفسير حدوث الفعل الاجرامي، و تحول الباحثون في دراساتهم من البحث عن خصائص المجرم إلى البحث عن خصائص و سلوك الضحية و علاقاته و تفاعله مع المجرم و تعتبر دراسة فون هينتنق أول محاولة رائدة في هذا المجال.

"و كان أول بحث نشره فون هنتيق في هذا الميدان عام1941 تحت عنوان ملاحظات حول التفاعل بين مرتكب الجريمة و الضحية، ثم اتبع هذا البحث بمؤلفه المعنون

[1] خليل العمر معن ، علم ضحايا الجريمة. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 15.

"الكتاب المدرسي لعلم الإجرام و الذي أفرد فيه فصلا كاملا عن الضحية "Criminological Texbook" الذي تناول الضحية في هذا المؤلف كأحد شركاء في الجريمة "[1]

جاءت آراء هنتينق مناقضة للاتجاهات التقليدية أين حاول إبراز الدور الذي يلعبه الضحايا قبل وقوع الجريمة، فالضحية قد تساعد في خلق مواقف تغري الفرد للقيام بأفعال اجرامية، فكان ينظر إلى الضحية على انه مشارك في الجريمة عكس الاعتقاد السائد قبلا، أين كان ينظر إليه على انه ضحية و يستوجب تقديم له الدعم و تعويضه عن الأضرار.

ثم تبعت دراسة فون هنتينق دراسة مندلسون لافتا الأنظار ايضا إلى الدور الذي يلعبه الضحية في دفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة.

" تقدم مندلسون ببحث عام 1949 إلى كونجرس في بوخارست صاغ فيه مصطلح علم الضحية، و لقد لفت الانتباه أيضا إلى الدور الذي يلعبه الضحية في تهورها كنوع من الإثارة، وقد وجد أن تهور الضحية يصاحبه دائما ظروف مختلفة لمواجهة العقوبات.[2]

ثم توالت الدراسات التي اهتمت بضحايا الجريمة و التي نتج عنها تطوير علم الضحايا كحقل علمي متخصص، حاولوا من خلاله إبراز أهمية دراسة العلاقات الاجتماعية و النفسية بين المجرم و الضحية، وكذا دور الضحية في اتخاذ الإجراءات الجزائية ودوره أيضا في وقوع أنواع معينة من الجرائم و ركزت الانتباه إلى ضحايا القتل.

ومن الدراسات نذكر أهمها:[3]

- دراسة ولفقانق و فتاح حول موضوع ضحايا القتل Wolfgang 1958 et Fattah 1971.
- دراسة أمبير حول ضحايا الاغتصاب Amier 1964.
- دراسة نورمندوا حول ضحايا السرقة" Nour Mandeau1968".

[1] محمد أمين البشرى، مرجع سبق ذكره ،ص36.
[2] ناجي محمد هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.
[3] إبراهيم ناجي بدر ، مرجع سبق ذكره ، ص 141.

– دراسة كل من هاندي و بيتام و كورتيز حول موضوع ضحايا الاقتحام "Curtis1974 ,Pittman ,Handy ".

– دراسة بادووي حول موضوع ضحايا النصب" Padouwets 1954".

– دراسة هاندرسون حول موضوع ضحايا الابتزاز".Hebderosn 1985 .

ومن أبرز الأعمال التي أدت تطوير علم الضحايا دراسة شافر" Schafer "الذي نشر كتاب 1968 تحت عنوان "الضحية و المجرم" داعيا إلى اعتماد علم الضحايا كحقل مستقل، يُعنى بدراسة العلاقة و التفاعل بين الجاني و الضحية قبل ارتكاب الجريمة وبعدها، ثم جاء بعد ذلك الهولندي"Nagel" بمؤلفه الموسوم مفهوم الضحايا في علم الإجرام ليضيف إلى محاور هذا العلم مسألة التعويض للضحية بإعتباره ضحية ظروف قادته إلى الجريمة.[1]

إختتمت هذه المحاولات التأسيسية لعلم الضحايا بدراسة فتاح "Fattah "أستاذ في القانون الكندي الذي نشر كتابه عام 1971 تحت عنوان "هل يلام الضحية"مؤيدا ما ذهبت اليه الدراسات قبلا.

كما تناولت الدراسة العلمية لضحايا الجريمة كثير من الموضوعات منها:[2]

– الكشف عن دور الضحية في حدوث الفعل الاجرامي.

– دراسة الخصائص المميزة لضحايا الجريمة.

– دراسة المواقف التي يتعرض من خلالها بعض الافراد و الجماعات والمنظمات للسلوك الاجرامي "الضحايا".

– معاملة الضحايا في نطاق نظام العدالة.

– كما أثارت هذه الدراسات موضوعات وقضايا تتصل بتحديد الضحايا و العلاقة بين الضحايا و انعدام المساواة الاجتماعية.

شهد علم الضحايا تطورات هائلة في الثمانينيات و التسعينات من القرن الماضي على يد مجموعة من الباحثين الذي وحدوا جهودهم لمحاولة صياغة نظريات، بالإضافة إلى ظهور تنظيمات اجتماعية و سياسية و حرة و جماعات ضاغطة اهتمت بموضوع

---

[1] محمد أمين البشرى، مرجع سبق ذكره، ص ص37-38.

[2] محمد عارف عثمان ،استرتجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي.مجلة ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدرسات الامنية ، الرياض ، العدد 2، 1410هـ ، ص 18.

الضحايا و العمل على إصدار تشريعات خاصة بتعويض الضحايا لمساعدتهم، و تعويض الأضرار التي لحقت بهم حتى يتمكنوا من إستعادة مكانتهم.

تبلور علم الضحايا وبدأ يأخذ طابعا أكاديميا خاصة في أوربا و أمريكا، إلا أنه على الرغم من هذه الإنجازات و التطور في الدراسات العلمية مازالت الدول النامية بعيدة عن هذه التطورات، و يظهر ذلك جليا في خلو مؤسسات التعليم الأكاديمية بمختلف مستوياتها من تدريس هذا العلم، كما أن افتقارها إلى البحوث العلمية التي تعنى بالضحايا لخير دليل على قلة إهتمام الدول النامية و منها الجزائر بهذا الحقل العلمي و هذا ما لمسناه نحن أيضا في انعدام الدراسات التي تهتم بالضحايا اللهم فقط الدراسات القانونية.

ثانيا: الإتجاهات المفسرة لدور الضحية في وقوع الجريمة

يمكن تصنيف الاتجاهات أو النظريات المفسرة لدور الضحية في وقوع الجريمة إلى نظريات تقليدية و التي تتضمن نظرية تهور المجني عليه و نظريات حديثة.

1- نظرية تهور المجني عليه

من التفسيرات الرئيسية لهذه النظرية أن السلوك الاستفزازي الذي يقوم به الضحية قد يكون سببا في استثارة الفرد لارتكاب الجريمة، و أول من أشار إلى دور الضحية من خلال تهوره و استفزازه هو العالم مارفن و ولفقانق حيث وجد أن 25% من جرائم القتل سببها تهور الضحية و استفزازهم للجاني.

من رواد نظرية تهور المجني عليه نجد مارفن وولفقانق و ميندلسون

" تؤكد نتائج الدراسة أن كثيرا من ضحايا جرائم القتل يتصفون بسمات المجرمين و يتحمل الضحية في هذه الحالة جزءا كبيرا من المسؤولية، و ينجم عادة عن تورط الضحية في الجريمة إلى تخفيف عقوبة الجاني وتخصص التعويضات التي ينالها الضحية، حيث أن نسبة عالية من جرائم القتل قد ارتكبت ضد ضحايا حاولوا قبل وقوع الجريمة استفزاز الجاني بشكل من الأشكال."[1]

كما ظهر مصطلح تحرش الضحية بالجاني لدى ولفقانق1958 و استخدمه فيما بعد الباحثين في دراسة صور أخرى من الجريمة مثل السرقة و الإغتصاب، للإشارة إلى أن

[1] إبراهيم محمد العبيدي ، علم ضحايا الجريمة من المنظور الاسلامي . مركز ابحاث مكافحة الجريمة، الرياض، 1415هـ، ص88.

الفعل الإجرامي ترجع مسؤوليته إلى الضحية ولو كان ذلك بصفة جزئية من حيث قيام الضحية بالمبادرة أو تشجيع أو استثارة السلوك الاجرامي، ذلك أن الضحايا في بعض الجرائم ضد الممتلكات قد يسهمون في تهيئة الفرصة لإرتكاب السلوك الاجرامي عن طريق أسلوب الإهمال في المحافظة على أموالهم، أو بعرض ممتلكاتهم ذات قيمة عالية بطريقة مثيرة تغري من لديهم استعداد للسرقة من الجناة.[1]

كما لا يمكن إهمال دراسة لفون هنتينج و ميدلسون اللذان كانا لهما الفضل في بلورة التصورات الأولى لهذه النظرية، بحيث تعتبر دراسة ولفقانق امتداد لدراسات لفون هانتينج وميدلسون اللذين ركزا أيضا على دور الضحية في وقوع الفعل الاجرامي، هذه الدراسات أضافت الكثير إلى علم الجريمة، كما وجهت أنظار الباحثين المعاصرين لأهمية البحث عن عوامل الجريمة في الضحايا.

كما تعد آراء ولفقانق تحد لما كان يعتقد سابقا بأن الضحية هو الشخص البريء و ليس له علاقة بحدوث الجريمة .

بدأ الاهتمام العلمي و التركيز على الضحية مع دراسات العالم الايطالي جريسبينى "Jerispina"، الذي نادى بضرورة دراسة دور الضحية في انتاج الجريمة، ثم جاءت محاولة فون هنتينق "Hans Von Henting"" "في مقالته تحت عنوان: "ملاحظات على التفاعل بين المجرم و الضحية" و بعدها نشر كتابه المجرم و ضحيته عام 1948 و الذي تناول دور الضحية في وقوع الجريمة، كما تناول الخصائص البيولوجية و الاجتماعية و النفسية لضحايا الجريمة مستندا إلى العديد من الإحصاءات الرسمية، و رأى أن المجني عليه ليس طرفا سلبيا في وقوع الجريمة ولكن قد يكون سلوكه سببا في وقوعها، فالمجرم قد يكون البادئ أو المعتدي و لكن الضحية تشارك سولكياته في حصول الفعل الاجرامي، و انتهى في الأخير إلى أن معظم الضحايا يتسمون بالاكتئاب مما يجعلهم هدفا سهلا، كما يتسم الضحايا الجريمة باللامبالاة و يفتقد إلى البصيرة."[2]

[1] محمد عارف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[2] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة ، 2008، مرجع سبق ذكره ، ص 44.

بالإضافة إلى ذلك درس هنتنق نمط آخر من الضحايا أطلق عليه تسمية النوع المدلل (أو النوع اللعوب) وهو ذلك النوع الهش الذي لا يتحمل احباطات الحياة في صيرورتها، كما درس الضحية المعذبة وهو ذلك النوع من الضحايا الذين يتعرضون للتعذيب من قبل الآخرين وخصوصا المرأة.[1]

كما صنف فون هنتينق ضحايا الجريمة حسب الخصائص الإجتماعية و النفسية و البيولوجية التي ترتبط بشكل أو بآخر بمفهوم الإتاحية ويتضمن هذا التصنيف الفئات التالية:[2]

– **صغار السن:** وهذا راجع إلى أن فئة صغار السن يتصفون بصفتين هما الضعف الجسمي و قلة الخبرة و يجعل منهم ضحية سهلة، ليس فقط لعدم اكتمال نموهم الجسمي بل لعدم اكتمال شخصيتهم و ضعف قدرتهم على المقاومة.

– **الإناث:** يرى هنتينق أن الإناث عادة ما يتصفون بالضعف ومن ثم فهم أكثر عرضة للجريمة من الذكور و أكثر ما يتعرضون له جرائم الاغتصاب و السرقة و الابتزاز.

– **كبار السن:** يمثل كبار السن الفئة الثالثة ممن يتصفون بالضعف الجسمي و العقلي في معظم الأحيان، إضافة إلى أن كبار السن عادة ما يمتلكون ثروة يجعلهم هدفا لجرائم المال بصفة عامة.

– **المتخلفون عقليا و ذوي الاضطربات العقلية:** و هم يمثلون فئة عريضة من ضحايا الجرائم الفعلين و المحتملين فعدم القدرة على التمييز نتيجة التخلف العقلي أو الاضطربات العقلية أو نتيجة الوقوع تحت تأثير المخدرات و الكحول تجعل منهم عاجزين عن مقاومة المجرم.

– **المهاجرون:** يتعرض المهاجرون للجريمة بمختلف أشكالها نتيجة للصعوبات التي يمرون بها خلال تكيفهم و اعتيادهم على الثقافة الجديدة.

– **الأقليات:** فعدم المساواة القانونية أو الفعلية يزيد من احتمال وقوعهم ضحايا لمختلف الجرائم.

---

[1] محمد محمد رمضان، دور الضحية في كونه ضحية ، مؤتمر اكادمية الشرطة، دبي ،2004، ص 101.

[2] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص ص 75-76.

– **الأغبياء:** فهم نتيجة تصرفاتهم و استعداداتهم العقلية يكونوا أكثر احتمالا للوقوع ضحايا الغش و الابتزاز.

– **الكئيب:** يعاني الكئيب من الشعور بعدم الكفاءة وفقدان الأمل يصحب ذلك ضعف النشاط العقلي و الجسمي ما يزيد من إحتمال وقوعه ضحية للجريمة.

– **المولع بالاكتساب:** الولع بالاكتساب لا يحرك المجرم و يقود إلى الجريمة فقط بل يوقع الولوع بالاكتساب بعض الأفراد ضحايا الجريمة، فعصابة المجرمين و المبتزين و المقامرين يستغلون طمع الفرد كطعم لإقاعه ضحية.

– **ذوي القلوب المكسورة ممن يعانون الوحدة:** وتعد هذه الفئة من ضحايا الجريمة المحتملين و يشبهون إلى عد بعيد المولعين بالكسب لكنه ليس الكسب المادي، و إنما الولع بالصحبة و السعادة و يشير هانتينق أن كثير من المجرمين يستغلون من يعانون من الوحدة.

–**المعذبون:** و يضرب هانتيتق مثالا لذلك الأب الذي يعذب و يضطهد أسرته لفترة طويلة مما قد يعرضهم للقتل على يد أحد أفراد الأسرة، عادة ما يكون الآباء ممن يعانون من إدمان الكحول و الأمراض النفسية.

كما نوه في الأخير هنتينق أنه ليس في جميع المواقف الاجرامية يكون للضحية دور في وقوع الجريمة، فكما يحتمل أن يكون له دور ايجابي في وقوع الجريمة يحتمل أيضا أن يكون له دورا سلبيا .

دون أن ننسى اسهامات مندلسون الذي كان له الفضل في صياغة و بلورة هذا العلم من خلال بحث تقدم به إلى الكونجرس عام 1949، الذي نوه فيه إلى الدور الذي يلعبه الضحية في تهورها خاصة في جرائم العنف.[1]

كان اهتمام مندلسون منصبا على جرائم الاغتصاب من الجانب السوسيو- نفسي و البيولوجي، بحيث حاول تحديد مستوى سلوك المجني عليه المؤثر في حدوث الجريمة و وضع تصنيفا معتمدا على درجة ذنب الضحية يندرج ما بين البريء تماما و مسؤولا تماما.

[1] إبراهيم ناجي بدر، مرجع سبق ذكره، ص 88.

" اثار مندلسون الإنتباه إلى العلاقة بين المجرم و الضحية و قد كان اهتمامه منصبا على جرائم الإغتصاب من المنظور الاجتماعي و النفسي و البيولوجي، و يعتقد أن قدرة الضحية في مقاومة الجاني تتأثر بالعوامل التالية: [1]

- تدرج السلطة بين الجاني و الضحية.
- الانفعال الشديد من قبل الضحية التي تضعف بدورها القدرة على التفكير السليم.
- الظروف الاجتماعية غير الأخلاقية التي تحيط بالضحية.
- كون الظروف الإجتماعية في صالح الجاني.

ولكن هذا التفاعل بين الضحية و المجرم يقسمه مندلسون إلى قسمين أولهما تفاعلات موقفية و ثانيهما تفاعلات ذات طبيعة رد الفعل، و يقسم بدوره التفاعلات الموقفية إلى تفاعلات في المجال الأدبي و القانوني، و الذي يندرج فيه ثلاث فئات هم فئة المجني عليهم الأبرياء الذين لا يساهمون إطلاقا في انتاج الجريمة، و فئة المجني عليهم الضالعين الذين لهم قسط في إنتاج الجريمة و أخيرا فئة المدانين.[2]

و أما في المجال النفسي الاجتماعي فيقسم مندلسون التفاعلات الموقفية في علاقة المجني عليه بالضحية إلى خمسة فئات هما كالآتي: [3]

أ- **فئة المجني عليهم المثيرين:** يعد سلوكهم مصدرا مثيرا للجريمة كالزوجة التي يفاجئها زوجها في حالة الزنا.

ب- فئة المجني عليهم المتسببين: الذين يرى الجناة في مسلكهم مبررا للجرائم الواقعة عليهم، كما هو الحال في المبتز الذي يمارس الضغط على نفسية الغير مهددا إياه بالبوح بسره إن لم يحصل منه على مغنم.

ج- فئة المجني عليهم الراضين: كما هو الحال شخصين ارتضيا أن يقتل كل منهما آخر.

د- فئة المجني عليه المتزامن الجرم الواقع عليه مع الجرم الصادر منه: أي تتلاقى في ذات اللحظة الجريمة الواقعة عليه بالجريمة الصادرة منه.

---

[1] ابراهيم محمد العبيدي ،مرجع سبق ذكره ، ص 23.
[2] بنهام رمسيس ، علم تفسير الجريمة. منشاة المعارف، الاسكندرية ، ،بدون تاريخ، ص89.
[3] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم،مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

هـ- فئة المجني عليه المستغل: الذي ساءت أحواله المعيشية و الذي تؤدي به إلى الوقوع فريسة الربا أو الابتزاز عن طرق التهديد بإثارة أمر فاضح من أموره.

2: نظرية النشاط الروتيني(أو الرتيب)

تعتبر نظرية النشاط الروتيني من أشهر النظريات الحديثة المفسرة للسلوك الإجرامي انطلقت من فكرة مفادها أن الجريمة تمثل جزءا من الحياة الروتينية للأفراد من روادها ماركوس فيلسون" Marcus Felson " و كوهين " L.Cohen "

نشأت هذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة الأوضاع الاجتماعية و منها الأوضاع الاجرامية في الو.م.ا ، و أرجعت هذه النظرية ارتفاع معدلات الجريمة إلى التغير الاجتماعي الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية، والذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني اليومي في حياة الفرد في المجتمع الأمريكي.[1]

ترى هذه النظرية أن التغير الحاصل في المجتمعات صاحبه تغيير في أنشطة الحياة، مما أدى إلى ظهور أنماط جديدة من السلوكات الروتينية، كما يرى الباحثان أن هذه النشاطات الروتينية يمارسها الفرد بشكل عفوي وتلقائي بغض النظر إذا كان يحمل نتائج سلبية أو ايجابية، كما أن معظم هذه النشاطات تكون خارج البيت.

و يمكن حصر مؤشرات التغير فيما يلي:

أ-تمركز النشاط اليومي للفرد الأمريكي خارج البيت.

ب- الزيادة في عدد الأسر المشكلة من ولي واحد.

ج- الزيادة في عدد الطلاب مع وجود مسؤولية عائلية لديهم أي يدرس و يشتغل .

د- الزيادة في قضاء وقت الفراغ خارج البيت.

هـ- الزيادة في المقتنيات الثمينة و الصغيرة الحجم.

كل هذه المؤشرات قد تصبح دوافع لزيادة الأفعال الاجرامية.

و من أمثلة النشاطات الروتينية التي يقوم بها الفرد دون أن يدرك ما ينجم عنها من عواقب و التي قد تكون سببا في وقوع جريمة السرقة.

[1] نفس المرجع، ص82.

وحسب ما عرضه فيلسون في مقاله عام 1992 عن النشطات الروتينية التي تكون سببا في وقوع الجريمة نذكر. [1]

-كيفية توقيف السيارة بشكل يومي رتيب في مكان واحد و في وقت واحد بنفس الطريقة سواء أكان ذلك خارج البيت أو داخل البيت.

- النمط الروتيني في قضاء الإجازات الأسبوعية و السنوية و الإجازات و العطل خارج الوطن.

- النمط الروتيني في الخروج مع العائلة للتسوق أو لأهداف أخرى أين يتركون البيت فارغا في النهاية.

- النمط الروتيني في إدخال الغرباء إلى البيت أو إلى الممتلكات بدون أخذ الحيطة و الحذ.

- إدخال الأطفال من المراهقين خاصة الغرباء منهم إلى البيت و الممتلكات دون أخذ الحيطة و الحذر.

خلص الباحثان إلى نتيجة مهمة مؤداها أن جملة الأنشطة الروتينية السابقة تفصل الفرد عن منزله أو أسرته أو ممتلكاته، الأمر الذي يعطي للمجرم صاحب الإرادة الاجرامية الفرصة المناسبة أو الموقف المناسب لارتكاب الجريمة، سواء أكان تعديا على الفرد أو الممتلكات، ويرى الباحثان أن الإرادة الاجرامية تتوافر بغياب الحراسة القادرة التي تهيئ للمجرم الفرصة أو الموقف المناسب.[2]

و يمكن تفسير إقبال المرأة على الجرائم المالية من خلال هذه النظرية و ما جاءت به من أنماط الحياة الروتينية اليومية التي تبعد الفرد عن ممتلكاته مع عدم توفير الحراسة اللازمة تشجع مثل المواقف المرأة على السرقة و خاصة من المحلات.

و إذا ما حولنا البحث عن مؤشرات التغير في المجتمع الجزائري و الذي أدى إلى ظهور أنماط جديدة من النشاطات، نجد أن فرص تعليم المرأة أصبحت متوفرة و محفزة مما أدى إلى خروجها لسوق العمل مباشرة بعد الحصول على الشهادة أو المؤهل

---

[1] أحسن طالب ، الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الخطورة الاجتماعية . أكادمية نايف العربية للعلوم الامنية ،الشارقة، 2001، ص ص 59-60.

[2] أحمد فلاح العموش ، نظريات علم الجريمة :قراءة تحليلية. مجلة الفكر الشرطي ،الشارقة ، 2002،ص88.

العلمي، كما أن تدهور المستوى المعيشي دفع بها للعمل و بالتالي أصبحت تقضي معظم وقتها خارج المنزل مما يجعل منه عرضة للسرقة.

كما أن التقدم العلمي و التكنولوجي في المجتمعات الغربية صاحب معه الرغبة الأفراد في اقتناء آخر ما توصلت إليه التكنولوجية خاصة بما يتعلق بالهواتف النقالة و المحمول، الأمر الذي يدفع المرأة إلى اقبال على سلوكات انحرافية في سبيل اقتناء هذه الأجهزة .

كما أنه لطالما كانت المجتمعات الغربية النموذج المثالي الذي يحتذى به بعض الأفراد إذ تحاول الفتيات تقليد الغربيات في اللباس و قضاء وقت الفراغ و التسلية و الترفيه، وبهذا نجد أن نشاطات الحياة الروتينية للمرأة الجزائرية تغيرت فأصبح العمل و الدراسة و تقليد النموذج الغربي تجعل منهن يقضين أغلب أوقاتهن خارج المنزل، مما يجعلهن عرضة لشتى أنواع الانحراف، كما أن عدم بقائهن في المنزل يتيح الفرصة للجناة لارتكاب السرقات المنزلية والممتلكات، إذن المرأة هنا تشارك بنصيب وافر في الموقف الاجرامي.

3: نظرية أسلوب الحياة

رواد النظرية هم كل من هندلانغ" Hindela" و غوتفردسون Gottfredson" و غاروفالوا Garofalo " حيث تساءل هؤلاء العلماء لماذا نجد شخصا أو مجموعة ما أكثر عرضة لأن يكون أو تكون ضحية أو ضحايا الجريمة؟ و الإجابة تكمن في أسلوب حياتهم، فأسلوب الحياة و الأنماط الحياتية قد تُعود أناس معينون أكثر من غيرهم لان يكون ضحايا أو مجنيا عليهم، و أسلوب الحياة هذا لا يشمل الأعمال فقط و لكن أوقات الترويح أيضا.[1]

كما تنطلق هذه النظرية من احتمال وقوع الفرد ضحية للجريمة مردها إلى ثلاثة عوامل و هي:

- أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد.
- الأشخاص الذين يختلط الفرد معهم بإرادته.

[1] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة،2004، مرجع سبق ذكره، ص 230.

– الأشخاص الذين يختلط معهم الفرد بغير رغبة منه.[1]

كما أظهرت الدراسات أن العوامل الديموغرافية لها علاقة أيضا بوقوع الفعل الاجرامي بحيث إتضح أن نمط الجريمة و عامل السن و الجنس و المستوى التعليمي وخصائص أخرى لها علاقة بوقوع الفرد ضحية للجريمة، كما لا يجب إغفال أسلوب الحياة الذي يتبعه الفرد والأشخاص الذين يختلط بهم كلها مؤشرات تعرض الأفراد بأن يقعون ضحايا الجريمة.

بمعنى أن ضحايا الجريمة يتحملون نصيب من مسؤولية تعرضهم للمواقف الإجرامية وهذا بسبب نمط حياتهم المتبع بالإضافة إلى الأماكن التي ينتمون إليها و الأشخاص الذين يختلط بهم سواء عن رغبة أو عن غير رغبة .

عدلت هذه النظرية من قبل الباحث غاروفالو و ذلك بإضافة ثلاثة متغيرات و هي:

– ردة الفعل اتجاه الفعل الاجرامي.

– جاذبية الهدف أي مدى جاذبية الضحية.

– الإختلافات الفردية.[2]

و بذلك يكون غاروفالو أضاف للنظرية بعد البناء الاجتماعي، فقد نجد أفرادا يتبعون أنماط حياتية دون رغبة منهم، كما قد يترددون إلى أماكن دون رغبة منهم فيجدون أنفسهم مرغمون على اتباع أسلوب حياة معين، ومثاله على ذلك الحراقة المهاجرين الذين يجدون أنفسهم يتبعون نمط معين من الحياة دون إرادة منهم، فتجدهم يقيمون في أماكن رخيصة تنتشر فيها الدعارة والتي عادة ما تكون معدلات الجريمة فيها مرتفعة، في هذه الحالة الضحية هو المتسبب لكونه جعل من نفسه هدفا سهلا للمجرم .

وقد قام ناجي بدر ابراهيم بتجميع العوامل التي تطرقت لها نماذج النظرية المختلفة و وضعها في نسق واحد، نذكرها في النقاط التالية:[3]

– **الفرص:** حيث ترتبط ارتباطا وثيقا بخصائص الأهداف المحتملة (الأشخاص، أهل البيت، و الأعمال) و أيضا أنشطة و سلوك هذه الأهداف.

---

[1] أحسن طالب ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] نفس المرجع، ص 66

[3] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68.

- **عوامل الخطورة:** ترتبط بصفة خاصة بالخصائص الديموغرافية الاجتماعية مثل العمر، الجنس، مكان الإقامة و غياب ولي الأمر، تعاطي الكحول.

- **دوافع المعتدين (المدعي عليهم):** لا يختاروا المعتدون أهدافهم و ضحاياهم بطريقة عشوائية لكنهم ينتقونهم طبقا لمقاييس و معايير معينة.

- **التعرض:** إن التعرض للمجرمين يزيد من أخطار المعاناة الإجرامية سواء أكان ذلك في المواقف ذات الخطورة العالية أو التواجد في بيئة اجرامية.

- **العلاقات المشبوهة:** يواجه الأفراد الذين لهم علاقة ما سواء أكانت مهنية أو اجتماعية أم شخصية أخطار كثيرة، و يكونون أكثر عرضة للمعاناة من غيرهم.

- **الأوقات الخطيرة و الأماكن الخطيرة:** توجد أوقات تكون أكثر خطورة على الفرد (فترة المساء، ساعات متأخرة من الليل، عطلة نهاية الأسبوع)كذلك التواجد في الأماكن الخطرة كالملاهي الليلة ومن ثم فإن مرتاديها يكونون عرضة للمواقف الاجرامية.

- **السلوكات الخطرة:** بعض السلوكات مثل الإثارة تزيد من سلوكات العنف.

-**الأنشطة ذات الأخطار العالية:** من بينها المزاح واللهو، بعض الأنشطة غير القانونية مثل النساء اللائي يعملن بالدعارة فإن ذلك يسبب لهن الكثير من المعاناة الاجرامية.

- **السلوك الدفاعي و بعض السلوكات التي يمكن تجنبها:** يعني أن الخوف مثلا من الجريمة يعد من العوامل المهمة في التقليل من فرص الوقوع ضحية للجريمة، بحيث من يخافون يأخذون في أغلب الأحيان حذرهم من الجريمة.

- **السمات الشخصية و الثقافية للضحية:** ثمة علاقة ايجابية بين ممن يعانون من الضعف و الحرمان وتكرار المعاناة، إضافة إلى السمات الثقافية الهامشية و عدم الوعي بحقوقهم القانونية تزيد من فرص وقوعهم ضحايا الجريمة.

4 : نظرية الإختيار العقلاني

يعود الفضل للباحث البريطاني رونالد رون كلارك "Ronald Ron Clerk" وهو رئيس وحدة البحث والتخطيط بوزارة الداخلية البريطانية الذي قدم تصور نظري حديث لهذه النظرية لأول مرة مع كورنيش" B.Cornish "."[1]

[1] أحسن طالب ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

يقصد بالإختيار العقلاني أن المجرم يهدف من وراء سلوكه الإجرامي إلى تحقيق فائدة ذات قيمة كبيرة ما يُلزمه التفكير من أجل اتخاذ القرارات المناسبة و الاحتياطات قبل الإقدام على الفعل الإجرامي، كما يلزمه أيضا إختيار النمط الملائم للجريمة الذي يحقق له المنفعة.

" بدأت هذه النظرية بفرضية أن المجرمين يرغبون من سلوكهم الإجرامي في الحصول على فائدة و غنيمة، وهذا يلزمهم اتخاذ القرار المناسب و الصائب من وجهة نظرهم قبل ارتكاب الجريمة وكذلك يلزمهم الإختيار الدقيق لنوعية الجرائم ذات الأهداف الثمينة و القيمة[1].

كما أشار كورنيش و كلارك إلى أن تورط مجرم في جرائمه يعود لعوامل مثل طريقة التربية و عوامل اجتماعية مشابهة تدفعه للإجرام، كما أن اتخاذ القرار الفوري يخضع هو الآخر إلى تأثير عوامل و متغيرات بيئية كثيرة تحيط بمسرح الجريمة، فكل هذا يؤثر في اتخاذ القرار لدخول المنزل و ارتكاب الجريمة أم لا، في حين أن الرغبة في تكرار الجريمة والإستمرار في ارتكابها يكون مرتبطا بالإحتراف في العمل الإجرامي و خاضع لمتغيرات مستجدة التي تخضع للتقويم من طرف المجرم لموقف الجريمة في كل عمل اجرامي يرتكبه، و كذلك أسلوب حياته المعاش وعلاقته الاجتماعية المحيطة به في بيئته.[2]

يمكن تفسير ظاهرة جرائم الإعتداء على المال حسب نظرية الإختيار العقلاني أن المرأة تسعى من وراء فعلها الإجرامي إلى تحقيق المكسب المادي، كما أنها لا تقدم على جريمتها دون أن تأخذ بعين الإعتبار عدة مسائل منها نوع الجريمة و من هو الضحية المناسب و الذي يكون في أغلب الأحيان قليل الذكاء و البداهة في جرائم النصب و الاحتيال و الذي يملك أشياء ثمينة و الذي لا يوفر الحراسة اللازمة لممتلكاته في عمليات السرقة.

---

[1] هادي عاشق بداي الشمري، دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة.رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض، 2001، ص 65.

[2] محمد العطيان تركي ، رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها . مجلة البحوث الامنية ، كلية الملك فهد الامنية ،الرياض ،العدد31 ،1426هـ ، ص 181.

ثالثا: عوامل جذب وأسباب وقوع الضحية لجرائم ضد المال و الممتلكات

لطالما حضيت الجريمة بالإهتمام من طرف الباحثين، كما أحتل المجرم بؤرة الإهتمام في الدراسات العلمية سعيا منهم للبحث عن العوامل التي تدفع إلى الإقدام على السلوك الإجرامي أو الانحراف دون أن يوجه الإهتمام إلى الضحية بصفته طرفا في الموقف الاجرامي، فكان ينظر إليه قبل على أنه المتضرر و البريء فيحين وجهت الدراسات المعاصرة محور اهتمامها إلى احتمال إسهام الضحية في حدوث الفعل الاجرامي، بحيث يمكن للضحية أن يلعب دورا في الموقف الاجرامي من خلال تهيئة الفرصة أو استفزاز الجاني.

و نعني هنا بدور الضحية مجموعة من الأساليب و الطرق و الأفعال و الأقوال و الذي يتعداه إلى الإيماءات التي يقوم بها الضحية و تكون عاملا محفزا و مهيئا لحصول الموقف الإجرامي ضده، كما أن المتغيرات السوسيو- ديموغرافية للضحية تساعد في تهيئة ظروف وقوع الفعل الإجرامي.

نحاول فيما يلي إبراز العوامل التي قد تساعد في حدوث الفعل الاجرامي:

- **الجنس:** يرى البعض أن الجنس (ذكر و أنثى) يؤثر على درجة إحتمال وقوع الفرد ضحية الفعل الاجرامي، " فقد يتردد الجاني كثيرا في ارتكاب الجريمة إذا كان الضحية ذكرا لأنه يعتقد بأن المرأة ضعيفة و لا يمكن أن تدافع عن نفسها، سواء كان ذلك في حالة السرقة أو أي جريمة أخرى، و مما يعزى على ارتكاب الافعال الاجرامية ضد المرأة الضعف الذي يكتف تكوينها الجسماني وافتقارها إلى وجود شخص يحميها أو قلة خبرتها العامة، أو تواجدها في أماكن منعزلة أو خروجها للعمل في أوقات غير مناسبة أو اشتغالها بأعمال خطرة.[1]

و في حالة ما إذا كانت المرأة هي من تقدم على الفعل الاجرامي فإن اختيارها للضحية يختلف بحسب الجريمة، فلا تتجرأ المرأة على سرقة الرجل اعتقادا منها أنها لا تستطيع مواجهته، لكنها في جرائم النصب و الإحتيال فإنها تختار الرجل ليكون ضحيتها فكثيرا ما تستخدم المرأة جمالها و مفاتنها لتوقع بهم، كما أن العصابات المتخصصة في سرقة السيارات تستخدم المرأة في استدراج مالكي السيارات الفاخرة إلى الأماكن خالية

[1] - موسى سعود محمد، دور الضحية في منشأ الحدث الاجرامي. مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، العدد 3،1993 ، ص 12.

التي ينعدم فيها الأمن للقيام بعملية السرقة، هنا الضحية يساهم بقدر كبير في وقوعها، و هذا ما اطلق عليه "مندلسون" فئة المجني عليهم المتسببين.

- **كبار و صغار السن:** يلعب السن أيضا دورا في وقوع الجريمة فيجد الضحية في صغار السن أو كبار السن هدفا سهلا، ظنا منه أنهم يمثلون فئات ضعيفة و لا يستطيعون المقاومة في حالة الإشتباكات، ففي حالة صغار السن فإن ضعف البنية الجسدية و عدم اكتمال النضج و قلة امتلاك الخبرة الكافية في الحياة يمكن أن يغري المرأة لارتكاب السرقة، فكثيرا ما تعتمد إلى سرقة القطع الذهبية التي يحملها الأطفال الصغار خاصة (الأقراط) بدون إدراك الضحية.

أما في حالة كبار السن تلجأ المرأة إلى اختيار ضحاياها من أصحاب هذه الفئة العمرية لارتكاب جرائم السرقة و النصب و الاحتيال، و هنا تلجأ إلى استغلال كبار السن من الرجال الذين يسعون الى استعادة فترة الشباب و المرح.

"يقع المسنون ضحية لجرائم النصب والاحتيال ادعاءاً بالقدرة على إعادة الشباب اليهم".[1]

- **غياب مصدر الحماية:** يلعب غياب مصدر الحماية عاملا مهما في وقوع الجرائم و خاصة منها السرقة فقد دلت الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن مرتكبي جرائم السرقة بشكل خاص يفضلون ارتكاب جرائمهم في المناطق التي تفتقر إلى أساليب الحماية الضرورية و الكافية، و قد يكون غياب الحماية لأسباب تتعلق بظروف العمل و ومتطلباته، حيث يضطر رب الأسرة إلى ترك منزله لساعات طويلة ليلا أو نهارا دون أن يكون هناك شخص بديل يمكن أن يقوم بمهمة حماية المنزل وبدون تعويض ذلك بإجراءات أمنية وقائية.
- **التفاوت الاجتماعي:** التفاوت الاجتماعي من العوامل المساعدة أيضا في ارتكاب الجريمة، فشعور الفرد بالحرمان في تلبية متطلباته الضرورية يدفعه إلى الانحراف.

" يمكن أن يكون الوضع الاجتماعي للفرد من العوامل المساعدة في ارتكاب الجريمة، ففي المجتمعات التي يوجد بها تفاوت طبقي بين الفئات الاجتماعية مما يؤثر بدوره على الفئات المحرومة في المجتمع، من هنا جاءت أهمية تركيز المجتمعات

[1]- موسى سعود محمد، شكوى المجني عليه. رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا، اكاديمية الشرطة المصرية، 1990،ص87.

المتقدمة على تقليص الفجوة بين الطبقات و التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص، حيث يستطيع الفرد إشباع حاجياته، ومما لا شك فيه أن الفئات التي تعاني من الحرمان الشديد في جانب إشباع الحاجات الضرورية يجعلهم فريسة سهلة للجريمة.[1]

- **الحالة الاجتماعية: (الحالة المدنية)** كثيرة هي الدراسات التي أثبتت وجود علاقة بين الحالة الإجتماعية و ارتكاب الجريمة، أشهرها دراسة" ايميل دوركايم"حول الانتحار، أثبتت أن تزايد معدلات الانتحار بين فئات العزاب أكثر من المتزوجين و "يمكن تفسير هذه النتيجة في إطار نوعية الحياة التي تحياها فئات العزاب و المطلقين، و عامل الوحدة الذي يستغله الجناة في ارتكاب جرائمهم ضد هذه الفئات دون سواها."[2]

أما في جرائم الاعتداء على المال فتزداد نسبتها عند فئة المتزوجين ممن يعيلون أسر فتدفعهم الحاجة إلى السرقة لتلبية الاحتياجات اللازمة.

- **المهاجرين و السياح:** غالبا ما تكون هذه الفئات أكثر عرضة للجرائم نظرا لأنهم يختلفون عن أفراد المجتمع إما عرقيا أو دينيا أو عقائديا، ايديولوجيا، العادات و التقاليد، فكثيرا ما تستغل المرأة هذه الفئات لإرتكاب عمليات السرقة أو استغلالها في عملية النصب و الإحتيال، و التي ترتفع معدلاتها في فصل الصيف أين يزداد عدد السواح، "فضلا عن وجود محتالين يحتالون عليهم بسبب سذاجتهم و خوفهم من مواجهة أبناء الأغلبية، علاوة

على ذلك تعرضهم للعنف و الابتزاز بشكل علني أو سري لذا نستطيع القول أن أبناء الجالية الأقلية يمثلون دورا هاما في وقوعهم ضحايا الجريمة.[3]

- **نمط العيش:** نقصد بنمط العيش الأسلوب الذي يتبعه الفرد في حياته اليومية والذي يمكن أن يكون عاملا في حصول الفعل الاجرامي، مثاله على ذلك بقاء الأفراد خارج المنزل لساعات طويلة إما بهدف العمل أو التنزه أو الدراسة أو قضاء العطل

[1] - محمد.برهوم، دور الضحايا في ارتكاب الجريمة ، مجلة ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدرسات الأمنية و التدريب ، الرياض ،ط 1،1990، ص ص 127.126.

[2] - نفس المرجع، ص 128.

[3] خليل العمر معن ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

ما يجعلهم عرضة للسرقة، كما أن الاقامة في المناطق المنعزلة التي لا تتوفر فيها الحماية و الرقابة تكون أيضا عرضة لشتى أنواع الجرائم.

" مثل هذه الأماكن المزدحمة بالناس والمنعزلة تغري المطاردين بممارسة نشاطهم الإجرامي، لأنها تمثل أماكن بعيدة عن مضايقة رجال الشرطة كما تقل فرص القبض عليهم."[1]

قدمت نظرية أنماط الحياة تفسيرا عن كيف يمكن لنمط الحياة الذي يعيشه الفرد أن يكون عاملا في حدوث الفعل الاجرامي.

- **عاملي الزمان و المكان:** يعد عاملي الزمان و المكان من العوامل التي تساعد في حدوث الفعل الاجرامي فتواجد الفرد في مكان معين و في وقت معين يجعل منه فريسة سهلة لعمليات السرقة، خاصة الأطفال منهم وكبار السن، فكثيرا ما تقدم المرأة على عمليات السرقة في الأماكن غير المكشوفة و المعزولة و حتى الأماكن المزدحمة، خاصة منها في الأسواق والمحلات التجارية وحتى في فترات المناسبات والحفلات (خاصة الاعراس)، أين تستغل المرأة انشغال المدعوون وحتى المنظمين لهذه السهرات في المرح و الرقص لتقوم بعمليات السرقة الأشياء الثمينة (المجوهرات).
- **توفر الهدف المناسب:** يرى الباحث محمد برهوم في دراسة له حول دور الضحية في حدوث الجريمة أن توفر الهدف المناسب يهيئ الفرصة الملائمة لوقوع الفعل الإجرامي، ويقول في هذا

الصدد:" يساعد الضحية في بعض الأحيان في توفير الفرصة الملائمة من خلال التقصير و الإهمال وعدم الإكتراث في ارتكاب المجرم لجريمته وذلك من خلال وضع أشياء ثمينة في الأماكن المكشوفة، كما يلعب حجم و وزن وقيمة الأشياء دورا هاما في تسهيل مهمة الجناة. "[2]

كما يقسم الهدف إلى ثلاثة أنواع و التي يمكن أن تكون عرضة للأفعال الاجرامية.

[1] نفس المرجع، ص 75.
[2] محمد برهوم، مرجع سبق ذكره ، ص 120.

أ- **الأهداف التجارية:** مثل محطات البنزين و أماكن بيع الخمور و البقالات و المخازن الكبيرة، يمكن أن تسهل مهمة المجرم خاصة في حال عدم توفر الوسائل و الإجراءات الأمنية، بالإضافة إلى وجود بعض العوامل المساعدة مثل تأخر ساعات العمل وعدم وجود العدد الكافي من العاملين وموقع المحل التجاري.

ب- الأهداف المنزلية: تكون المنازل عرضة للسرقة إذا اشتملت على موجودات ثمينة ومغرية، كما يمكن أن يلعب عدم توفر الوسائل الكافية و الكفيلة لحماية المنزل بالإضافة إلى خلو المنزل من السكان كلها عوامل تساعد في حدوث السرقة .

ودراسة كوهن و فلسون تؤكد بعض فرضيات بخصوص السرقة فقد وجدا في دراستهما أن المنازل المأهولة أقل تعرضا للسرقة.

ج- **الأهداف الفردية:** هنا يكون الفرد هو الهدف كما ترتبط هذه النقطة بسابقتها على اعتبار أن الضحية يمكن أن يساهم في وقوع الجريمة، و هناك عوامل عديدة تسهل مهمة المجرم مثل مكان وقوع الحادث و الذي سبق و أن أشرنا إليه سابقا، بالاضافة إلى عامل وجود الضحية وحيدا.[1]

كما حدد حسين سرحان دور الضحية في حدوث الفعل الإجرامي في الأدوار التالية :[2]

- **دور الضحية في تهيئة فرص حصول الفعل الإجرامي:** تقوم الضحية أحيانا بتهيئة فرص حصول الفعل الاجرامي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كأن يقوم مثلا بالتقصير والإهمال والإستفزاز والإستهتار بالمخاطر و الممارسات الخاطئة و اللامبالاة و غياب الحكمة في التعامل، وكثرة إرتياد الأماكن الموبوءة بالمجرمين و التردد لفترات طويلة على الأماكن التي تزيد فيها احتمالات وقوع الأفعال الإجرامية .

- **دور الضحية في خلق الظروف لحصول الفعل الإجرامي ودوافعه:** أحيانا قد يكون دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي أكثر من دور الجاني، أي أن الضحية يقوم بخلق ظروف حصول الفعل الاجرامي و الحث على ارتكابه مثل حالات الزنا التي تأتي بطلب من الأنثى.

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 121-122.

[2] السرحان حسين سالم مطاوع، العوامل النفسية والاجتماعية لضحايا العنف الأسري. اكادمية نايف لشرطة دبي، دبي، 2004، ص ص 324 إلى 328.

- **دور الضحية بالمشاركة في حصول الفعل الاجرامي** : إن مشاركة الضحية في حصول الفعل الإجرامي تتمثل في فعل معين أو تصرف سلوكي غير مناسب، كأن يخالف السير و يمشي في المكان المخصص للمركبات النقل فتصدمه إحدى السيارات.

نتوصل من خلال ما سبق أن الضحية ليس هو الشخص البريء دائما و هو من تقع عليه تبعات الأفعال الاجرامية (الضرر) و لكن في بعض المواقف الإجرامية يتحمل جانب من المسؤولية وقوع الفعل الاجرامي، فالمرأة إذا لا تقدم على الجريمة السرقة ما لم تهيئ لها الفرص و الظروف المواتية .

كما يمكن تحليل دور الضحية في وقوع الجريمة على أساس المسؤولية و درجة المساهمة ما بين العالية كالعدوان والاستفزاز و الإثارة، و المنخفضة كالتسهيل و الإهمال و في هذا الصدد يتطرق العبيدي إلى أنواع الضحايا و هم كالأتي:[1]

ا- الضحية المستفز:ويكون الإستفزاز في شكل كلمات أو إيحاءات أو سلوكات كالسحب و التحفيز و الإستحقاق، و غالبا ما يلعب الاستفزاز دورا في حدوث جرائم العنف.

ب- الضحية المتهور : الضحية المتهور هو الذي لا يدرك نتائج تصرفاته ويظهر ذلك من خلال تصرفاتهم التي توحي للجاني أنه الضحية المناسب.

ج- الضحية المسهل: نقصد بالضحية المسهل الفرد الذي يسهل للمجرم الإعتداء عليه، كالدخول إلى الأماكن المشبوهة و أوكار المجرمين و أماكن بيع المخدرات و تعاطيها مما يسهل عملية الإيقاع به كالتعرض للسرقة.

د- الضحية المهمل: هو الذي يهمل الوسائل اللازمة للمحافظة على نفسه و ماله و أهله وممتلكاته كالذي يترك المفتاح البيت في الباب و يخرج.

هـ- الضحية المختار: هو الضحية الذي يدرك مخاطر الفعل الذي سيقدم عليه من أجل الحصول على المتعة و المال.

ز- الضحية الجاهل : هو الضحية الذي يقدم على الفعل و لا يدرك عاقبته.

" هو الفرد الجاهل بالمحيط الاجتماعي الذي حوله، ونعني به جهله بالمناطق الخطرة و المشبوهة أو جهله بالأنظمة و هذا ينطبق على السياح و صغار السن ."[1]

[1] محمد ابراهيم العبيدي ، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ملخص الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل بناء تصور مفاهيمي لجرائم الاعتداء على المال المتناولة في دراستنا، و التي تضمنت جرائم السرقة والاختلاس و النصب و الاحتيال وخيانة الأمانة و ذلك من أجل التمييز بينها ، كما تبين لنا أن نظرة الشرع و القوانين الوضعية لا تختلف في تحريمها و تجريمها لما تشكله من تهديد لأمن و سلامة الفرد و المجتمع .

توصلنا أيضا من خلال احصائيات الشرطة أن حجم جرائم المرأة عرف تزايد في السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يشكل إلى نسبة 6% بالمقارنة مع جرائم الرجل، كما أن نمطية السلوكات الاجرامية عند المرأة كانت في معظمها جرائم ضد الاشخاص تليها جرائم ضد المال و الممتلكات، و التي شكلت ربع الجرائم التي ترتكبها تليها الجرائم الأخلاقية، كما توصلنا أيضا أن أكثر الجرائم المالية التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري هي السرقة، كما أنها تستخدم العنف في عمليات السرقة.

كما تناولنا الدور الذي يمكن أن يلعبه الضحية في وقوع الفعل الإجرامي، و ذلك من خلال جملة من السلوكيات و الظروف التي تستثير و تستهوي الجاني و تغريه للقيام بسلوكات اجرامية، مع إستعراض مقتضب لأهم النظريات التي فسرت العلاقة بين الضحية و المجرم في المواقف الاجرمية، و التي كان تركيزها على عوامل جذب الجاني و التي تتلخص في العوامل السوسيو- ديموغرافية و الصفات و المواقف و كذا أسلوب الحياة و نشاط الحياة الروتينية، كما تناولنا في الأخير العوامل التي تجذب الجاني و التي يكون للضحية قسطا منها في حدوث الفعل الإجرامي في محاولة لتنميط الضحايا، و التي نهدف من وراءها إلى محاولة تصنيف الضحايا لمعرفة الدور الذي يلعبه الضحية في الأفعال الجرمية.

---

[1] عبد الله حسن الشول ، اتجاهات طلبة جامعة الطفيلة التقنية نحو دور الضحية في وقوع الجريمة. رسالة ماجستير،جامعة المؤتة ، الاردن، 2008، ص 16.

الباب الصداقي

الفصل السابع: عرض وتحليل الحالات

تمهيد

إن الدراسة الميدانية مهمة و ضرورية في البحث السوسيولوجي فهي تضفي على البحث الصبغة العلمية ، كما كان من الصعب جدا تناول جميع انماط جرائم المرأة في المجتمع الجزائري و الإلمام بمعطياته، وعليه اقتصرت الدراسة على جرائم الاعتداء على المال .

شمل الجانب الميداني على معرفة خصائص العينة و التي تعد خطوة أساسية في تحليل الفرضيات فكان لا بد من التعرف على أهم البيانات السوسيوـ ديموغرافية للمبحوثين، و متمثلة في السن و المستوى التعليمي و الحالة الاجتماعية و نوعية المسكن مع تحديد الوضعية المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية، ومن ثم عدد مرات العود إلى الجريمة، بالإضافة إلى معرفة وجود نموذج اجرامي و انحرافي داخل الأسرة، و كذا تحديد نمط الجريمة المرتكبة.

كما تناول الفصل أيضا عرض للحالات المدروسة و التي اقدمت على جرائم الاعتداء على المال و كذا تحليل البيانات و استخراج النتائج التي انبعثت من البيانات الميدانية التي تم جمعها و التي تساهم في تحديد أهداف البحث و الإجابة على تساؤلاته و عليه جاء الفصل كالآتي .

المبحث الأول: عرض البيانات السوسيوـ ديموغرفية للحالات

المبحث الثاني: عرض و التحليل و التعليق على الحالات

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات

المبحث الأول : عرض البيانات السوسيوـ ديموغرفية للحالات

الجدول رقم (11): يوضح التوزيع النسبي وفقا لسن المبحوثات

السن	التكرار	النسبة %
[19-29]	08	%61.43
[30-40]	02	%15.38
[41-51]	03	%23.07
المجموع	13	%100

يوضح الجدول رقم (11) التوزيع النسبي وفقا لسن المبحوثات و تبين من خلال النتائج أن المبحوثات يتوزعن على ثلاثة فئات عمرية يمثل عمر الشباب و الممتد من 19الى29 سنة أعلى نسبة و هي 61.43%، تليها الفئة العمرية التي تمثل مرحلة الكهولة و الممتدة من 41 إلى 51 سنة بنسبة 23.07% ، تليها المرحلة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة 15.38%.

و يمكن تفسير وقوع الفئة العمرية للمبحوثات في ممارستهن للسلوك الاجرامي في العقد الثاني و الثالث و الرابع إلى الظروف الاجتماعية و الاقتصادية متمثلة في الفقر و البطالة، و قد تكون من قلة الوعي الناجم عن تدني المستوى التعليمي، كما يعد العمر الذي يكثر فيه احتكاك المرأة بالعالم الخارجي بالنظر للأدوار الإجتماعية المختلفة التي تقوم بها و التي تحتم عليها في كثير من الأحيان التفاعل و الإتصال مع فئات مختلفة من المجتمع ، كما اتضح أيضا أن الفئة العمرية التي تمارس فيها المرأة السلوك الإجرامي هي فئة مسؤولة و ناضجة فكريا.

معظم الدراسات والأبحاث توصلت إلى أن عامل السن هو عامل مساعد في دفع المرأة إلى الجريمة، كما أنه يلعب دورا في تحديد حجم ونمطية الجريمة. و من هذه الدراسات نجد دراسة (هدى العزام سنة2001) ودراسة (انور حمدي عطية سنة2003) و دراسة (محمد ابراهيم الربدي سنة 2003) و دراسة (احسان محمد الحسن سنة 2008) و دراسة (مزوز بركوا سنة 2008) ، توصلت جلها إلى أن نمطية الجرائم المرتكبة من

قبل المرأة في هذه المرحلة العمرية هي جرائم ضد الأخلاق و جرائم ضد المال و يعود ذلك إلى ما تتميز به من خصائص و صفات بدنية و نفسية تجعلها عرضة للجريمة.

الجدول رقم (12): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	التكرار	النسبة%
أمية	02	%15.38
ابتدائي	02	%15.38
متوسط	04	%30.76
ثانوي	02	%15.38
جامعي	03	%23.07
المجموع	13	%100

يبين الجدول رقم (12) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب مستواهن التعليمي ،و تبين من خلاله أن غالبية العينة الدراسة لديهن مستوى تعليمي متوسط بحيث بلغت النسبة 30.76% تليها نسبة 23.07 %و التي تمثلها فئة الجامعيين ، في حين تساوت النسب بين المستوى التعليمي الثانوي و الإبتدائي و ممن ليس لهن أي مستوى (أمي) و التي تمثل نسبة 15.38%

و عليه تؤكد نتائج الجدول(12) أن معظم مرتكبات جرائم الإعتداء على المال هن اللاتي يكون مستواهن التعليمي منخفض ومنهن حتى من الأميات و ذوات التعليم الإبتدائي و المتوسط.و عليه فقد بلغت مجموع النسب 61.52% ما يعني أن مرتكبات جرائم الاعتداء على المال من ذوات التعليم المنخفض و المتدني و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها فرنسيس هندسون في كتابها المرأة و الجريمة و التي بينت أن نسبة 62.79% من المجرمات اللائي لا يتعدى مستواهن التعليمي الابتدائي .

و في المقابل نجد نسبة 38.45% اللاتي تعليمهن عالي أو تخصصي مما يعني أن المرأة المتعلمة ليست بمنأى عن ارتكاب الجريمة فقد يعينها تعليمها على إرتكاب أنماط معينة من الجرائم التي تحتاج إلى قدر من الحيلة و الدهاء مثل جرائم النصب و الاحتيال و هذا ما يفند آراء بعض المفكرين الذين أثاروا جدلا واسعا في

بريطانيا خلال منتصف القرن التاسع عشر حول دور التعليم في الحد من الجريمة أو التقليل منها ،بحيث أن الإكثار من عدد المتعلمين قد يزيد معه نسبة البطالة و التي تعد أحد العوامل الرئيسة نحو ارتكاب جرائم ضد المال و الممتلكات.

و يعتقد توبياس Tobias في كتابه الجريمة و المجتمع الصناعي أن انتشار التعليم على نطاق واسع دون التفكير في توفير مناصب عمل ملائمة من شأنه أن يزيد الفرص أمام الأفراد لأن يصبحوا مجرمين ، ذلك أن التعليم قد يجعل الشخص أكثر مهارة و دهاء في إرتكاب الجريمة و أن التعليم في هذه الحالة سوف يعمل على تطوير الجريمة و تغيير خصائصها و لكنه في المقابل لا يغير خصائص المجرم.[1]

الجدول رقم (13): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
عزباء	10	% 76.92
متزوجة	02	% 15.38
مطلقة	02	% 7.69
أرملة	--	--
المجموع	13	% 100

يوضح الجدول رقم (13) التوزيع النسبي للمبحوثات حسب الحالة الاجتماعية وقد تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات هن من العازبات و بنسبة 76.92% أي ما تقابلها عشرة حالات من أصل 13 حالة تليها فئة المتزوجات بنسبة 15.38 %و كانت أخفض نسبة للمرأة المطلقة و التي تمثل نسبة 7.69 % في حين غابت المرأة الأرملة المرتكبة لجرائم الإعتداء على المال .

و بما أن العازبات ينتمين في أغلب الأحيان إلى الفئة العمرية الأصغر سنا نستنتج إذن أن العمر يلعب دورا لا يستهان به في ارتكاب الجريمة و هي نفس النتيجة التي توصل إليها أوتوا بولاك في دراسة له بعنوان "المرأة و الجريمة "خلص إلى

[1].Tobias J.T, Crime and Industiel Society in the 19th Centry, B.T BASF ord, London ,P50.

أنه و في ضوء البيانات المتاحة لكلا الجنسين من المبحوثين أن الإناث و الذكور غير المتزوجين هم أكثر إقبالا على الجريمة من المتزوجين .[1]

مما يعني أن الزواج و تكوين أسرة يعد حصنا منيعا ضد إرتكاب جرائم ضد المال.

الجدول رقم (14): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة الاجتماعية للوالدين.

الحالة الاجتماعية للوالدين	التكرار	النسبة
يعيشان معا	06	%46.15
مطلقان	01	%7.69
أب متوفي	02	%15.38
أم متوفاة	02	%15.38
الأبوان متوفيان	02	%15.38
مجموع	13	%100

يوضح الجدول رقم (14) التوزيع النسبي للمبحوثات من مرتكبات جرائم الاعتداء على المال حسب الحالة الاجتماعية للوالدين، و تبين من خلاله أن معظم أفراد العينة لا يعيشن مع والديهن، وهذا ما تمثله نسبة 53.85 %و تتجلى هذه النسبة في فئة المطلقات أو من يكون أحد والديهن متوفى أو كليهما متوفيان .

و تشير هذه النتيجة إلى أن التفكك و التصدع الأسري الذي يعيشه أفراد العينة كان سببا مباشرا في ارتكاب جرائم ضد المال أين يغيب ما يفترض أن يكون الرقيب و الحسيب و الموجه في الأسرة (أي الأبوين) .

[1] Otto Pollak ,Opcit,p149.

الجدول رقم (15): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي

الأصل الجغرافي	التكرار	النسبة %
البليدة	04	%30.76
تيزي وزو	01	%7.69
العاصمة	02	%15.38
البويرة	01	% 7.69
بومرداس	01	%7.69
تيارت	02	%15.38
غليزان	01	% 7.69
البيض	01	% 7.69
المجموع	13	%100

يوضح الجدول رقم (15) التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للأصل الجغرافي و تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات ينتمين لعدة مدن تقع بالوسط الجزائري هي: البليدة وتيزي وزو و الجزائر العاصمة، و بومرداس، البويرة، وحيث تمثل في مجموعها نسبة 69.21%من مجموع أفراد عينة البحث و هي تعادل 9 حالات من مجموع 13 حالة ، لتقابلها نسبة 30.76 %من الغرب الجزائري ممثلة في مدن تيارت ، غليزان، البيض أي ما يعادل 05 حالات .

و هذا ما يعكس الإرتفاع الكبير لجرائم المرأة في الشمال الجزائري و يمكن تفسير ذلك الكثافة العالية للسكان في المدن الكبرى وما يتبع ذلك من ضعف الروابط الاجتماعية، و هي نفس النتيجة التي توصلت إليها(هادية العود بهلول 2005)و التي أشارت إلى أن ارتفاع نسبة الجريمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية و مناطق الجذب السكاني دون أن ننسى دراسة شاو و ماكي Show and Macky و التي ارجعت ارتفاع معدلات الجريمة إلى التحضر الزائد و النمو السكاني و الكثافة السكانية المرتفعة .

الجدول رقم (16): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية .

الحالة المهنية	التكرار	النسبة
عاطلة عن العمل	06	%46.15
عمل مؤقت(عاملة في محل البيتزا ،مداحة، عاملة نظافة)	03	%23.03
عمل دائم(أستاذة، ممرضة)	02	%15.38
متمدرسة	02	%15.38
المجموع	13	%100

يشير الجدول رقم (16) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا للحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية، و تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات لا يملكن عمل و بلغت نسبة ذلك 46.15 %، تليها نسبة 23.03 % ممن لديهن عمل مؤقت أي ما يعادل 3 حالات، ويتجلى ذلك في عمل الحالات كعاملات نظافة في البيوت أو بائعة في مطاعم الأكل السريع ومداحة في الأعراس، تليها أقل نسبة للمبحوثات المتمدرسات بمعدل 15.38% و بنفس النسبة نجد فئة المبحوثات ممن لديهن عمل دائم بنسبة 15.38% أي ما يعادل حالتين.

تؤكد هذه النتيجة وجود دافع نحو ارتكاب جرائم الاعتداء على المال ألا و هو البطالة فحرمان المرأة من مورد مالي و خاصة إذا كانت تعيل الأسرة قد ترتكب جرائم السرقة للحصول على المال لإشباع حاجياتها و حاجات أسرتها الضرورية.

الجدول رقم (17): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لعدد مرات العود للجريمة

عدد المرات	التكرار	النسبة%
المرة الأولى	09	% 69.23
المرة الثانية	01	%7.69
المرة الثالثة	03	%23.07
المجموع	13	%100

يشير الجدول رقم (17) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات و فقا لعدد مرات العود إلى الجريمة و تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات ارتكبن الجريمة للمرة الأولى و نسبة ذلك بلغت 69.23% أي مايعادل9 حالات، تليها نسبة 23.07% من المبحوثات اللاتي سبق لهن دخول المؤسسة العقابية للمرة الثالثة أي ما يعادل ثلاثة حالات تليها نسبة 7.69% ممن دخلن المؤسسة العقابية للمرة الثانية ، ما يدفعنا للقول أن المرأة الجزائرية بعد تجربة دخولها السجن لا تكرر الفعل الإجرامي، مما يعني أن لها القدرة على احترام و تطبيق القانون و النظم الاجتماعية و لا تسعى إلى الوصم الاجتماعي .

الجدول رقم (18): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لوجود نموذج انحرافي داخل الأسرة .

وجود نموذج إجرامي أو إنحرافي	التكرار	النسبة %
نعم	12	%92.30
لا	01	%7.69
المجموع	13	%100

من خلال الجدول رقم (18) الذي يوضح توزيع المبحوثات وفقا لوجود نموذج اجرامي أو انحرافي داخل الأسرة تبين أن معظم المبحوثات ينتمين إلى أسر تحوي نماذج اجرامية و انحرافية و هذا ما تمثله نسبة 92.30%، أي ما يعادل 12 حالة من مجموع 13 حالة، مما يعني أن المرأة تتأثر بمن هم حولها سواء أكان النموذج الانحرافي أحد الوالدين أو كلاهما أو من الإخوة و الأخوات و الذي يتعداه الي الأصدقاء.

كما تحددت السلوكات الإنحرافية و الاجرامية التي تقدم عليها النماذج الانحرافية لأفراد أسر المبحوثات في السرقة و ممارسة الدعارة والخيانة الزوجية و كذا شرب الخمر و تعاطي المخدرات و تورجيها و تناول الحبوب المهلوسة والاعتداء الجنسي على قاصر.

الجدول رقم (19) : يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوع المسكن قبل الإيداع في المؤسسة العقابية .

نوع المسكن	التكرار	النسبة%
فيلا	01	%07.69
بيت قصديري	01	%07.69
شقة	06	%46.15
بيت تقليدي	05	%38.46
المجموع	13	%100

يشير الجدول رقم (19) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنوعية المسكن الذي تعيش فيه قبل إيداعها المؤسسة العقابية و تبين من خلاله أن غالبية المبحوثات هن ممن يقطن في الشقق و بلغت نسبة ذلك 46.15 % أي ما يعادل06 حالات. يلي ذلك اللائي يسكن في بيت تقليدي بنسبة بلغت 38.46%، أي ما يعادل 05 حالات ، أما بالنسبة للواتي يقمن في البيت القصديري فيمثلن بنسبة 7.69%. ونجد نفس النسبة لدى المبحوثات اللواتي يسكن في فيلا، أي ما يعادل حالة واحدة من مجموع 13 حالة .

وتؤكد هذه النتيجة أن تدني المستوى السكني للمبحوثات راجع إلى تدهور الظروف الاقتصادية للمبحوثات و تدني مستوى المعيشي، الأمر الذي يضطر أسرهن إلى الاقامة في السكنات التي تتلائم و مستوى الدخل.

الجدول رقم (20): يوضح التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة.

نمط الجريمة	التكرار	النسبة %
السرقة	08	%61.53
النصب و الاحتيال	04	%30.76
خيانة الامانة	01	%7.69
الاختلاس	--	--
المجموع	13	%100

يشير الجدول رقم (20) إلى التوزيع النسبي للمبحوثات وفقا لنمط الجريمة المرتكبة و تبين من خلاله أن معظم الحالات المدروسة ارتكبن جريمة السرقة و بلغت نسبة ذلك 61.53%، أي ما يعادل ثمانية حالات، تليها جرائم النصب و الاحتيال بنسبة 30.76% أي ما يعادل 05 حالات لتسجل أخفض نسبة جريمة خيانة الأمانة بنسبة 7.76% لتنعدم النسبة في جرائم الاختلاس مما يعني المرأة لا تقدم على جرائم ذات العلاقة بالوظيفة التي تشغلها مخافة أن تفقد مكانتها أو وظيفتها.

المبحث الثاني: العرض و التحليل و التعليق على الحالات

الحالة الأولى: شيماء (ل)

السن: 19 سنة

المستوى التعليمي : ابتدائي

الحالة الاجتماعية : عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين : يعيشان معا

الأصل الجغرافي : مدينة البليدة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية : بيت قصديري

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية : المرة الأولى

قبل أن أبدأ الحديث مع المبحوثة استهلت حديثها قائلة :« كرهت و مليت راني حابة نشوف دارنا توحشت يما بزاف »، ثم طلبت منا الاتصال بوالدتها و نطلب منها المجيء لزيارتها داخل المؤسسة و ما كان منا إلا قبول طلبها و طلبنا منها رقم الهاتف و بهذا كانت الفرصة سانحة للتقرب من عائلة المبحوثة .

ظلت تردد قائلة: «يما حنينة بزاف معايا عندي غير هيا في هاذ الدنيا» ، لتنتقل للحديث عن الأوضاع الأسرية التي كانت تعيشها مع أفراد أسرتها قبل دخولها المؤسسة العقابية و ترجع السبب الأول إلى والدها كما لوكان هو السبب في ضياع مستقبلها و مستقبل اخواتها، و الذي كان سكير و يتعاطى المخدرات ،كما أنه عاطل عن العمل، كما أضافت قائلة أنه كان يمارس السرقة للحصول على المال و انفاقه على شرب الخمر و تعاطي المخدرات الأمر الذي جعله يدخل السجن عدة مرات و منذ أن كان يبلغ من العمر 23 سنة .

تنتمي المبحوثة إلى عائلة مكونة من الأب و الأم و سبعة اخوة ،هي الوسطى في ترتيب إخوتها، كان الوالد يمارس عليهم شتى أنواع السلوكات العنيفة.

لتضيف قائلة : «...كان يدخل بالضرب و السب و يخرج بالضرب و السب، لم نعش و لا يوم واحد بدون ضرب و سب حتى أمي لم تسلم منه ... »

كما كان يقوم بطردهم من المنزل هي و إخوتها من الحين لآخر خاصة في المناسبات و الأعياد أين كانوا يقضونها عند الجيران ثم يعاودون الرجوع إلى البيت بعد خروج الأب إلا أن تم طردهم نهائيا من المنزل بعد أن غير قفل الباب .

كانت تعيش الحالة في الشارع مع إخوتها و هي بداية المعاناة أين تم الاعتداء عليها مرتين المرة الأولى في المنطقة المسماة غابة بن عاشور من طرف سبعة شبان و المرة الثانية تم اقتيادها إلى المنطقة المسماة مرمان أين تم الإعتداء عليها جنسيا من طرف ثلاثة شباب .

لتضيف قائلة: « أنا كنت نعيش معاناة مع أبي كان دائم الشجار معنا لأبسط الأمور و الأسباب، في كل مرة كان يحاوزنا من الدار و خاصة في شهر رمضان و العيد كان يضربنا بشكل عنيف مرة ضرب ماما بالسكين في ظهرها».

أين رفعت الأم دعوة قضائية ضده لكنه رفض تطليقها كما أنه هددها بالقتل إن لم تسحب الشكوى القضائية وهذا ما تم فعله من طرف الأم.

لتضيف قائلة : « لم أعرف معنى الأبوة فهو لم يعش معنا أبدا، كان يقضي معظم وقته في الشارع ، كنا نعيش مع والدتي التي كانت تعيلنا، أبي كان سكير وعندما يرجع للدار في أواخر الليل و هو في حالة ثمالة يبحث عن الطعام وعلى والدتي توفير ما يأكله على الرغم من أنه لا يساهم و لا بخبزة واحدة، و حين لم يجد ما تقدمه له يضربها و إن تدخلنا نحن يضربنا أيضا بأي شيء يكون أمامه ».

بعد طرد الوالد جميع بناته و أمهم إلى الشارع عاشت المبحوثة في الشارع مع أختها الأكبر منها و التي كانت تعمل منظفة في مستشفى بن بولعيد ، ليتم طردها هي الأخرى من العمل بسبب شجارها مع ممرضة، كما كانت أختها تقوم بسلوكات غير أخلاقية بحيث كانوا يقيمون عند صديق أختها الكبرى في منزل مهجور تم الاستلاء عليه، بالإضافة إلى أختها الصغرى أين كانوا يقتاتون من سرقة المحلات الكبرى و الأسواق التجارية و سرقة الأقراط الذهبية التي تحملها البنات الأصغر سنا في أذنيهن لتلبية احتياجاتهم.

أما عن الحالة المادية للمبحوثة تصرح أنها كانت تعيش في بيت قصديري بمنطقة فوضوية متواجدة ببني مراد، المسكن الذي تقيم فيه حالته مهترئة ،

لتضيف المبحوثة قائلة: « كانت تدخل علينا الأمطار كنا نعانيو في فصل الشتاء كما أنه ليس ملكا لنا بل هو دار الوراثة» . متكون من غرفتين فقط لا يملكون أبسط الضروريات ، أما عن مصدر الدخل فكان يؤمن عن طرق الأم التي كانت تعمل ضمن الشبكة الاجتماعية بدخل منخفض جدا، كانت تشتغل منظفة في مدرسة ابتدائية كما أنه ليس بعمل دائم و إنما يتجدد كل سنة بعقد، كما كانت تمارس عمل اضافي كمنظفة في المنازل و مجمل دخلها لا يتعدى 500 دينار في اليوم الواحد ،كما كانوا يتلقون مساعدات من النساء اللواتي تشتغل عندهن والدتها .

تصرح أن أمها لا تستطيع تلبية كل احتياجاتها و إحتياجات اخواتها بالنظر للعدد الكبير، دخلها فقط يكفي لتوفير لقمة العيش حتى لا نموت جوعا.

لتضيف قائلة : « كانت تغيضني عمري كي نحب نشري حاجة خاصة الملابس و ما نقدرش كنت نحشم نلبس سباط مقطع ونخرج بيه على هذيك كنت نسرق واش نستحق، أنا مكاش عندي الله غالب عليا ماكاش عندي حل آخر غير السرقة، ما نقدرش نخدم ما يخدمونيش ما عندي حتى نيفو زد على ذيك كي نروح نحوس خدمة في كاش حانوت و لا بيتزيريا يطمعوا فيا يحبو يخرجوا معايا و يعطوني دراهم، أنا كرهت الرجال نروح نسرق خير و نحافظ على روحي».

لتضيف أيضا: « كثير من المرات نبات جيعانة ناكلوا واش جات ماشي عايشين كي الناس، لا في ماكلة لا في لبسة و لا في قرايا و لا في معيشة و لا في والدين كي الناس كل حاجة خاصتني، شحال من خطرة تمنيت نموت. »

أما عن الوالد فهو لا يساهم في مدخول البيت لتضيف قائلة: « ما يجيب حتى حاجة لدار و لو خبزة، و بالرغم من ذلك لازم يلقى الماكلة حاضرة و لا يقلب علينا الدار، و أما عن ما كان يحصل عليه من السرقات فإنه يصرفه في شراء المشروبات الكحولية ».

المستوى التعليمي للأب هو الثانية ابتدائي، أما الأم فمستواها أولى متوسط ، أما عن صديقاتها فمستواهن من مستوى المبحوثة .لا تملك الحالة شهادة علمية و لا مهنية و لا تخصصية مستواها لا يتعدى الخامسة ابتدائي، لم تتحصل على شهادة التعليم الإبتدائي فاضطرت إلى الخروج من المدرسة و هذا راجع أيضا إلى الظروف المادية المتدهورة التي لم تسمح لها بمتابعة دراستها هي و إخوتها .

لا تملك جهاز كمبيوتر و لا تعرف استخدامه بتابا إلا أنها تقرأ الجرائد من وقت لآخر. أما عن المواضيع التي تجذبها هي المواضيع الاجتماعية و الأبراج، تطالع جريدة الحياة، و بالنسبة للقنوات التلفزيونية التي تتابعها هي mbc4 zee alwan et تشاهد المسلسلات و الاستماع للأغاني الشرقية .

كما تضيف قائلة: «أنا في دارنا حتى واحد ما قاري لا والديا لا خياتي لا خاوتي، المكان الي كنت فيه ما يشجعش على القرايا واش يجيك من مكان فوضوي، أنا ما كملتش قرايتي و حتى واحد ما يشجعني لمواصلة التعليم، و حتى باش نشري الأدوات و الكتب المدرسية ما نلحقوش، حنا رانا ناكلو من الصدقات خصني غير نقرا ».

كما أن المبحوثة ليست ممن يترددون على المراكز الثقافية حيث لم يسبق لها و أن دخلت مركزا ثقافيا ،كما أنها لا تعلم ما تقدمه هذه المراكز من خدمات .

لتضيف قائلة: «أنا كنت عايشة بصح تقدري تقولي ميتة ما عندي حتى هدف في الدنيا».

أما مستوى تدين المبحوثة تصرح أنها لا تصلي و لا تقرأ القرآن لكن هذا لا ينفي أنها لا تؤمن بالعقائد الدينية، أنها تدرك أن ما أقدمت عليه كان من المنكرات و الحرام لتكرر مرة أخرى و تقول : « الله غالب فوق جهدي واش عندي ندير بابا هو الي بيا و ضيعنا مستقبلنا» .

كما أنها لا تعلم أن ما أقدمت عليه يعد جريمة في نظر القانون و يعاقب عليه و هذا فيما يخص قضية الإستلاء على بيت مهجور لتردد قائلة: «و الله ماكان علا بالي بلي جريمة حتى نهار الي جاو لينا الدرك الوطني في الصباح الباكر جدا لقاوني أنا و أختي الكبيرة والصغيرة عليا ، ختي الكبيرة شارعوها وراهي درك في حبس الحراش و أختي الصغيرة متواجدة معايا في نفس المركز، أنا هذاك الوقت قدرت نتخبى لخاطر الدار جايا على برا في حوش هربت لعند الجيران بصح من بعد لقاو عليا القبض كي سرقت la caisse نتاع واحد في المارشي» .

أما عن ضحايا المبحوثة فأغلبهم من المحلات التجارية و الأسواق فتصرح قائلة: « نسرق كل ما أجده سهلا عندما تسنح لي الفرصة لا أفوتها عجوزة كبيرة نسرقلها تليفون و لا دراهم نسرق البنات الصغار نحيلهم الذهب كي يكونو دايروني، الواحد ما صابش واش ياكل و هما دايرين لولادهم الصغار الذهب ، و في أغلب الاحيان نديلهم الدراهم كي يكونو

رايحين يشروا نبلعطهم ، كيما كنت نسرق الرجال الي نخرج معاهم نديلهم دراهم تليفون ساعة حوايج الي نصيبها».

لا تربطها بالضحية صلة قرابة كما أن سن الضحية في كثير من الأحيان يسهل عملية السرقة خاصة منهم كبار السن و صغار السن .

كما ترى المبحوثة أن ما تقدم عليه يعد انتقاما لتقول في هذا الصدد : « علاش هما عندهم كلش و أنا ما عندي والوا؟ هما يشروا واش يحبوا الحاجة الي تنفع و الي ما تنفعش، و أنا نسرق غير باش ناكل أنا وخاوتي و نسرق باش نلبس و ما يغيضونيش كي نسرقلهم هما عندهم و أنا ما عنديش هكذا الدنيا دايرة».

كما كانت تلجأ المبحوثة إلى سرقة أصدقائها لتضيف قائلة: «نخرج معاهم أمبعد نديلهم دراهم نتعرف على كاش واحد في التليفون أمبعد نتلاقى بيه ، كان خطرات يكون ساهل و جايح من نهاروا نديلوا دراهم وكاين لازم نخرج معاه كثر من مرة باش يدير فيا الثقة أمبعد كي تجيني فرصة نسرقوا وحد ما عرف حد ، لكن بعد ما تعداو عليا جنسيا و ليت نخاف نخرج معاهم».

ملاحظات حول المبحوثة :

تبدو المبحوثة هادئة الطباع تعي جيدا ما تقول، كما أنها سريعة التأثر ففي جميع الجلسات كانت تبكي متحسرة على ما آلت إليها أوضاعها و أوضاع أسرتها، كما أنها تحمل آثار التقطيع على جسدها بالزجاج وخاصة في منطقة اليد.

كما يلاحظ عليها أنها منطوئة على نفسها ومنعزلة عن فتيات المركز و لا تميل إلى مخالطتهن و اللهو معهن، ليست متهورة في سلوكياتها، تظهر عليها علامات الندم ،و أثناء المقابلات التي أجريناها معها لا تتتوقف عن إلقاء اللوم على أبيها و أنها مشتاقة إلى أمها .

وعند إتصالنا بوالدة المبحوثة كان يبدو أنها تمر بفترات صعبة، فلم تستطع زيارة بنتيها في المركز، كما صرحت أنها احتفظت بالإبن الأصغر. أما بناتها الثلاثة المتبقيين و الأصغر سنا فقد أعطتهم لأسربحاجة إلى تربية الأبناء، إذ لم يعد بمقدورها الانفاق عليهم كما أنه ليس لديها مأوى يأويهم. تعيش حاليا في بيت من القصدير في

منطقة فوضوية المعروفة بالرامول كما أنها تخاف عليهن من الإعتداء ولذا فهي تعتقد أن المركز هو المكان آمن لهن أين يوفر لهن المأكل و الملبس والنوم.
كما طلبت منا أن نوصل اشتياقها هي الأخرى لبناتها في المركز و أنها ستأتي يوما لزيارتهما، و أنها قريبا ستفرج عليها وتأتي لزيارتها في المركز.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

يتضح من خلال العرض و الذي يعكس التاريخ الشخصي للحالة أن المبحوثة عاشت في بيئة أسرية مضطربة و متوترة يسودها كثرة الشجارات و الخلافات بين الوالدين نتيجة لانحراف الأب و إدمانه على الكحول و المسكرات ، كما أنها كانت تتعرض منذ صغرها إلى العنف و الضرب و الطرد من البيت هي وجميع أفراد عائلتها ، و ما لم تصرح به الحالة أن والدتها قبل زواجها لم تكن تتمتع بأخلاق حسنة و أنها كانت تمارس الرذيلة و لكنها بعد زواجها أقلعت عن ما كانت تقوم به و هذا حسب ما جاء على لسان المختصة النفسية بالمركز .

فإلى جانب أن الحالة كانت تعيش في بيئة أسرية مفككة ومتصدعة فإنها كانت تحوي نماذج اجرامية و انحرافية، كما سبق للأب و أن دخل السجن عدة مرات في قضايا مختلفة منها السرقة و الفعل المخل بالحياء و الشجار، والدتها لها سمعة سيئة و تنحدر من عائلة معروف عنها الإنحراف الخلقي ، بالإضافة إلى أختها الكبرى التي كانت تمارس الدعارة و تقيم مع شاب في منزل تم الإستلاء عليه مع أختيها الصغرى و المبحوثة .

كما كان الأب يتغيب عن المنزل و لا يعود إلا في فترات الليل بحثا عن الطعام ،كما كانت الأم هي أيضا تتغيب عن المنزل بحكم أنها تعمل كمنظفة، و عليه عرفت البيئة الأسرية للحالة التفكك بنوعيه المادي و المعنوي و الذي أدى إلى إنهيار بناء الأسرة و الإخلال بالأدوار المنوطة بالأباء و كذا فشلهم في القيام بالإلتزامات و الواجبات نتيجة للسوكات غير السوية للأب من جهة و الظروف المادية الصعبة من جهة أخرى و الذي أدى إلى عمل الأم كمنظفة في المنازل.

و منه نستنتج أن انحراف الحالة و اقدامها على جريمة السرقة وكذا تعرضها للاعتداء الجنسي من طرف عدة شبان كانت نتيجة حتمية لما تعانيه من ظروف أسرية و ظروف مادية مزرية .

و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الكثير من الباحثين أمثال المور Elmor و شيلدونShildon حيث توصلا إلى أن مرتكبي السلوك المنحرف غالبا ما ينحدرون من أسر لا يتوفر فيها وجود الوالدين و يشوبها التفكك الأسري.

و في دراسة أخرى قام بها " قافازي و بلومنكرأنتز Gavaziet et Blumenkrantz(1991)" و التي أكدت أن كحولية الوالدين تعد عاملا مباشرا في إنحراف الأبناء و توصلا إلى أن 83% من المجموع الكلي للعينة وجد أن آباءهم يتناولون الكحول . كما أضافت الدراسة أن الآباء الكحوليين يعجزون عن تقديم الرعاية و الإهتمام لأبنائهم و هذا لأن الأب الكحولي غالبا ما يكون غائبا عن المنزل و إذا كان حاضرا فإن سلوكياته تتميز بالعنف و يكون أبناؤه ضحايا الاعتداء البدني و النفسي .

كما ساهمت الظروف المعيشية و الإقتصادية للحالة و غياب الدخل الأسري بشكل رئيسي في إقبالها على جريمة السرقة و التعود عليها كسبيل لتلبية احتياجاتها الضرورية ،بالإضافة إلى ضيق المسكن و تدهور حالته وإرتفاع عدد أفراد الأسرة ، وزاد في الأمر سوءا غياب الأب عن أداء أدواره وواجباته تجاه أسرته، و هو نفس ما ذهبت إليه الدراسة العلمية التي قدمها عبد الرحمن العيسوي و التي توصلت إلى أن الوضع المهني للوالدين له دور في بروز السلوك الإجرامي لدى الأبناء.

كما حالت الظروف المادية و كذا التفكك و التصدع الأسري دون متابعة الحالة تعليمها أين توقفت في المرحلة الإبتدائية، وهذه الوضعية تنطبق على جميع اخوتها المتوقفين عن الدراسة في المرحلة الإبتدائية، مما يعكس تدني المستوى التعليمي و الثقافي للحالة، إذ يعد التعليم حصنا منيعا في الإبتعاد عن الجريمة و يقول في هذا السياق العلامة الفرنسي فكتور هيجو: " من فتح مدرسة أغلق سجنا "

كما أظهرت الكثير من الدراسات و البحوث أن غالبية الجناة هم ممن لديهم مستوى تعليمي ضعيف، ففي دراسة "الملل" التي أجريت من قبل مركز مكافحة

الجريمة عن ظاهرة السرقات في المملكة العربية السعودية أظهرت أن هناك انخفاضا عاما في تعليم مرتكبي جرائم السرقات، و أن القليل منهم لم يتجاوزوا المستوى الإبتدائي في التعليم، و أكدت دراسة أخرى لمركز مكافحة الجريمة أن معظم المحكوم عليهم في الإصلاحيات من الأميين و أن مؤهلاتهم العلمية متدنية ،وقد ذهب أيضا الباحثين "هيرشي" و "شارك" إلى أن التعليم يقي الشخص من الجريمة، و هو طريق تنميته و تقديم القيم الأخلاقية و قبول السلطة .

و من المتغيرات المتداولة في علم الجريمة الضحية و دوره في وقوع الجريمة، ففي حالتنا هذه تقدم الحالة على سرقة ضحاياها ممن تتوفر فيهم بعض الخصائص منها توفير الهدف المناسب من خلال عملية التقصير و الإهمال و غياب الحماية اللازمة أين تفضل الحالة الأهداف التجارية من المحلات و الأسواق و خاصة التي يكون فيها عدد العاملين غير كافي .

كما تختار الحالة الضحية حسب الجنس إذ تجد سهولة في سرقة النساء و خاصة من كبار السن و كذلك الأطفال، مما يعني أن الحالة تلجأ في عملية السرقة ممن لا تتوفر فيهم القدرة الجسمية و العقلية .

ومن ضحاياها أيضا ممن يبحثون عن الصحبة و اللهو أين تستغل المبحوثة فرصة خروجها مع أشخاص تتعرف بهم عن طريق الصدفة، و بحجة إقامة علاقة عاطفية معهم لسرقة بعض من أغراضهم كالهواتف النقالة و المال، لكنها و بعد الإعتداء عليها جنسيا من طرف عدة شبان تراجعت عن مثل هذه الفئة من الضحايا.
كما تشعر الحالة بوجود تفاوت اجتماعي و طبقي تبرر من خلاله إقبالها على السرقة لتلبية احتياجاتها الضرورية.

الحالة الثانية : مريم (أ)

السن : 19 سنة

المستوى التعليمي : ابتدائي

الحالة الاجتماعية : عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين : يتيمة الأم

الأصل الجغرافي :الجزائر العاصمة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية : بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية : المرة الأولى

البيئة التي تعيش فيها الحالة مشحونة بالشجارات و التعنيف خاصة من طرف الأم، و هي من أصل سلوفيني، و التي سبق لها الزواج مرتين قبل زواجها من والد المبحوثة و الذي يعمل كحارس في الباخرة، و هو أيضا له زوجات سابقة و لديه معهم أبناء و البالغ عددهم احدى عشرة إبنا. كما أن هناك فارقا في العمر بين والدي المبحوثة و الذي يفوق عشرين سنة.

تتلقى المبحوثة معاملة سيئة من طرف والدتها حيث تمارس عليها شتى أنواع السلوكات العنيفة ، و في بعض الأحيان كانت تقوم بتعذيبها عن طريق الكي بالسيجارة أو الشوكة، كما تقوم بضربها بأي شيء تجده أمامها إذ قامت بضربها بالسكين و تكسير عصا خشبية على ظهرها، حتى زوجها لم يسلم هو الآخر من همجيتها أين قامت بإعتداء عليه بالسكين أثناء شجار قام بينهما أدخل على إثرها إلى المستشفى .

تشعر المبحوثة أن أمها ليست امرأة،لا تحمل ملامح و صفات الأنوثة كباقي النساء، فهي تشبه الرجال في طريقة لباسها وخشونتها و حتى في قصة شعرها.تروي المبحوثة أنها في أحد مرات صادفت صورا لأمها و هي في العقد الثاني من عمرها حيث كانت تشبه إلى حد بعيد الرجال، مرتدية ملابس خاصة بالرجال ،و للإشارة فقط فإن المبحوثة هي أيضا تتشبه بالذكور من خلال قصة شعرها وكذا لباسها وسلوكاتها إلا أن نبرات صوتها لا تحمل صفات الذكورة .

لم تشاهد الحالة والديها في حالة تفاهم و حتى وإن صادفت و شهادتهم في حالة وفاق تندهش و تتساءل، كما أنها تكذب نفسها على ما شهادته.

أما عن المسائل التي كان الوالدين المبحوثة يتشاجران من أجلها فتكانت دور حول زوجاته السابقات و كذا ابنائه، وكذلك شكوى الأب من كثرة الإنفاق على المستلزمات الشخصية للأم و عدم تمكنه من تلبية جميع رغباتها ومتطلباتها.

كما كانت الوالدة تخون زوجها مع أحد الجيران في بيت الزوجية لتضيف المبحوثة قائلة : « كنت نقرا في السنة الثانية ابتدائي يعني كان عمري تقريبا 8 سنوات كي خرجت من المسيد رحت لدار كي دخلت حطيت كرطابي ورحت نحوس على ماما امبعد شفت جارنا معاها، حتى أني في مرات نشك أنوا أختي الصغيرة هي أختي من بابا ، أنا يما كانت خلاطة حتى ربي جابهالها مرضت و جاها سرطان عنق الرحم باش يعاقبها ربي».

بالإضافة إلى ذلك كانت تعالج والدة المبحوثة عند اخصائي الأمراض العقلية و النفسية ،بحيث أنها لم تكن عادية في تصرفاتها في أحد المرات قامت بإخراج أبنائها من المنزل و بقيت مع والد الحالة لوحدهما في المنزل ،بعدها فتحت أنبوب الغاز و تركته و لولا تدخل الجيران لحدثت، كما أنها كانت تدخن و تشرب الخمر و تتناول المهلوسات و تمارس أفعال غير اخلاقية .

لتضيف الحالة قائلة : « كي يخصوا ماما دراهم تبعثني نسرق و ما يهمش شكون، مرة بعثتني نسرق أختي من بابا سرقتلها 18 مليون هي قاتلي وين كانت حاطتهم، كانت النهار الي ما نديلهاش الدراهم تضربني و تحاوزني من الدار ما تحوس عليا ما تتقلق عليا» و عندما سألتها عن ردت فعل والدها حينما لا يجدها في المنزل ردت ان أبيها يعمل في الباخرة و يغيب عن البيت ففي بعض الأحيان يتغيب أكثر من شهر.

كما كانت الوالدة تتظاهر أمام أبيها و أخيها الأكبر أن المبحوثة هي من تلجأ إلى المبيت في الشارع أو العودة متأخرة للبيت مما يضطر الأخ الأكبر إلى ربطها في المنزل حتى لا تغادره .

تعرضت الحالة إلى اعتداء جنسي من طرف ثلاثة شباب أين نصبت لها صديقتها المدعوة نعيمة فخ ،و اتفقت مع ثلاثة شبان من أجل المال وأخذتها معها إلى

قبو في المنطقة المسماة "سكوار" ثم ذهبت صديقتها وتركتها لوحدها لتقبض مقابل ذلك 6000 دينار أي 2000 دينار عن الشخص الواحد .

حاولت المبحوثة أن تنتحر في سنة 2011 وذلك عن طريق قطع الوريد في يدها اليمنى حيث مازالت آثار القطع، فلا هي تستطيع العيش في المنزل مع والدتها و لا في الشارع، إلا أنها تفضل البقاء في الشارع على العيش مع والدتها .

تقول الحالة : «أنها لا تنسى صورة أمها و هي تقوم برحي السكين محاولة قتل والدي أنها ليست طبيعية»، قبل أن تدخل إلى المركز كانت تعيش الحالة في الشارع و في الليل تبيت بمقربة من مركز للشرطة حتى لا يتجرأ اللصوص الإعتداء عليها، كما كان رجال الأمن يقدمون لها الطعام و يجلبون لها الملابس لأنهم على علم بالوضعية التي تعيشها في البيت، كما أنهم ألقوا عليها القبض مرات عديدة في حالة سرقة أين تم ادخالها المركز ،حاليا لا أحد يقوم بزيارتها والدتها توفيت في 2013 و والدها مريض لا يقوى على السفر .

أما الحالة المادية للمبحوثة فهي متدهورة، الوالد لديه عمل بسيط و ينفق على ثلاث عائلات ،أفرادها يعيشون في بيت تقليدي متكون من ثلاثة غرف في وضعية سيئة للغاية يعيشون في حي شعبي يتلقون مساعدات من الجيران.

لتضيف الحالة قائلة : « كنا نعيش في الفقر فلم أكمل دراستي لهذا السبب، و كانت أمي مهملة بزاف كثيرة الإنفاق على الملابس و الزينة لا يهمها شيء ، كنت نعيش في الشارع كي نجوع نروح لعند الجيران و لا نروح لمركز الشرطة كانوا يشرولي الفطور و العشا نخاف نروح لدار و ما نديلهاش دراه، النهار الي ندبر الدراهم راني نبات في الدار بلا مشاكل» .

أما عن كيفية حصولها عن المال فأجابت المبحوثة عن طريق السرقة، لم تكن المبحوثة راضية على الوضعية التي تعيشها إذ لم تعرف معنى الإستقرار و العائلة كما أنها لم تكن تشعر بالأمن و الراحة في منزلها، كان الأب شبه غائب عن المنزل بحكم طبيعة عمله، كان يترك مبلغ من المال لوالدة المبحوثة من أجل انفاقه على مستلزمات البيت، إلا أنها كانت تنفقه على أغراضها الشخصية اللامتناهية، كما أنها كانت كثيرة التدخين .

المستوى التعليمي للأب ابتدائي أما الأم فلم نتوصل إلى معرفة مستواها حتى المبحوثة نفسها لا تعلم لأنها كانت تعيش في سلوفينيا، أما المبحوثة فلم تكمل دراستها توقفت عن الدراسة في سن مبكرة و لم تكمل المرحلة الإبتدائية، أما عن صديقاتها فهن أكبر منها سنا و ليس لديهن شهادة علمية و لا مهنية و إنما متسكعات يمارسن الدعارة.

لتضيف قائلة: « الجو الأسري لا يشجع على الدراسة و التعلم فكثرة الشجارات و الصراخ الدائم و توتر العلاقات بين الأبوين داخل الأسرة لا يدع مجالا للتفكير في الدراسة هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الظروف المادية لا تسمح لها بمواصلة تعليمها لا أحد في الأسرة متعلم كيف لي أن أصل إلى مستويات عالية».

لكن من خلال حديثنا مع المبحوثة و جدنا أنها تتقن اللغة الفرنسية وهذا لربما راجع إلى جنسية والدتها السلوفينية ،أو اتقان والدها الحديث بالفرنسية بحكم عمله الذي يحتم عليه كثرة الترحال و السفر .

كما أنها تتقن استخدام جهاز الكمبيوتر و التصفح على شبكة الانترنت، إلا أنها ليست معتادة على المطالعة الكتب و قراءة الجرائد ولم يسبق لها و أن زارت المراكز الثقافية، أما عن نوع البرامج التلفزيونية التي تشاهدها فهي تدور حول افلام العنف و الجريمة .

أما عن مستوى تدين المبحوثة فإنها لا تقوم بالفرائض كالصوم و الصلاة كما لم يسبق لها وأن قرأت القرآن اللّهم السور القرآنية التي تعلمتها في المدرسة ،عاشت المبحوثة مع أم غير مسلمة و أب غائب عن المنزل فهي تشعر أنها شبه ضائعة في المجال الديني.

أما عن ضحاياها فتتحدث المبحوثة عن أنها سرقت 18 مليون من أختها الكبرى و أن أمها هي من دلتها على مكان وضع المال، و هي من طلبت منها سرقة المال لتضيف المبحوثة قائلة: « استخدمتني لأسرق أختي لأنها تثق بي و لا تثق في أمي ،والتي هي زوجة أبيها الثالثة لأنها تدرك أنها تقوم بسلوكات مشبوهة و غير أخلاقية ، كما كانت أمي تحدد لي من أقوم بسرقتهم سواء من الأهل أو الجيران».

كان المبحوثة صغيرة في السن عندما كانت تطلب منها الأم سرقة المال لتضيف قائلة : « كنت صغيرة كي بديت نسرق كانت تبعثني ماما كنت نسرق من هم حولي و لا يشكون فيا أبدا لخاطر كنت صغيرة بزاف بصح عندما كبرت و رحت للزنقة كنت نسرق الي كبار في العمر. في أحد المرات طلبت مني عجوز اتصال بالتليفون نتاعها لخاطر ما تعرفش إلا أني سرقتلها التليفون كذبت عليها و قتلها مراهش يتمشى استناي نديه لواحد المصلح راه مقابلنا امبعد هربت بيه و بعتوا في سوق الدلالة».

ملاحظات حول المبحوثة :

قصة شعرها و لباسها وطريقة مشيتها توحي أنها من جنس ذكر ، تحمل آثار الكي بالسيجارة في جسمها و خاصة في يديها، كما يبدو عليها أيضا آثار تقطيع الوريد في يدها أثناء قيامها بمحاولة الانتحار .

أما عن سبب تشبهها بالرجال في لباسها صرحت أنها تقوم بذلك عن قصد حتى لا يتم الاعتداء عليها .

كما أنها ليست ذكية بالقدر الكافي و إن كان يظهر عليها نوع من التأخر في الفهم و الإدراك، و أثناء تناولنا معها لوجبة الفطور تأكل بشكل مريب و مخيف.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

يتضح من خلال عرض الحالة والذي يعكس التاريخ الشخصي للحالة، أن المبحوثة كانت تقضي معظم وقتها مع والدتها ،فكان الأب يتغيب عن المنزل بحكم عمله خارج الوطن، كانت سلوكات الأم مستهترة و خليعة و سكيرة و تمارس علاقات مريبة و غير أخلاقية أين كانت تخون زوجها في بيت الزوجية و أمام مرأى الحالة كما كانت تدفعها إلى السرقة لجلب المال من أجل انفاقه في شراء الخمر و التدخين و على مستلزماتها الشخصية، كما يجدر بالذكر أن والدتها لم تكن مسلمة و من أصل سلوفيني.

يسود الأسرة كثرة الشجارات و الخلافات بين الوالدين بسبب الغيرة من زوجاته السابقة و كذا تدني الظروف المعيشية مما كان يجعل الأب يضطر للعمل و التغيب عن المنزل هروبا من المشاكل، الأمر الذي أدى إلى إضطراب العلاقات بين الزوجين و خيانة الزوجة مما مهد لتهديد استقرار الأسرة وساهم في تعرض الصحة النفسية

للمبحوثة للمخاطر، كما كانت الخلافات التي تحدث بين الوالدين تتميز بالثورة و تأخذ شكل العنف، ففي كثير من الأحيان كانت تعمد الأم إلى قتل زوجها عن طريق ضربه بالسكين و كذا إضرام النار في البيت أو محاولة تفجير المنزل بالغاز، الأمر الذي هدد نفسية المبحوثة فأصبحت تضطر للبقاء في الشارع و تفضيل البقاء فيه عن المنزل، فحسبها الشارع أأمن من البيت . و من هنا تم التعود على سلوكات غير سوية كتعلم السرقة و صحبة رفاق السوء الذين استغلوها للحصول على المال ،فضلا عن تعرضها للإعتداء جنسي من طرف ثلاثة شبان داخل قبو كانت ترتاده مع صديقة لها تكبرها سنا .

و منه نقول أن حالة التفكك و التصدع التي كانت تعاني منها البيئة الأسرية للمبحوثة من الأسباب المباشرة في اقبال الحالة على ارتكاب الجريمة، فسلوكات الأم غير السوية مسؤولة عن ما آلت إليه المبحوثة ، فالمعروف عن الأم أنها من تقوم بعملية التنشئة و الرعاية و الإهتمام بالأبناء أكثر من الأب إلا أنها تخلت عن مشاعر الأمومة و عاطفة الحب و عوضته بالإستبداد و إستخدام القسوة و العنف و تعاطي الكحوليات و المسكرات لتكون قدوة سيئة لأبنائها ،فانعكست هذه السلبيات على انعدام الأمن و الطمأنينة في البيت .

نشأت الحالة في بيئة أسرية ينقصها الإشباع العاطفي و الأمن و يسودها الإنهيار الخُلقي و بالتالي أصبحت المبحوثة هدفا سهلا للولوج في عالم للإنحراف و الجريمة .

و هذا ما ذهب إليه هيل "Hill" في دراسة له أين أشار إلى فقدان الوحدة الأسرية و الأخلاقية و التي تكون بسبب فقدان العائل أو الخيانة الزوجية أو إدمان الخمر أو المخدرات أو الانحراف و كلها تجلب الخزي و العار و إنحراف الأبناء [1].

وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها دراسة "عيسري" و الذي وجد أن هناك العديد من الفتيات المودعات في دور الرعاية للفتيات كن يجبرن من قبل أولياء أمورهن على ممارسة البغاء أو تعاطي الكحول أو المخدرات أو مجالسة اصدقاء آبائهم من المدمنين أو المتعاطين للكحول .

[1] سناء خولي،الزواج و العلاقات الأسرية.دار النهضة العربية،بيروت ،1984،ص258.

كما كانت تعالج الأم عند إختصاصي الأمراض النفسية و العقلية مما يعني أنها تعاني من أمراض نفسية و عقلية تجعلها في كثير من الأحيان تفقد صوابها و تقدم على سلوكات متهورة يدفع ثمنها الأبناء ،أين تقوم بطردهم من المنزل وتجبر الحالة على السرقة و المبيت في الشارع.

و هذا ما ذهب إليه الباحث السيد "ارناؤوط" و الذي توصل إلى أن التفكك الأسري هو إنهيار الوحدة الأسرية و انحلال بنائه و الأدوار الاجتماعية المرتبطة به أو الفشل في القيام بالإلتزمات كان نتيجة للأمراض النفسية و العقلية للزوجين أو الظروف المادية.[1]

كما ساهمت الظروف المعيشية للحالة على إقبالها على فعل السرقة، فالأب كان يشتغل حارسا في باخرة و ينفق على ثلاث عائلات و كذا ارتفاع عدد أفراد الأسرة مقارنة بالدخل المنخفض، الأمر الذي دفع الأم إلى اللجوء لإستخدام الحالة في سرقة أختها من أبيها.

حال المستوى التعليمي و الثقافي للحالة لا يختلف عن الظروف الأسرية و الأوضاع المادية فلم تكمل الحالة تعليمها إذ توقفت في المرحلة الإبتدائية، كما أنها ترعرعت في بيئة أسرية مستواها التعليمي متدني لا تعطي للعلم مكانة و أهمية إلا أنها مع ذلك تتقن استخدام جهاز الكمبيوتر و التواصل على شبكة الأنترنت لكن هذا لا ينفي ما قلناه آنفا، فكثير ما كانت تلجأ الحالة إلى مقاهي الانترنت لمشاهدة الأفلام و الصور الخليعة .

كما كانت المبحوثة تعيش حالة من الضياع الديني و الخلقي أين عاشت مع أم غير مسلمة لا تعرف الاخلاق و المبادئ و التعاليم الدينية السمحاء .

أما عن ضحايا المبحوثة فكانت في بداية الأمر أمها من تحدد لها ضحاياها و فكان أغلبهن من الأقارب و الجيران أين كانت تستغل إبنتها حتى لا تثير الظنون و لا يشك الآخرون في تصرفاتها لصغر سنها ومن ثم تفلت من العقاب، إلا أنه و فيما بعد امتهنت الحالة السرقة و كانت تحدد ضحاياها من كبار السن و صغار السن على حد سواء و ذلك لسذاجتهم و براءتهم و ضعفهم بدنيا .

[1] محمد السيد أرناؤوط،مرجع سبق ذكره،ص492.

الحالة الثالثة : عبلة (ل)

السن: 20 سنة

المستوى التعليمي: الرابعة متوسط

الحالة الاجتماعية: عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين: يعيشان معا

الاصل الجغرافي: ولاية بومرداس

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية: طالبة

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية: فيلا

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الثالثة

تنتمي الحالة إلى بيئة أسرية يسودها نوع من الإستقرار إذ يعيش الوالدان معا كما أنهما يساهمان بقسط وافر في تحقيق الإنسجام و التفاهم . المبحوثة هي الصغرى في ترتيب الأسرة ،لديها ثلاثة إخوة ذكور و الذين سبق لهم و أن دخلوا السجن بسبب قضايا تتعلق تعاطي المخدرات و الشجار و السرقة، كما اعتادت الحالة السرقة منذ طفولتها كما سبق لها و أن هربت من بيتها مرات عديدة مما أضطر والدها إلى ربطها بسلك حديدي إلا أنها كانت تنفذ من قبضة والديها و إخوتها الذكور ومن ثم الهرب من البيت .

لتضيف قائلة : « أنا علاقتي مع الأسرة عادية مليحة لكن أنا من يرجعها العكس كما أني أخلق المشاكل في البيت بسبب تعاطي المخدرات و التدخين المبالغ فيه و كذا شرب الخمر، والدتي تفرض علي كل شيء حتى أصدقائي تختارهم هي رجعتني معقدة نفسيا تقولي روحي للمسيد وحدك ، أهدري غي مع هذيك البنت، ألبسي هكذا ديري هكذا أدخلي لدار بكري ....بزاف نحس روحي مربوطة معنديش حرية ، المنزل يبانلي عائق من ناحية الإخوة و الأم ، بابا يتفهمني كي يهدر معايا غير باللعقل نتفاهم معاه بزاف».

كانت أسرة المبحوثة تفرض عليها نمط معين من العيش خاصة من طرف الأم و إخوتها الذكور الأمر الذي لم تتقبله المبحوثة ،و ترى أن الأسرة تمثل بالنسبة لها عائق في تحقيق كل ما تصبوا اليه.

و عند سؤالنا لها حول ما تصبو اليه ردت قائلة : « أنا نحب ندير واش نحب ، أنا كل تصرفاتي تمليها عليا يما و خاوتي نهار كامل ديري هكذا لا لا ماديريش هكذا ، كي ندير مشكل صغير في الدار يما تكبروا و تزيد عليه أنا علابالي من خوفها عليا بصح تأزم الأمور بزاف أمبعد يجوا خاوتي تقولهم يضربوني يعيطوا عليا ، غير بابا الي كان متفهم على عكس يما».

أما عن اشكال العقاب التي كانت تتعرض لها المبحوثة فتمثل في الضرب و الربط بالسلاسل أو سلك حديدي، تصرح المبحوثة ما يلي: «هربت 2 خطرات من الدار أمالا والاو يربطوني بالسلاسل و ما يخلونيش نخرج».

سبق و أن دخلت المبحوثة قبل هذه المرة ستة مراكز لإعادة التربية للأحداث و هي تيارت، تبسة و قسنطينة و قالمة ، عنابة و سطيف ، كما أنها دخلت إلى سجن سوقر لمدة أربعة أشهر عن قضية سرقة هاتف نقال و تحطيم أملاك الدولة .

أما عن الأسباب التي تدفع المبحوثة إلى ارتكاب السرقة تجيب قائلة: «أنا درانا ما خصهم والو بصح كي نكون خاصتني» و تعني هنا المخدرات فأنها تلجأ إلى سرقة أقاربها و إن لم تتمكن من سرقتهم فأنها تلجأ إلى أشخاص آخرين لا تربطها صلة قرابة معهم .

أما عن كيفية تعلم تعاطي المخدرات فترجعها الحالة إلى صديقتها التي تعلمت منها التدخين ومنها إلى تعاطي المخدرات وتناول الخمر، إذ تشعر أنها في حالة لا متناهية من السعادة و الفرح عند تناولها للمخدرات .

كما تتوقع المبحوثة تقبلها من طرف الأسرة وخاصة الوالدين عند خروجها من المركز لتضيف قائلة: «أنا علا بالي دارنا يحبوني و يخافوا عليا إن تواجدي هنا بالمركز بسبب خوفهم عليا لخاطر ما قدروليش كيما دارو معايا حارو، مبقاليش بزاف ونخرج يما تجي تزورني كل أسبوع وحتى خالتي و بابا ، والديا ماشي مصدقين بلي إبنتهم الوحيدة متواجدة في المركز راهم غير يستناو وقتاه نخرج و عدوني يديروا واش يقدروا لنرجع للطريق، أنا تان نتمنى نكون بنت مليحة وعندها مستقبل راني حابة نكون حاجة نكمل قرايتي وندخل الجامعة» .

أما عن المستوى المعيشي للحالة تصرح أنها تنتمي إلى أسرة معروفة في منطقة بودواو يمارسون الفلاحة و يملكون أجهزة و غرف التبريد، تسكن في فيلا مكونة من 12 غرفة في حي راقي. مصدر دخل الأسرة هو الأب، فإلى جانب أنه يعمل في القطاع الفلاحي إلا أنه كان يعمل أيضا كمختص نفساني في مؤسسة تعليمية .

لتصرح قائلة: «عائلة نتاعي لاباس عليها بابا عندوا الرزق يخدم مع عمامي في الفلاحة وعندهم فريقوات، من قبل كان يخدم مختص في مدرسة و درك راه متقاعد،ما خصني والو في الدار كل حاجة عندي ، كل ما تتمناه بنت عندي، عندي غرفة وحدي فيها ميكروا ، تلفزيون، play station....فيها كل وسائل الترفيه ناكلوا مليح نلبس مليح حتى و أنا في المركز والديا يجيبولي غير الماركة» .

وفي هذه الأثناء إلتفتت إلى فتاة متواجدة هي أيضا بالمركز ترتدي لباس رياضي صرحت المبحوثة أنه ملكا لها و الذي يقدر ثمنه به8000 دينار أعطته للفتاة مقابل سيجارة واحدة .

توفر الأسرة للمبحوثة كل ما تحتاج إليه و ترغب فيه إلا أنها تمتنع عن تقديم المال لها إدراكا منهم أن أول شيء تقدم عليه بعدما تكسب المال هو شراء السجائر و المخدرات،الأمر الذي يدفع المبحوثة إلى القيام بعمليات السرقة لشراء السجائر و المخدرات و الخمر.

تبتسم المبحوثة و تضيف قائلة: «أنا كنت راضية كل حاجة كانت عندي بصح ماعلابالیش واش بيا "منقوليا" ما نعرفش صلاحي أنا كنت نتبع بنات داولي عقلي حاولت نرجع لطريق الصحيح بصح وليت مدمنة مستحيل نحبس الدخان ، الآن عندي 5 أشهر ما كليتش الزطلة و ما شربتش الشراب بصح نتكيف ، كي نروحوا نظفوا مكاتب نتاع الخدامين نحوسوا في المزبلة على بقايا السجائر و نتكيفوهم و لا نبعثوا البنات الي يخرجوا يقراو يشرولنا »، و عندما تأتيها نوبات تتناول المهدئات و المنومات.

المستوى التعليميى للأم هو ابتدائي أما الأب فمستواه التعليمي هو جامعي و متحصل على شهادة الليسانس في علم النفس، أما المستوى التعليمي لأصدقاء المبحوثة فمن مستوى المبحوثة " التعليم المتوسط " ، تعيش الحالة في بيئة أسرية تشجع العلم و التعليم و تعمل على توفير كل الإمكانيات اللازمة لتعليم أبنائها ، تملك

جهاز كمبيوتر و موصل بشبكة الانترنت لكنها لا تستغله لأغراض علمية وإنما تستغله لأغراض ترفيهية.

كما كانت الحالة تمارس رياضة الباسكت و تدرس الموسيقى في مركز الثقافة و تهوى المسرح ، أما عن القنوات التلفزيونية التي تتابعها الحالة فهي mbc , mbc 2 action، «نحب نشوف أفلام اكسيو و الخلايع و الجريمة» .

أما عن الجرائد التي كانت تطالعها المبحوثة فهي الخبر و الشروق و النهار ، اعتادت قراءتها أثناء تواجدها في السجن أما المواضيع التي تحبذها هي (ما في القلوب، حالات خاصة ، الهدايات) .

لتضيف قائلة: « تعلمت بزاف أمور في الحبس ، نقرا القرآن تعلمتو من واحدة كانت معايا في حبس السوقر بصح هنا في المركز ملي جيت ماقريت القرآن».

يظهر على المبحوثة حالة الندم على ما كانت تقوم به من تعاطي للمخدرات إلى التدخين و شرب الخمر و كذا السرقة و الاعتداء على الآخرين .

لتضيف في هذا الصدد: « علابالي واش كنت ندير حرام و يعاقب عليه القانون بصح واش ندير المونك le manque de drog، كانت تحكم عليا الزطلة ندير حاجات بلا ما نجيب خبر، الله غالب عليا دخلت مستشفى معالجة المدمنين بصح ماقدرتش نحبس ،الآن يعطوني المهدئات خطرات ينفعوا فيا خطرات و الله ما ينفع فيا والو حتى يربطوني باش ما ندير والو».

أما عن ضحايا السرقات التي تقدم عليها الحالة تصرح أن البعض تربطها معهم صلة قرابة و بعضهم لا تربطها بهم صلة قرابة ، لتضيف قائلة: « أنا مع الأول كنت نسرق دارنا بصح كي عرفوا راني ندروقي ولاو حاجة ما يحطوهاش قدامي علا بالهم نديها و نعاودلها البيبع بالرخيس، أغلب الضحايا هم صحابي كي نكونوا سكرانين في البحر نسرقلهم ، البحر ماشي بعيد علينا نشروا الشراب و نروحو للبحر أنا نستغل الفرصة كي يسكروا و نسرق واش لقيت ، كي نكون مع صحابي ما نشربش بزاف باش ما نروحش فيها و نسكر نخاف يدوروا عليا و يتعداو عليا على هذيك كي نكون حابة نسكر نروح وحدي».

أما عن الفئة العمرية لرفاقها فهم أقل من 23 سنة و غالبا ما تربطها بهم علاقة صداقة .

كما أنها تقدم على سرقة النساء و خاصة الشابات ظنا منها أنهن أكثر سهولة للسرقة لتضيف قائلة: «أنا نسرق النساء لخاطر يخافوا ما يديرو والو و زيد ساهلين للسريقة يرفدوا سيكان باين فيه دراهم و لا تليفون».

كما صرحت أنها أثناء تواجدها في سجن السوقر قامت بسرقة احدى حارسات السجن: « كان الدور نتاعي باش نديروا كورفي كنت في الكوزينة سرقت صاك نتاع Gardienne كان فيه 9000 دج و شوية ذهب و مافاقوليش ، كي بداو يفتشوا فينا خبيتوا في المجيرية – البالوعة– بعد ما درتو في جوارب ، قلبونا و ضربونا بصح و الله ما لقاوه، أمبعد مديناه لأخت واحدة محابسية معانا جابتلنا بيه القفة و الدخان».

ملاحظات حول المبحوثة :

عند دخولنا للمركز و شاهدنا الحالة للوهلة الأولى ارتابني نوع من الخوف بالنظر لشكلها و ملامح و جهها و التي لا تحمل ملامح الأنوثة ، سمراء البشرة و لها قصة شعر غريبة نوعا ما و التي سمتها بقصة" نايمر" و هو لاعب كر قدم برازيلي يلعب في فريق برشلونة الإسباني، كما أنها ترتدي ملابس خاصة بالذكور، إلا أنها و على خلاف فتيات المركز لا تحمل آثار التقطيع بالزجاج في يدها أو وجهها، ولكن تظهر عليها آثار الكي بالسيجارة . كما أنها رفضت الحديث معنا لأول مرة و لكنها قررت التجاوب معنا في الأخير و قبلت لوحدها الجلوس معنا .

و بعد حديثنا معها يبدوا عليها صفات الأدب و الهدوء و الرزانة، كما أنها تجيب عن الأسئلة بكل ثقة و لها ذاكرة قوية ،عندما تروي حادثة إلا و تذكرها بحذافيرها باليوم و السنة و الساعة و الاسم و اللقب و المكان . في بعض الأحيان كنا نعيد طرح نفس السؤال في اليوم الموالي إلا أنها تجيب بنفس الاجابة الأولى و بنفس التفاصيل خاصة أسماء منها، حتى أنها مازلت تتذكر أول درس في مادة لتربية البدنية و بدأت في سرد خلاصة الدرس .

كما كانت تستخدم ألفاظاً باللغة العربية الفصحى و التي تتخلله كلمات باللغة الفرنسية، كما تظهر عليها علامات التدخين و تعاطي المخدرات منها اللون الأزرق الذي يظهر على الشفتين وكذا ما يظهر عليهما من بقع سوداء فضلا عن الهالات السوداء حول العينين و الصوت الخشن.

حتى في مظهرها الخارجي تتشبه بالرجال حيث ترتدي الأطقم الرياضية في معظم الوقت وكذا الملابس الخاصة بالرجال .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة يبدو أنها كانت تعيش مرحلة طفولة طبيعية و هادئة ، وتتلقى معاملة حسنة من طرف والديها ،كما أنها كانت على وفاق مع والدها أكثر من والدتها التي كانت تفرط في الحرص على سلوكاتها على اعتبار أنها الفتاة الوحيدة، ومن شدة حرصها كانت تفرض عليها نمط حياة معين تتخذ من الأم صاحبة كل القرارات و أما المبحوثة فما عليها سوى الإنصياع كإختيار الصديقات وتحديد وقت الدخول و الخروج من المنزل و كذا الحرص الشديد على نتائج الامتحانات، الأمر الذي لم تتقبله الحالة مما جعلها تتمرد على القواعد التي وضعتها أمها ،و أصبحت المبحوثة تخلق المشاكل في البيت مما دفع بإخوانها إلى ربطها بالسلاسل تفاديا لتكرار هروبها من البيت، كما كانوا يمارسون عليها شتى أنواع السلوكات العنيفة كالضرب و السب و الشتم و التوبيخ.

لقد كانت الأسرة تحوي نماذج انحرافية و متمثلة في إخوانها الذين يتعاطون المخدرات و الذين سبق لهم و أن توبعوا قضائيا ،و تم سجن اثنين منهم عن قضية التجارة و تعاطي المخدرات و الآخر منهم بسبب السرقة .

و كنتيجة لأسلوب السيطرة و التسلط الذي كانت تمارسه والدتها تلجأ الحالة إلى صديقاتها أين تجد عندهن المتنفس ،و اللائي تعلمت منهن التدخين ثم شرب الخمر وكذا تعاطي المخدرات في سن مبكرة ،كما كانت تلجأ إلى السرقة في كثير من الأحيان لشراء المواد المخدرة و المسكرة و خاصة بعد انقطاع أهلها عن تقديم المصروف اليومي للحالة حتى لا تنفقه في شراء المشروب، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الأستاذ نقاز سيد أحمد في دراسة له حول دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الاجرامي و الذي توصل إلى أن المبحوثين في عينة الدراسة الذين ارتكبوا جريمة السرقة يتناولون المسكرات، و هذا يعكس لجوئهم إلى السرقة للحصول على المواد المسكرة ، كما توصل أيضا إلى أن

تناول أحد أفراد الأسرة للمسكرات يعد دافعا لإنتهاج هذا السلوك لدى باقي أفراد الأسرة و خاصة إذا كان من الوالدين.[1]

أما فيما يتعلق بالمستوى المعيشي للحالة فأنها تنتمي إلى أسرة معروفة في المنطقة حيث تمارس الأنشطة المتعلقة بالتجارة و الفلاحة . لم تعاني الحالة من الحرمان المادي إذ كانت أسرتها توفر لها كل إحتياجاتها الضرورية و الكمالية، إلا أنها تمتنع عن تقديم المال تفاديا لشراء المشروب، الأمر الذي يفسر لجوء الحالة إلى السرقة، مما يعني أن المستوى المادي للأسرة ليس له علاقة بإقبال الحالة على السلوك الاجرامي .

و حال المستوى المادي ينعكس على المستوى التعليمي إذ كانت توفر الأسرة كل الشروط المواتية لمواصلة تعليمها ، نشأت الحالة في بيئة أسرية تشجع العلم و التعليم فوالدها اخصائي نفساني يعمل بثانوية، كما كانت الحالة تمارس الرياضة و متعودة على مطالعة الجرائد، كما أنها كانت تدرس الموسيقى ومنه نستنتج أن للمستوى التعليمي في هذه الحالة ليس له دور في اقبالها على فعل السرقة.

و أما عن ضحايا الحالة فهم من تحدث عنهم فون هنتينق" Hans Von Henting " الذين يحملون خصائص اجتماعية و نفسية تجعل منهم عرضة للجريمة أو ما أطلق عليهم بمفهوم الإتاحية[2]، بمعنى آخر الضحية يتيح الفرصة للجاني لوقوع الفعل الاجرامي عليه، و هم الذين يقعون في فئة المتخلقون عقليا و ذوي الاضطرابات العقلية و الذين يتميزون بالاضطرابات العقلية نتيجة وقوعهم تحت تأثير المخدرات و الكحول تجعل منهم عاجزين عن مقاومة المجرم.

[1] سيد أحمد نقاز، دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الاجرامي.
أطروحة دكتوراه،علم الاجتماع العائلي،جامعة سعد دحلب البليدة،2006، ص291.

[2] ناصر بن مانع بن علي آل بهيان الحكيم ، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الحالة الرابعة: جوليا (ل)

السن: 19 سنة

المستوى التعليمي: الثانية متوسط

الحالة الاجتماعية: عزباء

الحالة الإجتماعية للوالدين: مطلقين

الأصل الجغرافي : القبة بالجزائر العاصمة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية: عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية: شقة

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى

تعيش الحالة في بيئة أسرية تفتقد إلى الرعاية و الإهتمام من طرف الوالدين، أبواها مطلقان، الأب مهاجر يعيش في النرويج و له زوجة ثانية مقيمة معه و لها بنتين ، أما والدة الحالة فهي كذلك متزوجة للمرة الثانية و لها ابن و بنت.

تضيف الحالة قائلة: « أنا عشت طفولتي عادي كيما الناس مع أسرة نتاعي حتى نهار الى قرروا والديا يطلقوا، كي طلقوا تبدلت حياتي دايما نحس حاجة ناقصتني ماما بعد ما تزوجت مرة أخرى نشوفها تتهلا غير في خاوتي الصغار و أنا ماعلابلهاش بيا خاصة كي حبست القرايا وقعدت في الدار دايرتني كي البونيشة نتاعها نربي أولادها نخدم الشغل في الدار و هي تروح تخدم من الصباح للعشية، عندها مطعم في حي الموز، les bananniers دايما برا، أنا كرهت المعيشة هذي حبيت نروح نعيش مع بابا في النرويج بصح ماما ما خلاتنيش نروح ليه» .

لكن في حقيقة الأمر هناك أسباب أخرى دفعت المبحوثة إلى التفكير و الرغبة في الهجرة للعيش عند أبيها، و هي أنها كانت على علاقة عاطفية مع أخ زوجة أبيها المقيم هو الآخر في النرويج، الأمر الذي رفضته والدة المبحوثة و هذا راجع لعدة اعتبارات أهمها كونه أخ غريمتها بالإضافة إلى أنه يكبرها سنا و لا يتمتع بسمعة حسنة لأنه يتعاطى المخدرات.

رفضت المبحوثة الخوض في هذه المسألة في بداية الأمر و أرجعت سبب هروبها من المنزل و سرقتها لمبلغ من المال إلى حالة التفكك المعنوي و المادي الذي

تعيشه في الأسرة، إلا أنه و بعد جلسات متكررة مع صديقتها وهي من الكوت ديفوار صرحت أن الدافع الحقيقي وراء الأفعال التي إرتكبتها صديقتها سببها العلاقة العاطفية التي تربطها مع أحد أفراد عائلة زوجة أبيها .

و صرحت صديقتها ما يلي: « tu sais pourquoi julia fais tous sa ! c'est a cause de Romio ».

كما حاولت المبحوثة الإنتحار مرات عديدة عن طريق قطع وريد يدها اليسرى، كما أنها قامت بالفرار من البيت مرات عديدة، إذ كانت تتغيب عن البيت لمدة 3 أيام حتى الأسبوع، حيث كانت تلجأ عند اصدقائها في الغابة المحاذية لمقر سكناها، إلا أن آخر مرة هربت فيها قضت فترة سبعة أشهر خارج المنزل أين قامت بسرقة مبلغ من المال قدره 25 مليون سنتيماً من أمها و قامت بكراء منزل في المنطقة المسماة تليملي مع صديقتها التي كانت حامل بإبن غير شرعي و صديق صديقتها . لقد عاشوا معا هذه المدة و لكن بعدها تم إلقاء القبض عليهم من طرف قوات الأمن بعد بلاغ من أمها أين أدخلت إلى مركز إعادة التربية ببن عاشور بالبليدة .

أما عن وجود نموذج إنحرافي أو إجرامي داخل الأسرة تنفي المبحوثة ،إذ لم يسبق لأحد من أفرد أسرتها أن توبع قضائيا أو دخل السجن لقضية ما، إلا أن صديقها المهاجر فكانت له سوابق، كما سبق و أن تم طرده من النرويج بسبب الإعتداء على شخص و تناوله الحبوب المهلوسة .

لتضيف الحالة ما يلي: « أنا والديا الحمد الله ما خصهم والو عايشين لاباس عليهم حتى واحد منهم ما عرف الحبس و لا شافوا يعرفوهم الناس بلي ناس متربين و فاميليا بصح أنا الي خرجت الطريق حبيت نعيش حياة الحرية حتى واحد ما يقولي وين راكي رايحة، و لا واش راكي ديري على هذيك حبيت نروح نعيش عند بابا و أنا درت كامل هاذ الشيء باش تكره ماما مني و تقولي روحي، درت حيلة خرجتلي عجب، مرة جا بابا في الصيف يشوفني مع مرتوا كي شاف يدي كي قطعتها ، مرتو قاتلو بلي كي تجيبها لنرويج و الله ما تقدر عليها و تجيبلك المشاكل و خافت علا بناتها مني، هكذا أنا خسرت دارنا و ماما و خسرت بابا و بقيت و حدي في المركز نعاني».

يبدو أن المبحوثة متأثرة بالنمط المعيشي على الطريقة الغربية تبحث عن الحرية و الاستقلالية لتصرح أن الدافع وراء ارتكابها للجريمة هو البحث عن الحرية خارج البيت، الأمر الذي دفعها إلى الهروب مرات عديدة من البيت و سرقة مبلغ من المال، و عند فشل كل محاولاتها قامت بمحاولة الإنتحار .

أما عن المستوى المعيشي للمبحوثة فتصرح بأنها لم تكن بحاجة إلى شيء يوما حيث وفرت لها الأسرة كل إحتياجاتها و متطلباتها الأساسية منها و الكمالية، تعيش في مسكن ملك للعائلة في حي راقي يتوفر على كل مستلزمات الحياة الكريمة، تملك الأم مطعم بالمنطقة المسماة حي الموز و تملك سيارة فاخرة ، أما والدها فيعيش بالمهجر إلا أنه ينفق على إبنته و يجلب لها كل ما تطلبه و مهما كان ثمنه .

لتضيف قائلة: «أنا كنت عايشة في دارنا ما خصني والو الحاجة الي نحوس عليها نلقاها، نلبس مليح و غيرالحاجة الغالية، ناكلوا مليح عندي مصروفي،كان بابا يبعتلي الحاجة الي نحبها، الصح من هذ الجانب كنت مهنية و مريحة كانوا الناس يحسدوني على المعيشة الي كنت فيها، كي عشت هنا في المركز و عرفت المزيرية كيفاه دايرة، الماكلة بالوقت ناكلوا واش جات المهم ما تباتش جيعان درك عرفت قيمة الحياة الي كنت فيها أنا ما قدّرتش النعمة الي كنت فيها، في عيد ميلادي كانوا يجيبولي هدايا غاليين ،كنت نبيعهم باش نشري الدخان ونتكيف و نصرف على الكليكة نتاعي، نروحوا نتعشاو و نسهروا كيف كيف كنت نحب المعيشة هذي، السهرات دخان الضحك و التمسخير واللعبو الشطيح في ديسكوتك، نروحو للبحر نباتوا براري، ما نحبش الدار صح فيها كلش بصح نحب معيشة الحرية».

يملك الوالدان مستوى تعليمي ثانوي، أما المبحوثة فلم تكمل تعليمها لديها مستوى السنة الثانية متوسط لتضيف قائلة: «كنت نقرا مليح خاصة اللغات الأجنبية بصح كنت نتغيب بزاف على هذيك عاودت العام مرتين أمبعد خرجت من المسيد، كنت نتبع الأولاد الي ما يقراوش ، ماما كانت تظل تعيط عليا على جال القرايا بصح أنا كان بالي غير الزنقة و اللهو، أنا كل حاجة تربطني و لا تقيدني ما نقعدش فيها».

لتضيف قائلة: «انا كنت حابة نروح للخارج ونولي model كيما واحدة فاميلتي هي كامل ماشي شابة بصح هي راهي تخدم درك comme model représente une marque très connu. »

أما عن ضحايا المبحوثة فهم من أقاربها لأنها تدرك تماما في حالة اكتشاف أمرها لا يتم التبليغ عنها .

لتضيف قائلة: « أنا كنت نسرق دارنا برك، الحاجة الغالية دايما نبيعها كي يحوسوا عليها نقولهم خسرت و لا تبحرت ولا تكسرت حتى النهار الي فاقولي و كشفوا أمري ونحرقوا كواغطي، بصح نهار الي سرقت 25 مليون من الدار و هربت مابانش خبري ماما بلغت و شارعوني».

استغلت المبحوثة بيع والدتها للسيارة أين تركت جزء من المبلغ في البيت لتستغل المبحوثة الفرصة و استولت عليه ومن ثم هربت من البيت و كراء بيت و العيش فيه مع رفيقة لها و رفيقهما.

ملاحظات حول المبحوثة :

تبدو الحالة فتاة خلوقة و هادئة تتحدث بصوت منخفض كما أنها لا تحمل آثار التقطيع بالزجاج في يديها و وجهها، نظيفة المظهر، الإبتسامة لا تترك محاياها إلا أنها كانت تبكي بين الحين والآخر، في الجلسات الأخيرة أظهرت ندمها على ما آلت إليه وضعيتها و خاصة بعد انقطاع أمها عن زيارتها لتدرك في الأخير أن الأسرة هي نعمة لا يمكن تعويضها.

كان يتخلل حديثها استخدامها للغةالفرنسية جيدا،كما أنها هي من كانت تترجم لزميلاتها بالمركز ما تقوله صديقتها من الكوت ديفوار (ساحل العاج)التي تتحدث اللغة الفرنسية.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة يتبين أن المبحوثة عاشت في بيئة أسرية مضطربة إذ كانت تعاني من التصدع و التفكك و الذي يتجلى في طلاق والديها و إعادة الزواج مرة أخرى و إنجاب أبناء أشقاء لها، كما تقوم الأم بالتمييز بينها و بين أبنائها من الزوج الثاني أين كانت تولي اهتمامها وتقدم الرعاية الزائدة لأبنائها على حساب المبحوثة التي كانت بمثابة مربية و تقوم بأشغال البيت.

كما أن خروج الأم للعمل و غيابها طيلة النهار عن المنزل جعل المبحوثة تفتقد إلى الروابط العاطفية اتجاه أفراد أسرتها وتبحث عن البديل خارج إطار الأسرة، و هذا ما نطلق عليه بالإهمال الأسري. فغياب الأم وعدم إهتمامها بشؤون و تربية الأبناء

يعتبر سببا رئيسا لشعور الحالة باللاستقرار و النبذ ومن ثم رفضها للحياة الأسرية وهذا ما يفسر لجوء الحالة إلى جماعة الرفاق، حيث أن الأسرة أصبحت تمثل حسبها عائقاً ضد تحقيق ما تصبوا اليه .

تفضل الحالة العيش خارج إطار الأسرة مع أصدقائها أين يمكنها فعل ما تريده، كما كان رفقاء السوء يزينون لها حياة الشوارع و الحرية و البحث عن المتعة و المغامرة و اللهو و السهر.و فيهذا السياق و يسمى الباحث هومر هذا النوع بالباحثات عن اللذة و المتعة لأنهن يرفضن البيئة الأسرية و يفضلن الأشخاص و الأماكن التي توفر لهن النشاطات غير المسموحة داخل الأسرة، كالسهر و الرقص و التدخين وممارسة الجنس ، و هذا ما يسهل انضمام هذه الفئة إلى مجموعة المنحرفين، و غالبا ما تكون هذه الفئة غير راضية عن أوضاعهن في المنزل أين تستهويهن حياة الشوارع و هذا ما أسمته الحالة " بالعيش براري " .

و هي نفس النتيجة التي توصل إليها دراسة الباحثين وايتبك و سيمونس Whitbeck et Simons و التي شملت أربعة و ثمانون منحرفا، و قدأرجع هؤلاء إنحرافهم إلى دافع البحث عن المتعة و الإلتقاء بالأصدقاء.[1]

وعلى الرغم من أن والدتها لا تمارس عليها أسلوب التسلط و التحكم في تصرفاتها، إذ كانت تتغاضى عن تصرفاتها و خاصة في حالة الهروب من البيت، إلا أن تجاوز الأم عن أخطاء المبحوثة أثر بشكل سلبي على شخصيتها و تعلمها السلوكات غير المقبولة و التمرد على سلطة الأسرة .

حاولت الحالة الإنتحار بعد رفض والدتها علاقتها بشقيق زوجة أبيها و كذا رفضها أيضا للسفر للعيش مع أبيها في النرويج.

فقدان الرعاية و الإهتمام من طرف الأسرة دفع الحالة إلى البحث عن بديل خارج الأسرة، فاختلطت برفاق السوء أين تعلمت التدخين و الهروب من المنزل و المبيت في الشارع .

[1] فتيحة كركوش،مشكلة هروب المراهقين من البيت العائلي:دراسة تحليلية من المنظور النسقي الأسري.حولية الصوتيات العربية الحديثة، العدد 05، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005،ص140.

الحالة الخامسة : خيرة (ح)

السن: 26 سنة.

المستوى التعليمي: ثانوي.

الحالة الاجتماعية: عزباء.

الحالة الاجتماعية للوالدين: يعيشان معا.

الأصل الجغرافي : دهمونية ولاية تيارت.

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : عاملة في محل للأكل السريع.

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية : منزل تقليدي.

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية : المرة الثانية.

تقيم الحالة مع أختها المطلقة التي تعيش بمفردها، لها علاقة حسنة مع والدها ولها سبعة إخوة ذكور و الذين يشكلون حسبها عائق في تحقيق ما تطمح اليه، كانوا يمارسون عليها شتى أنواع السلوكات العنيفة كالضرب و حجزها في البيت دون تقديم الطعام لها، كما كانت تتلقى معاملة سيئة من طرف والدتها و التي قامت بحرقها في الظهر بواسطة صينية الفرن الساخنة ، إلا أنها تدرك أنها مخطئة و أن ما قامت به والدتها كان من باب الحرص عليها، كما أنها كانت تقدم على معاقبتها بسبب الضغوطات و المشاكل التي كانت تعيشها مع أبيها الذي يشرب الخمر.

تضيف قائلة: « علاقتي مليحة مع دارنا أنا نتفاهم بزاف مع بابا مسكين حتى الدخان كان يجيبهالي للحبس ، منتفاهمش مع خاوتي، عندي 7 الله يبارك وين نروح نصيبهم، نخرج نشري نلقاهم ، نخرج للحمام نلقاهم ، نحس روحي مربوطة كل حاجة نديرها يسمعو بيها على هذيك هربيت خطرة من الدار، دابزت معاهم على حاجة مكاش، لقاوني نهدر مع واحد جارنا طاحوا عليا بالضرب تقول كاش مادرت انا والله ماكان بيناتنا والو كان علا علاقة مع واحدة صاحبتي، صقصاني عليها إذا راني نشوفها. كي هربت هذاك الوقت كان عندي 19 سنة أمبعد روحت نعيش مع أختي مطلقة حتى يما كانت تضربني بقسوة هي مسكينة الله غالب عليها كي تشوف بابا داخل لدار في نصف الليل سكران و يصرف دراهموا غير في الشراب تتقلق و ترد زعافها فيا، خطرة حرقتني بالسنيوة نتاع الكوشة في ظهري مزال للآن آثار نتاع الحرقة».

سبق للمبحوثة وأن دخلت السجن قبل هذه المرة وحكم عليها بستة أشهر نافدة عن قضية السكر العلني و السياقة في حالة سكر بدون رخصة.

قبل دخولها للسجن كانت تتعاطى المخدرات و تشرب الكحوليات بالإضافة إلى التدخين، إلا أنها أقلعت عن تعاطي المخدرات و الكحول بعد خطبتها مع شاب و تصرح قائلة: « تعرفت على واحد وليد فاميليا عاقل و نية مسكين درت النية أنا تان معاه و حبيت نرجع لطريق المستقيم نقصت بشوية الزطلة و الشراب بصح الدخان ما قدرتش نحبسوا».

إلا أنها قامت بسرقة أهل خطيبها مما أدى إلى فسخ خطوبتها و حكم عليها بثلاثة سنوات سجن و غرامة مالية قدرها 500 مليون سنتيم .

كانت المبحوثة تميل جنسيا إلى الفتيات و تقيم علاقات جنسية معهن أين قامت قبل هذه المرة بسرقة زوجة أخيها للإنفاق عليهن لتضيف قائلة : « كي سرقت المرة الأولى زوجة أخي الذهب هربت من الدار على جال مدامتي فريال و التي كانت متواجدة بمركز إعادة التربية، كنت نديلها في الزيارات الحوايج و الدراهم ...الخ»، كما كانت تمارس السحاق و تتخذ من الرجال أصدقاء لها .

ترعرت الحالة في وسط بيئة أسرية فقيرة الأب يشتغل فلاح و أمها ماكثة بالبيت، يقطنون في منزل مكون من ثلاث غرف في حي شعبي بالدهمونية بولاية تيارت، الأب هو المعيل الوحيد للأسرة و الذي كان ينفق معظم ماله على الكحول و تتكون أسرتها من 11 فردا و لها 7 اخوة.

لتضيف قائلة: « بابا كان على قد حالوا فلاح يخدم من الموسم للموسم عايشين حياة الفقراء على هذيك أنا قررت نبدا حياتي وهربت عند أختي عايشة في الأغواط ، كي كنت عايشة عندها كنت نصرف على روحي ، كنت نخدم في بيتزيريا جايا على الطريق خطرة كأين خدمة خطرات مكاش ، كنت نجيب دراهم من السرقة كثر من الخدمة ، كان يخلصني مول الشيء 400 دينار في النهار واش تجيب إذا فطرتك ما تعشيك و أنا نحب نعيش مليح و نلبس مليح كنت حابة نسقم حالتي و نعيش كي الناس بصح النيفو ماعنديش ،كانت قدامي غير الطريق العوجة الي تعلمت منها كلش الدخان الزطلة الكاشيات و الشراب و باش نوفر كامل هذ الشيء كان لازم عليا نسرق».

تملك الحالة مستوى تعليمي ثانوي إلا أنها أكملت تعليمها الثانوي داخل المؤسسة العقابية. قبل دخولها للمؤسسة كان لها مستوى تعليمي متوسط ، أما والدها أمي في حين أن والدتها فلها مستوى تعليمي ابتدائي، إخوتها الذكور متوقفون عن الدراسة في المرحلة الأبتدائية .

لتضيف قائلة: « أنا ما كملتش قرايتي خاوتي ماكانوش أصلا يقراو ما نعرف كيفاه لحقوا للرابعة ابتدائي في الدار ما تسمعش كلمة قرايا، بصح أنا كنت نحب نقرا بصح الظروف الي نقرا فيها صعيبة بزاف المدرسة بعيدة نعانيو خاصة في الشتا كنت نتغيب ما نلحقش في الوقت، بابا كان عندوا 9 يقراو إذا كفى واحد ما يكفيش لاخرين انا كنت محظوظة شوية لخاطر كنت الصغيرة و كامل محبسين القرايا، لحقت للثانية متوسط أمبعد حبسوني خاوتي زعمة كانوا يخافوا عليا من الهدرة حنا وين نسكنوا دوار و البنت مكأنها دارها».

لكن بعد دخولها المؤسسة العقابية أكملت دراستها كما كانت تقوم بحفظ القرآن و ترتيله، تتابع قناة القرآن الكريم و القناة الأرضية كما تتابع القنوات الرياضية، كما أنها تصلي أوقاتها و لها دبلوم في الخياطة و الحلاقة و الطرز ، متحصلة على الكثير من الجوائز داخل السجن، لحفظها القرآن و المسرح وكرمت من طرف الكشافة الوطنية.

تغيرت سلوكات المبحوثة بعد دخولها المؤسسة العقابية نحو الأحسن و الأفضل كما كانت لها علاقات حسنة مع زميلاتها ، تحاول اقناعهم بآداء فريضة الصلاة و قراءة القرآن لكن في المقابل لم تستطع الاقلاع عن التدخين بسبب الظروف الصعبة التي تعيشها داخل المؤسسة .

لتضيف قائلة: «حياتي تبدلت كي دخلت للحبس من قبل كنت نزطل نتكيف ونشرب وندير الحرام أمبعد نهار الي حكم عليا القاضي تقول واحد ضربني بكف وليت ناقمة على الحياة كرهت كلش ، نهارات الأولى كي دخلت كنت مزال نسرق الي معايا و لا les gardiennes أمبعد شفت بلي هذيك الطريق ما تخرجنيش بديت نقرا لحقت للباك ،أمبعد و ليت نشغل وقتي بالخياطة الحفافة و الطرز، نحفظ القرآن في رمضان ونصلي في الوقت ، راني حابة نتوب وربي يغفرلي».

أما عن ضحايا المبحوثة فكانوا أشخاصا غرباء عن المنطقة التي تسكن بها أو تعمل بها من عابري الطريق أصحاب شاحنات نقل البضائع .

لتضيف قائلة: « أنا كنت نخدم في بيتزريا في الأغواط كنا نسرقوا أصحاب الشحنات الي رايحين للصحراء، هما مغندفين ماشي محلبين كي يهبطوا ياكلوا حنا نعطلوا عليهم شوية باش نحطولهم، أنا نلهيهم في الداخل نقعد ندي ونجيب معاهم في حكايات الدنيا، واحد أخر معانا يروح يسرق خطرات يسرق من السلعة ، خطرات يلقاو دراهم و لا تليفون و لا ساعة كل مرة و كيفاه، كي يجي واحد يبان كأينلوا يعني بقار كي يبعد شوية يحبسوا واحد في الطريق على أساس انوا طايح en panne كي ينزل يهجموا عليه جماعة يسرقولوا واش يكون عندوا، بصح أنا ما حكمونيش علا هذي أنا سرقت عجوزتي وأاخت خطيبي ، داوني معهم للعرس و كي ولينا لدار شفتهم وين حطوا الذهب الي كان عندهم، هما مرفهين أنا الشيطان لعب بعقلي و سرقت كامل واش كانوا يملكوا و بعتوا في سوق الدلالة شحال و انا recharche كي لقاو عليا القبض شارعت و حكمولي 3 سنين حبس و غرامة مالية ».

«وخطرة سرقت زوجة خويا الكبير ديتلها الذهب وبعتوا باش نصرف على فريال مدامتي»

هذا و بالإضافة كانت في الأيام الاوائل لدخولها السجن كانت تسرق قفة زميلاتها في السجن لان عائلتها لم تكن تزورها حتى بعد انقضاء ستة أشهر،و بعدها اصبح والدها يزورها و يجلب لها القفة.

ملاحظات حول المبحوثة :

تتشبه الحالة بالذكورمن حيث مظهرها الخارجي وقصة شعرها و لباسها توحي أنها رجل، و هذا ما يفسر ميلها للإناث كما أنها كثيرة الوشم على جسدها، مكتوبة على يدها اليمنى "maman avant tous" وفي اليد اليسرى pour quoi moi toujours " tous passe " .

أما على كفها بين السبابة و الإبهام موشمة ثلاثة نقاط و التي تعني حسب لغة النزيلات المؤسسة العقابية سب و شتم للدولة، لم تشأ إخبارنا بمعنى الرمز احتراما لنا و لكن بعد الحاحنا اضطرت إلى كتباته على الورقة .

كما تحمل آثار الضرب بالسكين على مستوى الوجه من طرف أحد معارفها حيث كانوا في حالة ثمالة داخل قبوا في المنطقة المسماة سيدي مخلوف بالأغواط أين قام بضربها بواسطة المنجل على إثر خلاف نشب بينهما.

كما أنها تحمل وشمًا آخر على مستوى الكتف من الظهر يحمل رسم العقرب، و وشم آخر عبارة عن شمعة في هيئة رجل يحمل سجارة و قبعة .

كما يظهر من خلال حديثها وتصريحاتها ندمها الشديد و أنها لم تكن تدري أنه سينتهي بها المطاف بالسجن، و تتوعد أنها ستكمل دراستها و تحصل على شهادة البكالوريا .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

بعد العرض المقتضب للتاريخ الشخصي للحالة تبين أن الوضع الأسري الذي كانت تعيشه المبحوثة يعد السبب الرئيسي في إنحرافها و إقبالها على الجريمة بحيث كانت تتلقى معاملة سيئة من طرف أمها و إخوتها الذكور فكانت تتعرض لشتى أنواع العقاب البدني كالضرب و الركل و الربط بالسلاسل و حرمانها من الأكل و الخروج من المنزل و كذا الحرق ، بالإضافة إلى العقاب النفسي كالسب و الشتم و التهديد بصورة مستديمة. أما والدها فكان شبه غائب عن المنزل لا يوفر الرعاية اللازمة لأفراد أسرته و لا يتدخل في شؤون المنزل، فكان يملك إخوتها زمام الأمور، كما كانوا يضيقون الخناق على الحالة و حسبها لا يتركون لها المجال لفعل ما ترغب فيه و هذا ما جعلها ترفض العيش معهم و تقرر العيش مع أختها المطلقة التي تقيم بمفردها. و لعل أسباب المعاملة السيئة التي تتلقاها تعود إلى السمعة السيئة لأختها المطلقة.

كما أن انتقال الحالة للعيش مع أختها جعلها تكتسب سلوكات انحرافية كالتدخين و تعاطي المخدرات و القيام بعلاقات جنسية مع الفتيات (السحاق) و كذا احترافها السرقة و النصب و الإحتيال ، كما سبق لها وأن دخلت السجن قبل هذه المرة في قضية السكر العلني و السياقة في حالة سكر بدون رخصة .

رفض الحالة للواقع الأسري و الاجتماعي جعلها تبحث عن الاستقلالية و الحرية و الإبتعاد عن كل ما يقيد و يضبط تصرفاتها أين استهوت حياة الاستهتار و المجون و اللامبالاة في ظل غياب الرقابة الأسرية و الضبط الاجتماعي، وهي نفس

النتيجة التي توصل إليها الباحثان بيك و بيشون عام 1976" Pichon et Beck "و التي تؤكد أنه كلما ازدادت المرأة استقلالية و تحريرا فأنها تزيد إجراما .

و عليه نتوصل إلى أن حالة التصدع و التفكك المعنوي الذي عرفته البيئة الأسرية للحالة و الذي يتجلى أيضا في إدمان الأب على الخمر، و بالتالي غياب الدور الفعلي عن البيت و الذي أفرز مناخاً أسرياً يتميز بالضغوطات و التوتر المستمر مما تولد لدى الحالة الرغبة في عدم الاستمرار في العيش مع عائلتها و رفضها للواقع الأسري ومن ثم البحث عن بديل آخر تجد فيه المتنفس .

و لعل من العوامل المساعدة التي دفعت الحالة إلى ارتكابها جريمة السرقة هو انخفاض مستوى دخل الأسرة ،و الذي تظهر عوالمه في حرمانها من احتياجاتها الضرورية و سوء الأحوال السكنية و عجزها عن مسايرة أقرانها و كذا متطلبات الواقع الاجتماعي فضلا عن ضعف الإمكانيات اللازمة لمتابعة تعليميها .

كما أن التأثير السلبي لتدني المستوى قد امتد تأثيره إلى شعور الحالة بالحرمان و النقص ومن ثم حاولت تحسين وضعيتها بأي وسيلة كانت، مما دفعها إلى ممارسة السرقة و العمل ضمن شبكة مختصة في النصب و الإحتيال على سائقي الشاحنات عبر الطريق الوطني .

الحالة السادسة : زرفة (ش)

السن : 42 سنة

المستوى التعليمي: بدون مستوى (أمية)

الحالة الاجتماعية: مطلقة

الحالة الاجتماعية للوالدين: الأب متوفى

الاصل الجغرافي: غليزان

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : مداحة " الغناء في الأعراس " .

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية : بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الثالثة

كانت تعيش الحالة قبل زواجها مع والدتها التي كانت تعمل مغنية مع المداحات أما والدها متوفى، كانت تعيش حياة اللّهو و الطرب و الترف، تخرج مع أمها لحضور الأعراس في مختلف الولايات، لم تكن تلبث بالبيت إلا في أيام الشتاء حين تقل مناسبات الأعراس .

لتضيف قائلة: « أنا كنت عايشة مع يما كانت تخدم مع المداحات نروحو للأعراس بزاف في غليزان، عين تموشنت ، وهران، تلمسان، معسكر ، وين يكون عندها عرس نروح معاها مكانش وين تخليني، بابا ميت ما عنديش خاوتي، كنت عايشة اكثر أيام في ديور الناس نحيوا الاعراس في كل عرس نقعدوا يومين حتى ثلاثة ايام ، كنا غير في الشتا الي نشدوا الدار».

إلى أن تعرفت الحالة على شخص و تزوجت به و أنجبت منه ولداً و بنتاً ،سبق لها و أن دخلت السجن عدة مرات قبل هذه المرة، في المرة الأولى حكم عليها بستة أشهر غير نافذة و المرة الثانية بسنة سجن عن قضية جرح و الضرب العمدي، أما القضية الأخيرة فحكم عليها ب10 سنوات سجن عن قضية السرقة الموصوفة مع سبق اصرار و ترصد و تكوين جماعة أشرار و إحداث عاهة جسدية مستديمة، قضت فترة عقوبتها بسجن السوقر، زوجها متواجد حاليا بسجن السعيدة.

لتضيف قائلة: «أنا مكاش عندي الزهر في حياتي، بابا توفى و أنا صغيرة يما كانت تخدم عليا أمبعد تزوجت مع واحد خارج الطريق كان يدروقي و يسرق درك راه في

الحبس بسبب التعدي على قاصر، طلقت منو قلت على الأقل باش يولي يعطيني النفقة لخاطر كان نتاع راسو ما يجيب والو لدار أمالا دخل للحبس ما استفاديت بشيئ، درك راني أنا نخدم على اولادي و يما راهي عاجزة كبرت ماتقدرش تغني».

كانت والدتها الطاعنة في السن تقوم بزيارتها في السجن كما يجلب اصدقاء المبحوثة المتواجدون خارج أسوار السجن القفة لها، أما ابنتها بعد دخول أمها للسجن و الإعتداء عليها جنسيا دخلت عالم الرذيلة و أصبحت تمارس الدعارة .

تملك المبحوثة منزلاً يعود لأبيها تعيش مع والدتها و بعد زواجها انتقل زوجها للعيش معها ، و هو يعمل بائعاً في دكان ملكاً لصديقه، إلا أنه و بعد ثلاثة سنوات من زواجهما طرد من العمل بسبب سرقته مبلغاً من المال، كما أنه كان ينفق على أسرته على حساب الأرباح المتحصل عليها دون علم صاحب المحل . بعد طرده من العمل إشتغلت المبحوثة هي أيضا مداحة مع فرقة من النساء المداحات في صالة للأعراس حيث حسنت من وضعيتها المادية غير أنها طلقت مباشرة من زوجها .

لتضيف قائلة: « كنت عايشة مزيرية قبل ما نطلق أمبعد بديت نخدم مع مداحة مع فرقة تعرف يما في صالة وخطرات نخرجوا نغنوا في الأعراس خارج الصالة. الصالة تملكها امرأة مرفهة بزاف في المنطقة و معروفة الصح عاونتني بزاف بصح ضيعوا مستقبل بنتي، كي كنت نروح للصالة بنتي خطرات تجي معايا تعرفت على وليد مولات الصالة ، حساب ما قالولي كانت كاين علاقة بيناتهم، كان وعدها يجي يخطبها بنتي هذاك واش سمعت آمنتوا لعبلها بعقلها خرجها معاه و راكي عارفة النهاية هنا أنا حلفت باش ننتقم من يماه الي ماقبلتش تزوج وليدها بابنتي و يسترها و قررت باش نسرقلها الصالة».

لا تملك المبحوثة مستوى تعليمي، كما لم يسبق لها و أن دخلت فهي أمية وذلك بحكم حياة الترحال التي كانت تعيشها مع أمها التي كانت تشتغل مداحة في الأعراس.

أبناؤها لهم مستوى تعليمي ابتدائي لم يكملوا دراستهم، تصرح قائلة: « حنا هنا في دوارنا ما نسمعوش بالقرايا، الطفلة تخرج تقرا قيس ما تتعلم تكتب و تقرا امبعد يخرجوها و يزوجوها، الراجل تان يلحق للمتوسط أمبعد يخرج يخدم على دارهم، حنا قلاليل يقرا الي عندوا» .

أما عن ضحايا المبحوثة تصرح أنها كانت تقوم بالسرقة منذ أن كانت تخرج مع أمها لحضور حفلات الأعراس، كانت سرقاتها بسيطة ، حكم عليها مرتين بسبب السرقة ، في المرة الأولى حكم عليها بستة أشهر عن قضية سرقة هاتف محمول و مبلغ مالي قدره 9000 دينار، الضحية كانت مداحة معها استغلت فرصة ذهابها للحمام لتقوم بتفتيش أمتعتها و سرقة كل ما تملكه من مال، أما في المرة الثانية فحكم عليها ب 3 سنوات سجناً على إثر سرقتها لامرأة من ولاية معسكر، حيث استغلت فرصة انشغالها بالمدعوين لتتفق مع إبنتها على سرقة غرفة تبديل العروس حيث قامت بسرقة قطع ذهبية و ملابس ثمينة .

أما في المرة الأخيرة فقد حكم عليها 10 سنة سجناً نافذة وذلك بسبب تورط الحالة مع مجموعة من الشباب في سرقة أغراض صالة الأعراس، أين قاموا بضرب حارسة الصالة و أثناء مقاومتها لهم بالسكين على مستوى اليد والوجه، كما كانت الحالة في حالة سكر .

لتضيف قائلة: «أنا مابياش نسرق الصالة حبيت نرجع الثأر نتاع بنتي أنا حلفت باش نضرها تفاهمت مع رجال جبنا شاحنة ،كي خلاص العرس علا بالي تقعد امرأة تغسل و تنظف أمالا كي راحوا أنا كنت ضاربة حبة روش ROCHE، دخلنا للصالة ضربنا هذيك المرأة بالعصا أمبعد ضربتها بالموس على الوجه و في اليد طاحت مصروعة سرقنا كامل واش كاين في الصالة كراسي و طاولات، كرسي العروسين، الأواني، أجهزة الموسيقى حتى الثريات نحيناهم و الي ما قدرناش عليها كسرناها. المهم الحاجة الي قدرنا عليها سرقناها الحاجة الي ما قدرناش عليها خسرناها حبيت قلبي يبرد».

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال العرض الذي قدمته الحالة السادسة تبين أن المبحوثة لم تعرف معنى الإستقرار الأسري إذ عاشت مرحلة طفولة متذبذبة و غير متوازنة من جراء عيشها في منازل الغرباء الذين كانت تحي لديهم أمها حفلات الأعراس، كما عرفت البيئة الأسرية حالة التفكك المادي و الذي يتجلى في وفاة الأب و كذا اتباع الأم أسلوب الإهمال و اللمبالاة في تنشئة المبحوثة.

الحالة هي البنت الوحيدة لوالديها ترعرعت مع أمها التي كانت تعمل مداحة في الأعراس ،و التي تحتم عليها كثرة التنقل عبر الولايات أين لم تتمكن من الإلتحاق بالمدرسة و متابعة تعليمها و اعتيادها حياة اللهو و الطرب و التدليل و غياب الرقيب و التساهل في المعاملة .

فكما تؤدي القسوة و التسلط في تنشئة الأسرية إلى نتائج سلبية فإن اتباع أسلوب الإهمال و التساهل و غياب التقويم يؤديه الآخر إلى نتائج مشابهة ، بحيث يعد هذا الأسلوب من الأساليب الخاطئة في تنشئة الفتاة و القائم على التغاضي عن التصرفات الخاطئة و عدم احترام و الإنصياع فمن خلاله تمنح الحرية المطلقة في ظل غياب الرقابة و الردع ، و بالتالي تصبح العلاقة بين الأباء و الأبناء ليست مبنية على التوجيه و الضبط و تعلم السلوكات غير مقبولة و تعلمهن العنف و العدوان.

و بعد زواج الحالة من شخص منحرف جنسيا ومدمن على المخدرات ومتابع قضائيا، فضلا عن ظروفه المادية المتدهورة قررت الحالة امتهان النشاط التي كانت تمارسه أمها و هي الغناء في صالة للأعراس ، و بدأت المشاكل تظهر بسبب إقامة ابنتها علاقة عاطفية مع ابن ربتها في العمل للتطور إلى التعدي على شرفها ،لتقرر الحالة الانتقام ردا للاعتبار ولم تجد وسيلة إلى في سرقتها وتخريب أملاكها.

في هذا السياق يرى الباحث عبد الخالق عبد الجلال أن المرأة غالبا ما تتأثر بسلوكات أمها و تحاول تقليدها و هذا راجع إلى قوة الترابط الذي يجمع الفتاة بأمها وخاصة خلال مرحلة المراهقة ، فإذا كانت الأم مستهترة و ذات سلوك غير أخلاقي أو متبرجة أو فاضحة ففي هذه الحالة يكون تأثير الأم على البنات أشد و أوضح من تأثيرها على الذكور.

ولعل هذا ما يفسر أيضا انحراف بنت المبحوثة وإقامتها علاقة جنسية مع أحد الشبان و بعد اقرار العقوبة على والدتها دخلت عالم الدعارة .

كما تظهر من خلال هذه الحالة فئة أخرى من الضحايا المحتملين وهم الذين لديهم خلافات ومشاكل في أمور و قضايا معينة،وعليه أقدمت المبحوثة على فعل السرقة بدافع الانتقام من الضحية .

الحالة السابعة :أمال (ر)

السن: 38 سنة

المستوى التعليمي: ليسانس في اللغة الفرنسة

الحالة الاجتماعية: متزوجة

الحالة الاجتماعية للوالدين: يعيشان معا.

الأصل الجغرافي : دهوني ولاية تيارت.

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : أستاذة لغة فرنسية.

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية: شقة.

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى.

كانت الحالة قبل زواجها تنتمي إلى بيئة أسرية محافظة و معروفة اجتماعيا بولاية تيارت، عاشت طفولتها في كنف والديها اللذان كانا يعاملانها بمنتهى اللطف و الحنان، كما كانا يشجعانها على مواصلة تعليمها حتى حصولها على شهادة اليسانس، لها أختين و أخ أصغر، كانوا هم أيضا من المتفوقين في دراستهم .

تزوجت بعد إكمالها دراستها من شخص يكبرها سنا، وحسبها هو من دفعها إلى إرتكاب جريمة السرقة من أجل معالجة إبنها الوحيد الذي يعانى من فقدان البصر. زوجها يتعاطى المخدرات و يشرب الكحوليات، يمارس عليها شتى أنواع السلوكات العنيفة كالسب و الشتم و الضرب خاصة عندما يكون في حالة سكر. تحمل آثار الحرق على مستوى الرجل ،توفي زوجها بعد عملية السرقة بشهرين على إثر حادث مرور. كان كثير الغياب عن المنزل يثور و يغضب لأتفه الأسباب كما سبق و أن دخل السجن عن قضية سرقة هاتف نقال و مبلغ من المال ليحكم عليه بالسجن لمدة سنة واحدة.

تضيف الحالة قائلة: « أنا كنت عايشة حياة عادية مع أهلي والديا معروفين في المنطقة كامل الناس تعرفهم بحسن أخلاقهم وكرمهم، المهم عشت صغري لم ينقصني شيئاً كملت قرايتي في الجامعة و توظفت مباشرة، تزوجت متأخرة في السن كان عندي 30 سنة، و راكي تعرفي البنت الي تقعد حتى لهذ العمر يسموها بايرة الي جا خطبني قبلت به، لكن ما عرفتش زوجي نتاع ميليو milieu و نتاع راسو كان يظهر إنسان عاقل ووليد فاميليا هو

ماشي من المنطقة ما قدرناش نصقصوا عليه، المهم الغلطة نتاعي عجبني الشكل وقبلت به، كرينا دار وعشنا الأشهر الاوائل لباس علينا أمبعد بديت نعرف عليه أمور كثيرة ، يشرب و يخرج مع النساء و كمل عليها سراق . حكمو عليه خطرة عام حبس بعدها حاوزوه من الخدمة كان يخدم agent de securiteفي أحد الشركات، من هنا بدات المعاناة نتاعي وليت انا نخدم على الدار، الكرا الطبيب (.....) كلش حتى لليوم المشؤوم الي سرقت فيه دار تلميذ يقرا عندي بصح ماشي غرضي و ليدي كان محتاج عملية في أقرب الوقت على عينيه و لا يقعد عمى طول حياتو ما لقيت كيفاه ندبر المبلغ، المهم زوجي من بعد توفى الله يرحمو ونال العقاب نتاعوا و أنا نلت عقابي بما فيه الكفاية».

الظروف المادية للحالة قبل زواجها كانت حسنة على الرغم من أنها تنتمي إلى أسرة ميسورة الحال إلا أنها كانت توفر لها كل احتياجاتها الضرورية و حرصت على إكمال دراستها، لكن بعد زواجها و خاصة بعد طرد زوجها من العمل تدهورت الحالة المعيشية للمبحوثة ،وما زاد الطينة بلة مرض إبنها الوحيد أين تدهورت حالته الصحية. كانت تعيش الحالة في بيت مستأجر هي من كانت تدفع المبلغ و الذي يقدر بمليون ونصف للشهر الواحد.

لتضيف قائلة : «كي طردوا زوجي الله يرحمو من الخدمة أنا استكلفت بجميع الأمور و نصرف على الدار و أنا الي كنت نخلص الكراء ، كنت نتقاضى ثلاثة ملايين و نصف للشهر، كي تنقصي منهم دراهم الكراء واش يقعد ،ما يكفونيش كنا عايشين قيسنا إذا فطرت مليح ما نتعشى مليح المهم كنا مستورين و الحمد لله» .

تملك الحالة شهادة جامعية متعلمة ومثقفة وهذا واضح أيضا من شخصيتها و طريقة حديثها و أسلوبها في التعامل مع الآخرين ، تجيد استخدام الكمبيوتر و التواصل عبر شبكة الإنترنت تستخدمها لتحضير الدروس وخاصة فيما يخص المقاربة بالكفاءات، كما أنها تقرأ الجرائد و تتابع آخر الأخبار و الأحداث على مستوى الوطن. أما الجرائد التي كانت تطالعها أكثر فهي الخبر، الشروق ، النهار. تقرأ كل المواضيع بدون استثناء ما عدا المواضيع الرياضية ، أما القنوات التي تشاهدها هي tv5 monde، France 24 ET TF1.

كانت المبحوثة تصلي و تصوم و تقرأ القرآن حتى و هي في السجن، كانت تقيم الفرائض و تدرك تماماً أن ما قامت به يعد من المنكرات و حرام و جُرم يعاقب عليه القانون، لتضيف قائلة: « أنا عشت في دار محافظة و متمسكة بالدين والديا يصلوا و خاوتي كذلك، بصح زوجي خطرات يصلي خطرات يحبس حتى أنا من بعد زواج وليت متهاونة في الصلاة و بعدت على ربي» .

لها علاقة حسنة مع أهلها و جيرانها كما أنهم يدركون أن ما أقدمت عليه كان بسبب الضغوطات والمشاكل الزوجية و إبنها المريض ، و عليه كان جميع أفراد أسرتها يزورنها أثناء تواجدها في السجن .

لم يكن للحالة تاريخ إجرامي، هي المرة الأولى التي ارتكبت فيها السرقة. أما عن ضحية التي قامت بسرقتها فهي أرملة تعيش بمفردها مع إبنها الذي هو تلميذ عند المبحوثة في القسم الرابع، تقطن في فيلا ، و تعمل في الجيش، حالتها المادية جيدة، كانت المبحوثة تزور الضحية من وقت لآخر وتأسست بينهما علاقة صداقة خارج إطار العلاقة التي تربط بين الأستاذة و والدة التلميذ.

زوجها من خطط لعملية السرقة أين استغلت فرصة غياب الضحية عن المنزل و بقاء الإبن لوحده داخل بيت أمه و يدعى نصر الدين ، كما كان لضحية حارس قام زوجها بإشغاله و الذي لم يكن يضع في الحسبان أن استاذة نصر الدين تخطط لعملية سرقة البيت.

و كانت المبحوثة تعلم أين تضع الضحية النقود و الذهب لأنها سبق و أن قدمت لها مساعدات مالية للمبحوثة خلال زيارتها.

تصرح الحالة قائلة: «دخلت البيت عن طريق تلميذي نصر الدين كان المنزل فارغاً غير العساس كان في الحديقة جلس مع زوجي يتبادلو الحديث، لهاه شوية و أنا دخلت للغرفة نتاعها ديت الذهب و الدراهم ، بعدها بيومين و لا ثلاثة أيام عرفت بلي أنسرقت بلغوا الشرطة و أخذوا البصمات و عرفوا مباشرة بلي أنا الي سرقت، جات الشرطة داتني، طلبت منها السماح ترجيتها ما قبلتش ، من بعد أنا دخلت للحبس و وليدي داه بابا يربيه و زوجي توفى . خطرات منأمنش واش صرالي تقول راني في منام و لا راني نشوف فيلم».

ملاحظات حول المبحوثة :

لا يبدو على ملامحها مظاهر الإنحراف، جميلة الوجه متحجبة تتحدث بهدوء و بصوت منخفض، تبدو مثقفة إجاباتها محددة كما لو أنها تدرك ما أريد الوصول اليه، كما يظهر من خلال حديثها الندم الشديد حول ما أقدمت عليه ، فكانت كل مرة تذكرني أن ما أقدمت عليه كان من أجل شفاء إبنها و أن زوجها من حرضها، كما كانت في كل مرة تطرح سؤال حول ما اذا كنا في مكانها ما تكون ردة فعلنا و هل سنقدم على نفس الفعل ، فما كان منا إلا أن نجيبها بنعم مسايرة لها لإكمال المقابلة، كما أنها تعلمت التدخين عندما كانت في السجن و لم تستطع الاقلاع عنه عند خروجها وخاصة بعد ضياع منصبها كأستاذة.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

يتضح من خلال ما صرحت به الحالة أنها كانت تعيش في أسرة يسودها التفاهم و الرعاية والعطف و الإستقرار المادي و المعنوي ، كانت تتلقى معاملة حسنة من طرف والديها اللذان وفرا لها وسائل الراحة و كل ما تحتاج إليه وكانا يشجعانها على مواصلة تعليمها حتى تخرجها من الجامعة .

لم تكن تحوي أسرة الحالة نماذج إجرامية أو انحرافية، بل عُرف عن أسرتها التدين وحسن الخلق و السمعة الحسنة، و لكن بعد زواجها من شخص يتعاطى المخدرات و الكحوليات و الذي كان يعاملها بطريقة سيئة خاصة عندما يكون في حالة سكر، أصبح يسود الأسرة كثرة الشجارات و الخلافات و التوتر نتيجة اختلاف الثقافات بين الزوجين وكذا الاختلاف الشاسع في المستوى الفكري و العلمي بينهما.

وما عقد من حياة المبحوثة و جعلها ترتكب فعل السرقة و تخضع للثقافة المنحرفة وتتخلى عن قيمها ومبادئها و ثقافتها هي استجابتها للضغوطات التي كان زوجها يفرضها عليها بغية علاج إبنها المريض و الذي كان محتاج لعملية جراحية في أقرب الآجال على مستوى العين.

ومنه نتوصل إلى وجود نموذج إنحرافي داخل الأسرة و المتمثل في الزوج و عدم قدرته على تحمل المسؤولية و لعل هذا يعد من أصعب الظروف الاجتماعية التي

يمكن ان تعيشها المرأة و تدفع بشكل غير مباشر إلى ارتكاب الجريمة .و لعل إبنها المريض كان أقوى عامل دفع بالحالة إلى السرقة لتغطية مصاريف العلاج الباهضة.

و على الرغم من أن الحالة متعلمة و متحصلة على شهادة جامعية إلا أن ارتفاع مستواها التعليمي و الثقافي لم يمنعها من إرتكاب الجريمة. ومن الباحثين الأوائل الذين برزوا في حقل الجريمة العالم الايطالي سيزاري لومبروزو الذي ذهب إلى أن التعليم من شأنه أن يرفع نسبة الاجرام لدى الأفراد.

كما يتبين من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة أن مستواها المعيشي منخفض على الرغم من أنها تعمل كأستاذة وتتحصل على راتب شهري محترم، لكن رغم ذلك لم يشفع لها في توفير المصاريف اللازمة لعلاج إبنها، ومن هنا نستنتج أن الظروف المعيشية المتدهورة ليست عاملا حاسما في إجرام هذه الحالة.

الحالة الثامنة :نورة (م)

السن: 23 سنة

المستوى التعليمي: تاسعة أساسي

الحالة الاجتماعية: عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين: أب متوفى

الاصل الجغرافي: تيزي وزو

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية: عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية: بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية : المرة الأولى

تعيش الحالة في أسرة مكونة من أختين و أخ اكبر و الأم ، الأب متوفى منذ أن كانت تبلغ من العمر ثمان سنوات ، الأخ الاكبر يتعاطى المخدرات كما أنه يعمل في تجارتها، دخل السجن عدة مرات بسبب ترويج المخدرات و تحريض القصر على تناولها ، هربت الحالة من البيت منذ أن كانت تبلغ من العمر الرابعة عشرة بسبب الظروف المادية المزرية، كما أنها تتعاطى الحبوب المهلوسة و تمارس الدعارة.

لتضيف قائلة: « أنا بابا متوفي و أنا صغيرة، يما كبيرة في السن و خويا يدروقي و يبيعها، كان يجي لدار خطرات و مرات ما نشوفوهش سنين، دخل شحال من مرة للحبس كنا نسمعو غير من عند الجيران ، عايشين في الجبل مكان والو كنا عايشين مزيرية أنا و خياتي، كنت نعرف واحدة كبيرة عليا قاتلي أيا نروحو للمدينة la ville de tizi نحوسوا شوية ونجوا، حوسنا كانت هذيك المرة الأولى الي نشوف فيها المدينة، أمبعد وليت نروح وحدي خطرة على خطرة، مرة قررت نروح وما نوليش للدار كرهت الميزيرية كنت نعرف واحدة كانت عايشة وحدها خدامة لاباس بها عرفوني بيها كي كنت نحوس على خدمة في الحوانت، كنت نروح نعاونها في الدار هذاك الوقت كان عندي 14 سنة، خبرت يما وقتلها راني رايحة نعيش عندها ، رفضت بصح واش عندها ديرلي راحت force des bras أمبعد وليت نروح لدار في نهاية الأسبوع نديلهم المصروف حتى هما تعودوا عليا غايبة على الدار».

كانت تعيش المبحوثة في وسط أسرة تعاني من الحرمان المادي في المنطقة المسماة بوغني في أعالي جبال تيزي زو، تفتقر المنطقة إلى أدنى ضروريات العيش يسكنون في منزل تقليدي مبني بمادة الحجر و الطوب مكون من غرفتين و يبلغ عدد أفراد أسرتها ستة، تقطن معهم جدتهم و خالتهم و لا يملكون تلفاز أو ثلاجة.
كانوا يعيشون على مساعدات الآخرين من الجيران كما كانت تساعد الأم جيرانها في جني الزيتون مقابل لترات من الزيت .

لتضيف المبحوثة ما يلي: « أنا عشت صغري في الفقر يما كانت تعاون الجيران و يعطوها شوية زيت و لا تروح تفتل معاهم الكسكس يمدولها شوية، ماكلتنا غير الكسكس مانعرفوش حاجة أخرى و لا خبز و اللبن ، المعيشة هذي حتى واحد ما يتقبلها كنت نروح نعاون واحدة مرفهة و نجيب لدارنا المصروف و نشريلهم اللحم و الخضرا ، كنا ناكلوا اللحم غير في العيد و لا في الوزيعة كي يديروا كاش صدقة، بعدها تعرفت على واحد هو كان يفورني عليا ما يخلي عليا والو كنت نروح معاه خطرات لدارو، أمبعد تفارقنا ، كي سمعت عليا المرأة الي كنت نخدم عندها حاوزتني و عرفت تان بلي كنت نسرقلها لقات دراهم ناقصين، أمبعد لقيت روحي في الزنقة روحت لدارنا يمات أمبعد والو يعيطولي الرجال في التليفون نروح عندهم نبات مقابل الدراهم ، وليت نخدم على روحي بهذ الطريقة».

تضيف أيضا: «كنت نشوف الكارطة خطرات نجي فيها وخطرات ؟ بصح المدخول نتاعها قليل بزاف 200 دينار هذا مكان واش يدير ، في الحبس تان كنت نشوف الكارطة مقابل كاش حاجة ماكلة لخاطر حتى واحد ماكان يزورني و لا يجبلي القفة».

تملك الحالة مستوى تعليمي تاسعة أساسي ، أما بالنسبة لأمها فهي أمية أخوها لم يسبق له و أن دخل المدرسة ،أما بالنسبة لإختيها فلهما مستوى الثامنة أساسي. لم تكمل المبحوثة تعليمها بسبب ظروفها المادية وكذا بعد الثانوية عن المنطقة التي تسكن بها .

تضيف المبحوثة قائلة: « أنا ماقريتش حبست في التاسعة لخاطر الثانوية كانت بعيدة و مكاش طفلة عندنا كملت قرايتها ، حتى ظروفي ما تسمحلي ، أنا كرشي ما شبعتها حبيتي نروح نقرا التلفزيون التالي ماعندناش».

لم تكن المبحوثة ترتدي الحجاب كما أنها لا تصوم شهر رمضان و لا تصلي، أما عن أهلها تقول :« يما كنت خطرات نشوفها تصلي بصح تصوم رمضان، بابا مانعقلش عليه خياتي يصوموا بصح الصلاة لالا».

حكم على المبحوثة بستة سنوات سجنا عن تهمة النصب و الاحتيال ،حيث اتفقت المبحوثة مع صديق لها و الذي هو ابن عم قاضي الأحداث ، فكانت على علاقة مع القاضي الذي تعرفت عليه من خلال قريب القاضي ، الآخير هو من كان يجلب لها أشخاصاً يبيتون معها مقابل جزء من المال.

لتروي تفاصيل الحادثة : « كنت نعرف واحد خرجت معاه خطرة أمبعد و ليت نخدم معاه هو يجيبلي المشترية و أنا نعطيلوا نصيب من الدراهم، خطرة اقترح عليا باش يعرفني على واحد كاينلوا ماعرفتش بلي قاضي هو مطلق و عايش وحدوا، عرفني بيه كنت نقولوا يعاوني في واحد القضية نتاع واحدة تحسابلي محامي، المهم أنا جبتها سبة برك ،أمبعد وليت نعجبوا السيد وقيلا كان حاب يتزوج بيا ، مرة رحت ليه للفيلا نتاعو قعدنا حكينا ضحكنا و طيبتلو بعدها و ليت نروح ليه مرة على مرة ، حتى جا النهار الي اتفقت مع فاميلتو باش نسرقوه ، أنا سرقت واش نقدر وفاميلتوا كان برا متخبي كنا متفاهمين كي نسرق نخرج الدراهم ونعطيهملوا باش اذا فاق يقلبني ما يلقى عندي والو صرا واش صرا سرقت 30 مليون و 2 تليفونات و ميكرو بورتابل و تابلات و ساعة نتاع يد وكان عندو تان الاورو بصح ماشي بزاف للآن ماعلابليش شحال، درتهم في كابة و هبطتهم فاميلتو الي كان يستى التحت، من بعد تقاسمنا واش سرقت، القاضي ما بلغش الشرطة مكاش كيفاه، انصبلي فخ مع واحد صاحبو بوليسي طيحوني فيه و دارولي قضية ممارسة الدعارة و النصب و الاحتيال وحكموا عليا 6 سنوات».

كما صرحت بأنها قامت بسرقة مبلغ من المال قدره اثنين مليون سنتيم من المرأة التي كانت تعمل عندها كمنظفة، مما اضطرت إلى طردها من البيت.

بحكم الأفعال غير الاخلاقية التي كانت تمارسها الحالة كانوا ضحاياها من جنس الذكور ممن يبحثون عن المتعة، ففي أغلب الأحيان كانت تقوم بسرقات بسيطة كسرقة المال أو هاتف نقال، و لكنها بعد ما تعرفت مع أحد الأشخاص و الذي أصبح صديقا لها فيما بعد كانت تتفق معه للنصب و الاحتيال على شخصيات غنية و

معروفة و التي لا يمكنها أن تتهمها أو ترفع قضية ضدها بحكم المكانة الاجتماعية أو الوظيفة التي يشغلونها.

ملاحظات حول المبحوثة :

جميلة الوجه و جذابة الشكل لها شعر طويل فيه خصلات حمراء بيضاء البشرة تهتم كثيرا بجمالها، طلبت منا أن نحضر لها كريمات لماركات عالمية مقابل الحديث معنا، ليس لها صديقات .عندما كانت في السجن كانت تترأس عصابة تقوم بسرقة قفة زميلاتها، كما كانت تمارس السحاق مع إحداهن .

كثيرة الوشم على جسدها، موشمة أفعى من أسفل الظهر وصولا إلى الرقبة،رأس الأفعى يظهر من خلال كتفها، كما تحمل وشم آخر هو عبارة عن لهب في يدها . و في أسفل الظهر امرأة مربوطة بالسلاسل، أما بين أصابع يديها فمكتوبعليها أسماء اصدقائها .

كانت تدخن قبل دخولها السجن و أثناء تواجدها فيه، أما حاليا انقطعت عن التدخين و تعمل عند مصففة الشعر في تيبازة ، تحصلت على دبلوم الحلاقة أثناء تواجدها في السجن.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال العرض التاريخي للحالة الثامنة يتبين أن الوضع الأسري و الظروف القاسية التي كانت تعيشها الحالة هي السبب الرئيسي في إنحرفها و إقبالها على الجريمة، و تتجلى الظروف القاسية في وفاة الأب و بالتالي غياب المعيل للأسرة، وكذا هشاشة المسكن و سوء وضعيته وعدم لياقته، كل هذه العوامل دفعت الحالة إلى الرغبة في التمرد محاولة تغيير الوضعية السيئة التي تعيشها بمعية أفراد أسرتها.

ولعل الأمر الذي عزز لدى الحالة هذا التوجه هو عدم إمكانية مواصلة تعليمها و الذي زاد من حالة الإحباط و الرفض للظروف الاجتماعية .

كما أن التوقف عن الدراسة في المحيط الذي تقطن فيه الحالة يعني التوقف عن الإتصال مع فئات اجتماعية معينة التي كانت بمثابة المتنفس الاجتماعي و الثقافي الذي يخلصها من الظروف المزرية التي تعيشها في الريف.

و مما يدعم دوافع الإجرام لدى الحالة أيضا هو الظروف الاقتصادية لأسرتها و التي لم تتمكن في أغلب الأحيان من تلبية و اشباع احتياجاتها الضرورية و عيشهم على مساعدات الجيران الأمر الذي ساهم في إحساسها بالحرمان و الحاجة ،فشكلت لها مرة أخرى رغبة ملحة في تغيير أوضاعها و مساعدة أسرتها ، و ما من شك فيه أن مثل هذه الظروف المعيشية قد ساهمت في ذفع المبحوثة إلى ممارسة الجريمة ، و لعل إحترافها للدعارة و ارتكابها لجريمة السرقة و النصب و الاحتيال على شخصيات ثرية صورة معبرة عن واقعها الاجتماعي المرير.

و من هنا نستنتج أن حرمان المبحوثة من أبسط حقوقها الإنسانية شكل لديها ضغطاً و أشعرها بالظلم الاجتماعي، و تعد هذه الحالة نموذجية للتفكك الأسري،الذي من مؤشراته وفاة الأب وتعرضها لليتم في سن مبكرة بحيث لم تتجاوز الثامنة من العمر، ثم تخلي الأخ الأكبر عن مسؤولياته اتجاه أفراد أسرته و عدم تقديمه الرعاية و توفير الحماية بسبب تورطه في عصابة إجرامية تمارس تجارة المخدرات كان بمثابة النموذج و المرجعية الإنحرافية، هكذا و في ظل السلبيات المشار إليها تحولت الحالة إلى كائن اجتماعي عالة على أسرتها و على المحيطين بها، لتجد نفسها مجبرة على ممارسة الرذيلة و النصب و الاحتيال، كما نلاحظ من خلال عرض الحالة و بصورة جلية الإهمال و التغيب الواضح لدور الأم و الذي يظهر في قبولها و انصياعها لواقع إبنتها التي قررت العيش بالمدينة و العمل كمنظفة عند إحدى النساء، و اعتياد والدتها على غيابها طيلة أيام الأسبوع و إنتظارها في نهاية الأسبوع،هذا في حد ذاته يعد نموذجا لغياب الضبط و الردع و الرقابة الأسرية .

الحالة التاسعة: نصيرة (ق)

السن: 50 سنة

المستوى التعليمي: ثانوي

الحالة الاجتماعية: متزوجة

الحالة الاجتماعية للوالدين: متوفيين

الأصل الجغرافي:البويرة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية :ممرضة بمستشفى مصطفى باشا

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية: شقة

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى

تعيش الحالة رفقة زوجها وأبنائها الثلاثة، إبنها الاكبر يزاول دراسته في الجامعة و أما البنت الوسطى فهي متزوجة و لها بنتان، أما إبنها الأصغر فيبلغ من العمر 21 سنة ،كان كل من زوجها وكذا إبنها الأصغر أيضا يتعاطيان المخدرات و يشربان الخمر.

تعيش الحالة مع أفراد أسرتها في بيئة تتسم نوعا ما بالاستقرار،بين الحين و الآخر تحدث شجارات و خلافات بين الزوجين، في حين تحدث مناوشات كلامية مع إبنها الأصغر لتضيف قائلة: « انا عايشة مع راجلي و أولادي ثلاثة معدناش مشاكل في الدار نخرج صباح نخدم نرجع مع العشية ، كانت تحدث مناوشات بيني و بين زوجي و وليدي الصغير خطرات يجي سكران لدار ويسهر و يبات برا مع صحابو، حبس القرايا كي مجابش الباك، نقول باباه يراقبوا لخاطر أنا نخدم و هو متقاعد يظل في الدار ، ماعدا هذا عايشين بسلام» .

أما عن والداي المبحوثة فهم متوفيان و تضيف القائلة: « أنا تزوجت صغيرة كان عندي 18 سنة والديا متوفيين الله يرحمهم كانوا قدوة للمثال الحسن حرصوا على قرايتي حتى بديت نخدم في المستشفى، فرحوا بيا هذاك الوقت، كان عندي خويا يزطل و يجيبلنا مشاكل للدار داخل شحال من خطرة للحبس ، على هذيك كان بابا و يما يتأملوا فيا وحبوا يشوفوني حاجة».

يقوم أفراد عائلتها بزيارتها داخل السجن خاصة زوجها و إبنها الأكبر، كما أنه يقوم ببعث رسائل لها عندما يكون مشغولا، لم تكن المبحوثة تحتاج لشيء طوال تواجدها في السجن، حيث مكثت فيه مدة ثلاثة سنوات ولقد رحبت الأسرة بخروجها لكنها متأسفة لفقدان وظيفتها .

تقطن الحالة في شقة مستأجرة في الجزائر العاصمة بالقرب من المستشفى الذي تعمل به، كما أنها تملك منزلا بولاية البويرة ، إلا أن أبناءها لم يعتادوا على المنطقة. ، يتوفر المنزل الذي تعيش فيه على كل الضروريات،إذ يتكون من ثلاثة غرف و يبلغ عدد أفراد الأسرة أربعة أفراد، زو المبحوثة متقاعد أما الحالة فتقوم بمهنة التمريض بمستشفى مصطفى باشا بجناح تصفية الدم لأمراض الكلى .

الوضعية المادية للأسرة حسنة إلا أنها لم تكن راضية عنيها لتضيف قائلة: «أنا كنت نخدم و راجلي متقاعد نسكن في بيت مستأجر و راكي تعرفي الكراء في العاصمة شحال، و زيد مصروف الأولاد كبير ، هذي اديداس adidas بمليون هذا سروال 8000 دينار، هذا بول 5000 دينار، منحبش نخليهم يحتاجوا و لا نخلي حاجة في قلبهم باش ما يتبعوش الطريق العوجة».

لها مستوى تعليمي ثانوي و تجيد اللغة الفرنسية، تشجع أبناءها على مواصلة تعليمهم و ذلك لأنها تؤمن بفكرة الي ما قرى ما يدير والوا لتضيف قائلة : « كنت نوفر لأولادي كل شيء يحتاجوه ما نخلي عليهم حتى حاجة باش غير يكملوا قرايتهم و يخرجو من الجامعة بشهادة، وليدي الكبير قريب يتخرج، بنتي عاودت الباك 2 مرات أمبعد دارت الاعلام الالي في cfpa و ليدي الصغير تان عاود الباك كنت حابة يتعلم حرفة تفيدو بصح ما قبلش».

تقوم المبحوثة بالواجبات الدينية حيث تؤدي واجبات الصوم و الصلاة و قراءة القرآن، كما أنها مرتدية للحجاب قبل دخولها للسجن كانت متهاونة في أداء فريضة الصلاة إلا أنها و أثناء تواجدها في السجن أصبحت تواظب على الصلاة و كانت تدعوا الله أن يتوب عنها .

ارتكبت الحالة جريمة النصب و الاحتيال، ضحاياها كانوا من المرضى المصابين بأمراض الكلى استغلت وظيفتها للحصول على المال بالاشتراك مع أشخاص آخرين اتهمت بجريمة النصب و الاحتيال و تكوين جماعة اشرار .

لتضيف قائلة: « أنا كنت نخدم في المستشفى وين تصفية الدم كي يجوا المرضى نبعثوهم لعيادة خاصة فتحت من جديد مقابل مبلغ من المال عن كل مريض ، كنت ندي دراهم على المرضى لي يجوا يصفوا الدم وكانوا كثرتهم نساء باش ما يستناوش بزاف، خطرات يجوا و يروحوا بلا ما نصفيولهم الدم ، كنت متفاهمة مع واحد agent de securite يجبلي الناس الي يحبوا يصفوا الدم مقابل المال، كان يشوف المرضى الي يجوا شوية من بعيد، يتكلم معاهم كان يقولهم تحبوا تصفوا الدم و تروحوا بلا عراقيل، بطبيعة الحال المريض هذا واش يحوس أمالا يقولهم كاين ممرضة تخدم خارج توقيت العمل نتاعها تحبوا نعيطلها تجي على جالك بصح لازم تعطيها مقابل، أمبعد نتقاسموا الدراهم عن كل مريض يجيبوا ، حتى النهار الي زفتني واحدة تخدم معايا وحكموني في حالة تلبس حتى المريض قال الحقيقة و شهد ضدي» .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة يبدو أن الظروف الأسرية لم تكن سببا مباشرا و بالغ التأثير في تكوين الدافعية نحو إرتكاب جريمة النصب و الإحتيال على المرضى، فحتى و إن كانت تنحدر من عائلة عرفت الإستقرار المادي و المعنوي كما أنها تحوز على وضع معيشي مريح و لها وظيفة محترمة تضمن لها مدخول شهري يكفي نوعا ما احتياجاتها و احتياجات أسرتها. كما أنها لم تكن تعاني من الضغوطات والمشاكل مع زوجها و لا حتى مع والديها اللذان كانا يوفران لها كل وسائل الراحة قبل زواجها، أما زوجها فهو الآخر كانت على وفاق معه على الرغم من أنه كان يشرب الكحول ومع ذلك استطاعت التأقلم مع الوضع و حاولت تغيير طباعه حتى انقطاعه عن شربها .

كانت أسرة الحالة تعاني نوعا ما من التوتر بسبب تناول ابنها الأصغر للكحول، كما تعترف بأن زوجها لم يكن فائق العناية و الرقابة لإبنه المنحرف، إذ أن عدم

ممارسة الرقابة و عدم تفعيل آليات الضبط على مستوى الأسرة وخارجها فتح المجال أمام الإبن لممارسة سلوكات منحرفة .

كما كان دور الأم سلبياً و الذي يظهر بصورة جلية في الإهمال و التغيب لأدوارها في المنزل و انشغالها أكثر بوظيفتها طيلة النهار، و كان أكبر همها هو توفير المال لتلبية احتياجات أبنائها و توفير سبل العيش المريح حتى لا يحيدوا عن الطريق السوي، و لكن توفير الكماليات و المبالغة في تقديم المال للأبناء كانت له نتائج عكسية.

و منه يمكن القول أن البيئة الأسرية للمبحوثة حتى وإن عرفت الإستقرار و لم تعرف التصدع و التفكك المادي إلا أنها كانت تحوي نماذج انحرافية و مصابة بخلل على مستوى العلاقات و الأدوار و المكانة .

و إذا انتقلنا الي تحليل متغير المستوى التعليمي نجد أن الحالة متعلمة و نشأت في بيئة أسرية حرصت على توفير البيئة الملائمة و الشروط الضرورية لمتابعة تعليمها و حصولها على شهادة أهلتها لشغل منصب عمل محترم كممرضة في مستشفى عمومي ذو سمعة طيبة، كما أنها كانت حريصة على تعليم أبنائها و حثهم على مواصلة الدراسة و الحصول على شهادة جامعية .

و إذا حاولنا معرفة تأثير المستوى المادي و المعيشي نجد أن زوجها موظف و يعينها في الإنفاق على متطلبات البيت، ما يسهل عليها مختلف ظروف الحياة. كما أنها تملك فيلا و مستأجرة بيت في قلب العاصمة تقرب من مقر عملها و يتوفر منزلها على شروط العيش الكريم مجهز بكل الوسائل الضرورية و الكمالية .

و منه نتوصل إلي أن للحالة كان لها مستوى مادي حسن يؤهلها للعيش الكريم و لها مستوى تعليمي و ثقافي مرتفع إلا أن هذا لم يمنعها من إستغلال منصبها و الإحتيال على المرضى للحصول على أجر إضافي، مما يعني أن المستوى التعليمي و المادي لم يكن عاملا حاسما في إجرام الحالة و لعل ارتفاع المستوى التعليمي هو الذي أدى إلى احترافها النصب و الاحتيال.

مما يدفعنا إلى البحث عن مؤشر آخر قد يكون له دور فعال في اقبال المبحوثة على جريمة النصب و الاحتيال على المرضى ألا و هو الضحايا ، أغلب

ضحاياها هن نساء من المرضى اللائي يعانين من الفشل الكلوي كما أنهن طرفا ايجابيا في وقوع الجريمة و شاركن بسلوكاتهن في حصول الجريمة، فهم غالبا ما يتسمون بالاكتئاب نتيجة معانتهن من المرض تجعلهن هدفا سهلا، و هن من صنفهن مندلسون في فئة المجني عليهن الراضين ، كما هو الحال في ارتضاء الضحايا أن يدفعوا مبالغ مالية جراء القيام بغسيل الكلى خارج أوقات عمل المبحوثة، لنستنتج في الأخير أن الضحية له دور فعال في إقبال الحالة على ماقامت به من جرم قد أوصلها إلى السجن.

الحالة العاشرة: سليمة (م)

السن: 30 سنة

المستوى التعليمي: جامعي

الحالة الاجتماعية: عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين: الأم متوفاة

الأصل الجغرافي :عين الصفراء بولاية البيض

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية : عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية : بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية : المرة الأولى

توفيت والدة الحالة و هي لا تتجاوز الرابعة عشرة من العمر لها أخت صغرى تبلغ من العمر عشر سنوات و لها أخ أكبر منها سنا، كانت تعيش إلى حد هذه المرحلة العمرية حياة هادئة و مستقرة إلا ان قرر الأب الزواج مرة أخرى من امرأة لها بنت من زوجها الأول.

يعد زواج أبيها نقطة تحول في حياتها و بداية إنحرافها و هروبها مرات عديدة من البيت، إذ كانت تتلقى معاملة سيئة من طرف زوجة أبيها كما أنها كانت كثيرة الشجار مع إبنتها.

لتضيف المبحوثة قائلة: «أنا كنت عايشة لاباس عليا حتى النهار الي قرر بابا يعاود يتزوج ،أنا كنت متقبلة نوعا ما فكرة الزواج لكن المرأة الي تزوج بيها كنت نكرها ،من قبل ما تتزوج مع بابا، كانت جارتنا منتفاهمش معاها كنا كل يوم دبزة لحقت حتى ضربتني تسبني

تعايريني تخبي عليا الماكلة، بنتها تتمتع بكل حاجة تاكل ديمة الحاجة العزيزة تلبس الحاجة الغالية. هربت من الدار قداه من مرة كان بابا يرجعني و أنا كنت نقبل نرجع على جال أختي، حتى خويا الكبير هجر من الدار».

أخوها كان يتعاطى المخدرات و يتاجر بها يلقب بالشيطانة كما أنه دخل مرات عديدة إلى السجن.

وبعد حصول المبحوثة على شهادة البكالوريا كانت نادرا ما تزور أهله، اختارت الجامعة الأبعد عن مقر سكناها لتسجل بها حتى تتحجج و لا تعود للبيت، كانت تقيم بالإقامة الجامعية للبنات بعنابة أين احترفت الدعارة و التدخين و تعاطي المخدرات لينتهي بها الأمر إلى ارتكاب جريمة السرقة و الإختلاس.

لتضيف المبحوثة قائلة: « أنا خرجت الطريق كي ماتت يما مرت بابا هي الي زادت عليا بديت مع الأول نهرب من الدار أمبعد تعرفت على واحد كان يحبني و يعاوني يشريلي الهدايا و الحوايج، كان حتى يعطيني الدراهم يديني للمطاعم ناكل الحاجة الي شتهيتها كنت ندي معايا أختي، صح كان إنسان عاقل و وليد فاميليا. بعدها خطبني بصح كي رحت للجامعة تبدلت وليت نخرج مع من جات تعلمت الدخان الزطلة و رنقيلة و السهرات كنت نبات برا ونخرج مع الي عندوا طوموبيل ماركة، كي سمع بيا خطيبي بطل مني، جاء ليا لعنابة بلا ما نكون عارفة موالف يقولي، حكمني في la grand راكبة مع واحد و لابسة حطة مبدلة على واش كنت نلبس من قبل، كي شافني بلي شفتوا راح و مارجع أنا ما علابالیش بيه و الدنيا مزالها تمشي ما خلاصتش عندو» .

تعيش الحالة في منطقة ريفية يمتهن والدها الفلاحة حيث يملك قطعة أرض و عدداً من رؤوس الأغنام و البقر، يعيشون في مسكن ذا طابع تقليدي مكون من ثلاثة غرف يبلغ عدد أفراد الأسرة ستة أفراد. يحتوي البيت على كل الضروريات، يملك الأب سيارة من نوع سيمبول كما يعد الأب هو المصدر الوحيد لدخل الأسرة .

وفي هذا الصدد تضيف الحالة: « بابا ماكاش يخلي عليا كنا عايشين حياة بسيطة على برا في ملك بابا و رثوا على جدي يخدم في الفلاحة ، خويا ما يعاونوش، عايش وحدو في المدينة داخل قبو مع اثنين من اصحابو يبيع الزطلة داخل قداه من مرة للحبس عمرو و إذا تفكرنا ، حياتوا ضايعة».

عندما كانت تحت رعاية أبيها كان الأب هو من يقوم بالإنفاق عليها و لكن بعد هروبها من البيت تعرفت على صديق كان يقدم لها المساعدات المالية و يقدم لها الهدايا و الأغراض الضرورية ،و عند إلتحاقها بالجامعة كانت تعيش بالإقامة الجامعية كما كانت تمارس الرذيلة لتلبي إحتياجاتها و بعدما تخرجت من الجامعة لم تلجأ إلى أبيها و إنما بدأت بالعمل في مصنع من أجل توفير المال و كراء منزل مع صديقة لها.

تؤمن المبحوثة أن العلم هو بمثابة سلاح لمواجهة الحياة الصعبة ، متخرجة من جامعة عنابة تخصص تقني رياضي والدها له مستوى تعليمي ابتدائي أما أختها الكبرى فلم تتحصل على شهادة البكالوريا تعيدها للمرة الثانية ، تشجعها المبحوثة لمواصلة دراستها و الدخول للجامعة ، كانت تأمل ان تكون استاذة في مادة الرياضيات.

تتقن إستخدام جهاز الكمبيوتر كما أنها تملك محمول تستخدمه لأغراض علمية و إعداد البحوث و كتابتها و كذا لتحميل الرسائل، كما تستخدمه أيضا للترفيه و التسلية و التعارف مع أصدقاء جدد عبر الفايسبوك"Facebook" و الفايبر "viber"

تطالع الكتب خاصة التي لها علاقة بتخصصها الجامعي تقرا الجرائد (الشروق و النهار والحياة و بانوراما و العائلة) كما لم يسبق لها و أن اشتركت في المراكز الثقافية.

ارتكبت الحالة جريمة السرقة أين اتفقت مع صديقتين لها يعملان معها في مصنع للإنتاج الحليب و مشتقاته هما (نورة و أم السعد)، و بتحريض من شاب آخر خارج المصنع كانت له علاقة مع المبحوثة ، و الذي كان له خلافات مع مالك المصنع ، لكن المبحوثة لم تكن تدري عن الخلافات القائمة بينهما إلا أثناء التحقيق.

لتضيف قائلة: « دخلت نخدم في مصنع صغير للحليب كان غير كيما بدا الخدمة تعرفت على شاب من المنطقة الي كنت نخدم فيها كان يظل يتبعني أنا درت في بالي راني عجباتوا ،بصح هو حب يستغلني باش ينتقم من صحابوا كانوا شركة في لانساج أمبعد حبسوها، تفاهمت معاه و مع اثنين من الي يخدموا معايا كنا شركة في عملية السرقة سهلنا الأمور باش يدخلوا للمصنع وكان معاه العساس تان كومبليس ، دخلوا سرقة الآلات الغاليين

و الي ما قدروا عليها خسروها و لا كسروها ما خلاو والوا في المصنع، أمبعد عطاوني أنا نصيب، لوكان عرفت الأمور تسير بهذ الطريقة كنت ما نخسرش خدمتي» .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

بعد عرض التاريخ الشخصي للحالة يبدو أنها كانت تعيش في ظروف أسرية صعبة بعد وفاة والدتها وزواج أبيها من إمرأة ثانية، التي كانت تعاملها معاملة قاسية فكانت تتعرض للشتم و السب و الضرب و الإمتناع عن تقديم الطعام لها و التمييز بينها و بين بنت زوجة أبيها ، و غيرها من أنواع المعاملة الأسرية السيئة .

فغياب الحب و المودة في مرحلة الطفولة و في سن البلوغ يؤثر بشكل سلبي على شخصية الأبناء و خاصة عند وفاة الأم التي هي منبع الحنان و العطف لتحل محلها زوجة الأب الرافضة لهذه البنت، الأمر الذي دفعها إلى الهرب من المنزل مرات عديدة ورأت أن الخروج من هذه الوضعية يقتضي الحصول على شهادة البكالوريا و الذهاب لجامعة بعيدة أين تتمكن من الحصول على غرفة في الإقامة الجامعية .

مما يعني أيضا وجود فراغ عاطفي عند المبحوثة اتجاه فقدان أمها و الغياب الشبه التام لوالدها وعجزه عن تقديم الرعاية و الإهتمام النفسي و المادي للمبحوثة، ما أدى إلى حصول توترات و شجارات وتجاوزات داخل النسق الأسري، و كذا تعرضها للعنف الرمزي و الجسدي ما تولد عنه شعور بالوحدانية و التهميش وهو ما دفعها الي التفكير في الهروب من البيت ، ففي هذه الحالة يعتبر الهروب من الواقع الأسري سلوك لمواجهة العنف الذي كانت تتعرض له في ظل غياب سبل و استراتجيات لمواجهة عنف زوجة الأب .

و في هذا الصدد تناولت دراسة جانسون و آخرون عام 1987 Janson et Autre مدى وجود ارتباط قوي بين الإعتداء البدني و المعنوي والجنسي و الإنحراف و هي نفس ماذهب إليه وايتباك و سيمونس Whitbeck et Simons سنة 1990.[1]

و عليه نستنتج أن حالة التفكك الأسري الذي كانت تعيشه الحالة و كذا وجود نموذج إنحرافي داخل الأسرة و المتمثل في الأخ الأكبر الذي دفعته الظروف الأسرية

[1] فتيحة كركوش، مرجع سبق ذكره، ص140.

إلى ترك المنزل و المتاجرة في المخدرات أدى إلى ترك الحالة للبيت، مما يؤكد عدم وجود تعلق و إلتزام بالقواعد والنظم الاجتماعية أين يشعر الأبناء بالقطيعة مع أفراد أسرتهم، الأمر الذي يدفعهم إلى عدم احترام القيم الاجتماعية و النظم المتعارف عليها.

كما يظهر أن الظروف المادية لم تكن سببا مباشرا و بالغ التأثير في إنحراف المبحوثة فحتى و إن كانت لا تنتمي إلى أسرة غنية إلا أنها كانت تحوز على وضع معيشي مريح . كما صرحت الحالة أن والدها لم يقصر في تلبية احتياجات أفراد عائلتها الأساسية، غير أن زوجة الأب و في ظل غيابه كانت تتعمد حرمان المبحوثة من الطعام.

كما يظهر أيضا أن حرص الحالة على مواصلة تعليمها الجامعي و الحصول على شهادة لم يمنعها من احتراف الرذيلة و ممارسة جريمة السرقة وبذلك تكون إتخذت من التعليم و الدراسة في الجامعة فرصة للإستقلالية و العيش بحرية و كذا التحرر من القيود الأسرية.

الحالة الحادية عشرة : زينب (م)

السن: 24 سنة

المستوى التعليمي: الثامنة أساسي

الحالة الإجتماعية: عزباء

الحالة الإجتماعية للوالدين: يعيشان معا

الاصل الجغرافي: البليدة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية:عاطلة عن العمل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية: شقة

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى

عاشت المبحوثة في بيئة أسرية تتسم بالهدوء و الإستقرار المادي و المعنوي و يغمرها الحب و التعاون فيما بين أفرادأسرتها، إلا أن تعكر الجو الأسري و انقلبت إلى شجارات و خلافات و خيانة زوجية من الطرفين، الوالد كان يعمل نجارا من مدينة البليدة من أسرة معروف عنها العلم و التدين، و الأم مغربية الأصل ماكثة بالبيت ، لها أخت واحدة و ثلاثة إخوة ذكور.

لتضيف قائلة: « والديا كانوا متفاهمين بابا كان يخدم في نجارة و ماما قاعدة في الدار عمرها و إذا خرجت وحدها حتى أنها كانت دير العجار، تعرف بابا على ماما عندما كان في زيارة لأحد من اصدقاؤو في المغرب، كانت بيناتهم علاقة عاطفية قبل الزواج، المهم كانوا متفاهمين و ماما صابرة على الظروف بابا لخاطر من قبل ما تجي للدزاير كانت عايشة حياة المرفهين جدي الله يرحموا عندو الرزق يملك فندق و أراضي و حوانيت و ديار يكريهم، كي تزوجت بابا عشنا مع الأول في دار جدي من بابا كي زادت أختي الكبيرة و خويا و أنا، جدي من ماما اشترى دار في البليدة و عشنا وحدنا ، بابا كان يخدم نجار عند واحد و ماما قاعدة في الدار كنا نخرجوا نحوسوا و نروحوا نزورو العائلة في نهاية الأسبوع ، كنا عايشين حياة سعيدة، أمبعد بابا باع الطموبيل الي كانت عندو و حبس الخدمة و بدا يخدم طاكسيور عند واحد خارج الولاية. أمالا بدا بابا يجي نهار بنهار للدار بحكم الخدمة نتاعوا خاصة كي يروح بعيد، خطرات يقعد باليومين باش يرجع لدار مع الأول ماما والفت الوضعية ،كان كي يجي يجيبلنا كل ما لذة و طاب و نشروا حوايج ملاح المهم

مكان خاصنا والو، أمبعد تبدل و لا جافي تبدل كامل من جهة ماما و بدات تشك فيه بلي يخدع فيها ، و الشك نتاعها كان في محلو خطرة فتشت الطومبيل لقات أشياء خاصة بالنساء ،و قتاه تأكدت نتاع الصح كي عيطتلها امرأة في التليفون نتاع الدار هذاك الوقت مكاش البورتابل قاتلها راني نعرف راجلك مصطفى يخدم طاكسيور، منها ماما تبدلت ولات تخرج تعسو وين يروح ، تروح للحمام و لعند الجيران و للحفافة وتخرج للأسواق المهم من هذاك النهار ما قعدتش المرأة نتاع الدرا. من بعد بابا حبس الخدمة ما تفاهمش مع صاحبوا قعدنا مدة عام عايشين على صدقات الناس كانوا جيرانا دايرلنا قفة من الشهر للشهر فيها مواد غذائية و كنا نروحوا أنا و ماما لدار الرحمة نجيبوا القفة والماكلة في رمضان، كنا عايشين مزيرية نتاع الصح ،ماما كانت خطرات تروح تخدم عند وحدة في العاصمة تنظفلها الدار وخطرات كانت تبات عندها، من هذ الوقت ماما تبدلت و لات تقارن روحها بالمرأة التي تخدم عندها و حبت تعيش معيشتها، أمبعد تعلمت الدخان تتكيف وتخرج معاها في سهرات في الليل، و حنا كنا نقعدوا بالشهر وحدنا في الدار أنا و أختي الكبيرة و خويا كان بابا عايش عند يماه».

بعد فترة اشترى الأب سيارة و بدأ العمل مجددا و تحسنت الحالة المادية للأسرة و لكن افتقدت إلى التماسك و التواصل و الهدوء الذي كان يسودها من قبل ،فالأب كان يشتغل سائق طاكسي و الأم تغيرت سلوكاتها و أصبحت تدخن ونزعت الحجاب و أصبح لديها صديقات يخرجن للتنزه و قضاء نهاية الأسبوع بالمركب السياحي في سيدي فرج، كانت تبقى في المنزل طيلة أيام الأسبوع و أما نهاية الأسبوع فتترك أبناءها بمفردهم في البيت، كما أنها كانت حريصة على أن يعمل أبي في نهاية الأسبوع .

لتضيف المبحوثة قائلة : « كنا نقعدوا وحدنا في الدار أنا وأختي و خويا نطيبوا وحدنا نغسلوا وحدنا كل حاجة وحدنا، أختي الكبيرة كان عندها 12 سنة وخويا عندوا 10 سنوات و أنا 8 سنوات، كنا نديروا الطوايش في الدار، أنا وختي كان نهارنا ليل و ليلنا نهار في الليل نباتوا نتمسخروا في التليفون نعيطوا كي نلقاو راجل نهدروا و نقصروا معاه ونجيبوا صحاباتنا لدار يباتوا معانا المهم كنا عايشين غير الضحك و اللعب و الرقص».

بعدما بلغت الحالة الثالثة عشرة من العمر تعرفت على شاب من المنطقة التي تقطن بها و ربطتهما علاقة عاطفية، كما أنها طردت من المدرسة و هي في الثامنة

أساسي نتيجة تراجع مستواها التعليمي و كثرة تغيبها عن المدرسة و لباسها غير المحتشم و إستخدام الماكياج .

في هذا الصدد تضيف الحالة: «كي كنت نغيب كانت تجي جارتنا دخلني نقرا على أساس أنها خالتي، كنت نغيضها كي تشوف ماما ماتجيش للدار و قاعدين غير وحدنا كنت نكذب على جارتنا باش دخلني نقرا حتى النهار الي عرفت ماما جات للمدرسة تصقصي عليا قالولها كانت تجي أختك هي مازعفتش لخاطر كانت تعتبر جارتنا كي ختها هي الي كانت تتهلا فينا و تدينا للطبيب كي نمرضوا مع 12 نروحوا نفطروا عندها» .

بعدما طردت من المدرسة تابعت تعليمها بالمراسلة إلا أنها لم تنجح في اجتياز شهادة التعليم الأساسي و التحقت بمركز التكوين المهني الواقع ببورعرفة أين كانت تلتقي بصديقها و تذهب للتنزه معه في سيارته لأماكن بعيدة .

لتضيف قائلة: « كي كنت نقرا في المركز كنت نتلاقى مع كريم نروح معاه نجوزو نهار كامل حتى العشية باش نرجع للدار حتى نهار الي شافني خويا كنت في بيتزيريا شافني صاحبو و بيعني عيط لخويا جا، هذاك النهار راه في التاريخ بهدلني في الحومة مكاش الي ماسمعش بيا و لا ماشفنيش، جرني من شعري حتى لدار و يضربني بالركلة، كي لحقت دار ماخلاش فيا تعاوني عليا هو ماما ضربوني حتى طحت تغميت» .

بعدها قررت الأسرة فرض إرتداء الحجابعلى المبحوثة و عدم الخروج من البيت لأي ظرف من الظروف، كما أنها انقطعت عن الدراسة مجددا، إلا أنها لم تتمكن من قطع علاقتها مع صديقها و استمرت بالتواصل معه عن طريق أخيها الأصغر سنا. و بعد مدة تمكنت من الخروج من البيت و كررت اللقاء به و اكتشفت الأسرة استمرارها باللقاء به.

لتضيف الحالة قائلة: «خطرة تعاونوا عليا ماما ضربتني بالغطاء نتاع la cocote minute كسرتلي سناني خويا تفنن في ضربي حرقني بالفرشيطة في يدي و رجلي قطعلي شعري بالموس ، جبدلي لحمى بالكولاب ما خلاش فيا، كي جا بابا شافني ما قدرش يزيد يضربني عيط عليا برك، قعدت ثلاثة أشهر و أنا نروح لسبيطار نتاع الدويرة نداوي الحريق كان من الدرجة الثالثة مزال لحد الآن آثار في يدي».

بعدها تقدم الشاب لخطبتها لكن أسرة المبحوثة رفضته لأنه كان يتعاطى المخدرات ليصبح فيما بعد يتاجر فيها، كما أنه تمكن من استمالة أخويها الأصغر سنا ليصبحا مدمني مخدرات، كما قامت المبحوثة بالهرب من المنزل عدة مرات إلا أنها كانت تقصد خالتها المطلقة و التي كانت متشاجرة مع أمها، و لكن أختها تقوم بإرجاعها للمنزل، و بعد تدخل الجيران و الأهل قبلت الأم بأهل صديقها و تمت خطبتها .

لتضيف الحالة قائلة: « كانت فرحتي كبيرة كي انخطبت ودرت الفاتحة بصح مادامتش فرحتي و فسخت الخطبة بعدما سمعت بلي راه يعرف واحدة أخرى».

بعدها أصبحت المبحوثة تتعرف على شبان ثم تقطع علاقتها بهم كما أنها كانت تذهب مع أمها لحضور السهرات التي كانت تقام في الصيف في سيدي فرج أين كانت تتعرف على شباب كما كانت والدتها تعرفها على شخصيات غنية .

لتضيف الحالة قائلة: « كنت عايشة أكثر الوقت عند خالتي تسكن في العاصمة كنت نروح مع ماما عند صحاباتها كانت تزوخ بيا و تقولهم هذي بنتي ، أنا كنت شابة و طويلة الي يشوفني يتمناني، ماما كانت تقضي صوالحها بيا كي تحب تشري مثلا تديني معاها و تقدمني على أساس أني اختها امبعد أنا نعجب هذاك الشخص و يعطيلها الحاجة الي تكون حبتها بأقل ثمن و لا يعطيهالها باطل».

أين أصبحت الحالة تقضيى حوائجها بهذه الطريقة كما أنها كانت تتعرف على شخصيات غنية و تسهر معهم مقابل شراء هدايا ثمينة و الحصول على المال و ألفت الحالة حياة البذخ و الرفاهية و لا تقنع بالقليل .

لتضيف قائلة: «نخرج مع واحد نكون عاجباتوا نديلو الي موراه و الي قدامو نخرجو نحوسو نطلب منوا يجبلي غير لي كادو الي غاليين».

و بعدها سلكت المبحوثة دربها بمفردها بعدما نبذها جميع أفراد عائلتها و بعد محاولات حثيثة من أمها و أختها الكبرى لإرجاعها للطريق السوي، تؤكد الأم أنها لم تكن تدري أن ينتهي المطاف بإبنتها هكذا، لم تدرك عواقب ما كانت تقوم به عندما كانت تعرفها على رجال أغنياء قصد تلبية حوائجها كشراء أشياء باهظة الثمن كالأثاث و الملابس و الزينة و المجوهرات بغير ثمنها الحقيقي، الأمر الذي دفع الحالة إلى

الإعتياد على مثل هذه التصرفات و الحصول على كل ما ترغب فيه عن طريق استغلال جمالها و مفاتنها.

لتضيف الأم قائلة: «حبيت نرجعها للطريق البنات الي قدها راهم مزوجين بأولادهم أنا بناتي حتى واحد ما دقدق في الباب يخطب، عندهم سمعة سيئة في الحومة قطعت لياس منها تبريت منها نتمنى برك أختها الكبيرة تتزوج راهي في ثلاثينات، رحلت من المنطقة الي كنت فيها راني كارية في باب الزاوية بلا ما توجد الدار في بني مراد شريتها و راني نعاود فيها ،أولادي الصغار ضاعولي خرجوا من القرايا و تعلموا الدخان و الزطلة و يسنيفوا غير كيما الصغير لحقت عليه في اللحظة الأخيرة بعدما تعاطى كمية زائدة نتاع الهروبين، قعد يومين و هو في السبيطار، و الآن راه يعالج في مركز مكافحة الادمان في فرانس فانون».

كانت تعيش المبحوثة في شقة مكونة من ثلاثة غرف مجهزة بالوسائل الضرورية يبلغ عدد أفراد الأسرة سبعة أفراد، كانت الوسطى في ترتيب إخوتها، مصدر الدخل هو الأب الذي كان يعمل نجارا ثم سائق طاكسي، مصدر دخله غير دائم الأمر الذي دفع الأم في كثير من الأحيان إلى العمل كمنظفة في المنازل لمساعدة أبنائها كما كانت تتلقى مساعدات من طرف الجيران و الهلال الأحمر الجزائري وكذا دار الرحمة المقابل لثانوية ابن الرشد ، كما كانت تجمع الصدقات من المساجد في العاصمة أين لا يتعرف عليها .

وبعدها استقلت الحالة للعيش بمفردها أين استأجرت بيت في العاصمة كانت تعمل مع شبكة مختصة في سرقة السيارات و تدّعي أنها افريست " femme d'afaire " .

تمكنت المبحوثة من مواصلة تعليمها بالمراسلة إلا أنها لم تتحصل على شهادة التعليم الأساسي، إلتحقت بمركز التكوين المهني و التمهين لكنها لم تكمل التربص التطبيقي، تشاجرت مع المديرة وتم طردها كما أن والديها منوعوها آنذاك من الخروج من البيت. أما المستوى التعليمي للوالدين فهو الطورالمتوسط ، يجيدون التحدث باللغة الفرنسية كما كانت المبحوثة كثيرة التردد على المركز الثقافي القريب من مقر سكناهم أين كانت تلتقي برفاق لها ،و أنها كانت تتعلم استخدام الإعلام الآلي .

تملك الحالة جهاز كمبوتر موصل بشبكة الإنترنت تستخدمه للتعارف و ربط علاقات مع شباب خارج الوطن أين تمكنت من التعرف على كهل من دبي، فتقدم لخطبتها في الجزائر محملا بالهدايا و جهاز كمبيوتر محمول و هواتف نقالة لكن علاقتها لم تستمر على إعتبار أنه كان متزوجا.

كما كانت تطالع الجرائد و تحبذ المواضيع الاجتماعية وتمكنت من تعلم اللغة الفرنسية و اتقأنها.

لتضيف المبحوثة: « تعلمت الفرنسية لخاطر كنت نخرج مع شخصيات نحب نبين نروحي حاجة ما نحبش نكون وحدة رخيسة» .

ضحايا المبحوثة كانوا من فئة الرجال لا تربطها بهم علاقة قرابة و كانوا من الأثرياء، في بداية الأمر كانت تستغل جمالها و مفاتنتها للإغراء بغية تسهيل الحصول على أغراض معينة، و بعدها أصبحت تمارس بعض الأفعال غير الأخلاقية مع الشخصيات الثرية و كذا الخروج معهم للتنزه و السهر.

لتضيف قائلة :" كنت نعرف وليد شخصية معروفة في البلاد يشتغل في الرياضة كنت نعجبوا بزاف في عيد ميلادي جابلي فلة عبابسة تغني دارلي حفلة مطنطنة" .

و حتى تبرهن على صحة تصريحاتها قدمت لنا مجموعة من الصور المخزنة في ذاكرة هاتفها النقال لذكريات خاصة بالحفل مع فلة عبابسة و أصدقائها.

تعرفت على شاب يشتغل في أحد المركبات السياحية بتيبازة، الذي اقترح عليها أن تحضر رجالاً لهم سيارات فاخرة خاصة في فصل الشتاء أين يقل العمل عندهم لتضيف قائلة: «عرفت واحد اقترح عليا نخدم معاه قالي أنت ماعليك غير تجيبي الي تعرفيهم هنا في تيبازة و خاطيك أمبعد كانت جماعة هي الي تتكلف بسرقة السيارات ، هكذا والفت نجيبلهم مشتراية بدون مشاكل و أنا ندي المقابل دراهم، المرة الأخيرة جبت واحد أمبعد خرجنا نحوسوا في البحر استغلوا الفرصة و داولو طومبيل مرسيدس و تعداو عليه» لتصبح المبحوثة تعمل في شبكة مختصة لسرقة السيارات إلا ان نصبوا لهم كمين ليتم القبض عليهم.

ملاحظات حول المبحوثة :

بيضاء البشرة وشقراء الشعر جميلة جدا ، طويلة القامة تُكنى بنانسي بالنظر للتشابه بينها و بين المغنية اللبنانية نوعا ما، تملك سيارة سبق وأن تعرضت لحادث مرور حيث كانت متناولة لمواد مخدرة، صوتها خشن نتيجة إفراطها في التدخين و تعاطي المخدرات.

كما لا تتوان الحالة بتقديم المساعدة و العون للمحتاجين و الفقراء .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

بعد عرض التاريخ الشخصي للحالة يبدو أن المبحوثة عاشت مرحلة الطفولة عرفت من خلالها الإستقرار و الهدوء و الإهتمام و الرعاية من طرف الوالدين ، لكن هذا الحال لم يستمر طويلا حيث تغير الوضع عند امتهان الأب سائق سيارة أجرة و تعرفه على نساء آخريات، أصبحت حينها الأم تشعر بخيانة زوجها ما دفعها إلى تغيير أسلوب حياتها و التخلي عن واجباتها اتجاه ابنائها و انشغالها بمراقبة زوجها و بعدما تأكد لها خيانة زوجها لها أهملت البيت الزوجية و تخلت تمامًا عن أبنائها .

و عليه فحالة التفكك الذي عرفته البيئة الأسرية للمبحوثة وقف عائقا أمام النمو الطبيعي و الجسمي و الاجتماعي للحالة، ففي المرحلة العمرية التي كانت تحتاج فيها إلى المتابعة و الرعاية و الإهتمام الضروري وجدت نفسها بمفردها تواجه تقلبات الدهر بمعية أختها و اخيها الأكبر منها، و هي في مر الزهور لم تتجاوز الثامنة من العمر، هكذا ففي غياب المراقبة الوالدية اعتادت على اللهو و اللعب و السهر و إدخال الغرباء و الأصدقاء إلى المنزل و كذا المبيت خارج المنزل دون وجود رقيب و لا رادع أسري و إجتماعي .

و عليه فتعد القدوة المنحرفة للآباء كانت بلا شك وراء إنحراف الأبناء ممايؤكد على أهمية تاثير المستوى الخُلقي للوالدين على تكوين شخصية الأبناء .

و من جراء غياب الوالدين عن المنزل كانت الحالة تشعر بالفراغ و الحرمان العاطفي ما جعلها تربط علاقة عاطفية مع أحد الشبان المنحرفين و في سن مبكرة جدا و إهمالها للدراسة ومن ثم التوقف عن مواصلة تعليمها مما يعني انخفاض المستوى التعليمي ساهم بشكل مباشر في قبول ثقافة الإنحراف و الجريمة.

كما أن توقف الأب عن العمل دفع الأم إلى التخلي عن بعض قيمها و مبادئها و جعلها تبحث عن سبيل آخر لتوفير لقمة العيش لأبنائها، ففي بداية الأمر كانت تعتمد على جمع المساعدات الخيرية من الجيران و الجمعيات الخيرية بالإضافة إلى ما تجنيه من عملها كمنظفة عند إحدى النساء،إلا أنه بفعل حصول الأب على وظيفة أخرى تحسنت الحالة الإقتصادية للأسرة ،لكن في الوقت ذاته أصبح للأم رغبة جامحة في تقليد النساء اللواتي كانت تشتغل عندهن ليصبح هاجسها هو " العيش كيما الناس الفوق" ، فكان أكبر همها هو الملابس الفاخرة و المجوهرات و السهر، و تجهيز البيت بأحدث الأثاث و الوسائل و التقنيات الأمر الذي دفعها إلى استغلال إبنتها (المبحوثة) في الحصول على كل ماترغب عن طريق اقامة علاقة عاطفية مع أحد الشخصيات الثرية ،فكان السبيل الذي لجأت إليه فيما بعد المبحوثة و جعلها تعتاد حياة اللهو و الترف و السهر، كما أنها تمادت إلى حد استغلال جسدها في الحصول على كل ماترغب من امتلاكه أشياء ثمينة و الأمر الذي جعلها تلجأ للعيش بمفردها و من ثم الإنخراط في عصابة تستغل الفتيات لسرقة السيارات الفخمة.

و ما نستنتجه أيضا من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة أن الضحية ساهم أيضا بقسط وافر في وقوعه ضحية جرائم السرقة و النصب و الإحتيال ،فأغلب ضحاياها من جنس الرجال و خاصة من فئة الكهول و كبار السن الأثرياء الذين يبحثون عن المتعة و اللهو ،وهم من سماهم الباحث فون هنتينق الضحايا الذين يعانون من الوحدة، إذ تعد هذه الفئة من ضحايا السرقة و خاصة النصب و الإحتيال المحتملين و يشبهون إلى حد بعيد المولعين بالكسب المادي ،و لكنه في هذه الحالة الولع بالصحبة و السعادة و البحث عن المتعة و هم غالبا من الفئات التي تعاني من الفراغ العاطفي أو المتعطشون للصحبة .

كما أن أغلب ضحايا المبحوثة ممن هم أكبر سنا منها و خاصة من الكهول و المسنين الأثرياء و حسب ما جاء في دراسة قام بها موسى سعود حول موضوع شكوى المجني عليه فأنه غالبا ما يقع المسنون ضحايا لجرائم النصب و الاحتيال كالادعاء بالقدرة على إعادة الشباب اليهم.[1]

[1] موسى سعود محمد، شكوى المجني عليه،مرجع سبق ذكره، ص87.

الحالة الثانية عشرة: سعيدة (ت)

السن: 45 سنة

المستوى التعليمي: بدون مستوى (أمية)

الحالة الإجتماعية: متزوجة

الحالة الإجتماعية للوالدين: متوفيين

الأصل الجغرافي: مدينة البليدة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية: عاملة نظافة في المنازل

نوعية المسكن قبل إيداع المؤسسة العقابية: بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى

فقدت الحالة والديها إثر حادث مرور و هي لم تتجاوز الثانية عشرة من عمرها تكفلت جدتها من أبيها حضانتها، أمها كانت مغربية الأصل فكان أقاربها من أمها كلهم متواجدين في المملكة المغربية ، كما أنهم لم يقوموا بزيارتها و لا يسالون عنها، لم يتبقى لها سوى أقاربها من أبيها في الجزائر.

عاشت سنتين مع جدتها التي كانت تحسن معاملتها قبل أن يتوفاها الله .في أعقاب ذلك أخذتها عمتها الكبيرة للعيش معها في المنزل إلا أن زوجها لم يتقبل وجودها و كان يخلق المشاكل و يتشاجر مع عمة الحالة لأبسط الأمور ،و لذلك قررا تزويجها مع شاب من المنطقة يعمل كمساعد بناء و يفوقها بخمسة عشرة سنة و هي لم تتجاوز السابعة عشرة من العمر آنذاك .

لتضيف قائلة: « كنت عايشة عند عمتي بصح راجلها قبيح بزاف و عقليتوا خشينة عمري ولاشفت الضحكة على وجهوا كان دايما يخلق المشاكل في الدار خاصة كي نكونوا على الطاولة نتعشاو ، كي يشوفني تقولي يشوف الجن ، ما يحبنيشو حسيت بلي كنت عالة عليه، عندوا 8 ذراري و كان ما يكفيهمش، يخدم 2 خدمات، أمالا كي كان عندي 17 سنة جا خطبني واحد من معريفة راجل عمتي ، قبلت بيه قلت بالاك تتبدل حياتي ونتهنى ، بصح شفت المرار معاه».

تزوجت المبحوثة مع رجل يفوقها في العمر و ليس له عمل دائم، يسكن مع والديه و إخوته الخمسة، أنجبت طفلا واحدا لتأخذ حياتها منحى آخر، أصبح الزوج

يتغيب عن البيت لمدة تفوق الشهر كما أنه لا ينفق عليهم، بقيت على هذه الحالة مدة ستة أشهر.

لتضيف قائلة: « كنت عايشة كي الخدامة بلا مقابل أنا كنت رافدة الدار باش غير ما يدابزوش معايا و ما يحاوزونيش و ناكل أنا وليدي لقمة، عمري و لا قلت لالا و لا راني عيانة و لا راني مريضة ...نخدم كي روبو ، نخدم في والديه و خياتوا و نساء خاوتو».

بعدها قررت المبحوثة التوجه إلى القضاء و رفعت شكوى إهمال و التخلي عن واجباته نحو أسرته، لكن لم تثبت في حق زوجها التهمة لأنها كانت تقيم مع والديه و باقي أفراد أسرته الذين شهدوا ضدها، ليصبحوا فيما بعد يسيئون معاملتها و يشتمونها و لا يقدمون الطعام لها.

لتضيف قائلة: « بعدما رفعت قضية إهمال على زوجي عائلتوا شهدت ضدي و يماه شهدت بلي يمدلها مصروف الدار و هي تنفق عليهم ، وخدمة وليدها تفرض عليه يتغيب عن الدار، بعدها كي رجعت لدار جهنم كانت تستنى فيا ولاو يخبوا عليا الماكلة يغلقوا عليا الكوزينة و يسبوني و يضربوا وليدي، حبسوه من القرايا، خطرة ضربتني أختوا بالكرسي على ظهري».

بعدما تدهورت الحالة المادية للحالة قررت البحث عن عمل في الحمامات و المستشفيات الخاصة و روضات الأطفال . عملت كمنظفة في مستشفى الورود لمدة سنة واحدة، بعدها تم غلق المستشفى لظروف مجهولة، عملت أيضا في حمام إلا أنها لم تتمكن من مواصلة عملها لأنها كانت مصابة بداء السكري و ضغط الدم فاقترحت عليها صاحبة الحمام العمل عندها في منزلها.

لتضيف الحالة في هذا الصدد قائلة: «خدمت في حمام أمبعد وليت نطيح ونتغم حبيت نحبس من الحمام، عليها مولات الحمام قاتلي أرواحي تخدمي عندي في الدار تشدي الذراري وطيبي و تخدمي الشغل، قبلت وخطرات كنت نبات عندها انا وليدي خاصة في المناسبات و العيد و المولود ولا عاشورا».

كانت تعيش الحالة برفقة إبنها في غرفة مهترئة في سطح البيت الذي هو ملك لوالدة زوجها، لا تملك أدنى ضروريات العيش في حي شعبي في المنطقة المسماة حي دريوش، هي من كانت تنفق على إبنها ليس لها عمل دائم ، متوسط دخلها الشهري

عشرة آلاف دينار، تتلقى مساعدات من طرف معارف المرأة التي تشتغل عندها منظفة.

للمبحوثة مستوى تعليمي إبتدائي، إبنها تم طرده من المدرسة في السنة الأولى متوسط بسبب اعتدائه على أستاذ و كذا تدني مستواه التعليمي، أما زوجها فهو أمي لا يجيد القراءة و الكتابة.

لم يسبق للمبحوثة وأن تم إدانتها من قبل كما صرحت أنها المرة الأولى التي قامت فيها بعملية السرقة نتيجة ظروف قاهرة، أما عن الضحية فهي صاحبة المنزل التي تشتغل عندها،لتضيف قائلة: « وليدي تعلم يتكيف و هو صغير في العمر أمبعد ولا يدور مع الي كبار عليه علموه الزطلة و الكاشيات، كان يروح مع صحابوا للبحر و يسهروا كان يدخل لدار مع الفجر، خطرة كانوا سكرانين وجايين من البحر في الليل مع إثنين من صحابوا دخلوا في بوستة la poste حكموهم الدرك ودارولهم قضية وجوزوهم للشرع في قضية السياقة في حالة سكر و تحطيم أملاك الدولة ، حكموا عليه بغرامة مالية 10ملايين وعام سورسي، ما لقيت كيفاه ندبر الدراهم الغرامة و المحامي، لوكان يسمعوا بيه دار زوجي يحاوزوني من الدار و خفت نقول للمرأة الي نخدم عندها تحاوزني هي تان من الخدمة. »

بعدها لجأت المبحوثة إلى سرقة المبلغ المالي من ربة عملها، كانت تدري أين تقوم بإخفاء المال وبعد شهرين تم اكتشاف المبلغ المسروق من البيت ليتم ابلاغ الشرطة ، ويتم استجواب كل من في البيت بمن فيهم المبحوثة و التي كانت المشتبه الأول في القضية، لتعترف في الأخير أنها هي من قامت بسرقة المبلغ المالي من أجل ابنها حتى لا يسجن لتسجن هي بدله ويحكم عليها بسنتين سجناً.

التحليل السوسيولوجي للحالة :

من خلال عرض التاريخ الشخصي للحالة يبدو أنها كانت تعيش في ظروف أسرية صعبة نتيجة فقدان والديها على إثر حادث مرور و هي لم تتجاوز الثانية عشر من العمر. نشأت فيما بعد عند أهل والدها أين كانت تتعرض إلى معاملة قاسية من طرف زوج عمتها في غياب الجو الأسري الملائم .

و البيت المنهار عاطفيا يعني ذلك البيت الذي يسير بطريقة تقليدية و يتخذ ولي الأمر الذي هو زوج العمة موقفا و حكما تسلطيا لا مجال فيه للعواطف و

للتنفيس، فانهيار العاطفة يرجع إلى الإستبداد و القسوة المبالغ فيها و عندئذ تكون العلاقات الأسرية تحكمها المادة، فكانت تشكل المبحوثة بالنسبة له عالة على أفراد أسرته، الأمر الذي دفعه إلى تزوجها بأول شخص يتقدم إلى خطبتها، و حصل ما كان يرغب فيه و قام بتزويجها بشخص لا تتوفر فيه الشروط و المؤهلات التي تساعده على تحمل المسؤولية، لتعيش الحالة مرة أخرى في واقع أسري يفتقد إلى الإنسجام و المودة و المسؤولية و يتسم بالنبذ و القهر و الحرمان لتعيش بمثابة خادمة لأهل زوجها و تصبح مرة أخرى كائناً غير مرغوب فيه ،و تشير هذه الحالة إلى قساوة المعاملة التي يمكن ان تتعرض لها المرأة في حالة غياب الوالدين و المتمثلة في الحرمان من التعليم و الإستغلال البشع و الإمتهان و الإضطهاد النفسي و الجسدي على حد سواء.

و هذا ما يعكس أيضا الواقع الاجتماعي للمرأة الجزائرية التي قد لا تجد سند لها في الحياة و لا تملك شهادة علمية تؤهلها لشغور منصب عمل لتصبح امرأة منبوذة إجتماعيا وتشعر بالظلم و القهر الاجتماعي، و غير قادرة على مواجهة ضغوطات المجتمع و من ثم تستسلم للانحراف وارتكاب الجريمة عند أول عائق يعرقل و يهدد حياتها.

و على الرغم من أن الحالة عاشت في بيئة أسرية مفككة و متصدعة لا مكانة فيها للإنسجام و التفاهم و المسؤولية إلا أن هذه الظروف لم تكن سببا مباشرا و بالغ التأثير في دفع الحالة إلى ارتكاب جريمة السرقة، ولعل تدني مستوى المعيشي للمبحوثة وتخلي الأفراد الفاعلين في الأسرة عن مسؤولياتهم اتجاهها و إتجاه إبنها جعلها تتعرض للمهانة والمرض، الأمر الذي دفعها للعمل في البيوت كمنظفة و مربية أطفال بأجر زهيد ،لا تتحصل من خلاله على أبسط حقوقها المتمثلة في التأمين و الرعاية الصحية وغيرها، ماجعلها محل أطماع و استغلال و إذلال من طرف الآخرين ،الأمر الذي دفعها إلى السرقة استجابة للظروف الطارئة و المتمثلة في دفع حقوق الغرامة المالية تفاديا لسجن إبنها المتورط مع جماعة من المنحرفين.

ومن هنا نستنتج أن لتدني الظروف المادية لهذه الحالة وعدم وجود معيل و حامي لشؤونها و شؤون إبنها علاقة باقبالها على جريمة السرقة.

كما أن للضحية دورا في تعرضها لجريمة السرقة و فتتحمل نصيبا من المسؤولية و لو بصفة جزئية و ذلك بسبب عرض ممتلكاتهم ذات القيمة دون توفير الحماية والضمانات اللازمة، الأمر الذي أثار و أغرى المبحوثة عند أول مشكل صادفها.

وهي نفس النتيجة التي توصل إليها الباحث ولفقانق و الذي توصل إلى أن الضحايا في بعض جرائم ضد الممتلكات قد يسهمون في تهيئة الفرصة لإرتكاب السلوك الاجرامي عن طريق أسلوب الإهمال في المحافضة على أموالهم أو بعرض ممتلكاتهم ذات القيمة العالية .

كما وفر الضحية أيضا هنا فرصة تعرضها للسرقة عن طريق إدخال الغرباء للبيت دون توفير الحيطة و الأمن على ممتلكاتهم و مالهم، و هذا ما ذهب اليه كلا "من الباحثين ماركوس فيلسون و كوهن" Marcus FelosonN et L. Cohen "و التي أرجعت نظريتها ارتفاع معدلات الجريمة إلى التغير الإجتماعي الذي انبثقت عنه أنماط جديدة من النشاط الروتيني "[1]،ومن الأمثلة عن الأنشطة الروتينية ما ينطبق على الحالة المدروسة وهي النمط الروتيني في إدخال الغرباء إلى البيت أو الممتلكات بدون أخذ الحيطة و الحذر، و يرى الباحثان أن الارادة الإجرامية تتوافر بغياب الحراسة و التي تهيئ للمجرم الفرصة و الموقف المناسب.

[1] طالب أحسن،مرجع سبق ذكره،ص60.

الحالة الثالثة عشر: نسرين (م)

السن: 23 سنة

المستوى التعليمي: جامعي

الحالة الاجتماعية: عزباء

الحالة الاجتماعية للوالدين: يعيشان معا

الأصل الجغرافي: الدويرات بمدينة البليدة

الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة العقابية: طالبة

نوعية المسكن قبل ايداع المؤسسة العقابية: بيت تقليدي

عدد مرات دخولها المؤسسة العقابية: المرة الأولى

تنتمي الحالة إلى عائلة تفتقد إلى الإنسجام الأسري، الأب مصاب باضطراب عقلي و مدمن على الأقراص المهلوسة ، يحمل البطاقة الحمراء و التي تعني أنه مصاب بمرض عقلي مما يرفع المسؤولية عنه، عندما يصاب بإنهيار عصبي يقوم بتكسير الأثاث و ضرب أبنائه و تعنيفهم بدون وعي منهم، ثم يقع مغشيا عليه ليتم نقله إلى مستشفى فرانس فانون أين يتم إعطاؤه المورفيرم.

أما الأم فهي من تملك زمام الأمور في العائلة، صاحبة الكلمة الأولى و الأخيرة ، لا يتجرأ أحد من الجيران التقرب منها أو حتى الحديث معها بالنظر إلى عدوانيتها الزائدة، قامت بضرب أحد جيرانها بسلاح حاد على إثر خلاف نشب بينهما، أما في داخل البيت فلا تتغير الأمور كثيرا فهي تعامل بقسوة أبناءها (الضرب و الشتم و الطرد من البيت)، طريقة كلامها و نبرات صوتها توحي أنها امرأة عدوانية تقول عنها إحدى جارتها : « هذيك عدارية و قبيحة ماتعرفش الحشمة و ماشي بنت أصل، بنت الزنق مكاش الي ما يعرفهاش في الدويرات كامل يعرفوها رجال و نساء و اطفال».

أما عن معاملتها لابنائها فالمهم عندها هو جلب المال في آخر النهار و لا يهم المصدر. أبناؤها يعملون في محطة نقل المسافرين البرية بالبليدة، الواحد منهم له طاولة لبيع المشروبات و الحلويات و أما خفية يتاجر في المخدرات، والآخر منهم يعمل كحارس لموقف السيارات، وقد أتهم عدة مرات بسرقة السيارات من الموقف الذي يعمل به، أما معاملتها مع بنتها فإنها لا تختلف إلا أنها لا تجبرها على جلب المال .

أما بخصوص الأب فهو عاطل عن العمل بحكم اضطرابه العقلي ،كثير الشجار يحمل معه دائما سكينا بحيث لا يتجرأ شخص من الإقتراب منه أو التعامل معه، يبيع أحيانا الأقراص المهلوسة للمدمنين، كما أنه معروف عنه سرقة الهواتف النقالة و إعادة بيعها في المنطقة المسماة " باب الجزائر".

يبلغ عدد أفراد عائلة المبحوثة سبعة أفراد يقيمون في منزل تقليدي قديم مكون من ثلاثة غرف في حي شعبي يعرف بالدويرات و معروف عنه بكثرة حالات الإجرام و الإنحراف .

تتابع الحالة تعليمها بجامعة التكوين المتواصل المتواجدة ببراكني المعروفة "بالسمباك " وتدرس تخصص قانون الأعمال. أما المستوى التعليمي لوالديها فهم أميين، إخوتها الذكور لهم مستوى تعليمي إبتدائي، الحالة هي البنت الوحيدة بين إخوتها الذكور التي تحظى بحرص والدتها على متابعة تعليمها و هذا عكس إخوانها الذين لم تشجعهم على متابعة تعليمهم.

تطالع الحالة الجرائد خاصة منها التي تتناول المواضيع الاجتماعية بالمقام الأول و لكن هذا لا ينفي قرائتها للجرائد الأخرى كالخبر و الشروق، كما أنها تطالع الكتب التي لها علاقة بمجال تخصصها الجامعي، تجيد استخدام جهاز الكمبيوتر و كذا شبكة الأنترنت لكنها لا تملك خدمة الأنترنت في البيت.

ترتاد إلى المراكز الثقافية لتصفح الأنترنت على اعتبار أنه يقدم خدمات بأقل الأسعار لتضيف قائلة : «خطرات كنت نروح للمركز الثقافي على جال الانترنت من الصباح لعشية نوجد البحوث نتاعي أمبعد نقعد في الشات نحكي و نتعرف على شبان».

الضحية هي صديقة لها تتابع معها الدراسة في جامعة التكوين المتواصل، تعود أحداث القضية إلى صائفة 2006 حيث تقدمت الحالة من الضحية والتي تربطها معها علاقة زمالة و صداقة خلال أطوار الجامعة، تبادلا خلالها زيارات بين العائلتين و طلبت منها اعارتها طاقم من الذهب لتتزين به في فرح زفافها ثم تعيده لها بعد ذلك، و حرصت على ترتيب خطتها على أنها فعلا مرتبطة مع شخص و أن موعد العرس ما هو إلا أيام معدودات ، صدقتها الضحية كما اشفقت على حالها بعد أن زارتها في مقر سكناها و شاهدت الوضعية التي تعيش فيها. قدمت لها الضحية أطقمة من ذهب ،

بعدها بأيام طلبت منها استعادة مجوهراتها فأنكرت الحالة نافية أن تكون قد استلمت منها المجوهرات و الذهب و بعد إلحاحها و نكرانها قصدت مسكن المتهمة لتتفاجأ بوالد صديقتها يحمل سكيناً كبيراً مهددا إياها رفقة زوجته بعدم الرجوع مرة أخرى ،و بأنها ليس باستطاعتها إثبات إعارتها مجوهراتها إلى إبنتها، بعدها أخذت القضية منعرجا آخر وصولا إلى أروقة العدالة، ليثبت في التحقيق أنها قدمت لها الذهب وحكم عليها بالسجن سنة واحدة وغرامة مالية .

التحليل السوسيولوجي للحالة :

بعد عرض التاريخ الشخصي للحالة يظهر أن المبحوثة عاشت في وسط بيئة أسرية فقيرة و مفككة يسودها العنف و التوتر وكثرة الشجارات و الخلافات بين أفرادها بالإضافة إلى السلوك الإنحرافي للأب و اصابته بإضطراب عقلي و نفسي و إدمأنه على شرب الكحوليات و المهلوسات و المهدئات، كما يتعدى النموذج الإنحرافي داخل الأسرة إلى والدتها التي تدفع أبناءها الذكور إلى الشارع لجلب المال دون الإكتراث بمصادره، ما جعل أبناءها يتاجرون في المخدرات و السرقة لتحسين وضعيتهم المادية.

وعليه نستنتج أن القدوة المنحرفة للآباء كانت من أهم عوامل سلك الأبناء طريق الإنحراف و الجريمة، وتشير الدراسات السابقة إلى أن البيئة الأسرية للمجرمات غالبا ما تتسم بالسلوكات الانحرافية للآباء و الذين تكون لديهم مشاكل مع أفراد المجتمع و القانون و الإدمان على الكحول و المخدرات .

كما أن حالة الفقر و العوز الماديين الذي تعيشه الحالة مع أفراد أسرتها وتخلي الأب عن مسؤولياته و واجباته المادية و التربوية و كذا العيش بمسكن قديم لا يتوفر على أبسط ضروريات العيش المريح و كثرة عدد أفراد الأسرة كلها من ظروف اقتصادية قاسية، تشكل عاملا حاسما في دفع المبحوثة إلى إرتكاب جريمة السرقة .

فالشعور بالحاجة و الحرمان والذي يقابله عدم القدرة على تلبية احتياجاتها الضرورية المقبولة اجتماعيا من جهة و مسايرة و تقليد رفيقاتها أعطى الحالة التبريرات المقنعة نحو ارتكاب جريمة النصب و الاحتيال بقصد توفير هذه الإحتياجات هنا الأسرة تتحمل نصيب من المسؤولية بعدم توفير سبل الحياة التي تصونها و تعصمها من الإنحراف.

و لكن على الرغم من الظروف المزرية للأسرة فقد استطاعات الحالة متابعة دراستها والتي كانت بمثابة المتنفس الوحيد لنسيان أو تناسي الواقع الأسري المرير،و كما يبدو أن الحالة لها مستوى تعليمي و ثقافي مرتفع أرادت من خلاله تغيير أوضاعها و تحسينها لكنه لم يمنعها من الوقوع في الجريمة، فكان تأثير البيئة الأسرية و الظروف المادية أقوى من تأثير المستوى التعليمي.

كما أن الضحية ساهمت هي أيضا بنصيب من المسؤولية لتعرضها للموقف الإجرامي، بسبب نمط الحياة المتبع من طرفها و كذا الأشخاص الذين تختلط بهم عن رغبة منها ،فالضحية تدرك تماما أن الجانية (الحالة) تنتمي إلى بيئة أسرية تحوي نماذج إجرامية و انحرافية و تعيش في منطقة سكنية معروف عنها انتشار حالات الاجرام و الانحراف، إلا أنها تعمدت أن تضع ثقتها و تقدم لها مجوهرات ثمينة على طبق من ذهب كما يقال .

و هذا يتطابق تماما مع ما توصل اليه غاروفالوا الذي تساءل في دراسته لماذا نجد شخصا أو مجموعة أكثر عرضة لأن يكونو ضحايا للجريمة و للاجابة عنه وضع مجموعة من المتغيرات والتي تضع الضحية يتحمل قسط وافر من المسؤولية عند تعرضهم للجريمة ومنها تكوين علاقات مشبوهة و التواجد في الأماكن الخطرة يزيد من فرص تعرض الشخص للمواقف الإجرامية.[1]

[1] عايد عواد الوريكات، نظريات علم الجريمة،2004، مرجع سبق ذكره، ص 230.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها في ضوء الفرضيات

بعد عرض حالات الدراسة و المقدر عددها ب (13) حالة و التعليق عليها كان لزاما علينا استخلاص أهم النتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيات حتى نتمكن في الأخير من التحقق من صدق فرضيات الدراسة .

أولا: النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الأولى

و القائلة " تزداد فرص الإقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة أسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية" .

يلعب التفكك الأسري أو ما اصطلح عليه التصدع دورا كبيرا في اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات و الذي يتجلى في صورتين إحداهما يطلق عليه بالتفكك المادي أو الفزيقي و الذي ينجم عن حالة وفاة أحد الوالدين أو كلايهما أو بالطلاق أو الهجر أو تعدد الزوجات و كذا الغياب الطويل (السجن مثلا). كما يتخذ أيضا صورة التفكك المعنوي و الذي يحدث في حالة وجود شجارات و نزاعات متكررة بين أفراد الأسرة، و كذا الإدمان على المسكرات و المخدرات في حين تبين أن بعض الحالات يعانين من اختلالات عصبية و عقلية تقوم بترويج الأقراص المهلوسة.

لقد تبين من خلال الدراسة التحليلية للحالات السالفة الذكر على مستوى هذه الفرضية نجد أن جميع الحالات يؤكدن صحة ما جاء في فحوى هذه الفرضية.

فأغلب الحالات عشن في بيئة أسرية مضطربة و متصدعة يسودها الشجارات و الخلافات الدائمة بين الوالدين بالنسبة للحالات العزاب أو بين الأزواج في حالات المتزوجات ، وإلى جانب كونها مفككة ولكن تحوي أيضا نماذج انحرافية أو اجرامية سواء تعلق الامر بأحد الوالدين أو كليهما أوحتى أحد الاخوة و الاخوات أو الزوج .

هذا ما يجعل البيئة الأسرية التي ينتمين إليها المبحوثات بيئة غير صالحة لتنشئة سوية، و ذلك بالنظر ما تتسم به الأدوار الاجتماعية المنوطة بالفاعلين بوحدة الأسرة من انحلال و فشل في القيام بالإلتزامات بصورة سليمة وكذا عجز عن آداء مهامهم ، مما يحول دون تحقيق وظائفها، الأمر الذي كان له التأثير السلبي على المبحوثات و خاصة في المراحل الحاسمة و الحساسة من حياتهن كسن الطفولة و المراهقة.

و هذا ما ينطبق على الحالة الأولى و التي تعيش في بيئة أسرية يسودها كثرة الشجارات و الخلافات بين الوالدين كما أن والدها كان مدمنا على الكحول و متابعا قضائيا في جرائم مختلفة وكانت لوالدتها أيضا سمعة سيئة بسبب علاقتها المشبوهة مع الرجال، و كذا أختها الكبرى التي تمارس الرذيلة و المتواجدة حاليا في سجن الحراش ، كما أن الحالة تعرضت للطرد من البيت من طرف والدها مع أمها وجميع إخوتها، ،الأمر الذي أثر سلبا على تحقيق التوازن النفسي و الإجتماعي للحالة.

أما الحالة الثانية عاشت في جوا أسريا مضطربا تميز بالتعنيف و الشجارات بين والديها بسبب تعدد زوجات الأب و كثرة غيابه عن المنزل، أما والدتها و التي تحمل الجنسية السلوفينية فكانت تقوم بخيانة زوجها أمام مرآى المبحوثة، كما أنها كانت مصابة باضطراب نفسي و عقلي و مدمنة على شرب الكحول و المسكرات.

أما الحالة الرابعة فكانت تعيش في أسرة متصدعة من جراء طلاق والديها و عيشها مع زوج أمها التي كانت تلقي على عاتقها مهام تربية إخوتها من أمها ،و اتباع أسلوب الامبالاة و الإهمال، ما جعل الحالة تشعر بفراغ أسري و تفتقد إلى الروابط العاطفية اتجاه أفراد اسرتها.

أما الحالة الخامسة فكانت تتلقى معاملة قاسية تتسم بالتسلط و التعنيف من طرف والدتها و إخوتها الذكور، إلى جانب إدمان الأب على الكحول الذي كان شبه غائب مما دفعها لاتخاذ قرار مغادرة بيت والديها و العيش مع أختها المطلقة .

أما الحالة السادسة فقد عرفت التفكك المادي و الذي يتجلى في وفاة الأب في سن مبكرة من حياتها و الذي توافق مع اتباع الأم أسلوب التدليل و اللامبالاة و اللامسؤولية.

أما الحالة السابعة و التي عاشت في البيئة الوالدية فقد عرفت الاستقرار المادي و المعنوي إلا أنها كانت تعاني من سوء معاملة الزوج و تعاطيه للكحوليات و المسكرات.

أما الحالة الثامنة و التي عرفت التفكك المادي و الذي صاحب حادثة وفاة الأب في ظل غياب دور الأخ الاكبر المتعاطي للمخدرات.

و هكذا عرفت كل الحالات إحدى صور التفكك الأسري المادي و المعنوي، كما أنها كانت تحوي نماذج اجرامية أو انحرافية.و من المعروف أن الآباء المنحرفين و

الأمهات المنحرفات يقدمون نماذج سلوكية خاطئة و غير سوية ،و كما هومعروف أن القدوة المنحرفة او الاجرامية تنتقل عادة إلى للأخوة و الأخوات ، الأمر الذي دفع بهن إلى الرغبة في الإبتعاد عن البيت الأسري و خروجهن للبحث عن بيئة توفر لهن الاستقلالية و البحث عن الحرية و اشباع حاجياتهن المادية و المعنوية و التي عجزت الأسرة عن تحقيقها، و هذا ما جعلهن فريسة سهلة لمختلف الإنحرافات كتعاطي المخدرات و ممارسة الدعارة و من ثم اتيأنهن على السلوك الاجرامي و المتمثل في السرقة أو النصب و الاحتيال .

و من هنا يبدو لنا جليا أن التفكك الأسري الذي عرفته أسر المبحوثات كان له بالغ التأثير على تنشئة الحالات و توجيههن و رعايتهن .

من خلال ماسبق نستنتج أن الفرضية القائلة: تزداد فرص الاقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة أسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية قد تحققت في ميدان دراستنا بمعدل 13 / 13 حالة أي بنسبة 100% من عينة دراستنا .

مما يؤكد أن دوافع اقبال المرأة على الجريمة بصفة عامة و جرائم ضد المال و الممتلكات بصفة خاصة هو نتاج للتفكك الأسري و إحتواء الأسرة على نماذج انحرافية و ما يصاحبه من مشكلات تنعكس على التنشئة السوية للفتاة.

و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الكثير من الباحثين في حقل الجريمة و الانحراف التي توصلت إلى أن التفكك الأسري يؤدي إلى إنحراف و إجرام الفتيات أكثر من الفتيان. و يؤيد هذا الطرح ما قامت به "محكمة فلاديلفيا بأمريكا و التي أكدت أنه من عدد القضايا التي عرضت عليها سنة 1949 كان 48% منهم ذكور يرجع انحرافهم إلي التفكك الأسري و لترتفع النسبة عند الإناث إلى 65%."[1]

وهذه النتيجة تتطابق مع ما ذهب اليه ادوين ساذرلاند الذي توصل إلى أن السمة البارزة في أسر المجرمين هي التفكك و التصدع و التي تتروح نسبتها مابين 30 % إلى 60% .

[1] المالك وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص196

و كذلك في بحث شمل 18376 فتاة منحرفة في 25دولة في أنحاء العالم بين عامي 1946 -1949 حيث تبين أن 81.88% من إجمالي الفتيات كان لديهن تصدع بشكل عام و أن 64.22 % من النسبة السابقة لديهن تصدع مادي .[1]

و في بحث قام به الأمريكي باتانبل كانتر بدراسة 2000 حالة وجد أن 47 % من مجموع العينة أتوا من أسر مفككة تفتقر إلى الأبوين أو إلى احدهما.[2]

وإذا عدنا للمجتمع الجزائري نجد أن نفس النتيجة التي توصلت إليها الباحثة مزوز بركوا عام 2005 حول جرائم القتل عند المرأة في المجتمع الجزائري ،والتي أكدت أن معظم الجانيات ينتمين إلى أسر مفككة و متصدعة وعشن في ظل محيط وجداني و اجتماعي و ثقافي مضطرب، ومن دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي وما تتصف به من سلبيات كسوء المعاملة و القسوة و الإهمال العاطفي و المادي.[3]

ثانيا: النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الثانية

و القائلة: تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات .

تمتد وظيفة الأسرة إلى كونها وحدة اقتصادية مسؤولة عن توفير حاجيات والمتطلبات الضرورية لأفرادها، فتحقيق الأمن المادي يعد مطلبا أساسيا في بناء شخصية الأفراد و توجيه سلوكهم، كما تشكل العوامل الاقتصادية و المعيشية للأسرة المحرك الأساسي لسلوكات الأفراد و الذي قد ينجر عنه مشاكل اجتماعية ذات طابع إقتصادي مادي الذي يتجلى في عجز المرأة عن إشباع حاجياتها الضرورية (مأكل وملبس ومأوى)، و يحول دون متابعة دراستها بالإضافة إلى أزمة البطالة و ضيق المسكن و رداءته، و الدخل المنخفض للأسرتها والذي تجعلها تعجز عن تلبية متطلباتها.

لقد تبين من خلال الدراسة التحليلية للحالات السالفة الذكر على مستوى الفرضية الثانية نجد أن الحالات رقم (01)-(02)-(05)-(06)-(07)-(08)-(11)-(12)-(13) يؤكدن صحة ما جاء في الفرضية.

---

[1] محمد إبراهيم الربدي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] إبراهيم الطخيس ، دراسات في علم الإجتماع الجنائي،دار العلوم، الرياض، 1414هـ، ص 212.

[3] مزوز بركوا ، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري: العوامل و الآثار.اطروحة دكتوراه،مرجع سبق ذكره،ص540.

فأغلب الحالات كانت لهن ظروف معيشية صعبة حيث أن الأسر المنتمية إليها الحالات لم يتوفر لديهن الدخل الكافي الذي يؤمن لهن المسكن المريح و الذي يتلائم و عدد افراد الأسرة ،و يتوفر على شروط الصحة كالاضاءة والتهوية والأمن و الترفيه فمما لاشك فيه أن توافر مثل الشروط يكون له الأثر الايجابي على اتجهاتهن وسلوكاتهن داخل الأسرة و خارجها.

فما تعاني منه الحالات المدروسة هو الدخل المنخفض سواء أكان للوالدين أو الأزواج و الذي لا يلبي الاحتياجات الضرورية للمبحوثات و خاصة منها البيولوجية (من مأكل و ملبس و مأوى) و هذا ما ينطبق على الحالة رقم (01) و (02) و(08) الأمر الذي اضطر أسر الحالات إلى الاقامة في الأحياء القصديرية أو المتواضعة و في مسكن يتناسب و الدخل و الذي غالبا مايتسم بالهشاشة و الرداءة، أو السكن في الأماكن الضيقة في الشقق أو البيوت التقليدية فضلا عن تواجد في مناطق رديئة تتصف بالكثافة السكانية المرتفعة التي يكثر فيها الإحتكاك، وتنتشر في أوساطها الانحراف و الجريمة و هذا ما ينطبق على الحالات رقم(01)و(02)و(05)و(6)و(07) و(08) و(11)و (12)و(13).

و لا شك أن العيش في مثل هذه الظروف يتولد عنها نزاعات و شجارات بين أفراد الأسرة مما يؤدي بهم إلى محاولة الهروب و قضاء أغلب أوقاتهن خارج المنزل، حيث يؤدي ذلك إلى انخراطهم في جماعات تكون في أغلبها ذات ميول اجرامية أو يكون ضحايا لإعتداءات جنسية متكررة و هذا ما ينطبق على الحالة رقم (01) و (02) و (05) و(10)و(11).

كما أن ضعف و تدني الحالة المعيشية و المادية لأسر المبحوثات يدفع أمهاتهن إلى إلي الخروج من البيت و إهمال أدوارهن داخله، و كذا العمل في وظائف غير مرغوب فيها و بأجر منخفض و لا يتوفر على الحقوق التأمين و شروط الصحة و الأجر القاعدي، فتجدهن يشتغلن كمنظفات في المنازل أو الحمامات أو مداحات في الأعراس أو جمع غلال الزيتون و هذا ما نجده عند الحالات التالية: (1) و(6)و(8)و(11)و(12) و في هذا الصدد يرى الباحث اسماعيل قيرة أن العنصر النسوي مازلت القيم تكبله و النظرة التميزية تهمشه ومن مظاهر التحكم و الاستغلال

الكامنة في الأبنية الاجتماعية المختلفة استغلال المرأة التي تدفعها ظروف الحياة إلى البحث عن مصدر الرزق خارج العمالة المؤجرة ،ومن ثم تصبح معرضة الإحتقار والإهانة أين يتركز عملها في الأنشطة الأقل تطورا و التي تتطلب القليل من المال ومن ثم تصبح معرضة للانحدار الاجتماعي و الإنحراف بشتى صوره و اشكاله .[1]

كما حالت الظروف المعيشية و المادية دون متابعة المبحوثات لتعليمهن و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01)و(02)و(06)و(08)و(11)و(12) و ذلك لعدم امتلاك المال لشراء الكتب و الأدوات و المستلزمات الدراسية، مما يقف حائلا دون مواصلة تعليم و بالتالي عدم إمكانية الحصول على وظيفة محترمة تكتسب لقمة العيش منها، مما يجعلهن يقعن في حالة البطالة و من ثم يلجأن إلى ممارسة الرذيلة و الدعارة للحصول على المال و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01)و(05)و(08)و(11) .

كما أن تدني الظروف المعيشية و المادية للمبحوثات يضطر أسرهن إلى تلقي مساعدات وهبات من طرف الأهل و الجيران و الجمعيات الخيرية بما فيها الهلال الأحمر الجزائري وجمع الصدقات من المساجد هذا ما نجده عند الحالات رقم (01) و (02)و(07) و(08) و (11) و(12).

من خلال ما سبق نستنتج أن الفرضية القائلة: تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات قد تحققت ميدانيا بمعدل 13/09 أي 09 حالات من أصل 13 حالة أي بنسبة 69.23% من عينة دراستنا .

مما يؤكد أن المستوى المعيشي و المادي عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب جرائم ضد المال و الممتلكات .

و هذه النتيجة هي نفسها الذي توصل إليها العديد من الباحثين و لعل من أشهر الدراسات التي أجريت في هذا المجال تلك التي قام بها العالم الايطالي **فورنساري دي فيرس** التي شملت ايطاليا انجلترا و ايرلاندا و استراليا و التي شملت عدد كبير من أنماط الجرائم ، ليتوصل إلى أن تدني المستوى المعيشي نتيجة الفقر هو البيئة الخصبة التي تتهيأ فيها كل الفرص لارتكاب الجريمة .[2]

---

[1] اسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية؟. جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر ،بدون سنة، ص ص 28-29.

[2] عايد عواد الوريكات ، أصول علمي الإجرام و العقاب . مرجع سبق ذكره ، ص 232.

كما توصل الباحثان وسط و فارطن" West et Farrigton" إلى أن انخفاض الدخل الأسري هو أحد العوامل الخمسة التي تميز المنحرفين من غير المنحرفين كما توصل أيضا روبنس" Robins" إلى أن الأطفال الذين ينتمون إلى أسر فقيرة و يشغل أولياءها وظائف دنيا هم أكثر انحرافا . [1]

كما توصلت الباحثة الامريكية دوري كلاين Dorie Klein إلى أن ما يتراوح بين 40 و80%هن من النساء قد يحكم عليهن بجرائم بسيطة كالسرقة من المخازن، أما جرائم السرقات الكبرى كالسطو و السلب فحتى مع قلة نسبتها فإن الدافع يكون دائما اقتصادي.[2]

ثالثا : النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الثالثة

و القائلة : لإنخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات .

التعليم ضرورة من ضرورات الحياة يعمل على تكوين و صقل شخصية الفرد وتنمية ملكاته، كما أنه يساهم في إعداد الفرد للحياة بطريقة تجعله يتكيف مع مجتمعه، ما يدفعنا للقول أن للتعليم أثر على السلوك الاجتماعي للأفراد و لعل السلوك الاجرامي واحد من هذه السلوكات، كما ذكر في التراث النظري لعلم الاجتماع الجريمة و الإنحراف فأن المجرمين غالبا ما يتصفون بصفات وخصائص معينة، ومنه وقع اختيارنا للافتراض القائل أن المرأة تقدم على جرائم ضد المال و الممتلكات بالنظر لمستواها التعليمي و الثقافي المتدني .

لقد تبين من خلال الدراسة التحليلية للحالات السالفة الذكر على مستوى الفرضية الثالثة نجد أن الحالات (01)و(02)و(3)و(04)و(05)و(06)و(08) و(11)و(12) و(13) يؤكدن صحة ماجاء في هذه الفرضية.

فأغلب الحالات لديهن مستوى تعليمي منخفضا ومتدنيا بحيث نجد أن بعضهن من الأميات و ذوات المستوى الابتدائي لا يتجاوز السنة الرابعة و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01)و (02)و(06)و(12)، أو مستوى تعليمهن متوسطا لا يتجاوز الثانية متوسط و هذا ينطبق على الحالات رقم (04)و (03)و(05)و(08) و(11).

---

[1] ياسمينة مزوار ، مرجع سبق ذكره ، ص 97.

[2] أسماء بنت عبد الله تويجري، مرجع سبق ذكره،68.

كما نجد أن انخفاض المستوى التعليمي للوالدين بشكل عام فمنهم الأميون و منهم من له مستوى تعليمي ابتدائي، وهذا ما نجده يتوافق مع الحالات: (01)و (02)و(03) و(05) و (06)و (08)و(10) و(11) و (12) و (13)،باستثناء الحالة رقم (03) التي نجد أن والدتها لديها المستوى الابتدائي أما والدها فله المستوى الجامعي.

إن تدني المستوى التعليمي للوالدين ينعكس في تنشئة الأبناء فالأسر المتعلمة و المثقفة تميل إلى توظيف مكتسباتهم العلمية و خبراتهم في معاملتهم لأبنائهم ،و بالتالي تختلف اتجهاتهم في عملية التنشئة الاجتماعية و الثقافية عن اتجاهات الأسر غير المتعلمة وغير المثقفة و الذي يتجلى في حرص الآباء المثقفين على الإهتمام و الإعتناء بأبنائهم من ناحية التحصيل الدراسي و العلمي ،و كذا تشجيعهم على مواصلة تعليمهم و تهيئة الظروف المناسبة و توفير الجو الملائم لتحقيق ذلك.

كما تبين أن المستوى التعليمي لرفقاء الحالات لا يبتعد كثيرا عن مستوى التعليمي للمبحوثات فاغلبهم يملك مستوى تعليمي منخفض و متدني.

كما يتحدد المستوى الثقافي في مستوى المقروئية للكتب و المجلات و الجرائد و كذا نوعية المواضيع و المواد المقروءة بحيث نجد أن أغلب الحالات لا يطالعن الكتب و المجلات اللهم قراءة بعض الصحف التي تهتم بالمشاكل الاجتماعية و العاطفية و ذات المواضيع التي لا فائدة منها و لا تمت للثقافة بصلة، و هذا ما نجده عند الحالات رقم (01)و (02)و(04)و(05) (06)و (08)و(11)و(12) .

كما أن لوسائل الإعلام المرئية و المسموعة تأثير على البناء المعرفي و الثقافي للأفراد و الذي ينعكس على سلوكاتهم و اتجهاتهم، و كما تعد وسيلة فعالة في نقل الثقافة ومن وسائط التعليم غير الرسمية التي تحقق أهدافا ثقافية، و يتقدم التلفاز سائر وسائل الإعلام من حيث تأثيره في المجتمع، وعليه يمكننا التعرف على المستوى الثقافي للمبحوثات من خلال نوعية البرامج التي تشاهدها المبحوثات .

فقد تبين أن معظم الحالات لا يتابعن البرامج التثقيفية و إنما يملن نحو مشاهدة أفلام العنف و المسلسلات العاطفية و المثيرة للشهوات، التي تنشر الإنحلال الخلقي و التفسخ الاجتماعي، وكذا سماع الاغاني و هذا ما ينطبق على الحالات رقم(01) و (02) و(03) و(06) .

كما تبين أن قلة قليلة من المبحوثات يتقن استخدام إحدى الوسائل العلمية المرتبطة بالتقدم التكنولوجي و المتمثلة خاصة في الكمبيوتر و شبكة الأنترنت، إلا أنهن لا يستخدمنه لأغراض علمية و تثقيفية، و إنما يستخدمنه لأغراض ترفيهية لقضاء وقت الفراغ، كسماع الاغاني و التعارف مع الشباب عبر شبكات التواصل الاجتماعي و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (02) و(03) و(04) و (11) .

كما يمكن أن نحدد المستوى الثقافي للمبحوثات في البحث عن درجة تمسكهن بالقيم و المبادئ الدينية التي تأمر بالمعروف وتنهى عن الفحشاء و المنكر، و تبين من خلال الدراسة ضعف مستوى التدين عند المبحوثات و الذي يظهرمن خلال التقصير و التهاون في أداء الفرائض و قراءة القرآن أو الاستماع اليه.

من خلال ما سبق نستنتج أن الفرضية القائلة لإنخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في اقبال المرأة على الجريمة الإعتداء على المال و الممتلكات قد تحققت ميدانيا بمعدل 13/10 أي بنسبة 76.92% من عينة دراستنا.

مما يؤكد مرة أخرى أنه من عوامل إجرام المرأة في المجتمع الجزائري انخفاض و تدني المستوى التعليمي و الثقافي، الا أنه لا يمكن اعتبار هذا العامل سببا مباشرا لارتكاب الجريمة و إنما يعد عاملا مساعدا لتهيئة الفرصة لارتكاب الجريمة بصفة عامة .

و هذا ما يؤيد معظم الدراسات السابقة التي تم تناولها في الفصل الثالث و التي تبين وجود انخفاض في المستوى التعليمي لدى مرتكبات الجريمة بصفة عامة، و لعل جرائم الاعتداء على المال إحدى أنماط الجريمة.

و هي نفس التيجة التي توصل إليها "أحمد مجدوب" وجد أن71% من المجرمات أميات، وتبين له أيضا أن47%منهن تعلمن السلوك الاجرامي من الأفلام و المسلسلات.

و في هذا الصدد يقول "مالك بن نبي" عن تدني المستوى الثقافي على أنه أشنع صورة للأزمة الثقافية التي لا تحل بمجتمع ما إلا و جعلته عاجزاً عن حل مشكلاته داخل حدوده ،و عن مواجهة المشكلات الجوار على حدوده ، و بصورة أعم لا يستطيع

التعايش دون عقد نفسية تعرض شخصيته للتلف أو كرامته للمهانة ،بينما أصبح التعايش ضرورة حتمية في عالم تهيمن فيه التكنولوجية التي فرضت على المجتمع .[1]

رابعا : النتائج الجزئية المتعلقة بالفرضية الرابعة

و القائلة : للضحية دور إيجابي في حصول جرائم ضد المال و المتتلكات التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري.

يعد الضحية جزء لا يتجزء من الموقف الإجرامي فطالما وجدت الجريمة فلا بد من وجود ضحية، و حتى يتحقق المزيد من الفهم لأسباب إجرام المرأة عمدنا إلى البحث عن الدور الذي يقوم به الضحية في حدوث الجريمة. و هل يتحمل البعض من المسؤولية ، وهو ما أطلق عليه مفهوم تورط الضحية في الجريمة ، من هذا المنطلق حاولنا البحث عن دور الضحية في حدوث جرائم ضد المال و الممتلكات التي تقدم عليها المرأة للتوصل إلى معرفة الخصائص السوسيوـ ديموغرافية و الإقتصادية و الظروف التي تجعلهم أكثر احتمالا و عرضة للوقوع كضحايا للجرائم المالية كالسرقة و النصب و الاحتيال و خيانة الأمانة بهدف الوصول إلى نتائج علمية يمكننا تعميمها على مجتمع البحث .

لقد تبين من خلال الدراسة التحليلية للحالات السالفة الذكر على مستوى هذه الفرضية نجد أن جميع الحالات يؤكدن صحة ما جاء في الفرضية .

بينت الدراسة أن ضحايا المبحوثات في جرائم السرقة و النصب و الإحتيال هم من فئة النساء و الأطفال و كبار السن، و هذا لما يتصفون به من ضعف جسمي و قلة خبرة في الحياة مما يجعل منهم ضحية سهلة و هذا ما ينطبق على الحالات رقم : (01) و (02) و(03) و(08) و(09).

كما كشفت الدراسة أن المبحوثات يخترن ضحاياهن ممنلا تتوفر فيهم عدم القدرة الدفاعية أثناء تعرضهم لعملية السرقة، و هوما نجده خاصة منهم أولئك الذين يقعون تحت تأثير المخدر و هذا ما يتطابق مع الحالة رقم (04).

كما بينت الدراسة أن ضحايا المبحوثات في جريمة السرقة و النصب و الإحتيال هم من الرجال ممن يبحثون على الصحبة و إقامة علاقات عاطفية أو جنسية

[1] مالك بن نبي،مرجع سبق ذكره، ص 94.

وهو ما سماهم هانتينق ذوي قلوب المكسورة ممن يعانون الوحدة و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01) و(08) و(11).

كما بينت الدراسة أن ضحايا المبحوثات في جريمة السرقة هم ممن لا يوفرون الحماية و الأمن على ممتلكاتهم، الأمر الذي يغري و يسهل على الجناة عملية السرقة و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01) و(04) و(06) و(07) (08) و (10) و (12).

كما أن شعور الحالات بالتفاوت الاجتماعي نتيجة الفجوة الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ،يدفع المبحوثات اللائي يعانين من الحرمان الشديد في جانب إشباع الحاجات الضرورية إلى سرقة ممن يعتقدون أنهم سبب حرمانهم لعدم تضامنهم و تكافلهم مع من هم أقل مرتبة منهم، و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (01) و(02) و(05) و(08) .

كما تبين أن نمط العيش الذي يتبعه الضحايا في حياتهم اليومية مثل البقاء خارج المنزل لساعات طويلة بهدف العمل أو التنزه أو أمور أخرى تجعل منهم هدفا سهلا لجريمة السرقة، و هذا ما نجده عند الحالات رقم (04) و(07) و(08) و(12) .

كما كشفت الدراسة أن الضحية يساهم في كثير من الحالات في توفير الفرصة الملائمة من خلال التقصير و الإهمال و عدم الإكتراث ،مثل وضع الأشياء الثمينة كالمجوهرات في أماكن مكشوفة أو القيام بإخفائها أمام مرآى أشخاص آخرين يعتقد أنهم أهل للثقة، و هم في أغلب الحالات من الأقارب و الجيران و هذا ما ينطبق على الحالات رقم (02) و(04) و(06) و(07) و (08) و (12) .

كما نجد أن الأماكن التجارية مثل الأسواق و المحلات الكبرى وخاصة التي يكثر فيها الإزدحام و الإختلاط تعد أهدافا لأنها لا تتوفر على إجراءات الرقابة لارتكاب جرائمهم و خاصة سرقة الهواتف النقالة و النقود و هذا ما نجده عند الحالات رقم (01) و (02)و (04).

كما تبين أن ضحايا النصب و الإحتيال هم من فئة الرجال و خاصة منهم الكهول و المسنين الأثرياء و هذا ما نجده في الحالة رقم (08) و (11).

و من الضحايا المحتملين وقوعهم في جرائم السرقة و النصب و الإحتيال هم المرضى ،الذين يعانون من الألم والاكتئاب نتيجة معانتهم من المرض و يبحثون عن الشفاء الأمر الذي يجعلهم يثقون في كل من يقترح عليهم حلولا لمشاكلهم الصحية والتي عادة ما ترتبط بالممارسات الخاطئة،و الذين يشبهون إلى حد بعيد ضحايا السحر و الشعوذة الذين يتشبثون ولو بالخرافة ، و هن من صنفهن مندلسون في فئة المجني عليهن الراضين كما هو الحال في ارتضاء الضحايا أن يدفعوا مبالغ مالية جراء القيام بغسيل الكلى خارج أوقات عمل المبحوثة وهذا ما نجده في الحالة رقم (07).

كما بينت الدراسة أنه من الضحايا المحتملين وقوعهم في جرائم ضد المال هو مصاحبتهم لرفقاء السوء عن رغبة منهم، فالضحية يدرك أن من يقوم بمصاحبته له سوابق اجرامية أو ينتمي إلى بيئة أسرية تحوي نماذج اجرامية و يقطن في منطقة معروف عنها ارتفاع حالات الإجرام و الأنحراف، و هذا ما ينطبق على الحالة رقم (13).

كما كشفت الدراسة أيضا أنه من ضحايا جرائم السرقة المحتملين من لهم خلافات و مشاكل أو نزاعات ، مهما تكن طبيعتها (عائلية ، مالية ، تجارية ، شرف) يجعل منهم عرضة لعمليات السرقة كوسيلة للثأر و هذا ما ينطبق على الحالة رقم (06).

و من الضحايا المحتملين في عمليات النصب و الاحتيال هم الأفراد الذين يحتلون مكانة مرموقة و مهمة في المجتمع ، أو يشغلون وظائف حساسة الأمر الذي يحول دون إبلاغ الجهات الأمنية أو القانونية مخافة منهم فقدان الوظيفة أو تشويه السمعة، و هذا ما ينطبق على الحالتين رقم (08) و (11) و اللذان يعمدان الي النصب و الاحتيال على شخصيات مرموقة إدراكا منهما أنه في حالة اكتشاف أمرهما لا يتم إبلاغ الجهات الرسمية، لأنه في هذه الحالة يضع الضحية نفسه موضع شبهة غير أخلاقية .

و من الضحايا المحتملين في جرائم السرقة و النصب و الإحتيال فئة المسافرين الغرباء عن المنطقة المتواجدين بها و هذا ما ينطبق على الحالة رقم (05).

و من الضحايا المحتملين أيضا في جرائم السرقات هو نمط العيش الذي يتبعه الضحايا في إدخال الغرباء إلى البيت، مما يجعلهم هدفا سهلا للسرقة وهذا ما نجده في الحالات رقم (07) و (08) و (12).

مما يعني أن الضحية ليس دائما طرفا سلبيا في الموقف الإجرامي بشكل عام وليس هو دائما من تقع عليه تبعات الجريمة، و لكنه يتحمل جزء من المسؤولية ولو بصفة جزئية عن طريق إهماله وعدم توفير الحماية اللازمة لمتلكاته و تواجده في أماكن و أوقات غير مناسبة .ومن ضمن هؤلاء أيضا الواقعين تحت تأثير المخدر و المرضى المصابين بالاكتئاب و المولوعين بالصحبة و الباحثين عن المتعة و السعادة و إقامة العلاقات الجنسية غير المشروعة ،وكذلك الغرباء عن المنطقة بالإضافة إلى نمط العيش المتبع في إدخال الغرباء إلى البيت و الإعتقاد بوجود تفاوت اجتماعي و كذا وجود خلافات ونزعات مع الجناة .

كما توصلنا أيضا إلى تحديد بعض الخصائص السوسيوـ ديموغرافية للضحايا وهم صغار السن و المسنين و خاصة الأثرياء منهم، و النساء و الذين يعملون في وظائف حساسة ولهم مكانة اجتماعية مرموقة ، مما يؤكد أن للضحية دورا ايجابيا في وقوعه ضحية لجرائم ضد المال و الممتلكات.

و هي نفس النتيجة التي توصل إليها الكثير من الباحثين من بينهم الباحث "عزت عبد الفتاح 1971 " في دراسة له نشرها في كتاب بعنوان "هل نلقي باللوم على الضحية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن الضحايا يتمتعون بخصائص تساعد في تهيئة الجاني لحدوث الفعل الاجرامي، كما أن الضحايا يتسمون بسمات استفزازية مثيرة و يسهمون بأدوار مختلفة في استهدافهم للجريمة .[1]

و من الدراسات التي توصلنا إليها وتتلاءم نسبيا مع موضوع دراستنا و تتوافق بشكل جزئي مع نتائجها: دراسة " دافيد لاكنبل David Luckenbill" في دراسة له حول جرائم السرقة بالإكراه و الذي ركز على تحليل الدور الذي يؤديه الضحية في حصول فعل السرقة، و توصل إلى أن الضحية له دور في ارتكاب الجريمة ضده و أنها تتم من خلال أربعة مراحل بين الجاني و الضحية و التفاعل بين الطرفين.

[1] السرحان حسين سالم مطاوع ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

الفصل الثامن: عرض وتحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع و علم النفس و رجال القانون

بهدف إثراء الجانب الميداني للدراسة لجأنا إلى الاستفادة من معارف الأخصائيين في مجالات مختلفة، بغرض تزويدنا بالمعطيات و المعلومات و التجارب حول الظاهرة المدروسة ، و بما أن الدراسة المنجزة ضمن ميدان علم الاجتماع فإننا لجأنا في المقام الأول إلى الإستفادة من خبرة المختصين و الأساتذة في علم الاجتماع كما عمدنا أيضا لمقابلة المختصين في علم النفس و القانون حتى نفتح المجال لأفق متشعب من المعارف من تخصصات أخرى و ذلك كله يصب في خدمة ومعالجة فرضيات الدراسة.

و عليه تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث كل مبحث يعالج احدى التخصصات الآنفة الذكر .

المبحث الأول: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع

أولا: عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع

ثانيا: تحليل محتوى المقابلات مع أخصائيين في علم الاجتماع من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات

المبحث الثاني: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع الاخصائيين في علم النفس

أولا : عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم النفس

ثانيا: التحليل محتوى المقابلات مع أخصائيين في علم النفس من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات .

المبحث الثالث: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون

أولا: عرض مضمون المقابلات مع رجال القانون

ثانيا: التحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات .

المبحث الأول: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع

أولا : عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم الاجتماع

الحالة رقم : 01

تاريخ المقابلة: 09-11-2015

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذ جامعي

الاقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

السلوك الإجرامي عند المرأة يعتبر من الظواهر المستحدثة في المجتمع الجزائري حيث لم يكن معهودا عن المرأة ارتكاب الجريمة في الأزمنة غير البعيدة ، غير أن التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خاصة بعد الاستقلال أفرز العديد من المظاهر السلبية وغير السوية كإقبال المرأة على مختلف الأنماط الإجرامية التي كانت مقتصرة على فئة الرجال .

2.في نظرك ما هي العوامل الإجتماعية المساهمة في إنتشار الجرائم عند النساء؟

-التحول الاجتماعي وخروج المرأة إلى العمل.

- غياب القوانين والنصوص التي تردع إجرام المرأة مقارنة بإجرام الرجل.

- غياب الرقابة الوالدية و انتشار العنوسة.

- الفقر والبطالة.

- وجود مشجعات على اقتراف المرأة للجريمة كسذاجة الضحية.

3. في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

للبيئة الأسرية علاقة بارتكاب المرأة للجرائم من خلال الإخلال بدورها في التربية والتنشئة السوية والسليمة بل وأن بعض الأسر تدفع ببناتها إلى الاحتيال على بعض الضحايا وكذا دفعهم إلى السرقة.

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على الاعتداء على جرائم المال لأن الكثير من النساء المجرمات تنتمين إلى أسر ميسورة الحال.

5. هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم يمكن للمستوى التعليمي والثقافي أن يكون عاملا مساهما في إقبال المرأة على الجريمة حيث أن جهل المرأة بالقانون وانخفاض مستواها العلمي واعتقادها أنها ستفلت من العقوبة يدفعها إلى ارتكاب الجرائم.

6. هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

نعم لقد أثرت التحولات العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري في الاونة الأخيرة خاصة مع نمو المدن وانتشار الاحياء الفوضوية والعصابات الاجرامية والتفكك الاجتماعي إضافة إلى تطور وسائل الاعلام وخروج المرأة للعمل واكتساحها لجميع المجالات بما في ذلك المؤسسات المالية أدى إلى انتشار الظاهرة.

7. هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

تستخدم المرأة العاطفة للإيقاع بضحاياها كطلب المساعدة أو الاحتيال بوسائل غير مشروعة وغيرها من الأساليب التي تستخدمها للإيقاع بالضحية وكثيرا ما تنجح هذه الطرق العاطفية مع الأشخاص السذج على عكس جرائم التي يرتكبها الرجال و التي غالبا ما يستخدم القوة والاعتداء بمختلف الوسائل لأخذ المال من ضحاياه.

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

– معالجة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالمرأة والتكفل بالفتيات العازبات والمشردات والهاربات من البيت.

– العودة إلى التربية الاسلامية السمحة

– توعية الأسر بمهامها تجاه بناتها خاصة فيما يتعلق بالحاجات النفسية و الاجتماعية.

الحالة رقم:02

تاريخ المقابلة :2015/11/09

مكان المقابلة : جامعة خميس مليانة

الجنس: أنثى

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذة جامعية

الاقدمية في المنصب الحالي:4 سنوات

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

السلوك الاجرامي للمرأة الجزائرية بشكل عام هو افراز التغير الاجتماعي الذي مس كل المجالات خاصة الثقافية والاقتصادية ، وقد تعددت الجرائم المرتكبة من قبل المرأة فهي ترتكب لطلب الرزق كالدعارة والتسول والسرقة أو دفاعا عن النفس كرد فعل للعنف والخيانة أو لإثبات وجودها كالمشاركة في عصابات التهريب والمخدرات وبهذا تكون هذه السلوكات افراز للتغير اجتماعي وانفلات اخلاقي في مجتمع .

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

هناك عدة عوامل ولعل اهمها :

–التغير المفاجيء الذي شهدته المجتمع الجزائري في جميع المجالات .

–التحضر الزائد او كما يسمى ايضا تريف المدن بحيث اختلفت وتعارضت القيم بين البيئتين مما افرز ظهور عدة انحرافات خاصة مع ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة وتفتح العلاقات القائمة بين الجنسين.

-انتشار العنف والجريمة

-الوسائط الاعلامية المختلفة

-التفكك العلائقي بين افراد المجتمع

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

من بين ما تواجهه الاسرة الجزائرية اليوم التفكك المادي والمعنوى وخاصة المعنوي بحيث اصبحت العلاقات الاسرية الحميمية غائبة وأصبح الاهمال من بين ما يميز الاسر اليوم ولعل هذا الاهمال من بين دوافع ارتكاب المرأة جرائم الاعتداء على الاموال وحتى الاهمال العاطفي يودي بها الى ارتكاب جرائم اخلاقية كالدعارة مقابل الحصول على المال او الاحتيال على الضحايا .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

ربما المستوى المعيشي والمتدني خاصة يعد من بين الاسباب التقليدية في تفسير جرائم الاعتداء على الاموال ربما اليوم ترتكب هذه الجرائم باحترافية لا علاقة لها بالمستوى المعيشي ربما زيادة متطلبات الحياة وحب التفاخر والتباهي امام الاقران خاصة عند المراهقات يدفعهن الى ارتكاب هذه الجرائم من اجل سد مختلف الحاجيات .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

لا لان جرائم الاعتداء على المال كالاحتيال و تزوير الصكوك تحتاج الى مستوى تعليمي وذكاء في ارتكابها ، كما ان المستوى التعليمي والانفتاح الثقافي غير المسبوق غير من ادوار و مكانة المرأة من عالمها التقليدي المنحصر في الزواج والإنجاب والتربية الى عالم وظيفي وحيز مكاني اخر سمح لها بالاختلاط وإقامة علاقات مختلفة الامر الذي اكسبها دور آخر ضمن الواقع الاجتماعي كانت تحظى فيه المرأة بخصوصيات تقليدية.

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

نعم مرتبط بالتحولات وحتى العشرية السوداء اكسبت المجتمع خلفية استخدام العنف كوسيلة للتعامل مع الاخر وخاصة في ظل إمكانية الحصول على السلاح من مصادر غير مشروعة

7. هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

نعم خاصة في الجرائم الاخلاقية وجرائم الياقات البيضاء حتى لا تصل قضاياهم الى المحاكم خوفا من الفضيحة .

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

- الحد من ظاهرة العنف و التكفل بالمرأة خاصة المطلقة
- اعادة تفعيل دور الاسرة والمؤسسة الدينية من خلال توعية المرأة بواجباتها .
- احتواء المرأة المجرمة وإعادة ادماجها حتى لا تعود للجريمة .

الحالة رقم: 3

تاريخ المقابلة:2015/11/05

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المحصل عليها: ماجستير في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذ جامعي

الأقدمية في المنصب الحالي: 5 سنوات

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

يمكن القول بأن السلوك الاجرامي في السابق كان مقتصرا على الذكور في الغالب وكان استثناء عند النساء، ولكن من خلال ما تشهده الجزائر من تطورات وتغيرات أدى إلى إقحام العنصر النسوي في عالم الجريمة، كما يمكن اعتبار السلوك الاجرامي على انه ظاهرة معقدة لأنها تخضع لعدة عوامل متضافرة فيما بينها والتي نذكر منها:

الفيزيولوجية ، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي فإذا أخذنا على سبيل المثال: المرأة فقيرة وأمية قد تلجأ لعدة وسائل من أجل كسب قوت يومها من بينها التسول هنا نلاحظ أن الدافع هو الحاجة ، في المقابل نجد فئات أخرى تمتهن التسول من أجل كسب المال باستغلال النساء للتسول وهذا بحد ذاته يعتبر جريمة في كلتى الحالتين ، بالإضافة الى ذلك يمكن أن تكون الجريمة عند المرأة نتيجة إلى ضغوطات داخل الأسرة أو نقص في الوازع الديني ... كما يمكن تفسير اقبال المرأة على الجريمة على انه عنف المضاد أو الانتقام .

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء

من بين العوامل الاجتماعية نذكر منها : الطلاق وعدم تقبل أهل المرأة لهذا الأمر واعتبارها مجلبة للعار وذلك بالاحتكام للعادات والتقاليد لتجد المرأة المطلقة نفسها مشردة في الشارع كما ان عدم تقبل هذه الوضعية يؤدي بها الى ارتكاب جرائم في حق الزوج بدافع الانتقام، بالاضافة إلى الجهل والأمية و التسرب المدرسي، وعدم الرقابة الأسرية للبنات منذ الصغر، البيئة الاجتماعية (النمط المعيشي)، الضغوطات العائلية، التنشئة الاجتماعية.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

تعتبر الأسرة هي أول مؤسسة للتنشئة الاجتماعية يكتسب الفرد من خلالها قيمه ومبادئه والتربية الدينية والعادات والتقاليد فإذا كانت مشبعة بالقيم والمبادئ المتفق عليها و المتعارف عليها اجتماعيا فإن أفرادها يكونون أفراد اسوياء والعكس صحيح، ولو أخذنا على سبيل المثال : طالبة شابة تعيش في أسرة متكون من عدد معتبر من الأفراد ومدخولها محدود وبالتالي فإن مصروف هذه الطالبة يكون محدود، فهنا قد تلجأ إلى سرقة الأموال من المنزل دون علم الأولياء من أجل الظهور أمام أقرانها بأحسن الصور.

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

أجل يلعب المستوى المعيشي دور مهم في العديد من المجالات، وبما أن المرأة بطبعها تتميز بحب الظهور والتباهي فإن انخفاض المستوى المعيشي يحرمها من عدة أمور، من بينها الأمور الأساسية للحياة المريحة فإذا أحست بنقص في مجال معين كأن لباسها ليس في المستوى مقارنة مع الأخريات أو أنها لا تمتلك مجوهرات مثل صديقاتها وغيرها من الحاجات، هنا قد تلجأ إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على المال بمختلف أنواعها.

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

ليس بالضرورة فهناك العديد من النساء المثقفات والمتعلمات المختصين في القانون والاقتصاد استعملن خبرتهن وعلمهن من أجل خلق ثغرات من أجل الاختلاس والسرقة، واستغلال أفراد آخرين من أجل وضعهم في الواجهة لكي لا يتضررن من العواقب.

في المقابل يمكن القول أن هناك الكثير من الحالات يتميزن بتدني المستوى التعليمي والثقافي قمن أو تورطن في جرائم الاعتداء على المال ، وهذا ربما لدافع الحاجة المادية كالفقر أو لجهلهن القوانين والعواقب المترتبة عن هذه الجرائم.

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

بالتأكيد. وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها : تغير النمط المعيشي وتركيبة المجتمع حيث أن المجتمع الجزائري يعرف انتشار كبير للبنايات العمودية التي تتميز بالاكتظاظ السكاني واختلاف العقليات والتوجهات كما أنها تعتبر البيئة الملائمة لحدوث وانتشار الجريمة بمختلف أنواعها كما أصبح المجتمع يعيش في بيئة مفتوحة من خلال توفير المحلات الكبرى و الفضاءات المختلفة للترفيه وغيرها مما أدى إلى تفشي السرقة في الوسط النسوي وهذا ما أثبتته الكاميرات المراقبة، بالإضافة إلى تطور وسائل الاتصال وسهولة استخدامها ساعد ايضا على ارتفاع معدلات الجريمة عند النساء خاصة عبر ومواقع التواصل الاجتماعي، كذلك نرى أن التغيرات الحاصلة في التشريع الجزائري والقوانين المستحدثة في قانون الأسرة قد تستخدمها المرأة في الابتزاز وارتكاب الجرائم .

7.هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

يكون كذلك إذا تعاطى مع المجرمة وفتح المجال لذلك لأن النساء يستخدمن عدة طرق من أجل قضاء مصالحهن والتي من بينها: الاغواء، الابتزاز...

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري

– فتح المجال للحوار والنقاش داخل الأسرة سواء من طرف الأولياء أو الزوج والزوجة، وذلك من أجل تخفيف الضغط عن المرأة.

– تسهيل أمور الزواج من تكاليف وشروط تعجيزية وتوفير الأساسيات من مسكن ...

– الحرص على التنشئة الاجتماعية الصحيحة ، من طرف الاسرة والمدرسة ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

– العمل على شغل أوقات الفراغ للمرأة من خلال فتح مراكز خاصة لاستغلال طاقاتهن في مختلف المجالات.

الحالة رقم: 04

تاريخ المقابلة:09 -11-2015

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذ جامعي

الأقدمية في المنصب الحالي: 7 سنوات.

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

يعود السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع إلى مجموعة من العوامل وقد يكون في مقدمتها اضطهاد المرأة أو إهمال الأسرة للحاجيات النفسية والاجتماعية لها وكذلك بعض المشاكل العاطفية.

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

-المشاكل الاسرية كالطلاق والتشرد.

-الهروب من المنزل و الاهمال الاسري.

-ضعف المستوى الدراسي .

-التقليد لمجموعة الرفاق.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

-الحرمان المادي أو التربية و التعود على الرفاهية وعدم تقبل فكرة المحدودية المادية.

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

طبعا ليست شرطا إلا إذا توافرت مجموعة من العوامل المساعدة كضعف الوازع الديني والإهمال التربوي.

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

قد يؤثر المستوى التعليمي بالسلب والإيجاب فقد يساعد المرأة على ارتكاب الجريمة بطريقة منظمة وقد يساهم الجهل في ارتكابها جرائم الخاصة التهريب وجرائم البغاء.

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

الأكيد أن التحولات الاجتماعية التي مرتبطة بكل أشكال الظواهر وخاصة ارتفاع عدد السكان وأشكال أخرى.

7.هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

تكون وضعية المرأة حسب نوع الجريمة وسبب وقوعها.

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

-إعادة الاعتبار للمرأة واسترجاع مكانتها ودورها الاساسي داخل المجتمع.

- استعادة حقوق المرأة وصيانتها.

- ضرورة تشكيل جمعيات خاصة بالمرأة لترقيتها داخل المجتمع.

الحالة رقم :05

تاريخ المقابلة:14 -11-2015

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المحصل عليها: ماجستير في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذ جامعي

الاقدمية في المنصب الحالي: 4 سنوات.

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

يمكن تفسير الظاهرة إلى حالات التفكك الاسري و الهروب من المنزل الاسري.

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

المشكلات الاسرية مثل العنف والطلاق والتفكك الاسري .

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

/ بدون اجابة

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

نعم فعجز المرأة عن تلبية احتياجاتها الضرورية خاصة في ظل عدم وجود معيل .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم لكن اذا صاحبه عوامل اخرى مساعدة كالتربية والمشكلات الاسرية

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

نعم مؤكد التحولات الحاصلة في البناء الاجتماعي و نظمه ادى إلى التغيير في الادوار و المكانة لكلا من الجنسين .

7. هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

في بعض الحالات يساهم الضحية في وقوع الجرم عليه عن طريق استفزازه أو تهوره أو اهماله.

الحالة رقم :06

تاريخ المقابلة :14-11-2015

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه في علم الاجتماع

الوظيفة: أستاذ جامعي

الاقدمية في المنصب الحالي: 10 سنوات.

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

اختلال الموازين القيمية على مستوى علاقة الرجل بالمرأة في الاسرة وأماكن العمل والشارع.

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

-تراجع القيم التربوية مثل الصبر والتسامح والرضا بالواقع.

-طغيان القيم المادية.

- ترجع الايمان بالحياة المشتركة.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

-الحرمان المادي (فقر وعوز دائم)

-الطمع والمباهات.

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

نعم كلما انخفض المستوى المهني أدى إلى جرائم المال.

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم– نقص الوعي والتربية تساهم في انشار الجرائم والقيم الأخلاقية هي الحصن المنيع للوقاية من هذه الظواهر.

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

–الحريات الجديدة للمرأة في القوانين الجديدة

–خروج المرأة للعمل ومشاركتها لجميع المجالات المهنية للرجل.

– ارتفاع معدل التعلم لا سيما عند المرأة.

– الاستقلالية المفرطة للمرأة كرد فعل على حصولها على الشهادة الجامعية.

7. هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

نعم عن طريق الاستفزاز والاستدراج أو عن طريق التواطؤ في إطار شبكات محلية أو عامة.

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

توعية المرأة عن طريق الجامعة وسائل الاعلام والاتصال ومساعدتها في الاندماج الاجتماعي.

الحالة رقم:07

تاريخ المقابلة: 2015 /11/14

مكان المقابلة في البيت

الجنس: أنثى

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه في علم الاجتماع

الوظيفة: استاذة محاضرة

الأقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

الاجرام النسوي هو ظاهرة دخيلة على مجتمعاتنا ، فإذا كانت ادوار المرأة في الماضي منحصرة على تربية وتنشئة الابناء اما في الحاضر تغيرت ادوارها نتيجة للتغيرات الحاصلة في مجتمعنا الامر الذي جعلها عرضة للاختلاط و الاحتكاك بأفراد المجتمع و الذي انجر عنه ارتفاع في معدلات الجريمة سواء اكانت جانية أو ضحية.

2.في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

من العوامل الاجتماعية ضعف الوازع الديني عند المرأة و الذي يعد بمثابة المرجعية الاخلاقية التي تحدد الفضيلة و الرذيلة كما ان للإهمال الاسري علاقة ايضا في انحراف الفتاة و خاصة العاطفي زد على ذلك عاملي الفقر والبطالة الذي يدفعهن إلى المتجارة في بيع المخدرات من اجل كسب لقمة العيش.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

البيئة الاسرية هي المسبب الرئيسي في انحراف الابناء فإذا كانت تقدم تنشئة غير سوية لأبنائها مبنية على اسلوب الاهمال و اللامبالاة ينعكس سلبا على توجهاتهم و سلوكاتهم .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال كمثال على النساء المطلقات يصبحن بحاجة الى المال بعد فقدانهن للمعيل ألا وهو الزوج لذلك تلجا الى السرقة وحتى الى تكوين عصابات اشرار لسرقة وتزوير المال من اجل الحصول على المال بأي وسيلة

5 هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم لتدني المستوى التعليمي والثقافي للمرأة علاقة بإقبالها على جرائم ضد المال وذلك لأنها لا تكن على دراية كافية بالقوانين الخاصة بعقوبات هذه الجرائم .

6.هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

نعم ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة يرتبط بشكل مباشر بالتحولات والتغيرات الحاصلة في المجتمع ، اي ان التغيرات التي مست قيم ومبادئ المجتمع الجزائري اثرت على متطلبات المرأة خاصة منها المادية بحيث جعلتها هذه التغيرات تتخلى عن قيم ومبادئ مجتمعنا لتعوضه بالتقليد الاعمى للغرب في جانبه السلبي كالاهتمام بالشكل الخارجي أو بمعنى اخر تقليد الغرب في اللباس و السلوكات .

7. هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال ؟

للضحية دور فعال في حدوث الجريمة خاصة عندما يضع الجاني الثقة الزائدة في غير محلها .

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

-التنشئة الاسرية الصحيحة من طرف الوالدين للفتاة القائمة على تعاليم الدين الاسلامي .

-تعليم المرأة وتثقيفها وتوعيتها بكل انواع العقوبات للجرائم التي تحدث في المجتمع.

– تسليط اشد انواع العقاب على النساء المجرمات ووضعهم في مراكز خاصة لتأهيلهم للاندماج في المجتمع مرة أخرى .

ثانيا: تحليل محتوى المقابلات مع اخصائيين في علم الاجتماع من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات

1- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الأولى

و القائلة : " تزداد فرص الاقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة اسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية ".

أكدت كل الحالات أن للبيئة الأسرية لها تأثير في بروز و انتشار ظاهرة إجرام المرأة فحسب الحالة رقم (01) أرجعته إلى غياب الرقابة الوالدية و اخلالهم بالأدوار المنوطة بهم و العجز عن تقديم تنشئة سوية، كما أن بعض الأسر هي التي تدفع ببناتها إلى الاحتيال و السرقة للحصول على المال، أما الحالة رقم (02) فأرجعته إلى التفكك العلائقي للبناء الاجتماعي و إلى حالات التفكك المادي و المعنوي أين أصبح الإهمال و خاصة الجانب العاطفي منه و غياب الإتصال أهم ما يميز أسر المجرمات و حسب الحالة رقم (03) فردته إلى ارتفاع حالات الطلاق و غياب الرقابة الأسرية و إلى التنشئة الأسرية غير المشبعة بالقيم و المبادئ و التربية الدينية، كما ترى الحالة رقم (04) أن المشاكل الأسرية و الطلاق و الإهمال الأسري من العوامل الأسرية المسببة في حدوث الظاهرة وأما الحالة رقم (05) فأرجعته إلى حالات التفكك الأسري و الهروب من المنزل و المشكلات الأسرية والطلاق و ممارسة العنف على الأبناء و حسب الحالة رقم (06) فأرجعته إلى غياب و تراجع القيم التربوية، في حين الحالة رقم (07) أرجعته إلى التنشئة الأسرية غير السوية القائمة على الإهمال و اللامبالاة و عدم الإهتمام بالجانب العاطفي للفتاة .

نستخلص من خلال تحليلنا إلى أن المناخات المثلى لإجرام المرأة هو اضطراب نسيج النسق الأسري، و الذي يعد أولى الأنساق التي تستمد منه المرأة قيمها و مبادئها و تحدد عليه اتجاهاتها و سلوكاتها، فإذا كانت الأسرة تقدم لأبنائها تنشئة خاطئة أو غير سوية قائمة على الإهمال و اللامبالاة و عدم تفعيل الرقابة و الضبط الأسري ينعكس سلبا على سلوكات المرأة و لعل انحرافها و إجرامها أحد أوجه هذه السلوكات .

كما أن للتفكك الأسري المادي و خاصة مع ما يشهده المجتمع الجزائري من ارتفاع لحالات الطلاق، و الذي ينجر عنه لا محال حالات التفكك المعنوي و إنهيار النسيج

العلائقي العاطفي الذي يربط أفراد الأسرة وهو الذي يضمن الاستقرار النفسي و الإجتماعي و الاقتصادي للأبناء من المتغيرات الأسرية التي تفرض نفسها على الساحة السوسيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي النسوي، و هي نفس النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية على عينة من النساء ارتكبن سلوك اجراميا ضد المال و الممتلكات .

2- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثانية

والقائلة: " تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات ".

حسب الحالة رقم (01) أرجعته إلى الفقر و البطالة و أن معظم المجرمات ينتمين إلى أسر تعاني من الفقر، في حين الحالة رقم (02) ترى أن المستوى المعيشي المتدني من الأسباب التقليدية في تفسير جرائم ضد المال، و لكن اليوم أصبحت المرأة أيضا ترتكب الجريمة استجابة لمتطلبات الحياة و حب التفاخر و التباهي و سد مختلف الحاجيات الضرورية منها و الكمالية، و حسب الحالة رقم (03) ترى أن المستوى المعيشي المتدني يحرم المرأة من عدة أمور، و من المعروف عنها هو التباهي و حب الظهور فإذا أحست بالنقص في مجال معين فإنها تلجأ إلي الجريمة لسد وحاجياتها و حسب الحالة رقم (04) فأكدت أن تدني المستوى المعيشي و الحرمان المادي إذا اقترن بضعف الوازع الديني و الإهمال التربوي يدفع المرأة إلى ارتكاب جرائم ضد المال ، أما الحالة رقم (05) أكدت أيضا أن عجز المرأة عن تلبية حاجياتها الضرورية و خاصة في ظل عدم وجود معيل يعليها من العوامل المسببة في إقدامها على السرقة، وحسب الحالة رقم (06) ترى أنه كلما انخفض المستوى المعيشي و المهني و من مؤشراته الحرمان المادي الناتج عن الفقر و العوز الدائم أدى إلى ارتكاب جرائم ضد المال و هذا ما ذهبت إليه الحالة رقم (07) و التي أخذت مثال على المطلقات اللاتي يصبحن بحاجة للمال بعد فقدانهن للمعيل .

إذا نستخلص من هذه التحليلات أن هناك اتفاق بين المختصين في علم الإجتماع حول تأثير العامل المادي و الظروف المعيشية و الإقتصادية المتدنية وبروز مظاهر السلوك الإجرام النسوي و خاصة ما تعلق منها بالجرائم المرتكبة للحصول على المال.

3- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثالثة

و القائلة: " لانخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في اقبال المرأة على الجرائم ضد المال و الممتلكات ".

نجد الحالة (01) ترى أن انخفاض المستوى التعليمي للمرأة و جهلها بالقانون و اعتقادها أنها ستفلت من العقوبة يدفعها إلى ارتكاب الجريمة، و أما الحالة رقم (02) ترى أن المستوى التعليمي له علاقة بنمطية السلوكات الإجرامية فجرائم الإحتيال و تزوير الصكوك تحتاج إلى مستوى تعليمي مرتفع و ذكاء، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (03) و التي ترى أن العديد من النساء المثقفات و المتعلمات المختصين في القانون و الإقتصاد استعن بخبرتهن لخلق ثغرات من أجل الإختلاس و السرقة و كذا استغلال أفراد ووضعهم في الواجهة حتى يفلتون من العقوبة، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (04) و التي ترى أن المستوى التعليمي يؤثر بالسلب أو الإيجاب فقد يساعدها تعليمهما على إرتكاب الجريمة بطريقة منظمة، كما قد يساهم الجهل في وقوعها في بعض الجرائم الخاصة المتعلقة بالتهريب و البغاء، في حين الحالة رقم (05) ترى أن هناك علاقة بين المتغيرين لكن إذا صاحبه عوامل أخرى مساعدة كالمشكلات و الخلافات الأسرية، و تؤكد الحالة رقم (06) أن نقص الوعي و انعدام القيم الأخلاقية الناتج عن المستوى التعليمي و الثقافي يساهم في إنتشار الظاهرة، و أما الحالة رقم (07) ترى أن جهل المرأة أو عدم امتلاك الدراية الكافية بقانون العقوبات نتيجة لإنخفاض مستواها التعليمي و الثقافي يساهم في إقبالها على الجريمة.

نستخلص من خلال هذا العرض التحليلي أن هناك اتفاق أيضا بين المختصين في علم الإجتماع حول تأثير متغير المستوى التعليمي و الثقافي على جرمية المرأة سواء من حيث انخفاضه أو ارتفاعه، إلا أنهم يذهبون في تفسيرهم لهذه العلاقة إلى الربط بين نمطية السلوكات الإجرامية و المستوى التعليمي فبعض من الجرائم تحتاج إلى استخدام المهارات المعرفية و الفكرية و تحتاج إلى قدر من الذكاء و الدهاء و النضج الفكري كجرائم الاختلاس و التزوير و الرشوة ، أما بعض الجرائم فنجدها أكثر شيوعا عند ذوات التعلمي المنخفض كالسرقات البسيطة و الدعارة .

4- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الرابعة

و القائلة: " للضحية دور ايجابي في حصول جرائم ضد المال و الممتلكات التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري " .

أكدت الحالة رقم (01) أن المرأة غالبا ما تستخدم العاطفة للإيقاع بضحاياها لطلب المساعدة أو الاحتيال و غالبا ما تختار الرجال السذج، و أما الحالة رقم (02) ترى أن للضحية دور في وقوع الجرائم خاصة منها الأخلاقية و جرائم الياقات البيضاء حتى لا تصل قضاياهم إلى المحاكم خوفا من الفضيحة، و حسب الحالة رقم (03) أكدت أن للضحية دور من خلال فتح المجال و التعاطي مع المجرمة و التي غالبا ما تلجا إلى الإغواء، و أما الحالة رقم (05) أكدت أنه يساهم بشكل إيجابي من خلال استفزازه و تهوره و إهماله، وهو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (06)، و أما الحالة رقم (07) و التي أكدت أن وضع الثقة الزائدة في غير محلها من شأنه أن يجلب للضحية نتائج وخيمة .

نستخلص من خلال العرض التحليلي أن هناك اتفاق أيضا بين المختصين في علم الإجتماع حول إمكانية إسهام الضحية في حصول الفعل الاجرامي، و ذلك من خلال بعض التصرفات والسلوكات التي يأتي بها الضحية مثل التهور و الإهمال و وضع الثقة الزائدة في المرأة، كما أن المرأة غالبا ما تستخدم العاطفة و الإغواء للإيقاع بضحاياها، بالإضافة إلى ذلك تختار المرأة ضحاياها ممن لديهم مكانة اجتماعية ومهنية المرموقة لأنها تدرك تماما أنه في حالة اكتشاف جرائمها لا يتم التبليغ عنها مخافة أن يفقد الضحية منصبه المهني أو مكانته الاجتماعية.

المبحث الثاني: عرض و تحليل محتوى المقابلات مع الأخصائيين في علم النفس

أولا : عرض مضمون المقابلات مع الأخصائيين في علم النفس

الحالة رقم:01

تاريخ المقابلة: 2015/11/29

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: أنثى

الشهادة المحصل عليها: دكتوراه

الوظيفة: أستاذة جامعية

الأقدمية في المنصب الحالي: 5 سنوات.

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

السلوك الإجرامي للمرأة ظاهرة معقدة لا يمكن إرجاعها لعوامل نفسية وحدها ولا عوامل اجتماعية وإنما هي تكامل فيما بينها ، فيمكن تفسيرها من الجانب النفسي بأنها عقدة ذكورية وحالة لا تكيف ،كما يمكن تفسيرها من جانب اجتماعي الى التنشئة الاسرية الغير سوية سوءا بالتقصير و الإهمال أو بالتدليل كما هناك عوامل أخرى لا يمكن التغاضي عنها وهي خروج المرأة للعمل،و تطور التكنولوجي وكذا دور وسائل الإعلام.

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء

الإحساس بالنقص الذي يكون نتيجة التميز بين الجنسين في الأسرة والمجتمع الظروف العائلية المضطربة نتيجة لتفكك ،وكذا الخروج المرأة للعمل، الحرية الزائدة للمرأة.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

تعلم سلوك السرقة منذ الصغر من خلال الإقتداء بأحد أفراد الأسرة ، إهمال الوالدين بسبب خروجهم للعمل وترك مهمة تربية الأطفال على المربية ، تعويض غياب الأسرة عن الطفل بالمصروف .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

حسب نوع الجريمة هناك جرائم تقوم بها المرأة هدفها ليس مادي ،وفي بعض الحالات تقوم بالسرقة من المحلات بسبب العوز و الفقر.

5هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

لا اعتقد أن تدنى المستوى التعليمي هو سبب في جريمة المال حيث ان تعليم المرأة و خروجها للعمل كان سبب في ارتكابها انماط جرائم كانت حكرا على الرجال منها الرشوة و الاختلاس و التي سنحت لها سلطتها الوظيفية بارتكابها.

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

إذا كان سلوكه غير سوي يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتكاب جرائم في حقه و من العوامل المساعدة على تفشي ظاهرة الجريمة لدى النساء هو ان بعض الجرائم المرتبكة من طرف المرأة لا تسجل و لا تصل إلى الجهات القضائية ، خاصة إذا كانت السرقة من المحلات أو من منازل وفي حالة اكتشافها يكون هناك تعاطف معها ،ومن جهة أخرى إذا تعرض الضحية لسرقة من قبل امرأة لا يبلغ عنها مخافة الفضيحة خاصة إذا كان له علاقة غير شرعية مع المجرمة.

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

من اهم خصائص المرآة المجرمة انها غير متكيفة ومضطربة نفسيا و اجتماعيا

8. ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟/بدون اجابة

الحالة رقم :02

تاريخ المقابلة: 2015/11/29

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المتحصل عليها: ماجستير في قياس علم النفس و التربية

الوظيفة: أستاذ مساعد قسم –ب–

الاقدمية في المنصب الحالي: 4 سنوات

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

السلوك الاجرامي عند المرأة هو نتيجة لعدة عوامل منها اختلال المعايير المجتمع التي كانت تلزم المرأة بان تكون محافظة ومصدر للقيم و الاخلاق.

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

من بين العوامل النفسية التي أثبتتها الدراسات النفسية الحرمان العاطفي و التهميش من قبل المجتمع و الضغوطات النفسية بالإضافة إلى الطلاق و التشرد

3.في إعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

و يكون ذلك بصفة مباشرة عن طريق وجود نماذج إنحرافية تدفعها إلى الجريمة و الانحراف أو العنف كوسيلة لجمع المال و يكون التأثير بصفة غير مباشرة نتيجة الضغوطات و الظروف المعيشية هي التي تدفعها إلى ذلك .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

قد يكون للمستوى المعيشي المتدني عاملا في اقدام المرأة على الجريمة و لكن ليس علاقة سببية مباشرة .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم توجد علاقة بين المتغيرات و لكن غير سببية اذ توجد متغيرات اخرى اقوى مثل تأثير البيئة الاسرية .

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

و يكون عن طريق استدراج المرأة للرجل باستخدام العاطفة و أو عن طريق الاستفزاز او خلق الظروف المهيأة لارتكاب الجريمة كالإهمال مثلا.

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

العنف ، الكذب ، الخيانة و الغدر ، سوء الاخلاق.

8.ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

–و يكون عن طريق توفير مراكز علاجية مهيأة بوسائل وخدمات ملائمة لإعادة ادماج هذه الفئة ، مع التركيز على النواة الاولى و هي الاسرة .

الحالة رقم: 03

تاريخ المقابلة: 2015/12/06

مكان المقابلة:جامعة خميس مليانة

الجنس: ذكر

الشهادة المتحصل عليها : دكتوراه في علم النفس التربوي

الوظيفة: استاذ جامعي

الأقدمية في المنصب الحالي: 06 سنوات

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

السلوك الإجرامي عند المرأة نابع عن اضطرابات سلوكية متعلقة بالهرمونات التي تفرزها الغدد الصماء، كما أن للعقد النفسية و المشكلات التي تتعرض لها في مرحلة الطفولة داخل اللبيئة الأسرية من ضرب و معاملة سيئة و عدم اشباع حاجياتها النفسية و الإجتماعية كلها عوامل تدفع بالمرأة إلى ممارسة الجريمة و الانحراف .

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

العوامل الأكثر شيوعا لتفسير الظاهرة ناتجة عن اضطرابات سلوكية و خلل في إفرازات الغدد بصورة عامة .

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

بسبب سوء التربية و الرعاية و الإهمال الأسري تؤدي إلى الإنحراف و الجريمة .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

لا أعتقد أن هناك علاقة بين المستوى المعيشي وإقبال المرأة على الجريمة .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

كلما كان المستوى التعليمي متدنيا كلما زادت فرص الجريمة و العكس صحيح و بالتالي هناك علاقة .

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

و يكون عن طريق صحبة جامعة الاقران المنحرفين أو المجرمين و يمكن ان يصبح ضحية سهلة .

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

-الحنكة و الذكاء و الدهاء .

-العنوسة أو العزوبية .

-حب التفوق.

-الرغبة في الانتقام من المجتمع.

8.ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

التكفل النفسي و الاجتماعي هو من اهم السبل لمكافحة اجرام المرأة .

الحالة رقم:04

تاريخ المقابلة: 2015/12/05

مكان المقابلة :جامعة لونيس علي –البليدة–

الجنس: ذكر

الشهادة المتحصل عليها: دكتوراه في علم النفس

الوظيفة: استاذ جامعي

الأقدمية في المنصب الحالي : 6 سنوات

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

غياب أو نقص في تقدير الذات كما يمكن إرجاع تفشي الظاهرة إلى التغيرات الحاصلة في أدوار المرأة نتيجة التعليم و دخولها إلى سوق العمل

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

نتيجة للحرمان العاطفي و نقص الرعاية الأسرية الراجع لغياب الوالدين بالإضافة إلى الأمية و تدني الجانب الإقتصادي كالبطالة و الفقر و العوز.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

نتيجة للإهمال الأسري و الغياب الوالدين بشكل مستمر عن البيت بالإضافة إلى العيش في بيئة أسرية يسودها العنف اللفضي و الجسدي .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

نعم هناك علاقة بين المتغيرين فالحاجة المرأة إلى الإشباع المادي و الحالات الفقر و العوز كلها عوامل قد تؤدي بالمرأة إلى السرقة أو ارتكاب جرائم اخرى كالدعارة.

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

نعم في بعض الانماط الاجرامية يكون تأثير عامل انخفاض المستوى التعليمي واضح كالسرقات البسيطة من المحلات، و لكن في بعض الأنماط الإجرامية تتطلب نوعا من

الثقافة ومستوى تعليمي مرتفع لإدراك بعض الحقائق و تنفيذ الجريمة كجرائم الاختلاس المتعلقة خاصة بالوظيفة التي تشغلها المرأة بالإضافة إلى جرائم الفساد و التزوير العملة الصعبة و الصكوك فهي تحتاج إلى اليقظة و الفطنة و الذكاء ولن يتأتى ذلك إلا بالحصول على المستوى التعليمي و ثقافي عالي .

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

و يكون ذلك عن طريق الإهمال و التسيب و الإنفاق المال في غير موضعه، و أكثر الضحايا الجرائم المالية يكونون من الأثرياء .

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

كثيرة الكذب وتتظاهر بالضعف و عدم المقدرة و تمتع بالدهاء والحيلة و لديها ضعف الاحساس بالندم.

8.ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

الاهتمام بالثقافة الاسرية و العمل على اشباع الحاجيات البيولوجية والنفسية و الاجتماعية للأبناء و كذا غرس التربية الدينية و الاهتمام بتعليم الابناء .

الحالة رقم : 05

تاريخ المقابلة :2015/12/06

مكان المقابلة :جامعة المدية

الجنس: ذكر

الشهادة المتحصل عليها: دكتوراه في علم النفس

الوظيفة: أستاذ محاضر

الأقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري ؟.

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

من بين أهم العوامل النفسية نجد الحرمان ليس بمعناه المادي و إنما بمعناه النفسي و نعني به الإهمال العاطفي و الوجداني للمرأة نتيجة لغياب الرعاية و الإهتمام الأسري

خاصة ، بالإضافة إلى البنية النفسية السادية التي تضمن الشعور باللذة نتيجة إلحاق الأذى بالآخرين .

3.في إعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

و يكون بنقص الرعاية نتيجة لغياب الوالدين نتيجة الوفاة أو الطلاق ....

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

جرائم الإعتداء على المال تكون عادة متعلقة بالإحتياج المادي فغالبية الأسر التي لا توفر الضروريات لأبنائها قد يساهم ذلك في دفعهم إلى التفكير في السبل غير المشروعة للحصول على المال .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

قد تكون هناك علاقة إلا أنها تبقى نسبية لكن يمكننا أن نتوقع من النساء ذوات التعليم المنخفض أن تقدم على جرائم معينة كالدعارة و التسول و السرقات البسيطة، أما النساء ذوات التعليم المرتفع قد تقدم على جرائم النصب و الإحتيال و الاختلاس و التزوير و الرشوة .

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

خاصة في حال كان الضحية رجلا و يرغب في استدراج المرأة لإقامة علاقة جنسية غير شرعية فإنها تستغل الفرصة لسرقة ماله أو بعض الأشياء الثمينة التي يمتلكها .

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

عدم القدرة على إحترام الغير والنظام الاجتماعي، تتمتع بشخصية غير سوية و معادية ، تتمتع بقدر كافي من الدهاء و الحيلة و الجرأة ولها القدرة على الإفلات من القانون.

8.ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

الرجوع إلى تطبيق التعاليم الدينية الاسلامية عن طريق الحد بقطع يد السارق أو السارقة حتى يكونوا عبرة للآخرين ووسيلة فعالة للضبط و الردع .

الحالة رقم : 06

تاريخ المقابلة: 2015/12/30

مكان المقابلة: عبر شبكات التواصل الاجتماعي "السكايب"

الجنس: أنثى

الشهادة المتحصل عليها: دكتوراه في علم النفس العيادي

الوظيفة: أستاذة محاضرة من جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

الأقدمية في المنصب الحالي: 10 سنوات

1.بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

إن إجرام المرأة راجع إلى تداخل مجموعة من العوامل سواء اكانت داخلية مرتبطة بتكوينها العضوي و البيولوجي وحتى النفسي أو عوامل خارجية متعلقة بالبيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها، وخاصة فيما يتعلق بالعادات و التقاليد التي تكرس دونية المرأة كما أن دفع العار وتجنب الوصمة الاجتماعية من العوامل التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة خاصة منها قتل المواليد، كما أن تغير في أدوار المرأة و خروجها للتعليم و اكتساحها لمجال العمل جعلها أكثر عرضة لأن تكون ضحية للعنف و الجريمة أو تكون هي جانية.

2.في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

راجع إلى إنعدام التكيف و التوافق مع الواقع الاجتماعي و معطياته و متطلباته، كما أن للصدمات النفسية كمحاولات الاغتصاب أو التعرض للاغتصاب يجعلها فريسة سهلة للتوتر النفسي و الغضب و الانفعال الشديد، لتجد المتنفس في السلوك الاجرامي ضد مصدر الانفعال عن طريق الانتقام ويكون بذلك حلا للصراع النفسي الذي تعيشه.

3.في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

في الغالب ينتمين إلى أسر مفككة و متصدعة يسودها الإضطراب و الإهمال و سوء المعاملة القائمة على التعنيف والعقاب والضرب و الطرد من البيت وهي من العلامات

و الدلائل النفسية التي تطبع البيئة الأسرية للمرأة المجرمة وخاصة في مرحلة الطفولة و المراهقة التي و إلا تترك أثرها مستقبلا في سلوكاتها .

4.هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

اذا عاشت المرأة في بيئة أسرية فقيرة و ذات مستوى اقتصادي متدني هي مؤشرات لعدم اشباع الحاجيات البيولوجية الأساسية، الأمر الذي يدفعها إلى ارتكاب الجرائم لحصول على المال و على رأسها السرقة و ممارسة الدعارة و الإحتيال .

5.هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

كما أن الحرمان في الإشباع الحاجيات البيولوجية يصاحبه حرمان في متابعة الدراسة و التعليم ففي أغلب الأحيان تتميز المرأة المجرمة بتدني المستوى التعليمي .

6.كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

جنس الضحية في جرائم السرقة يكون دور كبير فغالبا ما تعمد المرأة إلى سرقة الرجال أكثر من النساء

7. ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

- الشعور بالدونية و نقص في تقدير الذات و لديهن نظرة تشاؤمية للحياة.
- الرغبة في الانتقام من مصدر الألم.
- اضطراب في شخصية و يعانين من ضغوطات عضوية و نفسية و اجتماعية .
- لديهن مشاعر الاضطهاد البارونية.
- يشعرن بالاكتئاب.
- يميلن إلى الشجار و العدوانية.

8.ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

إنشاء مراكز للإرشاد الديني و التوعوي و محو الأمية و تفعيل دور الأخصائي النفسي و الاجتماعي

ثانيا : التحليل محتوى المقابلات مع أخصائيين في علم النفس من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات .

1- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الأولى

و القائلة : " تزداد فرص الإقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة أسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية ".

أكدت الحالة رقم (01) أن التنشئة الأسرية غير السوية سواء بالتقصير أو الإهمال أو التدليل أو الظروف العائلية نتيجة التفكك و خروج المرأة للعمل و ترك مهمة التربية الأبناء للمربية و تعوض الغياب عن الطفل بالمصروف، و كذا وجود نماذج انحرافية داخل الأسرة من شأنه أن يدفع المرأة إلى الجريمة ، أما الحالة رقم (02) أرجعته إلى حالات الطلاق و الحرمان العاطفي و وجود نماذج انحرافية، في حين الحالة رقم (03) أرجعتها إلى المشكلات الأسرية التي تتعرض إليها خاصة في مرحلة الطفولة و معاملة السيئة و عدم اشباع الحاجيات النفسية و كذا سوء التربية والرعاية و الإهمال الاسري، كما أكدت الحالة رقم (04) أن الحرمان العاطفي و نقص الرعاية الأسرية و الإهمال الراجع لغياب الوالدين عن البيت بشكل مستمر و العيش في جو أسري يسوده العنف بنوعيه اللفظي و الجسدي من العوامل الأسرية التي تساهم في دفع المرأة إلى الإنحراف و الجريمة، أما الحالة رقم (05) أرجعته إلى الحرمان النفسي و نعني به الإهمال العاطفي و الوجداني للمرأة نتيجة لغياب الرعاية و الإهتمام الأسري و التفكك المادي الراجع لغياب الوالدين بوفاة أو طلاق، أما الحالة رقم (06) أكدت أن غالبية المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة و متصدعة يسودها الإضطراب و الإهمال و سوء المعاملة القائمة على التعنيف و الضرب و الطرد من البيت.

من خلال العرض التحليلي لمضمون المقابلات فيما يتعلق بمتغير تأثير البيئة الأسرية نجد اتفاق أيضا بين المختصين في علم النفس و التي أكدت على أن شعور المرأة بالحرمان العاطفي و الوجداني نتيجة المعاملة السيئة القائمة على التعسف و الضرب أو نتيجة التفكك و الإهمال الأسري والإنشغال بالعمل خارجا دون تقديم الرعاية اللازمة لنمو سليم و متكامل للأبناء خاصة في مرحلة الطفولة من شأنه التأثير في سلوكات

المرأة مستقبلا، كما أن وجود نماذج انحرافية داخل الأسرة من شأنه ايضا دفع المرأة للحصول على المال بطرق غير مشروعة.

2- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثانية

والقائلة: " تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات ".

أكدت الحالة رقم (01) أن حالات العوز و الفقر تدفع المرأة إلى الجريمة، أما الحالة رقم (02) والتي ترى أن تدني المستوى المعيشي قد يكون عاملا في اقدام المرأة على جرائم ضد المال لكنه ليس علاقة سببية، في حين الحالة رقم (03) ترى عكس ذلك فأكدت أنه لا توجد علاقة بين المتغيرين، و حسب الحالة رقم (04) أكدت أن حاجة المرأة إلى الاشباع المادي نتيجة لحالات الفقر و العوز يساهم في إقدامها على السبل غير المشروعة للحصول على المال، أما الحالة رقم (05) ترى أن جرائم الاعتداء على المال تكون عادة متعلقة بالإحتياج المادي، فغالبية الأسر التي لا توفر الضروريات لأبنائها قد يساهم ذلك في دفعهم إلى التفكير في الحصول على المال بطرق غير سليمة، و أما الحالة رقم (06) أكدت أن عيش المرأة في بيئة أسرية فقيرة و ذات مستوى اقتصادي متدني هي من مؤشرات لعدم اشباع الحاجيات البيولوجية الأمر الذي يدفعها إلى تلبية احتياجاتها عن طريق السرقة و ممارسة الدعارة.

نستخلص من خلال العرض التحليلي أن أغلب الحالات للمختصين في علم النفس تتفق على أن عدم اشباع الحاجيات المادية الضرورية نتيجة الفقر و العوز و البطالة تدفع المرأة للحصول على المال عن طريق السبل غير المشروعة و على رأسها السرقة و ممارسة الدعارة .

3- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثالثة

و القائلة : " لانخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في إقبال المرأة على الجرائم ضد المال و الممتلكات ".

أكدت الحالة رقم (01) أن ارتفاع المستوى التعليمي و خروج المرأة للعمل كان سببا في ارتكابها للجرائم التي كانت حكرا على الرجال، ومنها الرشوة و الاختلاس، و حسب الحالة رقم (02) ترى أن هناك علاقة بين انخفاض المستوى التعليمي و إجرام المرأة

إلا أنه لا يمكن اعتبار العلاقة على أنها علاقة سببية، وهو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (03) والتي رأت أنه كلما كان المستوى التعليمي متدنيا زادت فرص الجريمة و حسب الحالة رقم (04) أكدت أن المستوى التعليمي له علاقة بنمطية السلوكات الإجرامية، ففي بعض الأنماط يكون تأثير عامل انخفاض المستوى التعليمي و الثقافي واضح كالسرقات البسيطة من المحلات، اما في بعض الأنماط الإجرامية و التي تكون لها علاقة غالبا بالوظيفة التي تشغلها المرأة كجرائم الفساد و تزوير العملة و الصكوك فهي تحتاج إلى الفطنة و الذكاء و المعرفة الواسعة، ولن يتأتى ذلك إلا بالحصول على مستوى تعليمي عالي وهو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (05) التي ربطت بين نمطية السلوكات الإجرامية و المستوى التعليمي، وأما الحالة رقم (06) تؤكد كان أهم ما يميز المرأة المجرمة هو تدني المستوى التعليمي و الثقافي، في فالحرمان المادي يصاحبه دائما حرمان المرأة من مواصلة تعليمها .

لنتوصل من خلال هذا العرض التحليلي لمضمون المقابلات حول تأثير المستوى التعليمي المتدني للمرأة المجرمة أن هناك اتجاهين، يؤيد الإتجاه الأول فرضية العلاقة بين المتغيرين، أما الإتجاه الثاني فيذهب إلى أن تدني المستوى التعليمي ليست له علاقة سببية في حدوث جرائم ضد المال، وإنما يمكن اعتباره كمتغير لتحديد نمطية السلوكات الإجرامية، فغالبا ما تميل المرأة إلى استخدام معارفها ومؤهلاتها إلى ارتكاب جرائم الرشوة والاختلاس و النصب والاحتيال و التزوير، واما النساء المجرمات اللائي يملكن مستوى تعليمي منخفض فغالبا ما يملن إلى ارتكاب الجرائم البسيطة كالسرقة و التسول و الدعارة، و هي نفس النتيجة التي توصل إليها المختصين في علم الإجتماع.

4- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الرابعة

و القائلة: " للضحية دور ايجابي في حصول جرائم ضد المال و الممتلكات التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري " .

أكدت الحالة رقم (01) أن الضحية يلعب دورا في حدوث الفعل الاجرامي اذا كان يتمتع بسلوك غير سوي و يبحث عن إقامة علاقة غير شرعية مع المرأة، و حسب الحالة رقم (02) أرجعته إلى الاهمال كما أن استدراج المرأة للرجل يكون باستخدام العاطفة و الإغواء، و أما الحالة رقم (03) ترى أن الضحية يكون مساهما في حدوث

الجريمة إذا كان منتميا إلى جماعة الأقران أو المجرمين، و أرجعته الحالة رقم (04) إلى الإهمال و التسيب و إنفاق المال في غير موضعه كما أن اكثر ضحايا المرأة المحتملين هم الأثرياء، في حين ترى الحالة رقم (05)أنه في حال كان جنس الضحية ذكراو كانت له رغبة في استدراج المرأة لإقامة علاقة جنسية غير شرعية فإنها تستغل الفرصة لسرقته، وأما الحالة رقم (06) أكدت أن جنس الضحية في جرائم السرقة له دور كبير فغالبا ما تعمد المرأة إلى سرقة الرجال أكثر من النساء.

نستخلص من خلال عرضنا السابق أن هناك إتفاق بين المختصين في علم النفس حول الدور الإيجابي للضحية في حصول جرائم ضد المال التي ترتكبها المرأة و يتم ذلك من خلال البحث عن اقامة علاقات غير شرعية مع المرأة اين تستغل الموقف للإقدام على السرقة و هي نفس النتيجة التي توصلنا إليها في الدراسة الميدانية فغالبا ما تلجا المرأة في جرائم النصب و الاحتيال و السرقة على الرجال الباحثين عن المتعة الجنسية، و هم من سماهم فون هنتينق بالضحايا الذي يعانون من الوحدة و يبحثون الصحبة و المتعة ، كما يساهم أيضا الضحية من خلال سلوكاته المتهورة و إهماله و انتمائه إلى جماعة الأقران المنحرفين و المجرمين.

المبحث الثالث : عرض و تحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون

أولا : عرض مضمون المقابلات مع رجال القانون

الحالة رقم: 01

تاريخ المقابلة: 2015/11/22

مكان المقابلة: محكمة العفرون

الوظيفة: محامي

الاقدمية في المنصب الحالي: 8 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

نظرا للتطور الكبير الذي عرفه المجتمع الجزائري والانفتاح خاصة في مجال الحقوق والحريات وتوقيع الدولة الجزائرية على العديد من الإتفاقيات التي تنص على ضرورة احترام حقوق المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل في جميع المجالات، مما ساهم بشكل كبير في خروج المرأة إلى العمل واكتساحها لكل المجالات التي كانت في وقت ليس ببعيد حكرا على الرجل ومن بين هذه المجالات التي دخلت إليها المرأة عالم الإجرام بمختلف انواعه.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

ضعف الوازع الديني والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المرأة بالإضافة إلى ما تبثه وسائل الإعلام من الأفلام والمسلسلات تؤدي الى تقليد بعض السلوكيات الخاطئة .

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال .؟

من خلال الإهمال والتفكك الأسري وغياب الرقابة الوالدية، حيث نجد الكثير من الفتيات والنساء مندمجات في عصابات إجرامية ويمارسن مختلف أنواع الجرائم ضمن هذه العصابات وهناك فئة أخرى من النساء اللواتي يعشن في أسرهن ومتزوجات غير أن أزواجهن دفعوا بهن إلى الاجرام بسبب الظروف المعيشية الصعبة .

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

الكثير من النساء المرتكبات للجرائم صرحن في المحاكم أن حاجتهن إلى المال وإعالة أزواجهن وأولادهن هو الذي دفعهن إلى السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال .

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

بعض النساء يتحايلن على الأشخاص من خلال إنتحال شخصيات مرموقة وذات نفوذ ومعظم هؤلاء متعلمات ومثقفات ويحسن استخدام الوسائل التكنولوجية للإيقاع بضحاياهن.

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

هي متساوية مع الرجل في الحقوق والواجبات وفي طبيعة العقوبة فلا فرق بينها وبين الرجل.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

أكيد أن القانون الجزائري مشرع لردع الجرائم بمختلف أشكالها بغض النظر عن جنس الجاني و الظروف التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة.

لا يمكن أن يكون الضحية عاملا مساهما في حدوث الجريمة .

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

المرأة لديها خصائص ومميزات تختلف عن الرجل وغالبا ما تستخدم الإجرام الرحيم من خلال استخدام العاطفة والطرق المحنكة للإيقاع بضحاياها.

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

لابد من توعية المجتمع المدني بمخاطر الجريمة والتكفل بالأسر المفككة و الأبناء المشردينن إضافة إلى سن قوانين ردعية لمكافحة الجريمة وعدم التساهل مع أية مخالفة لهذه القوانين.

الحالة رقم: 02

تاريخ المقابلة: 2015/11/22

مكان المقابلة: محكمة العفرون

الوظيفة: محامي

الاقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

الجريمة من ناحية القانون هي ذلك الفعل الذي يعاقب عليه بموجب القانون من حيث أنها خرق له فلا جريمة بلا نص في قانون العقوبات أو في القانون الجنائي، وكل سلوك مخالف للقانون هو مجرم ومنصوص عليه في قانون العقوبات بغض النظر عن جنس المجرم.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

من العوامل المساهمة هي خروج المرأة للعمل و التعلم و الذي أدى إلى كثرة احتكاكها بأفراد المجتمع .

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

عندما تكون الأسر مفككة يمكن أن تؤدي إلى إنحراف الأبناء، والانحراف هو المدخل إلى عالم الإجرام وبالتالي هناك علاقة وطيدة بين التفكك الأسري وإجرام النساء.

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم فالفقر والحاجة و العوز هما سبب انتشار الجرائم النسوية خاصة منها المتعلقة بالمال و الممتلكات و على رأسها السرقة.

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم أغلب النساء المجرمات لديهن مستوى تعليمي مرتفع غير أنه توجد فئات أخرى من المجرمات لديهن مستوى تعليمي متدني.

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

لقد عمل القانون الجزائري على صون حقوق المرأة ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات فوضعيتها القانونية مثل الرجل.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

نعم القانون الجزائري يحد من انتشار الجرائم من مختلف الأصناف وهو رادع لكل من يخالف القانون سواء تعلق الامر بالرجل أو بالمرأة على حد سواء.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة

من خلال رعونته وعدم تقديره للمواقف والحالات فقد يكون ضحية لسوء تصرفه وسلوكه الذي يستغله المجرم لارتكاب جرائمه.

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

المرأة المجرمة أذكى من الرجل المجرم فهي تستطيع أن تخطط وتنفذ مشروعها الإجرامي بكل نجاح كما يمكنها أن تفلت من العقوبة بكل سهولة .

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

لا بد من تحيين القوانين حتى تتماشى مع الواقع الاجتماعي فإذا تزايدت نسب الجريمة والقانون موجود يجب مراجعة النصوص العقابية.

الحالة رقم : 03

تاريخ المقابلة: 2016/11/22

مكان المقابلة: العفرون

الوظيفة: محامي

الاقدمية في المنصب الحالي: 11 سنة

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

السلوك الاجرامي للمرأة المجرمة مرتبط بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لها فإذا كانت تعاني من ظروف أسرية و إجتماعية صعبة وليس لها معيل أو مدخول فيمكن أن تلجأ إلى الإجرام والانتقام من المجتمع، كما أن المجتمع لا ينظر إلى هذه المرأة بعين الشفقة والرحمة ويحاول مساعدتها بل يعمل على تكريس الحقد والانتقام في ذاتها وبالتالي فإن مجتمعنا يساهم في انتشار الجرائم عند المرأة.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

الظروف الاجتماعية القاسية وسوء المعاملة هي التي تعمل على انتشار الجرائم إضافة إلى البطالة وغياب الكفيل الشرعي بالمرأة.

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

عن طريق سوء المعاملة التي تتلقاها من طرف المقربين إليها داخل البيئة الأسرية فهي تعمل من خلال سلوكاتها على الإنتقام منهم و رد الاعتبار لذاتها.

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم الوضع المعيشي الصعب يؤدي إلى ارتكاب الجرائم و خاصة في حال عدم وجود معيل ينفق عليها و يلبي احتياجاتها المادية الضرورية .

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

ليس هناك علاقة فكلا من المتعلمة أو الأمية يمكنهما الإتيان بالسلوك الاجرامي فهناك ظروف أخرى أقوى من المستوى التعليمي كالمستوى الاقتصادي و المادي .

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

المشرع الجزائري حارب الجرائم بمختلف أصنافها وهي موجودة في قانون العقوبات بغض النظر عن جنس الجاني.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

مؤكد أن قانون العقوبات الجزائري وضع ليحد من انتشار الجرائم ويحافظ على أمن و استقرار المجتمع.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة.

يمكن أن يكون الضحية شريك في الجريمة إذا أتاح الفرصة للمجرم للقيام بجريمته عن طريق الإتيان بعض التصرفات التي تثير و تحفز الجاني .

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

كثيرا ما تجرم المرأة بدافع الإنتقام من أشخاص مقربين يكونون قد أساءوا معاملتها.

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

من الضروري تكاتف جهود كل مؤسسات المجتمع المدني للتكفل بالنساء المهمشات وحمايتهن من العنف والمعاملة السيئة حتى لا ينتج المجتمع المرأة المجرمة.

الحالة رقم: 04

تاريخ المقابلة: 2015/11/23

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الوظيفة: أستاذ مساعد قسم أ و محامي

الاقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

إن التحولات الاجتماعية والإقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري أدت إلى إنتقال بعض الظواهر الإجرامية التي كانت مقتصرة على فئة الرجال فقط إلى المرأة، و ذلك بعد خروجها للعمل واكتساحها للكثير من المجالات الحياة .

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

إن التغيرات التي شهدتها المنظومة الاجتماعية والاقتصادية وحتى القانونية صاحب معها ظهور ظواهر لم تكن معروفة من قبل، أو أنها لم تكن منتشرة بشكل ملفت للانتباه فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن قانون الأسرة عرف تعديلات كثيرة مست المرأة بشكل خاص، ففي سنة 2005 سمح للمرأة بطلب الخلع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الطلاق، وبالتالي انتشرت العديد من السلوكات الإنحرافية و الإجرامية.

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

كثرة الطلاق و إنجاب الأطفال خارج إطار الزواج والأسر المفككة من مختلف الجوانب الأخلاقية والاقتصادية.

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

ليس في كل الحالات ولا يمكن اعتبار دائما أن تدني المستوى المعيشي عاملا من عوامل اقبال المرأة على جرائم المال.

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

ليس في كل الحالات فخير مثال على ذلك قضايا الفساد التي يرتكبنها النساء ذوات التعليم المرتفع .

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

لم يعامل المشرع الجزائري المرأة المجرمة بمعاملة خاصة بل وضعها في نفس الوضع مع الرجل.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

القانون الجزائري من حيث الترسانة القانونية يتوفر على كل الوسائل للحد من انتشار الجرائم النسوية لكن التطبيق شيء أخر.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة؟

من خلال تصرفاته وتهوره فالمرأة تريد دائما الانتقام .

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

عدم استعمال العنف أثناء ارتكاب الجريمة والإيقاع بالضحية بطرق ووسائل خبيثة .

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

القانون موجود وكافي لكن هذا القانون لا يراعي خصوصيات المجتمع أي محاولة وضع قوانين تتماشى مع الوضع الاجتماعي.

الحالة رقم : 05

تاريخ المقابلة: 2015/11/23

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الشهادة المحصل عليها: ماجستير في القانون العام تخصص القانون الجنائي.

الوظيفة: أستاذ دائم

الاقدمية في المنصب الحالي: 6 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

السلوك الإجرامي عند المرأة هو ردة فعل عن المؤثرات المحيطة بها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ...الخ، فالظروف المحيطة بالمرأة الجزائرية بصفة عامة تؤدي إلى ظهور السلوك الاجرامي ولكنه دفاعي أكثر منه هجومي.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

هنالك العديد من العوامل لكن أبرزها العوامل الاجتماعية والتنشئة الأولية، وكذا الظروف التي مرت بها في مرحلة المراهقة وبعد الزواج خاصة وأن مجتمعنا معروف بكبت الشعور عند المرأة وعدم السماح لها بالتعبير عن رأيها بحرية.

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نجد نوعين من البيئة الأسرية:هناك بيئة أسرية تعيش فيها المرأة ظروف صعبة (الفقر، الحاجة، المجتمعات الشعبية) مما قد يؤدي إلى إرتكاب جرائم الإعتداء على المال وهناك أسر تعاني من غياب التفاعل الأسري وهذا بدوره يؤدي إلى جرائم أخرى.

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

يمكن أن يؤثر تدني المستوى المعيشي في زيادة إقبال المرأة على ارتكاب جرائم المال، ولكن ليس دائما فقد أثبتت الدراسات أن هناك نساء مجرمات يعشن في أسر متوسطة أو ميسورة الحال .

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم يمكن إفتراض علاقة بين المستوى التعليمي و إرتكاب المرأة لجرائم الإعتداء على المال، فقد أثبتت الدراسات أن هناك حالات ارتكبت فيها جرائم من طرف نساء لديهن مستوى تعليمي عال (جامعيات) .

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

لقد نص المشرع الجزائري على تجريم الجرائم التي تمس بالحقوق والحريات عند الأفراد بغض النظر عن جنس مرتكب الجريمة.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

القانون الجزائري بصفة عامة أعطى أهمية لحماية المرأة وأعطى حرية أكثر للتعامل مع مختلف المسائل القانونية، ولكن يمكن القول بأنه ما يزال القانون الجزائري بعيد نوع ما عن تنظيم المجتمع وتأصيل فكرة الإحترام بين جميع الأفراد.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة

الأصل العام في القانون أنه لا يعذر أحد بجهله للقانون فالشخص الذي يجهل القانون قد يسهل على المجرم ارتكابه للجرائم .

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

من أهم الخصائص التي تميز المرأة المجرمة أنها تفتقد للشخص الذي يوفر لها الأمان وتعرضت في حياتها للأزمات النفسية والضاغطة ودفعتها لارتكاب الجريمة.

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

– ترسيخ مبادئ اجتماعية من شأنها توفير حياة كريمة للمرأة بصفة عامة.

– تفعيل النصوص القانونية الخاصة بحماية المرأة وإعادة تأهيلها اجتماعيا كذلك العمل على تحسين المستوى المعيشي للمجتمع بصفة عامة .

الحالة رقم: 06

تاريخ المقابلة: 2015/11/23

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الوظيفة: أستاذ دائم

الاقدمية في المنصب الحالي: 7 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

حب إثبات الذات ومنافسة الرجال في كل الأمور الإيجابية والسلبية.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

- الإنفتاح الإعلامي
- التأثر بالغرب
- المشاكل الإجتماعية من بينها الفقر و العنوسة.
- تأثير الرأي العام الدولي على القوانين المتعلقة بالأسرة.

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

- انحلال الرابطة الزوجية بين الوالدين
- الفقر و العنوسة.
- ضعف المنظومة القانونية.

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم قد يؤثر تدني المستوى المعيشي على اقبال المرأة على الجريمة من خلال التنافس على الماديات والتأثر بالمظاهر الموجودة داخل المجتمع.

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

ليس هناك أية علاقة بين المستوى الثقافي والتعليمي وإقبال المرأة على جريمة الاعتداء على الأموال، فيمكن إحتمال إقدام المرأة الجامعية على الجريمة بنفس الدرجة التي تقدم عليها المرأة الأمية، فحالات العوز و الفقر الماديين لا تفرق بين الأمي و المتعلم .

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

الظاهرة الإجرامية لدى المرأة في تنامي مستمر.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

المنظومة القانونية التي سنها المشرع الجزائري تستطيع الحد من الجريمة وردع المجرمات باعتبار أن القانون لم يفصل بين الجنسين عند تطبيق العقوبات.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة.

من خلال الجهل بمخاطر الجرائم التي تصدر من المرأة والوثوق في المرأة والغفلة والقانون لا يحمي المغفلين.

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

معظم النساء المجرمات يتراوح سنهن بين العشرين والأربعين.

معظم المجرمات عوانس أو خرجن من أسر مفككة بسبب طلاقهن أو وفاة أزواجهن .

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

من الضروري الحرص على تطبيق القوانين الردعية لمكافحة الجريمة وكذا التشديد في العقوبات ولا يمكن في أي حال من الأحوال التمييز في العقوبة على أساس الجنس.

الحالة رقم: 07

تاريخ المقابلة: 2015/11/24

مكان المقابلة: جامعة خميس مليانة

الوظيفة: أستاذ دائم

الاقدمية في المنصب الحالي: 4 سنوات

1.بصفتك رجل قانون كيف تفسرالسلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

هي ظاهرة دخيلة على المجتمع الجزائري حيث لم تكن منتشرة بهذه الكثرة وهي في ارتفاع مستمر.

2.في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

خروج المرأة للعمل.

كثرة متطلبات الحياة.

البيئة الاجتماعية .

3. من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بجرائم المرأة كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

/ (دون إجابة)

4. من خلال القضايا المعالجة من طرفكم هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

نعم هناك علاقة وطيدة بين الجانب المعيشي و إجرام المرأة بسبب كثرة متطلبات الحياة و خاصة إذا لم يكن للمرأة معيل يلبي احتياجاتها المادية الضرورية .

5. هل ترون أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

لا يمكن رد ظاهرة إجرام المرأة إلى تدني أو إرتفاع المستوى التعليمي و الثقافي فيمكن أن نتوقع من كلتا الحالتين الإقبال على الجريمة .

6. ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري؟

مثلها مثل الرجل لأن قانون العقوبات الجزائري يطبق على جميع المواطنين بغض النظر عن جنسهم.

7. من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

طبعا القانون الجزائري يساهم بصفة كبيرة في ردع المجرمين من حيث التشريع لكن من حيث التطبيق نجد أن هناك خلل في تطبيق هذه القوانين.

8. كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف الجريمة عند المرأة

بسبب جهله بالمخاطر التي قد تنجم عن مكر ودهاء المرأة فغالبا ما تنطبع في أذهاننا أن المرأة هي ذلك المخلوق الضعيف .

9. من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

المرأة المجرمة تتميز بالمكر و الخداع وتستخدم العاطفة كسلاح للإفلات من العقوبة.

10. كمختص في القانون ماذا يمكن أن تقدم من حلول من أجل معالجة ظاهرة إجرام المرأة؟

من الضروري التنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني لوضع خطط واستراتيجيات على المدى القريب والبعيد للتقليل من ظاهرة الإجرام بصفة عامة والمرأة على الخصوص.

ثانيا: التحليل محتوى المقابلات مع رجال القانون من منطلق التحليل و التعليق على الفرضيات .

1- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الأولى

و القائلة: " تزداد فرص الاقبال على جرائم ضد المال و الممتلكات من طرف المرأة التي تعيش في بيئة اسرية مفككة و تحوي نماذج انحرافية ".

بعد عرض مضمون المقابلات مع رجال القانون أكدوا على تأثير البيئة الأسرية في بروز السلوك الاجرامي عند المرأة، فحسب الحالة رقم (01) أرجعته إلى حالات الإهمال و التفكك الأسري و غياب الرقابة الوالدية على الأبناء مما يؤدي إلى الاندماج في عصابات اجرامية، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (02) التي رأت أن هناك علاقة وطيدة بين التفكك الأسري و انحراف الأبناء و يعد الإنحراف مؤشرا قويا للدخول إلى عالم الجريمة، و حسب الحالة رقم (03) تؤكد أيضا على أن المعاملة السيئة التي تتلقاها المرأة من طرف المقربين إليها في البيئة الأسرية عاملا مهما في إقدامها على السلوك الاجرامي كنوع من الإنتقام، أما الحالة رقم (04) ترى أيضا أن الطلاق و إنجاب أبناء غير شرعيين و التفكك الخلقي للفاعلين في الأسرة دورا في بروز السلوك الإجرامي، أما الحالة رقم (05) فأرجعته إلى الظروف الصعبة و غياب التفاعل داخل الأسرة، و أما الحالة رقم (06) فأرجعته إلى إنحلال الرابطة الزوجية بين الوالدين، و الذي يعد مظهرا من مظاهر التفكك المادي للأسرة .

لنتوصل من خلال هذه القراءة التأكيد على تأثير البيئة الأسرية على سلوكات وتوجهات الأبناء مستقبلا، فالأسرة التي تعرف التفكك والتصدع تعد مؤشرا قويا و عاملا مهما في إقبال الأبناء على السلوكات الانحرافية والإجرامية في ظل غياب التفاعل و التواصل و انعدام الرقابة الأسرية و غياب الضبط، و هذا نفس ما توصلت إليه نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على حالات من النساء اقترفن إحدى جرائم الإعتداء على المال و الممتلكات .

كما أرجع المختصون في القانون ظاهرة إجرام المرأة إلى الإمتيازات التي تحصلت عليها المرأة، و تغيير في مكانتها في ظل التطور الكبير الذي عرفه المجتمع الجزائري و الإنفتاح خاصة في مجال الحقوق و الحريات، وتوقيع الدولة الجزائرية على

الكثير من الإتفاقيات التي تنص على ضرورة إحترام المرأة و مساواتها في الحقوق و الواجبات مع الرجل، والتي تحصلت على إثرها على مكتسبات ثقافية من تعليم و شغل مناصب عمل، واكتساحها لكل المجالات التي كانت فيما قبل حكرا على الرجال، زد على ذلك الإمتيازات التي تحصلت عليها من خلال تعديل قانون الأسرة و الذي أعطى المرأة الحق في طلب الخلع و ضمان النفقة و توفير المسكن الفردي في حال الطلاق، الامر الذي صاحب معه إرتفاع محسوس في معدلات الطلاق و عزوف الشباب عن الزواج، و إنجاب أبناء غير شرعيين .

2- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثانية

والقائلة: " تدهور الظروف المعيشية و المادية يؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات ".

أكد رجال القانون على تأثير المستوى المعيشي و المادي على تزايد اقبال المرأة على جرائم ضد المال و الممتلكات، بحيث ترى الحالة رقم (01) أن الكثير من مرتكبات للجرائم ضد المال صرحن في المحاكم أن حاجتهن إلى المال و إعالة أسرهن هو الدافع الحقيقي وراء جرائم السرقة و النصب و الاحتيال و الاختلاس،وهو نفس ما ذهبت اليه الحالة رقم (02) والتي أرجعت إنتشار الظاهرة مرده بالدرجة الأولى إلى الفقر و العوز و الحاجة، و هذا ما أيدته الحالة رقم (03) وزادت على ذلك تدني المستوى المعيشي و غياب أو عدم وجود معيل ينفق على المرأة ويوفر احتياجاتها الأساسية ،أما الحالة رقم (04) فأنكرت حقيقة العلاقة الموجودة بين الحاجة و الجريمة و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (05) التي أكدت أنه لا يمكن إعتبار في جميع الأحوال أن تدني المستوى المعيشي هو الدافع في زيادة اقبال المرأة على جرائم ضد المال، فقد اثبتت الوقائع أن الأسر التي تعرف نوع من الإشباع في احتياجات يمارس أبنائها الجريمة، أما الحالة رقم (06) تؤيد الطرح الأول الذي يبرر ارتكاب الجريمة مرده إلى التنافس على الماديات و التأثر بالمظاهر الموجودة في المجتمع وعجز افراده على تلبيتها بالطرق المشروعة، أما الحالة رقم (07) فأكدت أيضا أن هناك علاقة وطيدة بين الجانب المعيشي واجرام المرأة بسبب كثرة متطلبات الحياة في ظل غياب أو عدم وجود معيل يلبي احتياجاتها الضرورية .

نستخلص من خلال هذا العرض أن اغلب الحالات أكدت على أن عامل تدني المستوى المعيشي والمادي له دور في إجرام المرأة، فعجزها عن تلبية احتياجاتها المادية بسبب الفقر و البطالة و غلاء المعيشة و كثرة متطلبات الحياة يؤدي بها إلى السرقة و النصب و الاحتيال لإعالة نفسها وابنائها، و لكن في المقابل نجد أن حالتين تريان ان إرجاع الظاهرة الي تدني المستوى المعيشي يبقى تأثيرها نسبي و ليس مطلقا.

3- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الثالثة

و القائلة: " لانخفاض المستوى التعليمي و الثقافي أثر في اقبال المرأة على الجرائم ضد المال و الممتلكات ".

بعد عرض مضمون المقابلات تبين لنا أن المختصين في القانون يفندون فكرة انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للمجرمات، فحسب الحالة رقم (01) ترى أن هناك علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي و الثقافي و الجريمة، فمعظم النساء يتحايلن على أشخاص من خلال انتحال شخصيات ذات نفوذ، كما أن اغلبهن متعلمات ومثقفات و يُجِدن استخدام الوسائل التكنولوجية في تنفيذ جرائمهن، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (02) التي تؤكد أن أغلب المجرمات لديهن مستوى تعليمي مرتفع، أما الحالة رقم (03) فترى أن الجريمة يقدم عليها الأمي و المتعلم في آن واحد، أما الحالة رقم (04) لا تربط بين تدني المستوى التعليمي و الثقافي وإجرام المرأة و خير مثال على ذلك جرائم الفساد التي ترتكبها ذوات التعليم المرتفع، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (05) التي لم تنفي إمكانية إقدام المرأة ذات التعليم الجامعي على السلوك الاجرامي، أما الحالة رقم (06) فتنفي العلاقة بين تدني مستوى التعليمي والجريمة فحسبه الجريمة يقدم عليها الأمي و الجامعي، وهو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (07) التي تتوقع من كلا الحالتين الإقدام على السلوك الاجرامي.

نستخلص من خلال هذا العرض و التحليل أن تدني المستوى التعليمي و الثقافي ليس له تأثير في إقبال المرأة على جرائم ضد المال والممتلكات، فأغلب الحالات أكدن أن النساء المتعلمات يمارسن أيضا جرائم ضد المال عن طريق الاحتيال واستخدام التكنولوجية للإيقاع بضحاياهن، وعليه يؤكد المختصين في القانون توقع الإقبال على الجريمة من ذوات التعليم المنخفض و المرتفع بنفس الدرجة، إلا أننا

يمكن التمييز بينهما من خلال نمطية السلوكات الإجرامية و طرق تنفيذها، فالمرأة الجامعية تعمد إلى استخدام مكتسباتها وخبراتها و مؤهلاتها في تنفيذ جرائمها، كما أنها لا تقدم على الجرائم البسيطة كالسرقة مثلا من المحلات و إنما تقبل على جرائم الفساد و الإختلاس و النصب و الاحتيال .

4- التحليل و التعليق على بيانات الفرضية الرابعة

و القائلة: " للضحية دور ايجابي في حصول جرائم ضد المال و الممتلكات التي تقدم عليها المرأة في المجتمع الجزائري " .

بعد عرض محتوى المقابلات تبين أن المختصين في القانون يؤكدون فرضية إسهام الضحية في وقوع الجرائم ضد المال التي ترتكبها المرأة، و هذا ما ذهبت إليه الحالة رقم (02) و التي ترى أن رعونة الضحية وعدم تقديره للمواقف والحالات تجعل منه هدفا سهلا يستغله الجاني، و هو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (03) و التي تذهب إلى أن الضحية يمكن أن يكون شريكا في الجريمة من خلال إتاحة الفرصة للجاني و ذلك عن طريق الإتيان ببعض التصرفات التي تثير و تحفز المجرم، أما الحالة الرابعة(04) تؤيد فرضية أن للضحية دور ايجابي و ذلك من خلال تصرفاته المتهورة، وهو نفس ما ذهبت إليه الحالة رقم (05) إذ يساهم الضحية في وقوع الفعل الإجرامي من خلال جهله بالقوانين مما يجعله ضحية سهلة، أما الحالة (06) فترى أن الغفلة و وضع الثقة في المرأة والجهل بما يمكن ان تقدم عليه واستصغارها واستضعافها، يمكن أن تجعل منه هدفا سهلا للوقوع ضحية جرائم ضد المال، وتؤيد الحالة رقم (07) نفس ما ذهب إليه الطرح المؤيد للدور الإيجابي الذي يلعبه الضحية في حصول الفعل الإجرامي.

نتوصل من خلال عرضنا وتحليلنا لمضمون المقابلات التأكيد على أن الضحية يساهم بشكل إيجابي في حدوث جرائم ضد المال التي تقدم عليها المرأة، وذلك من خلال جهله للقوانين وغفلت الضحية، بالإضافة إلى تصرفاته المتهورة وعدم تقديره للمواقف زد على ذلك وضع الثقة في غير محلها و استضعاف المرأة ، كلها عوامل تتيح الفرصة للجاني و يكون الضحية بذلك شريكا في الجريمة .

ملخص الفصل

بعد عرض المقابلات مع المختصين في علم الاجتماع وعلم النفس و القانون و تحليلها نستنتج أنه على الرغم من تنوع التخصصات و التوجهات إلا أنها اتفقت كلها حول تأثير المتغيرات المستقلة للدراسة في تفسير ظاهرة اجرام المرأة في المجتمع الجزائري .

و في ضوء هذه الخلفية المعرفية توصلنا إلى أن البيئة الأسرية هي أولى الأنساق التي تحتك بها المرأة، و لذلك وجب البحث عن المؤشرات التي قد تؤثر بشكل سلبي على سلوكاتها ، ومن الجدير بالذكر أن المقاربات البنائية و خاصة تلك المتعلقة بالجماعات الصغيرة الأولية هي المقاربات الأكثر شيوعا وانتشارا بين المفكرين و الباحثين في تفسيرهم للسلوك الاجرامي عامة و ال'جرام النسوي على وجه الخصوص، ولعل من أبرز المتغيرات الأسرية نجد التفكك الأسري بأشكاله المادي و المعنوي و الخُلقي، و ما ينجم عنه من إهمال وتسيب وغياب الضبط و الردع و الرقابة الوالدية بالإضافة إلى سوء المعاملة و كثرة المشاكل و الخلافات، و الذي كان محل اتفاق مع نتائج الدراسة الميدانية لحالات من نساء ارتكبن جرائم ضد المال و الممتلكات.

و لإعطاء صورة عن الواقع لاجتماعي لإجرام المرأة تطلب ايضا الإحاطة بالعوامل الاقتصادية، و التي تظهر ملامحه في تدني المستوى المعيشي والمادي وعدم القدرة على اشباع الحاجيات الضرورية للمرأة بسبب الفقر و البطالة و غلاء المعيشة و كثرة متطلبات الحياة ووجدنا اتفاقا أيضا بين المختصين .

إلا أننا لمسنا اختلاف في وجهات نظر المختصين حول العلاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وإجرام المرأة، فانقسموا إلى فئتين الأولى تؤيد فرضية العلاقة الموجودة بين المتغيرين، إلا أن الفئة الأخرى ترى أن ارتفاع المستوى التعليمي لا يحول دون إقبال المرأة على الجريمة، فقد يساعدها تعليمها على إكتمال النضج الفكري و المعرفي لتستغله في ارتكاب أنماط إجرامية كانت مقتصرة على الرجال في وقت مضى كالرشوة والتزوير و الاختلاس والفساد لتؤكد فرضية العلاقة بين نمطية السلوكات الإجرامية عند المرأة و المستوى التعليمي و الثقافي .

و كمحاولة لبلورة رؤية متميزة أخذنا أيضا بعين الإعتبار متغيرات أخرى لا تتعلق بمكونات و عناصر البناء الاجتماعي، ألا و هي الدور الذي يلعبه الضحية في الجرائم المالية التي تقدم عليها المرأة، وجدنا أيضا أن هناك اتفاق بين المختصين عن إمكانية اسهام الضحية و بشكل ايجابي في حدوث جرائم ضد المال، و ذلك عن طريق إهماله و تهوره ووضعه الثقة الزائدة في المرأة و استضعافه لها ومن الضحايا المحتملين في الجرائم المالية هم الرجال و خاصة الأثرياء ممن يبحثون عن الصحبة .

لنتوصل في الأخير إلى تأكيد النتائج الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة من النساء و بالتالي اثبتت فرضيات الدراسة المتعلقة بأدوار الضحية و الأبعاد السوسيواقتصادية و السوسيوثقافية، فمن البديهي أن تلاقى هذه الأبعاد على اختلاف مستوياتها و تتفاعل فيما بينها لتنتج أحد أبعاد الإجرام المعاصر وهو الإجرام النسوي.

الإستنتاج العام

أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج المتعلقة بدوافع إقبال المرأة على جرائم ضد المال في المجتمع الجزائري و ذلك في إطار الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها الدراسة.

فقد توصلنا إلى أن التفكك الأسري بنوعيه المادي و المعنوي و كذا وجود نماذج انحرافية داخل الأسرة له علاقة بإجرام المرأة، فكل المبحوثات عينة الدراسة عشن في بيئة أسرية متصدعة يغيب فيها الدور الفعلي للوالدين، و من مؤشرات هذا التفكك هو غياب أحد الوالدين أو كليهما إما بسبب الطلاق، الوفاة، السفر أو العيش مع زوجة الأب أو زوج الأم، الأمر الذي إنجر عنه غياب مصدر التوجيه و الرقابة و الردع مما يعني أن معظمهن افتقدن إلى عملية الضبط الإجتماعي الذي عن طريقه يمكن الإمتثال للنظم و المعايير و القيم الاجتماعية المتفق عليها، كما يعد أداة فعالة لحفظ النظام العام للمجتمع و الذي لن يتحقق دون وجود ضوابط اجتماعية تسيطر على سلوكات الأفراد.

و البيئة الأسرية التي تفتقد إلى الضوابط الإجتماعية يسودها كثرة الشجارات وممارسة العنف على الأبناء، و هذا ما توصلت إليه الدراسة فمعظم المبحوثات تلقين معاملة سيئة قائمة على الضرب و السب و الشتم و الطرد من البيت، كما أن معظمهن يفتقدن إلى الأمن و الإستقرار الأسري ، الأمر الذي أدى بهن إلى اللجوء للشارع و مصاحبة رفاق السوء مما جعلهن عرضة لشتى أنواع السلوكات الانحرافية كالتدخين و تعاطي المخدرات و الكحوليات وممارسة البغاء و السحاق و الإغتصاب.

كما توصلت الدراسة إلى أن معظم المبحوثات يعانين من الفراغ أو الحرمان العاطفي الأسري و يفتقدن إلى الإنسجام مما يدفعهن إلى البحث عنه خارج إطار الأسرة و بطريقة غير شرعية، و هذا ما يفسر إقبالهن أيضا على ممارسة الأفعال غير

الأخلاقية وهذا ما وجدناه بالدرجة الأولى عند المبحوثات اللاتي يعشن مع زوجة الأب أو زوج الأم أو مع الأقارب.

كما تم التحقق من خلال الدراسة أن هناك إرتباط وثيق بين تدني المستوى المعيشي و المادي للأسرة و إقبال المرأة على الجرائم ضد المال في المجتمع الجزائري اذ توصلنا إلى أن معظم المبحوثات يعانين من إنخفاض الدخل الأسري و البطالة و الفقر و تدني القدرة الشرائية، و الذي يبدوا جليا في نوعية المسكن الذي يعشن فيه و تواجده في مناطق يكثر فيها الإزدحام كالسكن في الشقق و البيوت القصديرية و البيوت التقليدية، وكذا اضطرارهن للتوقف عن الدراسة لعدم إمكانية شراء المستلزمات ومستحقات التعليم، بالإضافة إلى لجوء أمهاتهن إلى العمل في مهن رخيصة و الذي تعداه إلى ممارسة الدعارة من طرف المبحوثات لتلبية احتياجاتهن الاساسية.

كما توصلت الدراسة أيضا أن معظم الحالات أرجعن إقبالهن على جرائم ضد المال كان مرده إلى حالة الحاجة و العوز الماديين، و محاولة تغيير و تحسين وضعيتهن المادية، لنستنتج أن الجانب الإقتصادي عامل هام في إحداث الاستقرار في المجتمع.

كما اتضح أيضا من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي و الثقافي عند المرأة وميلها إلى ارتكاب جرائم ضد المال، حيث أن أغلب المبحوثات لديهن مستوى تعليمي منخفض ونسبة الجامعيات منهن قليل جدا، كما أنهن عشن في بيئة أسرية لا تشجع العلم و التعليم، كما نجد أيضا انخفاض في المستوى التعليمي للوالدين فأغلبهم أميين، هذا ما ينطبق أيضا على رفاق المبحوثات فمستواهم لا يتعدى الابتدائي، و من المتغيرات التي تنبئ أيضا بتدني المستوى الثقافي للمبحوثات و الذي حددناه مسبقا في درجة المقروئية ونوعية المادة المقروءة فقد توصلنا إلى أن معظم

المبحوثات لا يملن إلى المطالعة أو قراءة الجرائد اللهم فقط تصفح المواضيع العاطفية التي لا تمت بالثقافية بصلة.

هذا و بالإضافة إلا أن معظمهن يتابعن البرامج التي لا فائدة منها عبر وسائل الإعلام المرئية منها خاصة ما تعلق بالعنف و إثارة العواطف و الغرائز و كذا استخدام التكنولوجيا لأغراض ترفيهية و ربط علاقات مع الشبان، كما تبين أيضا أن لديهن ضعف في مستوى التدين و الذي يظهر في التقصير في آداء الفرائض كالصلاة و الصيام.

كما توصلت الدراسة أيضا أن لضحايا جرائم الاعتداء على المال التي ترتكبها المرأة دور ايجابي في حدوث الجريمة و هذا بنسبة 100% و ذلك من خلال خصائصهم السوسيو- ديموغرافية وأنماطهم السلوكية، فقد كشفت الدراسة أن صغار السن و المسنين هم أكثر عرضة للجرائم ضد المال، كما أظهرت الدراسة أن الضحايا المحتملين في جرائم النصب و الاحتيال هم الرجال و خاصة منهم كبار السن و الأثرياء و ممن يبحثون عن المتعة و اقامة علاقات جنسية.

كما أظهرت الدراسة أن التقصير و الإهمال و عدم توفير الحماية على ممتلكاتهم و عرضهما بشكل مغري و كذا البقاء خارج المنزل لساعات طويلة كلها عوامل تجعلهم أكثر عرضة لجرائم السرقة.

كما أن المرأة تفضل في السرقات البسيطة الأماكن التجارية التي تتميز بكثرة الإزدحام و الإختلاط .

كما تمكننا الدراسة الكيفية من تحويل النتائج المتوصل إليها إلى أرقام و في ما يلي أهم النتائج المتوصل إليها نعرضها في شكل نقاط:

1-تبين من خلال الدراسة أن معظم المبحوثات اللاتي إرتكبن جرائم ضد المال هن في سن الشباب و أنحصرن في الفئة العمرية ما بين [19-29] .

2- تبين الدراسة انخفاض في المستوى التعليمي لدى المبحوثات بحيث أن معظمهن أميات أو ذوات المستوى الابتدائي أو لا يتجاوزن الثانية متوسط وذلك بنسبة 61.52 % .

3- تبين الدراسة أن أكثر من نصف العينة عازبات و ذلك بنسبة 76.92 %.

4- تبين الدراسة أن أكثر من نصف العينة من الوسط الجزائري من (البليدة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة ، بومرداس، البويرة) و ذلك بنسبة 69.21%.

5- تبين الدراسة أن معظم الحالات يعشن في أماكن غير لائقة كالشقق و البيوت القصديرية و البيوت التقليدية) و ذلك بنسبة 92.30%.

6- تبين أن أكثر من نصف العينة لم يسبق لهن دخول السجن و ذلك بنسبة 69.23 % ، بمعنى أن 30.77 % من العينة عائدات إلى الجريمة للمرة الثانية أو الثالثة.

7- تبين أن 92.30% من العينة صرحن بوجود نماذج انحرافية داخل الأسرة سواء أكان أحد الوالدين أو كلاهما أو من الإخوة أو الأخوات.

8- كشفت الدراسة أن السلوكات التي تقوم بها النماذج الانحرافية شملت تعاطي المخدرات و تناول الكحول، الدعارة، الخيانة الزوجية، السرقة، الاعتداء على قاصر و ترويج المخدرات، تناول الحبوب المهلوسة.

9- أغلب المبحوثات عشن في بيئة أسرية يسودها كثرة الشجارات و الخلافات.

10- تبين أن أكثر من نصف العينة تعرضن إلى العنف الممارس من طرف أحد الوالدين أو زوجة الأب أو من الأقارب.

11- تبين أن أكثر من نصف المبحوثات عشن في أسر مفككة ماديا إما بالطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما و ذلك بنسبة 53.85%.

12- كما تبين أن ربع العينة أي ما يمثل نسبة 23.07% آباءهن لا يتواجدون في المنزل بشكل دائم بسبب العمل أو السجن أو الانفصال.

13- تبين أن ربع العينة تعرضن لإعتداءات جنسية أي ما يمثل نسبة 30.76%.

14- تبين الدراسة أن أكثر من نصف العينة عاطلات عن العمل أو يمارسن نشاطات مؤقتة و بأجر منخفض جدا و ذلك بنسبة 69.18%.

15- تبين أن ربع العينة أمهاتهن كن يمارسن وظائف بأجر متدني (عاملات نظافة في البيوت خاصة) أي بنسبة 38.46%.

16- تبين أن 46.156% من العينة كانوا يتلقون مساعدات من الجمعيات و الأهل و الجيران.

17- تبين أن ربع العينة كن يلجأن إلى ممارسة الدعارة للحصول على المال لتلبية احتياجاتهن الضرورية و ذلك بنسبة 30.76%.

18- تبين أن 46.15% من العينة لم يتابعن تعليمهن بسبب تدني المستوى المعيشي و المادي للأسرة.

19- تبين أن نسبة 76.92% من العينة المستوى التعليمي لآبائهن منخفض(أمي أو ابتدائي).

20- بينت الدراسة ضعف مستوى التدين لدى المبحوثات.

21- بينت الدراسة أن غالبية المبحوثات يتابعن البرامج التلفزيونية التي تحوي مشاهد العنف و الجريمة و مشاهد الإثارة و العواطف.

22- تبين أن معظم المبحوثات لا يميلن إلى المطالعة و القراءة.

23- تبين أن معظم الحالات إرتكبن جرائم السرقة وذلك بنسبة 61.53 %، تليها جرائم النصب و الإحتيال بنسبة 30.76%، تليها خيانة الأمانة بنسبة 7.69% لتنعدم النسبة في جرائم الاختلاس.

24- كشفت الدراسة أن الضحية يتحمل بعض من المسؤولية في حدوث جرائم ضد المال التي تقبل عليها المرأة و ذلك من خلال خصائصهم السوسيو- ديموغرافية و أنماطهم السلوكية.

25- بينت الدراسة أن الضحية يلعب دورا ايجابيا في وقوع الجريمة من خلال أنماطهم السلوكية و التي تتمثل في (الوقوع تحت تأثير المخدر، عدم توفير الحماية، البقاء خارج المنزل لفترة طويلة، التقصير، الإهمال، عرض ممتلكاتهم، مصاحبة رفاق السوء و إدخال الغرباء للبيت، المولعون بصحبة النساء)

26- تبين من خلال الدراسة أن الخصائص السوسيو- ديموغرافية للضحية التي تجعلهم أكثر عرضة لجرائم الاعتداء على المال من طرف المرأة هم (صغار السن و المسنين ،المرضى، الأثرياء، الذين يشغلون وظائف مرموقة، النساء)

27- تقبل المرأة في السرقات البسيطة على الأسواق و المحلات الكبرى.

28- تبين أيضا أن الضحايا المحتملين هم الذين لهم خلافات مهما كان نوعها مع المرأة المجرمة.

29- معظم أفراد العينة لا يقوم أهلهم بزيارتهم عندما كانوا داخل المؤسسة العقابية

30- تبين أن أكثر من نصف العينة هاربات من المنزل لمرات عديدة و ذلك بنسبة 61.53%.

31 - تبين أن بعض المبحوثات كن يقبلن على السرقة أثناء قضاء فترة عقوبتهن داخل المؤسسة العقابية.

32- تبين أن بعض من العينة كن يمارسن السحاق داخل المؤسسة العقابية

التوصيات و الاقتراحات

بناءا على النتائج التي أسفرت عنها الدراسة يمكن إيراد التوصيات التالية :

1- إجراء المزيد من الدراسات و البحوث خاصة الميدانية منها على جرائم النساء في المجتمع الجزائري.

2- تفعيل الجانب الأخلاقي و التربوي في المدارس من أجل إعداد المرأة للحياة الإجتماعية و الأسرية و العمل على تكييفها مع المشاكل و الضغوطات.

3- نشر الوعي الديني و القانوني و الإجتماعي بمخاطر الجريمة و خاصة بين أوساط النساء عبر وسائل الاعلام.

4- أظهرت الدراسة الأوضاع المستقاة من الواقع الاجتماعي نوعية المعاملة التي تتلقاها المرأة التي تعاني من التفكك الأسري، خاصة في حالة وفاة الوالدين من طرف الفاعلين في المجتمع و التي تظهر مدى تعرضهن للعنف بشتى أنواعه و التعسف و الاضطهاد.

5- إنشاء المزيد من المراكز للتكفل الأمثل بالفتيات اللواتي هن في خطر معنوي و العمل على إدماجهن في المجتمع عن طريق توفير مناصب شغل لهن أو تزوجيهن.

6- تفعيل و تكثيف دور الجمعيات الخيرية لرعاية النساء الأرامل و المعوزات و المطلقات و الأيتام، من حيث تأمين معيشتهن و تأمين احتياجاتهن الضرورية حتى لا يضطرن تحت ظروف الحاجة و العوز إلى الإستغلال و الإمتهان في المهن الحقيرة التي لا توفر لهن مستوى الأجر القاعدي و لا تضمن حقوقهن في التأمين و المرض.

7- العمل على إيجاد آلية فعالة لتوعية الأسر بتقديم الرعاية و الإهتمام لأبنائهم كون هذه الدراسة بينت أن معظم مرتكبات السلوك الاجرامي ينتمين إلى أسر مفككة ماديا و معنويا.

8- توفير الأخصائيين النفسانيين و الاجتماعيين في المؤسسات الفاعلة في المجتمع يعملون على مساعدة الأفراد بمختلف الفئات.

9- العمل من أجل تبني المؤسسات العقابية لسياسة تربوية فعالة تعمل على فتح المجال للباحثين و الأكاديميين و الجمعيات للقيام بزيارات ميدانية من أجل التكفل الأفضل لهذه الفئة، و كذا الحصول على بيانات و معطيات تخدم الدراسات العلمية في هذا المجال، فكثيرا ما يضطر الباحثين إلى اتباع الطرق غير القانونية للوصول إلى العينة.

10- تسهيل عملية الحصول على المعلومات و الإحصائيات الجنائية الخاصة بجرائم المرأة للوقوف على حجمها و دراستها.

11- تعزيز الأبحاث العلمية الخاصة بضحايا الجريمة و نشر المعطيات المتوصل إليها بهدف وضع استراتجية وقائية وعلاجية في نفس الوقت لحماية الأفراد في المجتمع.

12- إدراج مقياس علم الضحايا ضمن برامج العلوم الاجتماعية الجنائية و كذا الدورات العلمية و التدريسية التي تنظمها المعاهد و المراكز المتخصصة في الوقاية من الجريمة.

الـــــخاتـمـــــة

انطلقت الدراسة من شعور أولي بوجود مشكلة اجتماعية و لقد تدعم هذا الشعور شيئا فشيئا بعد نزولنا إلي الميدان و القيام بدراسة استطلاعية حول الموضوع التي مكنتنا من التعرف على الواقع الاجتماعي للظاهرة، و الذي يعبر عن الخلل الذي أصاب النسق القيمي و الأخلاقي من جراء التغيرات التي شهدها المجتمع و الذي صاحب معه تحولات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية، مما ترتب عليه افرازات سلبية تمثلت في إقبال أكثر عضو فعّال في المجتمع على الجريمة ألا و هو المرأة.

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة المنطوية تحت عنوان إقبال المرأة على الجريمة في المجتمع الجزائري: جرائم ضد المال و الممتلكات كنموذج للدراسة و التحليل، إلى تشخيص الواقع الاجتماعي للظاهرة بأسلوب علمي و موضوعي في قالب سوسيولوجي يهدف إلى معرفة العوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة.

و للوصول إلى هذه الأهداف سعينا إلى اتباع جملة من الخطوات و الإجراءات و التي كانت على مجالين نظري و ميداني، بحيث استعنا بالتراث النظري التاريخي و العلمي الذي تناول ظاهرة الجريمة بصفة عامة و إجرام المرأة على وجه الخصوص بالإضافة إلى قيامنا بدراسة ميدانية لغرض التحقق من صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة.

و بعد الإنتهاء من معالجة الموضوع برزت لنا أهميته في الحقل السوسيولوجي فإجرام المرأة في المجتمع الجزائري هو نتاج لحالات التفكك المادي و المعنوي و الخُلقي للبيئة الأسرية التي نشأت فيها المجرمة، كما أن انتشار الظاهرة ليس وليد جهة دون أخرى و لا يمكن القول أنه مسؤولية النسق الأسري لوحده، و إنما أيضا هي نتاج لتدني المستوى المعيشي و المادي و الذي يبدوا جليا في إنعدام تلبية الحاجيات

الضرورية للمرأة من مأكل و ملبس و مسكن و تعليم، كما لا يمكننا الجزم مرة أخرى في هذه الدراسة على تأثير البيئة الأسرية و تدني المستوى المعيشي و المادي للمرأة و إقبالها على جرائم ضد المال، فإننا نتوقع أيضا إرتباط الظاهرة بإنخفاض مستواها التعليمي والثقافي و ما له من انعكاسات سلبية، و بما أن الفعل الجرمي لا يتحقق إلا بوجود ضحايا فإننا توصلنا من خلال دراستنا أن للضحية هو الآخر دور ايجابي في إقبال المرأة على جرائم ضد المال و ذلك من خلال الخصائص السوسيو- ديموغرافية للضحية و أنماطه السلوكيه التي يقوم بها سواء عن قصد أو عن غير قصد، و التي تشمل الإهمال و عدم توفير الأمن و الحماية اللازمة و كذا توفر الهدف المناسب والتواجد في أماكن و أوقات غير مناسبة.

وعليه يمكن القول أن ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري تنطلق من مفارقة واقعية تحكمها عوامل اجتماعية و اقتصادية و ثقافية و أخرى متعلقة بالضحية تلعب كلها مجتمعة دورا أساسيا في حدوث جرائم ضد المال، إذا لا يختلف فيها اثنان أنها ظاهرة آخذة في الإنتشار داخل أوساط المجتمع، كما أنها تعكس عن وجود خلل و إضطراب داخل البناء الاجتماعي.

فعلى ضوء ما أسفرت عليه نتائج البحث الحالي عن أهمية وضرورة دراسة هذه الظاهرة، كانت هناك حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من الدراسات يتم فيها حصر العوامل المساهمة، و نقترح أن تكون هناك بحوث أخرى تتناول الظاهرة وفقا لمتغيرات جديدة مثلا: تعاطي المخدرات و الكحوليات و إقبال المرأة على جريمة السرقة و العلاقة بين ممارسة الدعارة و جرائم النصب والاحتيال.

نأمل أن تتوصل إلى إيضاح أكثر و فهم متعمق بفضل دراسة مقبلة وعمل ميداني آخر، فلا يزال باب البحث في هذا الخضم مفتوح للباحثين في مجالات أخرى.

قائمة المصادر و المراجع

➢ قائمة المصادر و المراجع باللغة العربية

أولا :1- القرآن الكريم

ثانيا : الكتب

- **كتب المنهجية**

2- الحيزان محمد عبد العزيز، **البحوث الاعلامية أسسها و أساليبها ومجالاتها.** مطبعة السفير، الرياض،1998.

3- الهادي خالد و قدي عبد المجيد ، **المرشد المفيد في المنهجية و تقنيات البحث العلمي** .دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر ،1996.

4- انجلز موريس ، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**.ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر ، الجزائر،2006.

5- ايميل دوركايم، **قواعد المنهج السوسيولوجي**. تعريب سعيد سبعون، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

6- بن عرسلي أحمد ،**مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام و الإتصال**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2003 .

7-حلمي عبد القادر ،**مدخل إلى علم الاحصاء**.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط.1994،10

8- خضري محسن أحمد ومحمد عبد الغني سعود،**الأسس العلمية لكتابة رسائل الماجستير و الدكتوراه.** المكتبة الانجلوا مصرية، القاهرة،.1992

9- دليوا فضيل وآخرون، **الاسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**.منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.

10- زيدان عبد الباقي ،**قواعد البحث الاجتماعي**.دار المعارف،القاهرة، ط1، 1974.

11- عوض صابر فاطمة وميرفت علي خفاجة ، **اسس و مبادئ البحث العلمي**. مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية ، الاسكندرية ،ط1 ، 2002.

12- معتوق جمال ، **منهجية العلوم الاجتماعية و البحث الاجتماعي .** بن مرابط للنشر و الطباعة،الجزائر ،2009 .

13- معتوق فريديريك ، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب.** المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،بيروت ، 1985.

14- همالي عبد الله ، **أسلوب البحث الإجتماعي و تقنياته** . منشورات جامعة قارينوس، بنغازي، ط2 ،1994 .

- **كتب علم الاجتماع العام**

15-الجوهري محمد وآخرون،**الطفل و التنشئة الاجتماعية**.دارالمعرفة الجامعية،الإسكندرية،.1992

16- الخرسا غادة ، **المرأة و الاسلام.** المطابع الاهرام التجارية ، القاهرة ،1980 .

17- الخشاب سامية ، **النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة** .دار المعارف ،القاهرة ،1987.

18- السباعي بدر الدين ، **مشكلة المرأة العامل التاريخي.** دار الجماهير، سوريا، 1985.

19-السيد أحمد الغريب محمد،**علم الإجتماع ودراسة المجتمع**.دارالمعرفة الجامعية،القاهرة،2003.

20- العلوي هادي ، **فصول عن المرأة** . دار الكنوز الادبية ، لبنان، ط1 ، 1996.

21- العيسوي عبد الرحمان ، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**. دار الفكر العربي، الاسكندرية، 1995.

22- الغباري محمد سلامة ، **الخدمة الاجتماعية ورعاية الاسرة و الطفولة و الشباب** . شركة مكتبات عكاظ للنشر و التوزيع ، السعودية ، ط1، 1983.

23- الغزاوي سليم ، **مدخل إلى علم الاجتماع** . دار الشروق ، عمان، 2004.

24- القصير عبد القادر ، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية : دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري و الاسري** . دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت،ط 1، 1999.

25- الكيال باسمة ،**تطور المرأة عبر التاريخ.مؤسسة** عزالدين للطباعة و النشر، لبنان، 1981 .

26- إمام إسلام عبد الفتاح ، **الفيلسوف المسيحي و المرأة.** مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1996.

27- الوشلي نفيسة، **تعزيز القيادة النسوية في الاحزاب**:يمن للاستشارات.منتدى التنمية السياسية، صنعاء،2009.

28- بدوي أحمد زكي ، **معجم المصطلحات الاجتماعية**. مكتبة لبنان ، بيروت ، ط2 ، 1982.

29- بن نبي مالك، **مشكلة الثقافة**.ترجمة عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق، ط1984،4.

30- بوعزيز يحي ، **موضوعات و قضايا المرأة الجزائرية و حركة الاصلاح النسوية العربية** . عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2009.

31- بيتير مونيك، **المرأة عبر التاريخ : تطور الوضع النسوي من بداية الحضارة إلى يومنا هذا.** ترجمة هنريت عبودي ، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت ،1979 .

32- حسن الساعاتي سامية ، **المرأة والمجتمع المعاصر.** الدار المصرية السعودية،القاهرة،2006.

33- حسن محمود ، **الأسرة و مشكلاتها.** دار النهضة العربية ، بيروت ، 1981.

34- خولي سناء، **الأسرة و الحياة و العائلة** . دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984.

35- خولي سناء، **الزواج و العلاقات الأسرية**.دار النهضة العربية،بيروت ،1984.

36- رشوان حسن عبد الحميد ، **علم الاجتماع المرأة.** المكتب الجامعي الحديث ، مصر، 1998.

37- زرهوني الطاهر ، **التعليم في الجزائر قبل و بعد الاستقلال**.المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر،1994.

38 - سيد فهمي محمد ، **المشاركة الاجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث.** دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،الاسكندرية ، 2007.

39- شرابي هشام ، **النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي.** مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1، 1992.

40- شروخ صلاح الدين ، **مدخل في علم الاجتماع للجامعيين** . دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2005.

41- شكري علياء، **الإتجاهات المعاصرة في دراسة الاسرة.** دار المعرفة الجامعية،مصر ،2000 .

42- طلعت محمد عيسى،**الخدمة الاجتماعية كأداة للتنمية**.مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،.1965

43- عارف محمد ، **المجتمع بنظرة وظيفية: الوظيفة وأشكالها وإمكاناتها التصورية والمنهجية في دراسة المجتمع.** مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1982.

44- عطية فوزية ، **المرأة و التغير الاجتماعي** . مؤسسة الفليج للطباعة و النشر،الكويت،.1983

45- عطية فوزية ،**المرأة و التغير الاجتماعيى في الوطن العربي.** المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم : معهد البحوث و الدراسات العربية، بغداد، 1983 .

46- عودة محمد ، **أسس علم الاجتماع.** دار النهضة العربية ، بيروت، بدون سنة.

47-غدنز أنتوني ، **علم الاجتماع.** ترجمة فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط4، 2001 .

48- غيث محمد عاطف ، **علم الاجتماع** ، دار المعارف، القاهرة ، 1965.

49- غيث محمد عاطف ،**قاموس علم الاجتماع** .الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1979.

50- غيث محمد عاطف ،**قاموس علم الاجتماع** ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1989.

51- فيليه بن عبده فاروق ، **الجندر غزو ثقافي : مواجهة تربوية من المنظور الاسلامي** . عالم الكتب ، القاهرة ، .2008

52-قيرة اسماعيل،أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية.جامعة منتوري قسنطينة،الجزائر،بدون سنة

53- كريب إيان ، **النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس.** ترجمة محمد حسين غلوم ، عالم المعرفة ، الكويت ، .1999

54- مان ميشال ، **موسوعة العلوم الاجتماعية** .ترجمة عادل مختار الهواري و اخرون، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، .1999

55- مجموعة من الإقتصاديين ، **الموسوعة الإقتصادية** .اعداد و تعريب عادل عبد المهدي و حسن الهموندي ، دار ابن خلدون لطباعة و النشر ، لبنان، ط1، 1980.

56- محمد امجد نهى ، **المرأة و السياسة في مصر** . المكتبة المصرية للطباعة و النشر و التوزيع، الاسكندرية ، 2004.

57- معن خليل عمر ،**نقد الفكر الاجتماعي المعاصر.** دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2 ،1991.

58- معن خليل عمر ، **علم إجتماع الأسرة.** دار الشروق، عمان، ط1، 2000.

- **كتب علم الاجتماع الجريمة و الانحراف**

59- إبراهيم أبو الحسن عبد الموجود ، **ديناميات الإنحراف و الجريمة** . المكتب الجامعي الحديث، القاهرة ، 2007.

60- أرناؤوط محمد السيد ، **المخدرات و المسكرات بين الطب و القرآن و السنة .** دار الجيل ، بيروت ، ط1 ، 1992 .

61- إسحاق إبراهيم منصور ، **موجز في علم الإجرام والعقاب** .ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1982.

62- البقلي هيثم ، **إنحراف الطفل المراهق.** نهضة مصر للطباعة و النشر ،القاهرة ، ط1، 2006.

63-التركي مصطفى، **سجون النساء.** اكادمية نايف للعلوم الامنية،الرياض،1418هـ .

64- التويجري أسماء ، **الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية للعائدات للجريمة** .أكادمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 2011.

65- الجوهري مصطفى ، **أصول علمي الاجرام و العقاب**. كلية الشرطة ، دبي ، 1417هـ .

66- الحوات علي ، **الجرائم الجنسية** . أكادمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 1418هـ.

67- الدوري عدنان، **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي**.منشورات ذات السلاسل،الكويت، 1984.

68- الدوري عدنان ، **أصول علم الاجرام**. دار العالمين ، الكويت ، .1998

69- الربايعة أحمد ، **أثر الثقافة في دفع الفرد إلى إرتكاب الجريمة**. المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ، الرياض، 1984 .

70- السامري عدلي ، **السلوك الانحرافي** . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1991.

71- السراج عبود ، **علم الاجرام و العقاب** . جامعة الكويت، الكويت ، ط1، 1983 .

72- السراج عبود ،**علم الاجرام و العقاب** .منشورات ذات السلاسل ،الكويت ، 1990.

73- السيد رمضان ، **اسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الانحراف الاحداث** . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،1995.

74- الشاذلي فتوح عبدالله ،**علم الإجرام و العقاب**.دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية،2002.

75 - الشاذلي فتوح عبد الله ، **أساسيات علم الإجرام و العقاب**. منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، 2009 .

76- الطخيس ابراهيم، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**.دار العلوم، الرياض، 1414هـ.

77- العصرة منيرة ، **انحراف الأحداث و مشكلة عوامل الكبت**. المكتب المصري الحديث، الاسكندرية ، 1974.

78- العكايلة محمد سيد ، **إضطراب الوسط الأسري و علاقته بجنوح الأحداث** . دار الثقافة للنشر ، عمان ، ط1، 2006 .

79-العموش أحمد فلاح،**نظريات علم الجريمة:قراءة تحليلية**.مجلة الفكر الشرطي،الشارقة،2002.

80- العوجي مصطفى ، **الجريمة و المجرم** . مؤسسة نوفل ، بيروت،1980.

81- العيساوي أحمد ، **المرأة و الجريمة** . دار المعارف ، القاهرة ، 2008.

82- المالك صالح و آخرون، **أصول علم الاجرام** . السعودية،العبيكان للطباعة و النشر،بدون ت.

83- المشهداني أكرم عبد الرزاق ، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي** . جامعة نايف ، الرياض، ط1، 2005.

84- المشهداني محمد أحمد ، **أصول علمي الاجرام و العقاب في الفقهين الوضعي و الاسلامي**. دار الثقافة، عمان، .2002

85- الملك شرف الدين ، **ظاهرة السرقات بالمملكة السعودية** . مركز ابحاث مكافحة الجريمة ،الرياض، 1993.

86- الهاشمي مجد ، **موسوعة جرائم النساء.** دار اسامة للنشر و التوزيع ، عمان، 2005 .

87- الوريكات محمد عبد الله ، **أصول علمي الاجرام و العقاب**.دار وائل للنشر و التوزيع،الاردن، 2009.

88- اليوسف عبد الله بن عزيز ، **الخصائص الاجتماعية للمستفيدين من العفو الملكي و عادوا إلى ارتكاب الجريمة** . مركز مكافحة الجريمة ،الرياض،2004.

89- بدر الدين علي ، **عرض عام لتطور النظريات المتعلقة بسببية الجريمة : النظريات الحديثة في تفسير السلوك الاجرامي** . المركز العربي للدرسات الامنية ،. الرياض، .1987

90- بركوا مزوز ،**إجرام المرأة في مجتمع الجزائري : العوامل و الاثار** . المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 2009.

91- بركو مزوز ، **جريمة القتل عند المرأة** ، المكتب الجامعي الحديث، مصر ، ط1 ، 2012 .

92- بنهام رمسيس ، **الجريمة و المجرم في الواقع الكوني**.منشاة المعارف،الاسكندرية، 1997.

93- بنهام رمسيس ، **علم تفسير الجريمة**. منشاة المعارف، الاسكندرية ، ،بدون تاريخ.

94- جعفر عبد الامير ياسين ، **أثر التفكك العائلي على جنوح الاحداث .** عالم المعرفة، بيروت، ط1 ، 1981.

95- جعفر علي محمد ، **الأحداث المنحرفون:عوامل انحراف ،المسؤولية الجزائية و التدابير** . المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت، 1974.

96- جعفر علي محمد ، **الأحداث المنحرفون** . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت ، 1984.

97- جلال الدين عبد الخالق و السيد رمضان ، **الجريمة و الانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، .2001

98- جليل وديع شكور ، **العنف و الجريمة** .الدار العربية للعلوم ، بيروت، ط1 ،1997 .

99- حجازي مصطفى ، **التخلف الاجتماعي :مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور** . معهد الإنماء العربي، بيروت، 1976.

100- حسن الساعاتي سامية ، **الجريمة و المجتمع**. دار النهضة العربية ، بيروت ، 1983 .

101-حسن الساعاتي سامية،**جرائم النساء**.مركز العربي للدراسات الامنية والتدريب،الرياض،1986.

102- حسن الساعاتي سامية ، **علم الاجتماع الجنائي** . دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005.

103- حسن ربيع ،**مبادئ علمي الإجرام و العقاب.** كلية شرطة دبي، دبي ،1412هـ.

104-حسين عبد الله و آخرون ، **رعاية الاحداث الجانحين بالدول العربية و الخليجية** . مكتب المتابعة ، المنامة ، 1408هـ.

105- حلمي جلال إسماعيل ،**العنف الأسري**.دار قباء للطباعة و النشر، القاهرة ،1999 .

106-خفاجي حسن،**دراسات في علم الاجتماع الجنائي**.شركةالمدينة المنورة،السعودية،ط1،1981.

107- خليفة أحمد ، **مقدمة في دراسة السلوك الاجرامي**. دار المعارف،القاهرة ،1962 .

108- دردوسي مكي ، **الموجز في علم الاجرام** . ديوان المطبوعات الجامعية المطبعة الجهوية ، قسنطينة ، 2006.

109- رمضان عمر السعيد، ،**دروس في علم الإجرام** . دار النهضة العربية، بيروت ، 1972.

110- سذرلاند ادوين و رونالد كريسي ، **مبادئ علم الاجرام** . ترجمة محمد السباعي و حسن المرصفاوي ، المكتب الانجلوا مصرية،القاهرة ،1986.

111- سيد أحمد منصور عبد المجيد و زكرياء أحمد الشربيني ،**سلوك الإنسان بين الجريمة – العدوان- الإرهاب**. دار الفكر العربي، القاهرة، بدون تاريخ .

112- سيد إسماعيل عزت ،**سيكولوجية الإرهاب و جرائم العنف**.منشورات ذات السلاسل ،الكويت ،ط1 ،1988 .

113- شاذلي فتوح عبد الله ،**علم الإجرام العام** .دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية ،2002.

114- شتا علي السيد ، **علم الاجتماع الجنائي** . دار الاصلاح، الدمام، 1404هـ.

115- شلال محمد حبيب ، **أصول علم الاجرام**. مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1، .1985

116- طالب أحسن ، **الفئات الاجتماعية الواقعة تحت الخطورة الاجتماعية** . أكادمية نايف العربية للعلوم الامنية ،الشارقة، 2001.

117- عارف محمد ، **طريق الإنحراف**. مكتبة انجلوا ، القاهرة ، 1982.

118- عبد الخالق جلال الدين و السيد رمضان ،**الجريمة و الإنحراف** . المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، 2001.

119- عبد الستار فوزية ،**مبادئ علم الإجرام و علم العقاب**. دار النهضة العربية، بيروت، ط 5، 1985.

120- عبيد حسن اسماعيل ، **سوسيولوجيا الجريمة** . شركة ميدلايت المحدودة، لندن، 1993.

121- عنتر السيد رباب ، **الظروف الفسيولوجية الخاصة بالمرأة و اثرها على الجريمة و العقاب**. دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1، 2005 .

122- عواد الوريكات عايد ، **نظريات علم الجريمة** . دار وائل للنشر ، عمان ، ط2 ، 2013 .

123-عواد الوريكات عايد، **نظريات علم الجريمة**. دارالشروق للنشر والتوزيع،الاردن،ط1، 2004.

124- عوض بلال أحمد ، **علم الاجرام النظرية العامة و التطبيقات**. دار الثقافة الاسلامي، القاهرة ،1984.

125- عوض محمد، **جرائم الأشخاص و الأموال**. الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، ب ت.

126-غباري محمد ، **الانحراف الاجتماعي و رعاية المنحرفين** . المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ، 1406هـ.

127- فرج مينا نظير ، **الموجز في علم الإجرام والعقاب**. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993.

128- قرة نائلة و عادل محمد فريد، **جرائم الحاسب الآلي الاقتصادية** . منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ،ط 1، 2005.

129- مانع علي،جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائرالمعاصرة.ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 2002.

130- محمد العيسوي عبد الرحمن ،**اتجاهات جديدة في علم النفس الجنائي.** منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، ط1 ،2004.

131- مجذوب أحمد ، **المرأة و الجريمة**. القاهرة.دار النهضة العربية ، مصر ، 1976.

132- محمد جابر سامية، **الجريمة و القانون و المجتمع**. دار المعرفة الجامعية، مصر،2007.

133- محمد خضر عبد المختار ،**الإغتراب و التطرف نحو العنف** .دار غريب ،القاهرة ،1999.

134- مساعد الحديثي ، **مبادئ علم الاجتماع الجنائي**. مكتبة العبيكان ،الرياض، 1416هـ.

135- مصطفى الخشاب سامية ، **المرأة و الجريمة :دراسة اجتماعية ميدانية**. المكتبة الأنجلو مصرية،القاهرة ،1983 .

136- مصطفى توفيق أشرف ،**جرائم المرأة : العالم السري للنساء (من واقع ملفات القضاء ومحاضر الشرطة)**. مكتبة رجب للنشر، القاهرة ، ط1، 1997 .

137- معتوق جمال ، **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي** .بن مرابط للنشر،الجزائر ،.2008

138- معتوق جمال ، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف** . بن مرابط للنشر و التوزيع ، الجزائر، 2011.

139- منير عبد الحميد جادو أميمة ، **العنف المدرسي** . السحاب للنشر و التوزيع ، القاهرة، ط1،2005 .

140- نبية صالح ، **دراسة في علمي الاجرام و العقاب**. دار الثقافة، عمان ،2005 .

141- نشأة إبراهيم أكرم ،**علم الاجتماع الجنائي** .الدار الجامعية ، بيروت ، بدون سنة.

142- هيدنسون فرانسيس ، **المرأة و الجريمة .** ترجمة ريهام حسن ابراهيم ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ،1999.

143- يسري محمد و ابراهيم دعبس ، **الأسرة في التراث** الديني و الاجتماعي . دار المعارف ، مصر ، 1995.

- **كتب علم الضحايا**

144- البشري محمد أمين ، **علم ضحايا الجريمة و تطبيقاته في الدول العربية**. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض،.2005

145 - العبيدي ابراهيم محمد، **علم ضحايا الجريمة من المنظور الاسلامي** . مركز ابحاث مكافحة الجريمة، الرياض، 1415هـ.

146- سالم مطاوع السرحان حسين ، **العوامل النفسية والاجتماعية لضحايا العنف الاسري**. اكادمية نايف لشرطة دبي، دبي، 2004.

147- محمد رمضان محمد ، **دور الضحية في كونه ضحية** ، مؤتمر اكادمية الشرطة، دبي ،2004.

148- معن خليل العمر ، **علم ضحايا الجريمة**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

149- هلال ناجي محمد ، **التحليل الاجتماعي لضحايا الجريمة** . مركز بحوث الشرطة،الشارقة ، ط1 ، 2005.

- **كتب علم النفس و علم النفس الاجتماعي**

150- أحمد محمد بن مبارك ، **علم النفس الأسري** . مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع،الكويت ، ط1 ، 1992 .

151- الشربيني زكريا ،**المشكلات النفسية عند الأطفال** . دار الفكر العربي ،القاهرة ، .1994

152- خير الله السيد ، **علم النفس التعليمي** . مكتبة الفلاح، الكويت ، .1982

153- زهران حامد عبد السلام ، **علم النفس الاجتماعي** . عالم الكتب،القاهرة ، 1984.

154- زهران حامد عبد السلام ، **علم النفس و الطفولة و المراهقة.** عالم الكتاب، القاهرة ، ط5،بدون سنة.

155- عكاشة أحمد ،**علم النفس الفسيولوجي.** دار المعارف،القاهرة،1982 .

156- مجموعة من مؤلفين ،**أسس سيكولوجية الطفولة والمراهقة**. ترجمة أحمد عبد العزيز سلامة،مكتبة الفلاح ،الكويت ، .1986

157- همام طلعت ، **قاموس العلوم النفسية و الاجتماعية**. مؤسسة الرسالة ، بيروت، .1984

158- هيلز ديانا و روبرت ،**العناية بالعقل و النفس**. ترجمة عبد العلي حسماني،الدار العربية للعلوم . بيروت ، ط1 ،1999.

- **كتب القانون**

159-البهنساوي سالم، **مكان المرأة بين الاسلام و القوانين العالمية** . مطبعة الطيباوي الحامة ، الجزائر.

160- السباعي مصطفى ، **المرأة بين الفقه و القانون**. دار الوراق للنشر، بيروت، ط7،1999.

161- الشورابي عبد الحميد ، **الحقوق السياسية للمرأة في الاسلام مع مقارنة بالنظم الدستورية الحديثة**. منشاة المعارف ، الإسكندرية، 1987 .

162- القهوجي عبد القادر، **جرائم الاعتداء على المصلحة العامة و على الانسان و المال** . منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط 2، 2002.

163- بارش سليمان ، **محاضرات في قانون العقوبات الجزائري القسم الخاص** . دار البعث ، الجزائر، ط1 ،1985.

164- بدرة عبد الوهاب ، **جرائم السرقة و الاختلاس في التشريع السوري**. دار الينابيع، دمشق، ط1، 1993.

165- رشدي مراد ،**النظرية العامة للاختلاس في القانون الجنائي**.مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ط1 ، 1976.

166- سليمان عبد الله ، **دروس في شرح قانون العقوبات الجزائري : قسم خاص**. ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1998.

167- عبودي عباس،**شريعة حمورابي:دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة و الحديثة**، دارالثقافة للنشر و التوزيع،عمان،ط2 ، 2010.

168- فريجة حسين ، **شرح قانون العقوبات الجزائري:جرائم الاعتداء على الاشخاص و جرائم الاعتداء على المال**.ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر،2006.

169- فورة عبد الحكم ، **جرائم الاحتيال و النصب و خيانة الامانة و الشيك والعاب القمار في ضوء الفقه و القضاء**. دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية،2003.

170- قانون الاجراءات الجزائية،الجزائر ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، ط7 ، 2007.

- **كتب الدين**

171- أبو طاحون عدلي، **حقوق المرأة: درسات دينية سوسيولوجية** . المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ، 2000.

172- ابن تميمة تقي الدين أبي العباس ، **الفتاوي الكبرى**. دار الكتب العلمية،بيروت ، 2002.

173- السرخسي المبسوط ، **شمس الائمة**. دار المعرفة، بيروت، ط3 ، 1978.

174- النووي يحي بن شرف أبو زكريا، صحيح مسلم بشرح النووي.إشراف علي عبد الحميد أبو الخير،دار السلام،القاهرة،1996.

175- القرطبي محمد بن احمد بن رشد ، **بداية المجتهد و نهاية المقتصد**. دار المعرفة،بيروت، ط 7، 1985.

176- محمد أمين بن عابد، **رد المحتار على دار المختار**.دار الكتب العالمية،بيروت ، ط1 ، 1994.

177- موسى محمد عبد العليم،**الإسلام و مكانة المرأة**. مكتبة العبيكات للنشر، الرياض،ط1، 1997.

- **ثالثا : القواميس و المعاجم**

178- ابن سيدة أبي الحسن علي بن اسماعيل، **المحكم و المحيط الأعظم**.دار الكتب العلمية،بيروت ، ط1، 2000.

179- ابن منظور ، **لسان العرب**.دار المعارف ،بيروت، الجزء1،1408هـ.

180- ابن منظور ابن مكرم ، **لسان العرب.** دار الصادر ،بيروت، الجزء6، ط1.

181- أبومصلح عدنان ، معجم علم الاجتماع.دار اسامة للنشر و التوزيع، عمان، 2010.

182-البستاني كرم و آخرون، **المنجد في اللغة و الاعلام**.دار المشرق، بيروت، ط24 ،.1985

183- البهوتي منصور بن يونس بن إدريسي ، **كشف القناع على متن الاقناع**. عالم الكتب، بيروت، ،الجزء 5، ط 1، 1997.

184- الزوخشري أبى قاسم جار الله محمود ،**أسس البلاغة** .دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 1998.

185- الشربيني الخطيب ، **مغني المحتاج و شرح المنهاج**. دار الكتب العلمية ، بيروت ،الجزء4 ، ط 1، 1994.

186- المناوي محمد عبد الرؤوف، **التعاريف**. دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1 ،

187- بن هادية علي وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،ط 7، 1991.

- **رابعا : الدوريات و المجلات**

188- الأصفر أحمد عبد الرحيم، **التعليم و الوقاية من الجريمة** .مجلة الأمن و الحياة، العدد 240، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض،2002.

189- الثاقب فهد ، **المرأة و الجريمة** : اتجاهات حديثة في علم الاجرام.مجلة العلوم الاجتماعية العدد1، الكويت ، 1986 .

190- الحموي أسامة بن منصور ، **سرقة المال العام:دراسة مقارنة** .مجلة جامعة دمشق، دمشق، المجلد19،عدد 2003،1.

191- العبيدي الأسعد ، **دور الخصائص النفسية و الاجتماعية لنزلاء المؤسسات الاصلاحية و خصائصها في تشكيل و توجيه العملية التعليمية و التربوية** . ابحاث الندوة العلمية حول المؤسسات الاصلاحية ، اكادمية نايف ، الرياض ، 1996.

192- العطيان تركي محمد ، **رؤية نفسية في نظريات الوقاية من الجريمة قبل وقوعها** . مجلة البحوث الامنية ،كلية الملك فهد الامنية ،الرياض ، العدد31 ،1426هـ.

193- برهوم محمد ، **دورالضحايا في ارتكاب الجريمة.** مجلة ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدرسات الامنية و التدريب ، الرياض ،ط 1 ،1990.

194- جيمسون فريديرك ، **مابعد الحداثة : الاستطيقا و السياسة**.ترجمة عوض الله، مجلة الابداع ، العدد 11، 1999.

195- ذياب البداينة ، **جرائم النساء في المجتمع الاردني** : (بداية مشكلة اجتماعية).مجلة الدراسات في الخدمة الاجتماعية ، العدد 3 ، مصر ، جامعة حلوان ، .1998

196- سعود محمد موسى ، **دور الضحية في منشأ الحدث الاجرامي**. مجلة الفكر الشرطي، الشارقة، العدد 3 ،1993.

197- سليمان عامر ، **السرقة في القانون العراقي القديم**، مجلة اداب الرافدين، جامعة الموصل ،العراق،.1984

198- سيف الجميل نجيب علي ، **المرأة و الجريمة: دراسة قانونية و الاجتماعية ميدانية.** ملتقى المرأة للدراسات و التدريب، اليمن،2004.

299- شحاتة حسن حسين ، **جرائم المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية.** مجلة البصائر، الدار الخلدونية،الجزائر ، عدد3، 2004 .

200- عثمان أمال و انطوانيت جورج دانيال ، **الجريمة و الطمث** .المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، العدد 1 ، 1985 .

201- عثمان محمد عارف ،**استرتجية تصورية ومنهجية لدراسة ضحايا الجريمة في الوطن العربي**.مجلة ضحايا الجريمة ، المركز العربي للدرسات الامنية ، الرياض ، العدد2 ،1410.

202- كركوش فتيحة، **مشكلة هروب المراهقين من البيت العائلي: دراسة تحليلية من المنظور النسقي الأسري**.حولية الصوتيات العربية الحديثة، العدد 05، جامعة سعد دحلب، البليدة،2005.

203- ناجي بدر ابراهيم ، **مفهوم الضحية بين نظرية علم الاجتماع و النظرية العامة** . مجلة البحوث الامنية ، الرياض، العدد 26 ، 1424هـ.

- **خامسا: الرسائل العلمية ماجستير ودكتوراه**

204- آل بهيان الحكيم ناصر بن مانع بن علي ، **دور الضحية في حدوث الجريمة**. أطروحة دكتوراه في العلوم الامنية، كلية الدراسات العليا، قسم علم الاجتماع،جامعة نايف العربية للعلوم الامينة، الرياض ،2007 .

205-الربدي محمد إبراهيم،**الخصائص الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي** ،رسالة ماجستير ،تخصص علم الاجتماع،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2003 .

206- السعد صالح، **حجم الجريمة وخصائصها وأنماطها و إتجهاتها في المجتمع الأردني** ،رسالة دكتوراه، الجامعة التونسية، الاردن، 1991 .

207- الشول عبد الله حسن، **اتجاهات طلبة جامعة الطفيلة التقنية نحو دور الضحية في وقوع الجريمة**. رسالة ماجستير ،جامعة المؤتة ، الاردن، 2008.

208- بداي الشمري هادي عاشق ، **دور الضحية في حصول الفعل الإجرامي من منظور طلاب الجامعة**.رسالة ماجستير ،كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الاجتماعية،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض، 2001.

209- بركوا مزوز ، **اجرام المرأة في المجتمع الجزائري: العوامل و الآثار**.اطروحة دكتوراه تخصص علم النفس الاكلينيكي، جامعة منتوري بقسنطينة، 2006-2007، دراسة غير منشورة.

210- حسناوي حيزية ، **أنماط ودوافع الجريمة المرأة في المجتمع الجزائري"تحليل مضمون جريدة النهار**". رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع الجريمة و الانحراف، جامعة باجي مختار، عنابة، 2011-2012،دراسة غير منشورة.

211- خالدي خيرة ،**العنف المدرسي و محدداته كما يدرك المدرسون و التلاميذ** .أطروحة دكتوراه ،قسم علم النفس و التربية ،جامعة الجزائر ،2007،غير منشورة.

212- رحال عبد القادر، **جريمة النصب و الاحتيال** . رسالة ماجستير تخصص شريعة وقانون ، كلية العلوم الاسلامية، جامعة الجزائر، غير منشورة ،2010.

213- سعدي محمد ، **السلوك الاجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها.قسم علم الاجتماع**، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007، دراسة غير منشورة.

214- سعود محمد موسى ، **شكوى المجني عليه**. رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا، اكاديمية الشرطة المصرية، 1990.

215- طبال لطيفة ، **التنشئة الأسرية و التحصيل الدراسي** ،دراسة ميدانية بمليانة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، قسم علم الاجتماع ، جامعة البليدة ، 2004، غير منشورة .

216- قريشي محمد ، **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954**،مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي التاريخ الحديث و المعاصر ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2001-2002، غير منشورة.

217- كفافي علاء الدين ،**التنشئة الوالدية و الأمراض النفسية** ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الازهر ، القاهرة ،1999.

218- مزوار ياسمينة ، **بروفيل شخصية المرأة المجرمة**.رسالة ماجستير ، علم النفس العيادي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011-2012، دراسة غير منشورة.

219- نقاز سيد أحمد، دور البيئة الأسرية بالاشتراك مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى في ظهور السلوك الاجرامي.اطروحة دكتوراه،علم الاجتماع العائلي،جامعة سعد دحلب البليدة،2006.

- **سادسا : التقارير و الاحصاءات**

220- الأمم المتحدة ، **تقرير المؤتمر الدولي للسكان و التنمية بالقاهرة من 5 الى 13سبتمبر** ،منشورات الأمم المتحدة ، نيويورك،1994.

221- منظمة اليونسكو، **تعليم الكبار** .باريس ، 1982.

222- وزارة الداخلية ، المديرية العامة للأمن الوطني، مديرية الشرطة القضائية ، مكتب الاحصاءات ، بن عكنون ، الجزائر ،جوان2013.

- **سابعا : صحف و جرائد**

223- حمادوا رشيد ، **اكثر من 600 امرأة متورطة في جرائم الثلاثي الاول من 2008**،جريدة الفجر 2008/05/06.

224-فيطس أمال ،**تفاقم الجريمة في الوسط النسوي**.جريدة الشروق اليومي،العدد1898، 2005/03/27.

- **ثامنا : مواقع الانترنت**

225- أفرام سليمان متى ، **المرأة عبر التاريخ** ،كتاب الكتروني ، نشر على الموقع www.ISHTARTV.com، تم التصفح بتاريخ 2014/01/30.

226- أيوبي يسرى ،**المرأة عبر الزمن**، نشر في موقع الكتروني ، albizri.com/yusra/**Women**/ ، تم التصفح بتاريخ 2014/2/20 .

227- محمد أبو العليان بسام ، **الانحراف الاجتماعي و الجريمة** . منشورات أي للكتب الالكترونية ، www.e-kutub.com ، تم التصفح بتاريخ، 2014/02/22.

➢ **تاسعا : مراجع باللغة الاجنبية**

- **Les ouvrage**

228 -Andrée Bertrand Marie **, la femme et le crime** .les editions de l'aurore ,Montreale ,2006 .

229- Bernardini Roger, **Droit penal spécial**. gualino,paris, 2000

230- Barens A.G and N.M Tecters**, new horizons in criminology .** printice –hall inc,1944 .

231- Campeau.R et M.sirois et d'autres **, individu et société**. ed gaetan marin , Montréal , 1993.

232- Heidensohn Frances **,women and crime** .Macmillan, London , 1985.

233- Idriss Manar et autres , **Rapport international sur la prévention de la criminalité et sécurité quotidienne**. centre international pour la prévention de la criminalité ,canada, 2010.

234- Khoudja Souad,**Nous les Algeriennes : le grande solitude** Casbah Edition ,Alger,2002.

235- Merton Robert king , **social theory and social structure**. free press, New yourk, 1959.

236-Otto Pollak**, The criminality of women** , university of pennsylvania,press,1960.

-237 Vellas Pierre**, Problèmes sociaux du développement** . Dinod ,Paris , 1973.

- **Les revues**

238 - Amrane Djamel , **Approche statistique de la participation de la femme Algerienne à la guerre de liberration national 1954-1962**.revue de l'histoire d'alger,Algerie ,1981.

239- CARI REBERT,**LA RESISTENCE DES FEMMES au CRIME : ASPECT CRIMINOLOGIQUES** .revue A.J PENAL, JANVIER 2010 .

240-Harrati Sonia et Vavassori David et LOICK Villeru.**Etudes des caractéristiques psychopathologiques et criminologique d'un échantillon de 40 femmes criminelles** .revue de l'information psychiatrique ,editeur john libbey eurotex, 2007

241-La Prrairie Carole, **Native women and crime : a theriocal model** . the canadian journal of native studies , canada, 1987.

- **Le site internet**

242- Mallet Françoise -jori, **du criminel-né á la femme coupable**. communication a la séance mensuelle du 9 novembre 1996, Brucelles ,académie royale de la langue et de littérature françaises ,1996,disponible sur le site www.arllfb.be, consulte le 20/10/2013.

ملحق رقم 1 : دليل المقابلة الخاص بالحالات

المحور الأول : بيانات عامة

1.السن :

2.المستوى التعليمي:

3. الحالة الاجتماعية :

4. الحالة المهنية قبل دخول المؤسسة :

5. اين كنت تقيمين قبل دخول المؤسسة ؟ .

6.الحالة الاجتماعية للوالدين قبل دخول المؤسسة :

7. الاصل الجغرافي "الولاية " :

8.هل سبق وان دخلت السجن قبل هذه المرة ؟

9. كم مرة دخلت السجن قبل هذه المرة ؟

10.ما نوع القضية الحالية التي دخلت بسببها المؤسسة العقابية ؟

11. العقوبة التي تعرضت نتيجة القضية التي ارتكبتها ؟

المحور الثاني : الخاص بالبيئة الاسرية

12.هل سبق لأحد من افراد الاسرة ان دخل السجن بسبب قضية ما ؟

13.ما هي صلة القرابة التي تربط بينكم ؟

14.حدد نوع السلوكيات و الانحرافات اذا كان احد من افراد اسرتك يقومون بفعلها ؟ حدد من يكون ؟
تناول المسكر ، تعاطي المخدرات، السرقة ،افعال غير اخلاقية..

15.عندما تحدث لك مشكلة أو ضائقة إلى من تلجئين في حلها قبل دخول المؤسسة ؟

16. عند ارتكابك اول سلوك منحرف في السابق ، كيف كان رد فعل افراد اسرتك معك ؟

17. هل كانت اسرتك تتدخل فيما تقومين به ؟ في أي مجال كانت تتدخل ؟

18.هل كان احد افراد اسرتك يعاقبنك جسديا عند ارتكابك لفعل ما ؟

19. ما هى الافعال التي كان يعاقبنك عليها؟

20. ما نوع العقاب الذي كنت تتلقينه ؟

21. كيف تقيمين علاقتك بأفراد اسرتك قبل دخول المؤسسة ؟

22.هل كانت تفرض عليك اسرتك وقت محدد للدخول و الخروج من البيت؟في حالة الاجابة بنعم من يفرض عليك ؟

23.هل تتدخل اسرتك في اختيار صديقاتك ؟

في حالة الاجابة بنعم ما هي الشروط التي يضعنها في اختيار الصديقة ؟

الاخلاق،الدين، المستوى التعليمي، نوعية الوظيفة، الاصل الجغرافي،المستوى المادي

24. هل لديك صديقة لها سوابق عدلية ؟ في حالة الاجابة بنعم كيف هي ردة فعل اسرتك ؟

25. هل سبق و ان هربت من البيت ؟ في حالة الاجابة بنعم كيف كان رد فعل اسرتك ؟

26. هل كان يحدث شجار داخل البيت ؟ ما هي المسائل التي يتشاجرون من اجلها ؟

27 . هل ترين ان هناك حالة من التعايش داخل البيت ؟ في حالة الاجابة بلا حدد لماذا ؟

28. هل تعتقدين ان الجو الاسري هو الذي دفعك إلى ما انت عليه اليوم ؟ كيف ذلك ؟

29. هل كان افراد اسرتك يخرجون للتنزه معا ؟

30. هل كل شخص من افراد اسرتك يتابع اخبار الاخر ؟

31. ماذا يمثل لك البيت ؟

32. ما تأثير دخول السجن على افراد اسرتك ؟

33. بعد صدور الحكم من كان قوم بزيارتك و و من كان يمتنع عن زيارتك

34. كيف كان رد فعل اهلك بعد انتهاء العقوبة ؟

المحور الثالث: خاص بالمستوى المعيشي و المادي للأسرة

35.نوعية المسكن الذي كنت تقمين فيه ؟

36. ما هي حالة المسكن الذي كنت تقيمين فيه ؟ مستأجر مالك

37. عدد الغرف ؟

38 . عدد افراد الاسرة ؟

39.ما هو ترتيبك في الاسرة ؟

40.نوع الحي الذي كنت تقيمين فيه ؟

41.من هو مصدر الدخل لدى اسرتك ؟

42. ما نوع الدخل ؟ دائم مؤقت

43. حددي تقريبا دخل اسرتك الشهري ؟

44.هل كانت تتلقى اسرتك مساعدة من طرف أحد ؟ في حالة الاجابة بنعم من اين كانت تتلقى المساعدة ؟

45. هل كانت تلبي اسرتك احتياجاتك و رغباتك ؟

46. ما هو مصدر دخلك الذي كنت تعيشين عليه قبل اداعك السجن ؟

47.هل سبق و ان عجزت الاسرة عن تلبية حاجياتك ؟

48.كيف تقيم الوضعية المادية لأسرتك ؟

49. هل يكفي دخل اسرتك لتامين حاجاتك و حاجات افراد الاسرة ؟

50 .كيف كنت تلبين احتياجاتك التي تعجز الاسرة على تلبيتها ؟

51. هل كنت راضية على وضعيتك المادية ؟

52 .هل فكرت يوما في تغيير وضعيتك المادية وفي حالة نعم كيف ذلك ؟

53. في رأيك هل اقدمت على فعلتك التي ادخلت بسببها السجن من اجل ؟

- الحصول على المال لسد حاجياتك
- الاحساس بالظلم و القهر
- الحصول على المال لزيادة الثراء
- من اجل الانتقام و التشفي
- هروبا من المشاكل و خلافات الاسرة
- التعويض عن الفشل
-لأقضي وقت الفارغ

المحور الرابع: خاص بالمستوى التعليمي و الثقافي

54.المستوى التعليمي للوالدين

55.المستوى التعليمي لأصدقائك المقربين:

56.هل تقرئين الجرائد ؟ في حالة نعم ما هي المواضيع التي تفضلين قراءتها ؟

57.هل تستخدمين جهاز كمبيوتر و تحاولين تعلمه ؟

58.هل كنت تملكين جهاز كمبيوتر ؟ في أي مجال تستخدمين جهاز الكمبيوتر ؟

59.ما هي البرامج التلفزيونية التي كنت تفضلين مشاهدتها قبل دخول المؤسسة؟

60.هل كانت عائلتك تشجعك على مواصلة تعليمك ؟

61.هل كنت تذهبين إلى الدور الثقافة ؟ في حالة الاجابة بنعم ما نوع النشاط الذي كنت تقومين به ؟

62. هل تعلمين ان ما اقدمت عليه يعد جريمة في نظر القانون ؟

المحور الخامس : خاص بدور الضحية

63. هل تربطك صلة قرابة بالضحية ؟ في حالة الاجابة بنعم ما نوع صلة القرابة ؟

64. هل ترى ان صلة القرابة التي تربط بينكم هي دافع وراء اقترافك للجريمة ؟

65. ما هو جنس الضحية ؟

66. هل جنس الضحية سهل عليك اقتراف فعلتك ؟

67 . سن للضحية ؟

68. هل سن الضحية جعله هدفا سهلا لك ؟

69.هل تعتقد ان الضحية هو من وفر لك الفرصة الملائمة لإقدامك على الفعل المجرم ؟

70.ما هي طبيعة العلاقة التي تربطك بالضحية ؟

71. هل تعتقد ان هناك تفاوت طبقي بينك و بين الضحية ؟

72.هل الضحية كان يتسم بالسذاجة و الغباء ؟

73.هل الضحية اجنبي عن المنطقة التي تقطن فيها ؟

74.هل كان بينك و بين الضحية نزاع ؟ في حالة الاجابة بنعم ما طبيعة النزاع ؟

75.هل كانت علاقة ثقة تربط بينك و بين الضحية ؟

الملحق رقم 02: دليل المقابلة الخاصة برجال القانون

-تاريخ المقابلة :

-مكان المقابلة :

-الجنس :

-الشهادة المتحصل عليها :

- الوظيفة : - الأقدمية في المنصب الحالي:

1-بصفتك رجل قانون كيف تفسر السلوك الاجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟

2-في نظرك ما هي العوامل المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

3- من خلال تجربتك ومعالجتك للقضايا المرتبطة بالموضوع الخاص بإجرام المرأة كيف يكمن للبيئة الاسرية ان تؤدي إلى اقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال ؟

4-من خلال القضايا المعالجة من طرفك هل ترون ان هناك علاقة بين تدني المستوى المعيشي و اقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال ؟

5- هل ترون ان هناك علاقة بين المستوى التعليمي و الثقافي و اقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال ؟ في حالة الاجابة بنعم كيف يؤثر ؟

6-ما هي الوضعية القانونية لجرائم المرأة لدى المشرع الجزائري ؟

7- من خلال تجربتك كرجل قانون هل يساهم القانون الجزائري في الحد من انتشار الجرائم النسوية؟

8-كيف يمكن للضحية ان يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم ضد المال ؟

9- من خلال معالجتك للعديد من القضايا المتعلقة بجرائم النساء ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع المرأة المجرمة.

10-كمختص في القانون ماذا يمكن ان تقدم من حلول من اجل معالجة ظاهرة اجرام المرأة؟

الملحق رقم 03 : دليل المقابلة الخاصة بالمختصين في علم الاجتماع

-تاريخ المقابلة :

-مكان المقابلة :

-الجنس :

-الشهادة المتحصل عليها :

- الوظيفة :

- الأقدمية في المنصب الحالي :

1-بصفتك مختص في علم الاجتماع كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري.

2-في نظرك ما هي العوامل الاجتماعية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

3-في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟.

4-هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

5-هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

6-هل ترون أن ارتفاع معدلات ارتكاب المرأة للجريمة مرتبط بالتحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري؟

7-هل يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة لجرائم الاعتداء على المال؟

8-ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟

الملحق رقم 04 : دليل المقابلة الخاصة بالمختصين في علم النفس

-تاريخ المقابلة :

-مكان المقابلة :

-الجنس :

-الشهادة المتحصل عليها :

- الوظيفة :

- الأقدمية في المنصب الحالي :

1-بصفتك مختص في علم النفس كيف تفسر السلوك الإجرامي عند المرأة في المجتمع الجزائري؟.

2-في نظرك ما هي العوامل النفسية المساهمة في انتشار الجرائم عند النساء؟

3-في اعتقادك كيف يمكن للبيئة الأسرية أن تؤدي إلى إقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

4-هل ترون أن للمستوى المعيشي علاقة بإقبال المرأة على جرائم الاعتداء على المال؟

5-هل ترون أن هناك علاقة بين تدني المستوى التعليمي والثقافي وإقبال المرأة على جرائم المال .في حالة نعم كيف يؤثر؟

6-كيف يمكن للضحية أن يكون عاملا مساعدا في اقتراف المرأة جرائم الاعتداء على المال؟

7- ما هي أهم الخصائص والمميزات التي تطبع سلوك المرأة المجرمة ؟

8-ما هي الحلول التي تقترحونها لمعالجة ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري؟